من كلام

شرح جامی

بامسه تعالی

فهرستبرگه منابع چاپ سنگی - اداره مخطوطات

شماره ثبت: ۴۶۴۳

رده‌بندی دیویی: ۱۲۸ ج ش/ ک ۱۶۲۲ الف ۴۹۲/۷۵

سرشناسه: جامی، عبدالرحمن بن احمد، ۸۱۷-۸۹۸ ق. شارح

عنوان قراردادی: الکافیه. شرح

عنوان: شرح جامی

کاتب: محمدکاظم بن عبدالعلی تبریزی تاریخ کتابت:

محل نشر: [تبریز] ناشر: دارالطباعه حاج ابراهیم تاریخ نشر: ۱۲۸۲ ق.

صفحه شمار: ۲۹۲ ص. مصور☐ دوکلمی☐ گراور یا افست☐

زبان: عربی ابعاد: ۲۶ × ۱۷ نوع خط: نسخ، نستعلیق (حاشیه)

روش تهیه: وقفی☑ اهدایی☐ خریداری☐ ارسالی☐

توضیحات: آیت اللهی تاریخ ثبت: اسفند ۱۳۷۴

یادداشتها: - معلق به حواشی مفصل با نشانهای (عصام، غفور، جاربردی و ...) می‌باشد.
عنوان دیگر: فوائد الضیائیه

موضوع(ها): ۱. ابن حاجب، عثمان بن عمر، ۵۷۰-۶۴۶ ق. الکافیه - نقد و تفسیر
۲- زبان عربی - نحو.

شناسه(های) افزوده: الف. ابن حاجب، عثمان بن عمر، ۵۷۰-۶۴۶ ق. الکافیه. شرح. ب. تبریزی، محمدکاظم بن عبدالعلی، کاتب. ج. تبریزی، محمدرحیم بن محمدتقی، کاتب. د. آیت اللهی شیرازی، عبدالباقی، واقف. ه. عنوان.

فهرستنگار: [illegible] تاریخ فهرستنگاری: دی ۸۹

من کلام

۴۵۲/۱۷۵

۵۵۱۲

آستان قدس

کتابخانه مرکزی آستان قدس رضوی

نام کتاب: فوائد الضیائیة - شرح جامی

مؤلف متن: ابن حاجب محشی:

شارح: عبدالرحمن جامی مترجم:

تاریخ تحریر: نوع خط: تعداد سطر:

جزء کتب: نحو زبان: عربی عدد اوراق: ۲۹۲

طول: ۲۶ عرض: ۱۸ شماره عمومی: ۲۶۴۳

وقفی / خریداری: [illegible] تاریخ وقف / خریداری: [illegible]

ملاحظات: [illegible] ۱۲۸۲

حساب

اخاند ملا اسمعیل از ماه ربیع الثانی قران گرفته اند سنه ۳۳۸

حکایت قاضی نادر

قاضی که برشوه رها نوارد
انحق که بسی خصلت نیکو دارد
هر جا که نظر کرده به بیند گوید
وقت است د تعلق بدعا گو دارد

حساب

ربيع الثاني ... سنة ١٣٠٢

اعغا اعغا الله الله اعغا

۲۴۶۸

۲۴۶۸

کتابخانه مرکزی آستان قدس رضوی ... علی بن موسی الرضا علیه السلام
وقف مرحوم آیة الله ... سید ... آیت اللهی شیرازی

منقول عن امیر المؤمنین ع من قرء هذا الدعاء قبل الدرس والمطالعة یکون عالما ان شاء الله تعالی

بسم الله الرحمن الرحیم اللهم اخرجنا من ظلمات الوهم واکرمنا بنور الفهم اللهم افتح علینا ابواب فضلک وانشر علینا خزائن علمک برحمتک یا ارحم الراحمین

وایضا یقرء هذا *

لهم دار السلام عند ربهم وهو ولیهم بما کانوا یعملون

این طلسم را در وقت مطالعه نگاه بجهة حافظ بیش از درس نگاه کند حفظ نماید ان شاء الله

تعلیق حکم بر وصف مشعر است بر علیت مأخذ اشتقاق یعنی حکمی که متعلق نمائی بوصفی و دلالت کند بر آن وصف که ... مأخذ اشتقاق آن ماده ... علت آن حکم است

کتابخانه آستان قدس مشهد
شماره ثبت ۱۳۱۶۸
قاب ... ۷۵

قوله في المشارق والمغارب هكذا بان من جميع الأرض وتوجيه الجمعية اما باعتبار ان للشمس من السرطان الى اول
الجدي في كل يوم مطلعا وكذا الحال في المغارب واما قوله تعالى رب المشرقين ورب المغربين فباعتبار مشرقي
الذهاب والعود وكذا الحال في المغرب واما باعتبار ان المراد منها البلاد التي في جانب المشرق والمغرب فكانه سمى
كل بلد في طرف به وهذا هو الانسب بالمقام ويمكن ان يكون الجمعية مبنية على كروية الأرض فانها في كل ساعة مشرق

هذا كتاب شرح جامي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه المتادبين بادابه **اما بعد** فهذه فوائد
وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده
الله بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير للولد العزيز
ضياء الدين يوسف حفظه الله سبحانه وتعالى عن موجبات التلهف والتاسف وسميتها بالفوائد
الضيائية لانه لهذا الجمع والتاليف كالعلة الغائية نفعه الله بها وساير المبتدئين من اصحاب
التحصيل وما توفيقي الا بالله وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم ان الشيخ عليه ما عليه لم يصدر رسالته
هذه بحمد الله سبحانه وتعالى بان يجعله جزء منها هضما لنفسه بتخييل ان كتابه هذا من حيث
انه كتابه ليس ككتب السلف حتى يصدر به على سننها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء بها مطلقا
حتى يكون بتركه اقطع لجواز اتيانه بالحمد من غير ان يجعله جزءا من كتابه وبدء بتعريف الكلمة و
الكلام لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما فمتى لم يعرفا كيف يبحث عن احوالهما وقدم الكلمة
على الكلام لكون افرادها جزء من افراد الكلام ومفهومها جزء من مفهومه فقال الكلمة قيل هي
والكلام مشتقان من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح لتاثير معانيهما في النفوس كالجرح وقد عبّر
بعض الشعراء عن بعض تاثيراتهما بالجرح حيث قال جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما
جرح اللسان والكلم بكسر اللام جنس لا جمع كتمر وتمرة بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم
الطيب والعمل الصالح وقيل جمع حيث لا يقع الا على الثلث فصاعدا والكلم الطيب يأول ببعض

الكلم واللام فيها للجنس والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والواحد
بالجنسية يقال هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس ويمكن جعلها للعهد الخارجي بارادة الكلمة
المذكورة على السنة النحاة لفظ اللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اي رميتها ثم
نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان
حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا مفردا كان او مركبا واللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكمي
كالمنوي في زيد ضرب واضرب اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ
وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو وانت واجروا عليه احكام اللفظ فكان
لفظا حكما لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وكلمات
الله تعالى داخلة فيه اذ هي مما يتلفظ به الانسان وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن
والدوال الاربع وهي الخطوط والعقود والاشارات والنصب غير داخلة في اللفظ فلا
حاجة الى قيد زائد يخرجها وانما قال لفظ ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة غير
لازمة لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ اخصر وضع الوضع تخصيص شيء بشيء بحيث متى
اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني قيل يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم
منه معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع ضم ضميمة واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا و
اطلاق الحرف بلا ضم ضميمة غير صحيح ولا يبعد ان يقال المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها
اهل اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد زايد لمعنى المعنى ما يقصد
بشيء فهو اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر ميمي بمعنى المفعول او مخفف معنى اسم
مفعول كمرمي ولما كان المعنى ماخوذا في الوضع فذكر المعنى بعده مبني على تجريده عنه فخرج
به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص اصلا وبقية حروف
الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب
لا بازاء المعنى فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض الاخر فكيف يصدق عليه انه وضع

لمعنى قلنا المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره فان قلت قد وضع

بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الجملة والخبر فكيف يكون موضوعا لمفرد

قلنا هذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة

بازائها مفردة وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس ههنا لفظ وضع بازاء لفظ اخر مفردا

كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلى افراده الفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف والجملة والخبر

وغيرها ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال الضماير الراجعة الى الفاظ مخصوصة

مفردة او مركبة فان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم

كلى هو الموضوع له في الحقيقة مفرد وهو اما مجرور على انه صفة لمعنى ومعناه ح ما لا يدل

جزء لفظه على جزئه وفيه توقف لانه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد و

التركيب قبل وضع اللفظ له وليس الامر كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو

بعد الوضع فينبغى ان يرتكب فيه تجوز كما يرتكب في مثل من قتل قتيلا او مرفوع على انه صفة للفظ

ومعناه ح ما لا يدل جزؤه على جزء معناه ولا بد ح من بيان نكتة في ايراد احد الوصفين جملة فعلية

والاخر مفردا وكانه النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد حيث اتى به بصيغة الماضى

الافراد واما نصبه وان لم يساعده رسم الخط فعلى انه حال من المستكن في وضع او من المعنى

فانه مفعول بواسطة اللام وح صحته ان الوضع وان كان متقدما على الافراد بسبب الذات

لكنه مقارن له بحسب الزمان وهذا القيد كاف لصحة الحالية للتميز وقيد الافراد لاخراج

المركبات مطلقا سواء كانت كلامية او غير كلامية فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل وقائمة

وبصرى وامثالها مما يدل جزء اللفظ منه على جزء المعنى لكنه بعد لشدة الامتزاج لفظة

واحدة واعرب باعراب واحد وبقى مثل عبد الله علما داخلا فيه مع انه معرب باعرابين

ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض من علم النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان انسب

وما اورده صاحب المفصل في تعريف الكلمة حيث قال هى اللفظة الدالة على معنى

مفرد بالوضع نحو عبد الله علما خرج عنه فانه لا يقال له لفظة واحدة وبقى مثل الرجل

وقائمة وبصرى مما يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة داخلا فيه فاخرجه بقيد

الافراد ولو لم يخرجه بتركه لكان انسب كما عرفت واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة

لان الدلالة كون الشئ بحيث يفهم منه شئ اخر فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة

فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة لا تستلزم

الوضع لامكان ان تكون بالعقل كدلالة لفظ دين مسموع من وراء الجدار على وجود

اللافظ وان تكون بالطبع كدلالة اح اح على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة لا بد من

ذكر الوضع كما في المفصل وهى اى الكلمة اسم وفعل وحرف اى منقسمة الى هذه الاقسام

الثلثة ومنحصرة فيها لانها اى الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة

فهى اما من صفتها ان تدل على معنى كائن في نفسها اى في نفس الكلمة والمراد بكون المعنى

في نفسها ان تدل الكلمة عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلالها

بالمفهومية او من صفتها ان لا تدل على معنى في نفسها بل على معنى تحتاج في الدلالة عليه الى

انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلاله بالمفهومية وسيجيئ تحقيق ذلك في بيان حد

الاسم ان شاء الله تعالى القسم الثانى وهو ما لا يدل على معنى في نفسها الحرف كمن والى فانهما

يحتاجان في الدلالة على معنيهما اعنى الابتداء والانتهاء الى كلمة اخرى كالبصرة والكوفة في

قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمى هذا القسم حرفا لان الحرف في اللغة الطرف

وهو في طرف اى في جانب مقابل للاسم والفعل حيث يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع كما

ستعرف والقسم الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها اما من صفتها ان يقترن ذلك المعنى

المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها باحد الازمنة الثلاثة الماضى والحال والاستقبال اى حين

يفهم ذلك المعنى عنه يفهم احد الازمنة الثلاثة ايضا مقارنا له او من صفتها ان لا يقترن

ذلك المعنى في الفهم عنها مع احد الازمنة الثلاثة القسم الثانى وهو ما يدل على معنى في نفسها

غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة الاسم ماخوذ من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه
حيث يتركب منه وحده الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة لانه علامة على
مسماه والقسم الاول وهو ما يدل على معنى مقترن باحد الازمنة الثلاثة الفعل سمى به لتضمنه
معنى الفعل اللغوى وهو المصدر وقد علم بذلك اى بوجه حصر الكلمة فى الاقسام الثلاثة حد
كل واحد منها اى من تلك الاقسام وذلك لانه قد علم به اى بوجه الحصر ان الحرف كلمة لا
تدل على معنى فى نفسها بل تحتاج الى انضمام كلمة اخرى والفعل كلمة تدل على معنى فى نفسها لكنه
مقترن باحد الازمنة الثلاثة والاسم كلمة تدل على معنى فى نفسها لكنه غير مقترن باحد الازمنة
الثلاثة فالكلمة مشترك بين الاقسام الثلاثة والحرف ممتاز عن اخويه بعدم الاستقلال فى
الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران والاسم ممتاز عن الحرف
بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم لكل واحد منها معرف جامع لافراده مانع عن
دخول غيرها فيه وليس المراد بالحد هٰهنا الا المعرف الجامع المانع ولله در المص حيث اشار
الى حدودها فى ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك ثم صرح بها فيما بعد
بناء على تفاوت مراتب الطبايع الكلام فى اللغة ما يتكلم به الانسان قليلا كان او كثيرا وفى
اصطلاح النحاة ما تضمن اى لفظ تضمن كلمتين حقيقة او حكما اى يكون كل واحدة منهما
فى ضمنه فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع والمتضمن اسم مفعول كل واحد من الكلمتين فلا
يلزم اتحادهما بالاسناد اى تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد
نسبة احد الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث تفيد المخاطب فائدة تامة فقوله
ما لفظ يتناول المهملات والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية وبقيد تضمن
الكلمتين خرجت المهملات والمفردات وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية
مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت خبرية مثل ضرب زيد
وضربت هند وزيد قائم او انشائية مثل اضرب ولا تضرب فان كل واحد منها تضمن

كلمتين احديهما ملفوظة والاخرى منوية وبينهما اسناد يفيد المخاطب فائدة تامة وحيث
كانت الكلمتان اعم من ان تكونا كلمتين حقيقة او حكما دخل فى التعريف مثل زيد ابوه
قائم او قام ابوه او قائم ابوه فان الاخبار فيها مع انها مركبات فى حكم الكلمة المفردة اعنى
قائم الاب ودخل فيه ايضا مثل جسق مهمل دير مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما
مهمل ليس بكلمة فانه فى حكم هذا اللفظ اعلم ان كلام المص ظاهر فى ان نحو ضربت زيدا
قائما بمجموعه كلام بخلاف كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين
اسندت احديهما الى الاخرى فانه صريح فى ان الكلام هو ضربت فقط والمتعلقات
خارجة عنه ثم اعلم ان صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف الكلام و
الجملة وكلام المص ايضا ينظر الى ذلك فانه اكتفى فى تعريف الكلام بذكر الاسناد مطلقا
ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن جعله اخص من الجملة قيده به فح يصدق الجملة
على الجملة الخبرية الواقعة اخبارا او اوصافا بخلاف الكلام وفى بعض الحواشى ان المراد
بالاسناد هو الاسناد المقصود لذاته فح يكون الكلام عند المص ايضا اخص من
الجملة ولا يتاتى اى لا يحصل ذلك اى الكلام الا فى ضمن اسمين احدهما مسند والاخر
مسند اليه او فى ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند به وفى بعض النسخ او فى فعل واسم
فان التركيب الثنائى العقلى بين الاقسام الثلثة يرتقى الى ستة ثلثة منها من جنس واحد
اسم واسم فعل وفعل حرف وحرف وثلاثة منها من جنسين مختلفين اسم وفعل اسم و
حرف فعل وحرف ومن البين ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا بد من
مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان الا فى اسمين او فى اسم وفعل واما الاقسام الاربعة
الباقية ففى الحرف والحرف كلاهما مفقودان ففى الفعل والفعل وفى الفعل والحرف المسند اليه
مفقود وفى الاسم والحرف احدهما مفقود فان الاسم ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود
وان كان مسندا اليه فالمسند مفقود ونحو يا زيد بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من تركيب

الحروف والاسم بل من تركيب الفعل والاسم الذي هو المنوي في ادعوا الاسم ما دل اي كلمة دلت
على معنى كائن في نفسه اي في نفس ما دل يعني الكلمة فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول
قال المصنف في الايضاح شرح المفصل الضمير فيما دل على معنى في نفسه يرجع الى المعنى اي ما
دل على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدال
في نفسها حكمها كذا اي لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى في غيره
اي حاصل في غيره اي باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه ومحصول ما ذكره بعض
المحققين حيث قال كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما بغيره كذلك في
الذهن معقول هو مدرك قصدا ملحوظا في ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول هو
مدرك تبعا والة لملاحظة غيره فلا يصلح لشيء منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا
وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا و
تبعا من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط لا حاجة في الدلالة
عليه الى ضم كلمة اخرى اليه لتدل على متعلقه وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم والفعل معنى
كاينا في نفس الكلمة الدالة عليه واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة مثلا وجعله
آلة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية ولا يصلح ان يكون محكوما عليه وبه ولا
يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه بخصوصه ولا ان يدل عليه الا بضم كلمة دالة على متعلقه و
الحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته
المتعقلة من حيث انها حالات لمتعلقاتها والات لتعرف احوالها وذلك المعنى الكلي
يمكن ان يتعقل قصدا ويلاحظ في حد ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما
عليه وبه واما تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا يصلح ان يكون محكوما عليها
او بها اذ لا بد في كل منها ان يكون ملحوظا لتكون الات لملاحظة احوالها وهذا هو
المراد بقولهم ان الحرف يدل على معنى في غيرها واذا عرفت هذا علمت ان المراد

بكينونة المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية وبكينونة المعنى في نفس الكلمة دلالتها
عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية فمرجع كينونة المعنى
في نفسه وكينونته في نفس الكلمة الدالة عليه الى امر واحد هو استقلاله بالمفهومية
ففي هذا الكتاب الضمير المجرور في نفسه يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التي هي عبارة
عن الكلمة وهذا هو الظاهر ليكون على طبق ما سبق في وجه الحصر من كينونة المعنى في
نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى تنبيها على صحة ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل
ظاهرة في المعنى الاخير وهو ارجاع الضمير الى المعنى لعدم مسبوقيتها بما يدل على
اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة ولهذا جزم المصنف هنالك برجوعه الى المعنى وبما سبق
من التحقيق ظهر انه لا يختل حد الاسم جمعا ولا حد الحرف منعا بالاسماء اللازمة الاضافة
مثل ذو وفوق وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك لان معانيها مفهومات كلية مستقلة
بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها لزمها تعقل متعلقاتها اجمالا وتبعا من غير حاجة الى
ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها في مفهوماتها مضافة الى متعلقات مخصوصة
لان الغرض من وضعها لزم ذكرها لفهم هذه الخصوصيات لا لاجل فهم اصل المعنى فهي دالة
على معانيها المعتبرة في حد نفسها لا في غيرها فهي داخلة في حد الاسم لا الحرف ولما كان
الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني اعني الحدث وكان ذلك المعنى مقترنا
مع احد الازمنة في الفهم عن لفظ الفعل اخرجه بقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلثة
اي غير مقترن مع احد الازمنة الثلثة في الفهم عن اللفظ الدال عليه فهو صفة بعد
صفة لمعنى فبالصفة الاولى خرج الحرف عن حد الاسم وبالثانية الفعل والمراد بعدم
الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول فدخل فيه اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة
عن المصادر الاصلية سواء كان النقل فيه صريحا نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا
ايضا او غير صريح نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا الا انه على وزن قوقاة

كما يستعمل اسم الفعل كقوله تعالى امهلهم رويدا اي امهالا ... انه في الاصل مصدر ... فان وان لم يستعمل في الاصل مصدرا ... منقولا منه الا انه على وزن قوقاة ... فكانه في الاصل مصدر ثم نقل

نحو امامك زيدا وعليك زيدا فليس لشيء منها الدلالة على احد الازمنة الثلثة بحسب الوضع الاول وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناهما به بحسب اصل الوضع وخرج عنه المضارع ايضا فانه على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال يدل على زمانين معينين من الازمنة الثلثة فيدل على واحد معين ايضا في ضمنهما اذ لا يقدح في الدلالة على واحد معين الدلالة على ما سواه نعم يقدح في ارادة المعين ارادة ما سواه واين الدلالة من الارادة ولما فرغ من بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة به فقال ومن خواصه منتهيا بصيغة جمع الكثرة على كثرتها وبمن التبعيضية على ان ما ذكره هنا بعض منها وهي جمع خاصة وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع افراد ما هي خاصة له كالكاتب بالقوة للانسان او غير شاملة كالكاتب بالفعل له من خواص الاسم دخول اللام اى لام التعريف ولو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم في مثل قوله عليه السلام ليس من امبر امصيام في امسفر لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته وفي اختياره اللام اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه من ان اداة التعريف هي اللام وحدها زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن واما الخليل فقد ذهب الى انها ال كهل والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وحدها زيدت اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وانما اختص دخول حرف التعريف بالاسم لانه موضوع لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف لا يدل على المعنى المستقل والفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة لجميع افراد الاسم فان حرف التعريف لا يدخل على الضماير واسماء الاشارة وغيرها كالموصولات وكذلك ساير الخواص الخمس المذكورة ههنا ومنها دخول الجر وانما اختص دخول الجر بالاسم لانه اثر حرف الجر في المجرور به لفظا او في المجرور به تقديرا كما في

١١

الاضافة المعنوية ودخول حرف الجر لفظا او تقديرا يختص بالاسم لانه لافضاء معنى الفعل الى الاسم فينبغي ان يدخل بالاسم ليفضي معنى الفعل اليه واما الاضافة اللفظية فهي فرع للمعنوية فينبغي ان لا يخالف الاصل بان يختص بما يخالف ما يختص به الاصل اعني الفعل او نزيد عليه بان يعم الاسم والفعل ومنها دخول التنوين باقسامه الا تنوين الترنم وسيجيء في اخر الكتاب ان شاء الله تعالى تعريفه وبيان اقسامه على وجه يظهر جهة اختصاص ما عدا تنوين الترنم به ووجه عدم اختصاص تنوين الترنم به ومنها الاسناد اليه هو بالرفع عطف على الدخول لا على مدخوله لان المتبادر من الدخول الذكر في الاول واللحوق بالاخر وكلاهما منتفيان في الاسناد وكذا في الاضافة والمراد به كون الشيء مسندا اليه وانما اختص هذا المعنى بالاسم لان الفعل وضع لان يكون ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه ومنها الاضافة اى كون الشيء مضافا بتقدير حرف الجر لا بذكره لفظا ووجه اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف به وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا لان الفعل والجملة قد يقعان مضافا اليه كما في يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد يقال هذا بتاويل المصدر اى يوم نفع الصادقين فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا يختص بالاسم وانما قيدناها بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا وهو اى الاسم قسمان معرب ومبني لانه لا يخلو اما ان يكون مركبا مع غيره او لا فالاول اما ان يشبه مبني الاصل او لا وهذا اعني المركب الذي لم يشبه مبني الاصل هو المعرب وما عداه اعني غير المركب والمركب الذي يشبه المبني الاصل مبني فالمعرب الذي هو قسم من الاسم المركب اى الاسم الذي ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله فيه زيد وقائم وهؤلاء في قولك زيد قائم وقام هؤلاء بخلاف ما ليس بمركب اصلا من الاسماء المفردة المعدودة نحو الف با تا زيد عمرو بكر بخلاف ما هو مركب مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام في غلام زيد فان جميع ذلك من قبيل المبنيات عند المصنف الذي لم يشبه

اى لم يناسب مناسبة موثرة فى منع الاعراب مبنى الاصل اى المبنى الذى هو الاصل فى البناء
فالاضافة بيانية وهو الماضى والامر بغير اللام والحرف وبهذا القيد خرج هؤلاء فى مثل قام
هؤلاء لكونه مشابها لمبنى الاصل كما يجيء فى بابه ان شاء الله تعالى اعلم ان صاحب الكشاف جعل
الاسماء المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع فى المعرب الذى هو اسم
مفعول من قولك اعربت الكلمة فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب على اخر الكلمة بعد التركيب
بل فى المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب
وهو ظاهر من كلام الامام الهمام عبد القاهر واعتبر المص مع وجود الصلاحية حصول استحقاق
الاعراب بالفعل ولهذا اخذ التركيب فى تعريفه واما وجود الاعراب بالفعل فى كون الاسم معربا
فلم يعتبره احد ولذلك يقال لم يعرب الكلمة وهى معربة وانما عدل المص عما هو المشهور
عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف اخره باختلاف العوامل لان الغرض من تدوين علم
النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلم فى التركيب من لم يتتبع لغة العرب ولم يعرف احكامها
بالسماع منهم فان العارف باحكامها كذلك مستغن عن النحو فلا فائدة له معتدا بها فى
معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف اخره فى
كلامهم ليجعل اخره مختلفا فيطابق كلامه كلامهم فمعرفته مقدمة على معرفة انه مما يختلف اخره
فلو كان معرفته المقدمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به وجب ان يعرف اولا
بانه مما يختلف اخره ليعرف انه مما يختلف اخره فيلزم تقدم الشيء على نفسه فينبغى ان يعرف
اولا بغير ما عرفه به الجمهور ويجعل ما عرفوه به من جملة احكامه كما فعله المص وحكمه اى من
جملة احكام المعرب واثاره المرتبة عليه من حيث هو معرب ان يختلف اخره اى الحرف
(الذى هو اخر المعرب ذاتا بان يتبدل حرف بحرف حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحرف
او صفة بان يتبدل صفة بصفة اخرى حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحركة باختلاف
العوامل اى بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه فى العمل بان يعمل بعض منها خلاف ما

يعمل البعض الاخر وانما خصصنا اختلافها بكونه فى العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا
مضروب وانى ضربت زيدا وانى ضارب زيدا فان العامل فى زيد فى هذه الصور مختلف
بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان اخر المعرب لم يختلف باختلافه لفظا او تقديرا نصب
على التمييز اى يختلف لفظ اخره او تقديره او على المصدر اى يختلف اختلاف لفظ او تقدير
والاختلاف لفظا كما فى قولك جاءنى زيد ورايت زيدا ومررت بزيد او تقديرا كما فى قولك جاءنى
فتى ورايت فتى ومررت بفتى فان اصله فتىٌ وفتيًا وفتىٍ انقلبت الياء الفا فصار الاعراب
تقديريا والاختلاف اللفظى والتقديرى اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض
بمثل قولنا رايت احمد ومررت باحمد وقولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين مثنا او
مجموعا فانه قد اختلف العوامل فيه ولا اختلاف فى احمد حقيقة بل حكما فان فتحة احمد بعد الناصب
علامة النصب وبعد الجار علامة الجر وكذا الحال فى التثنية والجمع ولخر المعرب فى هذه
الصور يختلف باختلاف العوامل حكما لا حقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا فى اخر
المعرب ولا فى العوامل اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبنى الاصل مع عامل
ابتداء اذ لا يترتب عليه اختلاف الاعراب بل هناك حدوث الاعراب بدخول العامل
قلت هذا حكم اخر من احكام المعرب والاختلاف حكم اخر فلو لم يدخل احد الحكمين فى الاخر
لا فساد فيه فان للمعرب احكاما كثيرة لم يذكر ههنا فليكن هذا الحكم ايضا من هذا القبيل
غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواصه الشاملة الاعراب ما اى حركة او حرف اختلف
اخره اى اخر المعرب من حيث هو معرب ذاتا او صفة به اى بتلك الحركة او الحرف فحين
يراد بما الموصولة الحركة او الحرف لا يرد العامل والمقتضى ولو ابقيت على عمومها لخرجا بالسببية
المفهومة من قوله به فان المتبادر من السبب هو السبب القريب والعامل والمقتضى من
الاسباب البعيدة وبقيد الحيثية خرج حركة نحو غلامى لانه معرب على اختيار المصنف
فلكن اختلاف هذه الحركة على اخر المعرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث انه ما

قبل ياء المتكلم وبهذا القيد تم حد الاعراب جمعا ومنعا لكن المصنف اراد ان ينبه
على فائدة اختلاف وضع الاعراب فضم اليه قوله ليدل على المعاني المعتورة عليه وكانه
اراد هذا المعنى حيث قال ليس هذا من تمام الحد لانه خارج عن الحد واللام في ليدل
متعلق بامر خارج فيه متعلق بقوله اختلف اخره ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف
على المعاني يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة المعتورة على صيغة اسم الفاعل عليه
اى على المعرب متعلق بمعتورة على تضمين مثل معنى الورود او الاستيلاء يقال
اعتوروا الشيء وتعاوروه اذا تداولوه اى اخذ جماعة واحد بعد واحد على سبيل
المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع فاذا تداولت المعاني المقتضية للاعراب
المعرب متعاقبة متناوبة غير مجتمعة لتضادها ينبغي ان يكون علاماتها ايضا كذلك
فوقع بسببها اختلاف في اخر المعرب فوضع اصل الاعراب للدلالة على تلك المعاني
بحيث يختلف به اخر المعرب لاختلاف تلك المعاني وانما جعل الاعراب في اخر الاسم
المعرب لان نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب يدل على صفته ولا شك ان الصفة متاخرة
عن الموصوف فالاثبات يكون الدال عليها ايضا متاخرا عن الدال عليه وهو ماخوذ
من اعرب اذا اوضح فان الاعراب يوضح المعاني المقتضية او من عربت معدته اذا فسدت
على ان تكون الهمزة للسلب فيكون معناه ح ازالة الفساد سمي به لانه يزيل فساد التباس
بعض المعاني ببعض وانواعه اى انواع اعراب الاسم ثلثة رفع ونصب وجر هذه الاسماء
الثلاثة مختصة بالحركات والحروف الاعرابية ولا يطلق على الحركات البنائية اصلا بخلاف
الضمة والفتحة والكسرة فانها مستعملة في الحركات البنائية غالبا وفي الحركات الاعرابية
على قلة فالرفع حركة كانت او حرفا علم الفاعلية اى علامة كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما ليشمل
الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدا والخبر وغيرهما والنصب حركة كانت او حرفا علم المفعولية
اى علامة كون الشيء مفعولا حقيقة كان او حكما ليشمل الملحقات به والجر حركة كانت او حرفا

علم الاضافة اى علامة كون الشيء مضافا اليه واذا كانت الاضافة بنفسها مصدرا لم يحتج
الى الحاق الياء المصدرية اليها كما في الفاعلية والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعلية و
النصب بالمفعولية لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطي الثقيل للقليل والنصب
خفيف والمفاعيل كثيرة لانها خمسة فاعطي الخفيف للكثير ولما لم يبق للمضاف اليه علامة
غير الجر جعل علامة له والعامل لفظيا كان او معنويا ما به يتقوم اى يحصل المعنى المقتضي
اى معنى من المعاني المعتورة على المعرب المقتضية للاعراب ففي جاءني زيد جاء عامل اذ به حصل
معنى الفاعلية في زيد فجعل الرفع علامة لها وفي رايت زيدا رايت عامل اذ به حصل معنى
المفعولية في زيد فجعل النصب علامة لها وفي مررت بزيد الباء عامل اذ به حصل معنى الاضافة
في زيد فجعل الجر علامة لها فالمفرد المنصرف اى الاسم المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا
ولا غير منصرف كزيد ورجل وكذا الجمع المكسر المنصرف اى الاسم الذي لم يكن بناء الواحد فيه
سالما ولم يكن غير منصرف كرجال وطلبة فالاعراب في هذين القسمين من الاسم على الاصل
من وجهين احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب فيهما بالحركة وثانيهما
انه اذا كان الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات الثلث في الاحوال الثلث فالاعراب
فيهما بحركات الثلث في احوال الثلث فالاعراب فيهما بالضمة رفعا اى حالة الرفع والفتحة نصبا
اى حالة النصب والكسرة جرا اى حالة الجر نصب قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير
مضاف ويحتمل النصب على الحالية او المصدرية فالقسم الاول مثل جاءني رجل ورايت رجلا
ومررت برجل والقسم الثاني مثل جاءني طلبة ورايت طلبة ومررت بطلبة جمع المؤنث السالم
وهو ما يكون بالالف والتاء واحترز به عن المكسر فانه قد علم بالضمة رفعا والكسرة نصبا
وجرا فان النصب فيه تابع للجر كما سياتي ذكره مثل جاءني مسلمات ورايت مسلمات ومررت
بمسلمات غير المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فالجر فيه تابع للنصب كما سنذكره
نحو جاءني احمد ورايت احمد ومررت باحمد اخوك وابوك وحموك بكسر الكاف لان الجر ...

المراة من جانب زوجها فلا يضاف الا اليها وهنوك والهن الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره كالعورة
والصفات الذميمة والافعال القبيحة وهذه الاسماء الاربعة منقوصات واوية وفوك و
هو اجوف واوي لامه هاء اذ اصله فوه وذو مال وهو لفيف مقرون بالواو اذ اصله
ذوو وانما اضيف ذو الى الاسم الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف الا الى الاسماء الاجناس
فاعراب هذه الاسماء الستة بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا لكن لا مطلقا بل حال
كونها مكبرة اذ مصغرها معربة بالحركات نحو جاءني اخيك ورايت اخيك ومررت باخيك
وموحدة اذ المثنى والمجموع منها معرب باعراب التثنية والجمع وانما لم يصرح بهذين القيدين
اكتفاء بالامثلة مضافة لانها اذا كانت مكبرة وموحدة ولم يكن مضافة اصلا فاعرابها
بالحركات جاءني اخ ورايت اخا ومررت باخ فينبغي ان يكون مضافة ولكن الى غير ياء المتكلم لانها
اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فحالها كسائر الاسماء المضافة اليها ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال
لئلا يتوهم اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف لانهم
لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الآحاد ايضا
كذلك لئلا يكون بينهما وبين الآحاد وحشة ومنافرة تامة وانما اختاروا الاسماء الستة لان اعراب
كل من المثنى والمجموع ثلثة فجعلوا في مقابلة كل اعراب اسما وانما اختاروا هذه الاسماء الستة
لمشابهتها المثنى والمجموع في كون معانيها منبئة عن تعدد ولوجود حرف صالح للاعراب في
اواخرها حين الاعراب سماعا بخلاف سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع
فيهما من العرب اعادة الحروف المحذوفة عند الاعراب المثنى وما يلحق به وهو كلا وكذا كلتا
ولم يذكره لكونه فرع كلا مضافا اي حال كون كلا وكلتا مضافا الى مضمر وانما قيد بذلك
لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات ومعناه
يقتضي الاعراب بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل
روعي جانب لفظه الذي هو الاصل واعرب بالحركات التي هي الاصل لكن يكون حركاته تقديرية

لان آخره الف يسقط بالتقاء الساكنين نحو جاءني كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت
بكلا الرجلين واذا اضيف الى مضمر الذي هو الفرع روعي جانب معناه الذي هو الفرع واعرب
بالحروف التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورايت كليهما ومررت بكليهما فلذلك قيد بكون
اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى مضمر واثنان وكذا اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ وان
كانت مفردة لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت بها بالالف رفعا
والياء المفتوحة ما قبلها نصبا وجرا كما سيجيء جمع المذكر السالم والمراد به ما سمي به اصطلاحا
وهو الجمع بالواو والنون فيدخل فيه نحو سنين وارضين مما لم يكن واحده مذكرا او يجمع بالواو
والنون وما الحق به وهو الجمع ذو ولا عن لفظه وعشرون واخواتها اي نظائرها التسع وهي
ثلثون الى تسعين وليس عشرون جمع عشرة ولا ثلثون جمع ثلثة والا لصح اطلاق عشرين على
ثلثين لانه ثلاثة مقادير العشرة واطلاق ثلثين على التسعة لانها ثلاثة مقادير الثلثة وعلى
هذا القياس البواقي وايضا هذه الالفاظ تدل على معان معينة ولا تعين في المجموع فاعرابها
بالواو رفعا والياء نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالحروف
لانهما فرعان للواحد وفي آخرهما حرف يصلح للاعراب وهو علامة التثنية والجمع فناسب
ان يجعل ذلك الحروف اعرابهما ليكون اعرابهما فرعا لاعرابه كما انهما فرعان له لان الاعراب
بالحروف فرع الاعراب بالحركة ولما جعل اعرابهما بالحروف وكان حروف الاعراب ثلثة واعرابهما
ستة ثلثة للمثنى وثلثة للمجموع فلو جعلوا اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف الثلثة لوقع
الالتباس ولو خص المثنى بها بقي المجموع بلا اعراب ولو خص المجموع بها بقي المثنى بلا اعراب
فوزعت عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع في المثنى لانه الضمير المرفوع للتثنية في
الفعل نحو يضربان وضربا والواو علامة الرفع في المجموع لانه الضمير المرفوع للجمع في الفعل
نحو يضربون وضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء حالة الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا
ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسروه في الجمع لثقل الكسرة وقلة الجمع

وحملوا النصب على الجر اعلى الرفع لمناسبة النصب الجر لوقوع كل منهما فضلة فى الكلام

ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف وبيان مواضعهما المختلفة شرع فى بيان مواضع الاعراب اللفظى والتقديرى الذين اشير الى تقسيمه اليهما فيما سبق ولما كان المقدر اقل اشار اليه اولا ثم بين ان اللفظى ما عداه فقال التقدير اى تقدير الاعراب فيما اى فى الاسم المعرب الذى تعذر الاعراب فيه اى امتنع ظهوره فى لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف الذى هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما فى الاسم المعرب بالحركة الذى فى اخره الف مقصورة سواء كانت موجودة فى اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين كعصًا بالتنوين فان الالف المقصورة فى الصورتين غير قابلة للحركة وكما فى الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامى فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى بعد دخوله موافقة لها او مخالفة لها فما ذهب اليه بعض من ان اعراب مثل هذا الاسم فى حالة الجر لفظى غير مرضى مطلقا اى فى احوال الثلث يعنى كون الاعراب تقديريا فى هذين النوعين من الاسم المعرب انما هو فى جميع الاحوال غير مختص ببعضها او استثقل عطف على تعذر اى تقدير الاعراب فيما تعذر او فى الاسم الذى استثقل ظهور الاعراب فى لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهوره فى اللفظ ثقيلا على اللسان كما فى الاسم الذى فى اخره ياء مكسور ما قبلها سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين كقاضٍ او غير محذوفة كالقاضى رفعا وجرا اى فى حالتى الرفع والجر لا فى حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة ونحو مسلمى عطف على قوله كقاض يعنى تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون فى الاعراب بالحركة وقد يكون فى الاعراب بالحروف نحو مسلمى بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة رفعا يعنى تقدير الاعراب فى نحو مسلمى انما هو فى حالة الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاءنى

مسلمى فان اصله مسلموى بسقوط النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق منهما ساكن فانقلبت الواو ياء وادغمت الياء فى الياء وكسرها قبل ياء فلم يبق علامة الرفع التى هى الواو فى اللفظ فصار الاعراب حالة الرفع تقديريا بخلاف حالتى النصب والجر فان الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها فان الياء المدغمة ايضا ياء وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا فى الاحوال الثلث فى مثل جاءنى ابو القوم ورايت ابا القوم ومررت بابى القوم فانه لما اسقط حروف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظا بل صار تقديريا واللفظى اى الاعراب المتلفظ به فيما عداه يعنى فى ما عدا ما ذكر مما تقدر فيه الاعراب واستثقل ولما ذكر فى تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف وبمعرفته يعرف المنصرف على قياس الاعراب التقديرى واللفظى عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال غير المنصرف ما اى اسم معرب فيه علتان تؤثران باجتماعهما واجتماع شرائطهما فيه اثرا سيجيئ ذكره من علل تسع او علة واحدة منها اى من تلك التسع تقوم هذه العلة الواحدة مقامهما اى مقام هاتين العلتين بان تؤثر وحدها تاثيرهما وهى اى علل التسع مجموع ما فى هذين البيتين من الامور التسعة لا كل واحد منهما حتى يقال لا يصح الحكم على العلل التسع لكل واحد من هذه الامور وذلك المجموع عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والعدول فى عطف هاتين العلتين من الواو الى ثم لمجرد المحافظة على الوزن والنون زائدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول تقريب فقوله زائدة منصوب على انه حال اذ المعنى وبمنع النون الصرف حال كونها زائدة وقوله الف فاعل الظرف اعنى من قبلها او مبتدا خبره الظرف المتقدم عليه ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف مع انها ايضا زائدة ولهذا يعبر عنهما بالالف والنون الزائدتين ولو جعل الالف فاعلا لقوله زائدة والظرف متعلقا بالزيادة واريد بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما فى وصف الزيادة وتقدم الالف عليها فى هذا الوصف لفهم زيادتهما

موانع الصرف تسعة

جميعا وهذا كما اذا قلت جائني زيد راكبا من قبله اخوه فانه يدل على اشتراكهما في وصف
الركوب وتقدم اخيه عليه في هذا الوصف وقوله وهذا القول تقريب يعني ان ذكر العلل
بصورة النظم تقريب لها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل او القول بان كل واحد من الامور
التسعة علة قول تقريبي لا تحقيقي اذ العلة في الحقيقة اثنتان منها لا واحدة او القول بانها تسعة
تقريب لها الى الصواب لان في عددها خلافا فقال بعضهم انها تسعة وقال بعضهم اثنتان
وقال بعضهم احد عشر ولكن القول بانها تسعة تقريب لها الى ما هو صواب من المذاهب
الثلثة ثم انه ذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين فقال مثل عمر مثال العدل
واحمر مثال للوصف وطلحة مثال للتانيث وزينب مثال للمعرفة وفي ايراد زينب مثالا للمعرفة
بعد طلحة اشارة الى قسمي التانيث اللفظي والمعنوي وابراهيم مثال للعجمة ومساجد مثال للجمع
ومعديكرب مثال للتركيب وعمران مثال للالف والنون واحمد مثال لوزن الفعل و
اي حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين او واحدة تقوم
مقامهما ان لا كسر فيه ولا تنوين وذلك لان لكل علة فرعية فاذا وقع في اسم علتان حصل
فيه فرعيتان فيشبه الفعل من حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم احديهما افتقاره
الى الفاعل واخريهما اشتقاقه من المصدر فمنع منه الاعراب المختص بالاسم وهو الجر والتنوين
الذي هو علامة التمكن وانما قلنا لكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه والوصف
فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير
لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا
يخالطه لسان اخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزائدتين
فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان الاصل في كل نوع ان لا يكون فيه الوزن
المختص بنوع اخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا والوزن الاصلي ويجوز اي لا يمتنع سواء
كان ضروريا او غير ضروري صرفه اي جعله في حكم المنصرف بادخال الكسر والتنوين

فيه اي جعله منصرفا حقيقة فان غير المنصرف عند المص ما فيه علتان او واحدة تقوم
مقامهما وبادخال الكسرة والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه
اللغوي لا الاصطلاحي والضمير في صرفه راجع الى حكمه للضرورة اي لضرورة وزن الشعر
او رعاية قافيته فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر فكثيرا ما يقع من منع صرفه انكسار يخرجه عن
الوزن او زحاف يخرجه عن السلاسة اما الاول فكقوله فاطمة صُبَّتْ عَلَيَّ مَصَائِبُ
لَوْ اَنَّهَا صُبَّتْ عَلَى الْاَيَّامِ صِرْنَ لَيَالِيَا واما الثاني فكقوله اَعِدْ ذِكْرَ نُعْمَانٍ لَنَا اِنَّ
ذِكْرَهُ هُوَ الْمِسْكُ مَا كَرَّرْتَهُ يَتَضَوَّعُ فانه لو فتح نون نعمان من غير تنوين يستقيم
الوزن ولكن يقع فيه زحاف يخرجه عن السلاسة كما يحكم به سلامة الطبع فان قلت
فالاحتراز عن الزحاف ليس بضروري فكيف يشمله قوله للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض
الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه ضروري عند بعض الشعراء واما الضرورة الواقعة
لرعاية القافية فكما في قوله سَلَامٌ عَلَى خَيْرِ الْاَنَامِ وَسَيِّدِ حَبِيبِ اِلٰهِ الْعَالَمِينَ مُحَمَّدٍ بَشِيرٍ
نَذِيرٍ هَاشِمِيٍّ مُكَرَّمٍ عَطُوفٍ رَؤُوفٍ مَنْ يُسَمَّى بِاَحْمَدٍ فانه لو قال باحمدَ لا يخل بالوزن ولكنه
يخل بالقافية فان حرف الروي في سائر الابيات الدال المكسورة او للتناسب اي ويجوز
صرف غير المنصرف ليحصل التناسب بينه وبين المنصرف لان رعاية التناسب بين الكلم
امر مهم عندهم وان لم يصل الى حد الضرورة مثل سَلَاسِلًا وَاَغْلَالًا حيث صرف
سلاسلا ليناسب المنصرف الذي يليه اعني اغلالا فقوله سلاسلا واغلالا امثال المجموع
غير المنصرف الذي والمنصرف الذي صرف غير المنصرف لتناسبه وما يقوم مقامهما
اي العلة الواحدة التي تقوم مقام العلتين من العلل التسع علتان مكررتان قامت كل
واحدة منهما مقام علتين لتكررها احديهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه قد
تكرر فيه الجمعية حقيقة كاكالب واساور واناعيم او حكما كالجموع الموافقة لها في عدد
الحروف والحركات والسكنات كمساجد ومصابيح وثانيهما التانيث لكن لا مطلقا

بل بعض اقسامه وهو الفا التانيث المقصورة والممدودة اي كل واحدة منهما كحبلى
وحمراء لانهما لازمتان للكلمة وضعا لانفادها فانهما اصلا فلا يقال في حبلى حبل ولا في
حمراء حمر فيجعل لزومهما للكلمة بمنزلة تانيث اخر فصار التانيث مكررا بخلاف التاء
فانها ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكر
والمؤنث فلو عرض اللزوم بعارض كالعلمية مثلا لم تقو قوة اللزوم الوضعي فالعدل
مصدر مبني للمفعول اي كون الاسم معدولا او خروجه اي خروج الاسم اي كونه مخرجا
عن صيغته الاصلية اي عن صورته التي يقتضي الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم
عليها ولا يخفى ان صيغة المصدر ليست في صيغة المشتقات فباضافة الصيغة الى ضمير
الاسم خرجت المشتقات كلها وان المتبادر من خروجه عن صيغته الاصلية ان يكون
المادة باقية والتغيير انما وقع في الصورة فقط فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف
كالاسماء المحذوفة الاعجاز مثل يد ودم فان المادة ليست باقية فيها وان خروجه
عن صيغته الاصلية يستلزم دخوله في صيغة اخرى اي مغايرة للاولى ولا يبعد ان يعتبر
مغايرتها لها في كونها غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى داخلة تحته فخرج
عنه المغيرات القياسية واما المغيرات الشاذة فلا نسلم انها مخرجة عن الصيغ الا[صلية]
فان الظاهر ان مثل اقوس وانيب من الجموع الشاذة ليست مخرجة عما هو القياس
فيهما اعني اقواسا وانيابا بل انما جمع القوس والناب ابتداء على اقوس وانيب على خلاف
القياس من غير ان يعتبر جمعهما اولا على اقواس وانياب ثم اخرج اقوس وانيب عنهما وقال
بعض الشارحين قد يجوز بعضهم تعريف الشيء بما هو اعم منه اذا كان المقصود منه تمييزه
عن بعض ما عداه فيمكن ان يقال المقصود ههنا تمييز العدل عن سائر العلل لا عن كل ما
عداه فحيث حصل بتعريفه هذا التمييز لا باس بكونه اعم منه ولا حاجة في تصحيح هذا التعريف
الى ارتكاب تلك التكلفات واعلم انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلث ومثلث في

عمر واخر غير منصرف ولم يجدوا فيهما سببا ظاهرا غير الوصفية او العلمية احتاجوا الى اعتبار
سبب اخر ولم يصلح للاعتبار الا العدل واعتبروه فيهما الا انهم تنبهوا للعدل فيما عدا
عمر من هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف للعدل وسبب اخر ولكن لا بد في اعتبار العدل
من امرين احدهما وجود الاصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل اذ
لا يتحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك الاخراج ففي بعض تلك الامثلة يوجد دليل غير منع
الصرف على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده محقق بلا شك وفي بعضها لا دليل غير
منع الصرف فيفرض له اصل ليتحقق العدل باخراجه عن ذلك الاصل فانقسام العدل الى
التحقيقي والتقديري انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا واما اعتبار اخراج
المعدول عن ذلك الاصل ليتحقق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف فعلى هذا قوله تحقيقا
معناه خروجا كائنا عن اصل محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف كثلث ومثلث و
الدليل على اصلهما ان في معناهما تكرارا دون لفظهما والاصل انه اذا كان المعنى مكررا
يكون اللفظ ايضا مكررا كما في جاءني القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما لفظ مكرر وهو
ثلثة ثلثة وكذا الحال في احاد وموحد ومثنى وثناء الى رباع ومربع بلا خلاف وفيما
وراءها الى عشار ومعشر خلاف والصواب مجيئهما والسبب في منع صرف ثلث ومثلث
واخواتهما العدل والوصف لان الوصفية العرضية التي كانت في ثلثة ثلثة صارت
اصلية في ثلث ومثلث لاعتبارها في ما وضعا له واخر جمع اخرى مؤنث اخر واخر
اسم التفضيل لان معناه في الاصل اشد تاخرا ثم نقل الى معنى غير وقياس اسم التفضيل
ان يستعمل باللام او الاضافة او كلمة من وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول
من احدها فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام اي عن الآخر وقال بعضهم
هو معدول عما ذكر معه من اي عن اخر من وانما لم يذهب الى تقدير الاضافة
لانها توجب التنوين او البناء او اضافة اخرى مثلها نحو حينئذ وقبل ويا تيم

تيم عدي وليس في اخر شي من ذلك فتعين ان يكون معدولا عن احد الاخرين وجمع
جمع جمعاء مونث اجمع وكذلك كتع وبتع وبصع وقياس فعلاء افعل ان كانت
صفة ان تجمع على فعل كحمراء على حمر وان كانت اسما ان تجمع على فعالى او فعلاوات
كصحراء على صحارى وصحراوات فاصلها اما جمع او جماعى او جمعاوات فاذا اعتبر
اخراجها عن واحدة منها تحقق العدل فاحد السببين فيها العدل التحقيقي والاخر
الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة في باب التاكيد اسما وفي اجمع واخواته احد
السببين وزن الفعل والاخر الصفة الاصلية وعلى ما ذكرناه لا يرد الجموع الشاذة كانيب
واقوس فانه لم يعتبر اخراجها عما هو القياس فيهما كالانياب والاقواس كيف ولو
اعتبر جمعهما اولا على انياب واقواس فلا شذوذ في هذه الجمعية ولا قاعدة
للاسم المجموع يلزم من مخالفتهما الشذوذ فمن اين يحكم فيهما بالشذوذ ومن هذا تبين
الفرق بين الشاذ والمعدول وتقديرا اي خروجها كائنا عن اصل مقدر مفروض
يكون الداعي الى تقديره وفرضه منع الصرف لا غير كعمر وكذلك زفر فانهما لما وجدا
غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية اعتبر فيهما العدل ولما توقف
اعتبار العدل على وجود الاصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير منع الصرف
قدر فيهما ان اصلهما عامر وزافر عدل عنهما الى عمر وزفر ومثل باب قطام
المعدولة عن قاطمة وادادها كل ما هو على فعال علما للاعيان المؤنثة من
غير ذوات الراء في لغة بني تميم فانهم اعتبروا العدل في هذا الباب حملا له على
ذوات الراء في الاعلام المؤنثة مثل حضار وطمار ووبار فانها مبنية وليس فيها الا
سببان العلمية والتانيث والسببان لا يوجب البناء فاعتبر فيها العدل لتحصيل
سبب البناء فلما اعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء اعتبر فيما عداها مما جعلوه
معربا غير منصرف ايضا حملا على نظائره مع عدم الاحتياج اليه لتحقق السببين لمنع

الصرف العلمية والتانيث فاعتبار العدل فيه انما هو للحمل على نظائره لا لتحصيل
سبب منع الصرف ولهذا يقال ذكر باب قطام هيهنا ليس في محله لان الكلام
فيما قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف وانما قال في بني تميم لان الحجازيين يبنونه
مطلقا فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بني تميم اكثرهم فان الاولين منهم لم يجعلوا ذوات
الراء مبنية بل جعلوها غير منصرفة فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء
وحمل ما عداها عليها الوصف وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع
بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل احمر فانه موضوع لذات ما
اخذت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع في مررت بنسوة اربع
فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل قد
تعرضه الوصفية كما في المثال المذكور فانه لما اجري فيه على النسوة التي هي من قبيل
المعدودات لا الاعداد علم ان معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعية وهذا
معنى وصفي عرض له في الاستعمال لا الاصلي بحسب الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف
هو الوصف الاصلي لاصالته لا العرضي لعرضيته فلذلك قال المصنف شرطه اي شرط الوصف
في سببية منع الصرف ان يكون وصفا في الاصل الذي هو الوضع بان يكون وضعه على
الوصفية لا ان تعرضه الوصفية بعد الوضع في الاستعمال سواء بقي على الوصفية الاصلية
او زالت عنه فلا تضره بان يخرجه عن سببية منع الصرف الغلبة اي غلبة الاسمية
على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض افراده بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى
قرينة كما ان اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء بحيث
لا يحتاج في الفهم عنه الى قرينة فلذلك المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم
مضرة الغلبة صرف لعدم اصالة الوصفية اربع في قولهم مررت بنسوة اربع وامتنع
من الصرف لعدم مضرة الغلبة اسود وارقم حيث صارا اسمين للحية الاول للحية

السوداء والثاني للحية التي فيها سواد وبياض وادهم حيث صار اسما للقيد من الحديد
لما فيه من الدهمة اعنى السواد فان هذه الاسماء وان خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية
لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف لم يعتبر استعمالها في معانيها الاصلية ايضا بالكلية
فالمانع من الصرف في هذه الاسماء الصفة الاصلية ووزن الفعل واما عند استعمالها
في معانيها الاصلية فلا اشكال في منع صرفها الوزن الفعل والوصف في الاصل والحالة
ضعف منع افعى اسما للحية على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الفعوة التي هي الخبث
وكذلك منع اجدل للصقر على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة واخيل
للطاير اي لطاير ذي خيلان على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الخال ووجه ضعف منع
الصرف في هذه الاسماء عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها لم يقصد بها المعاني الو
مطلقا لا في الاصل ولا في الحال مع ان الاصل في الاسم الصرف التانيث اللفظي الحاصل بالتاء
لا بالالف فانه لا شرط له شرط في سببيته منع الصرف العلمية اي علمية الاسم المؤنث
التانيث لازما لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان ولان العلمية لها
وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة والتانيث المعنوي كذلك
اي كالتانيث اللفظي بالتاء في اشتراط العلمية فيه الا ان بينهما فرقا فانها في التانيث اللفظي
بالتاء شرط لوجوب منع الصرف وفي المعنوي شرط لجوازه ولا بد في وجوبه من شرط آخر
كما اشار اليه بقوله وشرط تحتم تاثيره اي شرط وجوب تاثير التانيث المعنوي في منع
الصرف احد الامور الثلثة الزيادة على الثلثة اي زيادة حروف الكلمة على الثلثة مثل
زينب او تحرك الحرف الاوسط من حروف الثلثة مثل سقر او العجمة مثل ماه وجور وانما
اشترط في وجوب تاثير التانيث المعنوي احد الامور الثلثة لتخرج الكلمة بثقل احد الامور
الثلثة من الخفة التي من شانها ان تعارض ثقل احد السببين فترجح تاثيره وثقل الاولين
ظاهر وكذا العجمة لان لسان العجم ثقيل على العرب فهند يجوز صرفه نظرا الى انتفاء شرط

تحتم تاثير التانيث المعنوي اعني احد الامور الثلثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود
السببين فيه وزينب علما للمراة وسقر علما للطبقة من طبقات النار وماه وجور
علمين لبلدتين ممتنع صرفها اما زينب فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط
تحتم تاثيره وهو الزيادة على الثلثة واما سقر فللعلمية والتانيث المعنوي مع
شرط تحتم تاثيره وهو تحرك الاوسط واما ماه وجور فللعلمية والتانيث المعنوي
مع شرط تحتم تاثيره وهو العجمة فان سمي به اي بالمؤنث المعنوي مذكر فشرطه في
سببيته منع الصرف الزيادة على الثلثة لان الحرف الرابع في حكم تاء التانيث قائم
مقامها فقدم وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل
منصرف لان التانيث المعنوي الاصلي زال بعلميته للمذكر من غير ان يقوم شيء
مقامه والعلمية وحدها لا تمنع الصرف وعقرب وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار
معناه الجنسي اذا سمي به رجل منع صرفها لانه وان زال التانيث بعلميته للمذكر فالحرف
الرابع قائم مقامه بدليل انه اذا صغر فلم يظهر التاء المقدر كما يقتضيه قاعدة التصغير
فيقال قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال عقيرب من غير اظهار التاء لان
حرف الرابع قائم مقامه فعقرب اذا سمي به رجل امتنع صرفه للعلمية والتانيث الحكمي
المعرفة اي التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف لا ذات المعرفة
شرطها اي شرط تاثيرها في منع الصرف ان تكون علمية اي تكون هذا النوع من جنس التعريف
على ان يكون الباء مصدرية او منسوبة الى العلم بان تكون حاصلة في ضمنه على ان يكون
الياء للنسبة وانما جعلت مشروطة بالعلمية لان تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد
الا في المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف باللام او الاضافة يجعل
غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف كما سيجيء فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم
يبق الا التعريف العلمي وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما

جعل البعض لأن فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية له العجمة وهي كون اللفظ
مما وضعه غير العرب ولتاثيرها في منع الصرف شرطان شرطها الأول ان تكون علمية اي
منسوبة الى العلم في اللغة العجمية بان تكون متحققة في ضمن العلم في العجم حقيقة كابراهيم
او حكما بان ينقله العرب من لغة العجم الى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل كقالون فانه كان
في العجم اسم جنس سمي به احد رواة القراء لجودة قراءته قبل ان يتصرف فيه العرب فكانه
كان علما في العجمة وانما جعلت شرطا لئلا يتصرف فيها العرب مثل تصرفاتهم في كلامهم
فتضعف فيه العجمة فلا يصلح سببا لمنع الصرف فعلى هذا لو سمي بمثل لجام لا يمتنع صرفه
لعدم علميته في العجمة وشرطها الثاني احد الامرين تحرك حرف الأوسط او الزيادة على الثلثة
اي ثلثة احرف لئلا تعارض الخفة احد السببين فنوح منصرف هذا تفريع بالنظر الى الشرط
الثاني فانصراف نوح انما هو لانتفاء الشرط الثاني وهذا اختيار المص لان العجمة سبب
ضعيف لانه امر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون الأوسط واما التانيث فان لم
علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات فله نوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكون الوسط
وان لا يعتبر فان قلت قد اعتبرت العجمة في ماه وجور مع سكون الوسط فيما سبق فلم لم
يعتبر ههنا قلت اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية سببين اخرين لئلا يقاوم سكون
الوسط احدهما ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب اخر اعتبار سببيتها بالاستقلال
وشتر وهو اسم حصن به ديار بكر وابراهيم ممتنع صرفهما لوجود الشرط الثاني فيهما فان في
شتر تحرك الأوسط وفي ابراهيم الزيادة على الثلثة وانما خص التفريع بالشرط الثاني لان غرضه
التنبيه على ما هو الحق عنده من انصراف نحو نوح ولهذا قدم انصرافه مع انه متفرع على
انتفاء الشرط الثاني والاولى تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء
عليهم السلام ممتنعة عن الصرف الا اسماء محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية ونوح
ولوط لخفتهما وقيل ان هودا كنوح لان سيبويه قرنه معه ويؤيده ما يقال من ان العرب

من ولد اسماعيل ومن كان قبل ذلك فليس بعربي وهود قبل اسماعيل فيما يذكر فكان
كنوح الجمع وهو سبب قائم مقام السببين شرطه اي شرط قيامه مقام السببين صيغة
منتهى الجموع وهي الصيغة التي كان اولها مفتوحا وثالثها الف وبعد الالف حرفان متحركان
او ثلثة اوسطها ساكن وهي التي لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى
الجموع لانها جمعت في بعض الصور مرتين تكسيرا فانتهى تكسيرها المغير للصيغة فاما
جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة فيجوز ان يجمع جمع السلامة كما يجمع ايامن جمع ايمن على
ايامنين وصواحب جمع صاحبة على صواحبات وانما اشترطت لتكون صيغة صونه
عن قبول التغير فتؤثر بغير هاء منقلبة عن تاء التانيث حالة الوقف والمراد بها تاء
التانيث باعتبار ما يؤول اليه حالة الوقف فلا يرد نحو فواره جمع فارهة وانما اشترط
كونها بغير هاء لانها لو كانت مع هاء كانت على زنة المفردات كفرازنة فانها على زنة
كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة فيدخل في قوة جمعيته فتور ولا حاجة الى
اخراج نحو مدائني بانه مفرد محض ليس جمعا لا في الحال ولا في المآل وانما الجمع مدائن
وهو لفظ اخر بخلاف فرازنة فانها جمع فرزين او فرزان بكسر الفاء فعلم مما سبق ان
صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون بغير هاء وثانيهما ما يكون بهاء فاما
ما يكون بغير هاء فيمتنع صرفه لوجود شرط تاثيرها كمساجد مثالا لما بعد الفه حرفان
متحركان ومصابيح مثالا لما بعد الفه ثلثة احرف اوسطها ساكن واما فرازنة واما
مما هي على صيغة منتهى الجموع مع الهاء فمنصرف لفوات شرط تاثير الجمعية وهو كونها
بلا هاء وحضاجر علما للضبع هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان يقال ان حضاجر
علم جنس للضبع يطلق على الواحد والكثير كما ان اسامة علم جنس للاسد فلا جمعية فيه
وصيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف بل هي شرط الجمعية فينبغي ان يكون
منصرفا لكنه غير منصرف وتقدير الجواب ان حضاجر الكونه علما للضبع غير منصرف

لا للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع فانه كان في الاصل جمع حضجر
بمعنى عظيم البطن سمي به الضبع مبالغة في عظم بطنها كان كل فرد منها جماعة من هذا
الجنس فالمعتبر في منع الصرف هو الجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة في منع صرفه
الى اعتبار الجمعية الاصلية فان فيه العلمية والتانيث لان الضبع هي انثى الضبعان
قلنا علميته غير موثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا والتانيث غير مسلم لانه علم
لجنس الضبع مذكرا كان او مونثا وانما اكتفى المص في التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية
بهذا القول ولم يقل الجمع شرطه ان يكون في الاصل كما في الوصف قال للتلاميذ يتوهم ان
الجمعية كالوصف قد يكون اصلية معتبرة وقد يكون عارضية غير معتبرة وليس
الامر كذلك اذ لا يتصور العروض في الجمعية وسراويل جواب عن سوال مقدر تقديره
ان يقال قد تفصيت عن الاشكال الوارد على قاعدة الجمع بحضاجر بجعل الجمع اعم
من ان يكون في الحال او في الاصل فما تقول في سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد
والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل فاجاب بانه قد اختلف في صرفه و
منعه منه فهو اذا لم يصرف وهو الاكثر في موارد الاستعمال فيرد به الاشكال
على قاعدة الجمع كما قلت فقد قيل في التفصي عنه انه اسم اعجمي ليس بجمع لا في الحال ولا
في الاصل لكنه حمل في منع الصرف على موازنه اي على ما يوازنه من الجموع العربية كاناعيم
ومصابيح فانه في حكمها من حيث الوزن فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه
من قبيله حكما فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان يكون حقيقية او حكمية فبناء
هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب اخر على الاسباب التسعة وهو الحمل
على الموازن وقيل هو اسم عربي ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على الواحد و
الكثير لكنه جمع سروالة تقديرا وفرضا فانه لما وجد غير منصرف ومن قاعدتهم
ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف قدر حفظا لهذه القاعدة بانه جمع

سروالة فكانه سمي كل قطعة من السراويل سروالة ثم جمعت سروالة على سراويل واذا صرف
اي سراويل لعدم تحقق جمعيته تحقيقا والاصل في الاسماء الصرف فلا اشكال والنقض
به على قاعدة الجمع ليحتاج الى التفصي عنه ونحو جوار اي كل جمع منقوص على فواعل بايا كان
كالجوادي والدواعي رفعا وجرا اي في حالتي الرفع والجر كقاض اي حكمه حكم قاض
بحسب الصورة في حذف اليا عنه وادخال التنوين عليه تقول جاءتني جوار ومررت
بجوار كما تقول جاءني قاض ومررت بقاض واما في حالة النصب فاليا متحركة مفتوحة
نحو رايت جواري فلا اشكال في حالة النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة
منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم
منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع
الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوار في قولك جاءتني جوار جواري
بالضم والتنوين بناء على ان الاصل في الاسم الصرف فبني الاعلال على ما هو الاصل ثم اسقط
الضمة للثقل واليا لالتقاء الساكنين فصار جوار على وزن سلام وكلام فلم يبق على
صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل
الاعلال كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية مع
صيغة منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا لا يجري الاعراب على الرا والتنوين
فيه تنوين العوض فانه لما اسقط تنوين الصرف عوض عن اليا المحذوفة او عن حركتها
هذا التنوين وعلى هذا القياس حالة الجر بلا تفاوت وفي لغة بعض العرب باثبات
اليا في حالة الجر كما في حالة النصب تقول مررت بجواري كما تقول رايت جواري و
بناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الاعلال فانه يكون اليا مفتوحة في
حالة الجر والفتحة خفيفة فما وقع فيه الاعلال واما في حالة الرفع فاصل جوار جواري بالضمة
بلا تنوين حذفت الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فسقطت اليا لالتقاء الساكنين

فصل

٣٢

فصار جوار وعلى هذه اللغة لا اعلال الا في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة فان
فيه الاعلال في الحالتين كما عرفت التركيب وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة
من غير حرفية جزء منه فلا يرد النجم وبصرى علمين شرطه العلمية ليامن من الزوال
لقوة فيؤثر بها في منع الصرف وان لا يكون باضافة لان الاضافة تخرج المضاف
الى الصرف او الى حكمه فكيف تؤثر في المضاف اليه ما يضاده اعني منع الصرف ولا اسنادا
لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات نحو تابط شرا فانها باقية في حالة
العلمية على ما كانت عليها قبل العلمية فان التسمية بها انما هي لدلالتها على قصة غريبة
فلو تطرق اليها التغيير يمكن ان تفوت تلك الدلالة واذا كانت من قبيل المبنيات فكيف
يتصور فيها منع الصرف الذي هو من احكام المعربات فان قلت كان الواجب على
المصنف ان يقول وان لا يكون الجزء الثاني من المركب صوتا ولا متضمنا لحرف العطف ليخرج
مثل سيبويه ونفطويه ومثل خمسة عشر وستة عشر علمين قلنا كانه اكتفى في ذلك
بما ذكره فيما بعد انهما من قبيل المبنيات واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكر
بناءها اصلا فلذلك احتاج الى اخراجها مثل بعلبك فانه علم لبلدة مركب من بعل
وهو اسم صنم وبك وهو اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا من غير ان
يقصد بينهما نسبة اضافية او اسنادية او غيرهما الالف والنون المزيدتان من
اسباب منع الصرف تسميان مزيدتين لانهما من حروف الزوائد وتسميان مضارعتين
ايضا لمضارعتهما لالفي التانيث في منع دخول تاء التانيث عليهما وللنحاة خلاف
في ان سببيتهما لمنع الصرف لكونهما مزيدتين او لفرعيتهما للمزيد عليه واما لمشابهتهما
لالفي التانيث والراجح هو القول الثاني ثم انهما ان كانا في اسم يعني به ما يقابل الصفة
اي الاسم المقابل للفعل والحرف ما ان لا يدل على ذات ما لوحظ معها صفة من
الصفات كرجل وفرس او يدل كاحمر وضارب ومضروب فالاول يسمى اسما والثاني

٣٣

صفة فالمراد بالاسم المذكور ههنا هو هذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة فشرطه
اي شرط الالف والنون في منعهما من الصرف وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد
او شرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف العلمية تحقيقا للزوم زيادتهما او ليمتنع التاء
فيحقق تشبههما بالفي التانيث نعم ان كانا في صفة فانتفاء فعلانة اي ان كان الالف
والنون في صفة فشرطه انتفاء فعلانة يعني امتناع دخول تاء التانيث عليه ليبقى مشابهتهما
لالفي التانيث على حالها ولهذا انصرف عريان مع انه صفة لان مؤنثه عريانة وقيل
شرطه وجود فعلى لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة فيبقى مشابهتهما لالفي التانيث
على حالها ومن ثمة اي ومن اجل المخالفة في الشرط اختلف في رحمن وانه منصرف او غير
منصرف فانه ليس له مؤنث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على
غيره لا على مذكر ولا على مؤنث فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف
وعلى مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف دون سكران فانه لا خلاف في
منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين لان مؤنثه سكرى لا سكرانة ودون ندمان
فانه لا خلاف في صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان مؤنثه ندمانة لا ندمى
هذا اذا كان ندمان بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف
بالاتفاق لان مؤنثه ندمى لا ندمانة ووزن الفعل وهو كون الاسم على وزن
يعد من اوزان الفعل وهذا القدر لا يكفي في سببية منع الصرف بل شرطه
فيها احد الامرين اما ان يختص في اللغة العربية بالفعل بمعنى انه لا يوجد في الاسم
العربي الا منقولا من الفعل كشمر على صيغة الفعل الماضي المعلوم من التشمير فانه
نقل من هذه الصيغة وجعل علما لفرس وكذلك بذر علما لماء وخضم لموضع وخضم
لرجل افعال نقلت الى الاسمية واما نحو بقم اسم لصبغ معروف وهو العندم
وشلم علما لموضع بالشام فهو من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية فلا ينقض

في ذلك الاختصاص ومثل ضُرِبَ على البناء للمفعول اذا جعل علما لشخص فانه ايضا غير
منصرف للعلمية ووزن الفعل وانما قيدنا بالبناء للمفعول فانه على البناء للفاعل غير مختص
بالفعل ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة او يكون غير مختص لكن يكون في اوله اي
اول وزن الفعل او اول ما كان على وزن الفعل زيادة اي زيادة حرف او حرف زايد من
حروف أتين كزيادة تهراي مثل زيادة حرف وحرف زائد في اول الفعل غير قابل للتاء لانه
يخرج الوزن بهذه التاء لاختصاصها بالاسم عن اوزان الفعل وقوله غير قابل للتاء قياسا
وبالاعتبار الذي امتنع من الصرف لاجله لم يرد عليه اربع اذا سمي به رجل فان لحوق التاء به
للتذكير فلا يكون قياسا ولا اسود فان مجيء التاء في اسودة للحية الانثى ليس باعتبار الوصف
الاصلي الذي لاجله يمنع من الصرف بل باعتبار الغلبة الاسمية العارضة ومن ثم اي
من اجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع احمر عن الصرف لوجود الزيادة المذكورة مع
عدم قبول التاء وانصرف يعمل لقبوله التاء لمجيء يعملة للناقة القوية على العمل والسير وما
فيه علمية مؤثرة اي كل اسم غير منصرف يكون فيه علمية مؤثرة في منع صرفه بالسببية
المحضة او مع شرطيتها للسبب الاخر واحترز بذلك عما يجامع الفي التانيث وصيغة منتهى
الجموع فان كل واحد منهما كاف في منع الصرف لا تاثير فيه للعلمية اذا نكر بان يأول العلم
بواحد من الجماعة المسماة به نحو هذا زيد ورأيت زيدا اخر فانه يأول بالمسمى بزيد او يجعل عبارة
عن الوصف المشتهر صاحبه به كقولهم لكل فرعون موسى اي لكل مبطل محق صرف لما تبين
اي ظهر حين بين اسباب منع الصرف وشرايطها فيما سبق من انها اي العلمية لا تجامع موثرة
الا ما اي السبب الذي هي اي العلمية شرط فيه وذلك في التانيث بالتاء لفظا او معنى والعجمة
والتركيب والالف والنون المزيدتين فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعة مشروطة
بالعلمية الا العدل ووزن الفعل استثناء مما بقي من الاستثناء الاول اي لا تجامع موثرة
كما في عمر واحد وليست شرطا فيهما كما في ثلث واحمر وهما اي العدل ووزن الفعل متضادان

لان الاسماء المعدولة بالاستقراء على اوزان مخصوصة ليس شيء منها من اوزان الفعل
المعتبرة في منع الصرف فلا يكون اي لا يوجد شيء من الامر الدائر بين مجموع هذين الشيئين و
بين احدهما فقط الا احدهما فقط لا مجموعهما فاذا نكر الغير المنصرف الذي احد اسبابه العلمية
بقي بلا سبب اي لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فيما هي شرط فيه من الاسباب الاربعة
المذكورة لانه قد انتفى احد السببين الذي هو العلمية بذاتها والسبب الاخر المشروط بها
من حيث وصف سببيته فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب او على سبب واحد
فيما هي ليست بشرط فيه من العدل ووزن الفعل هذا وقد قيل على قوله وهما متضادان
ان اصمت بكسر الميم علما للمفازة من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه فانه من صمت
يصمت وقياسه ان يجيء بضمتين فلما جاء بكسرتين علم انه معدول عنه والجواب ان
هذا امر غير محقق لجواز ورود اصمت بكسرتين وان لم يشتهر فالاوزان التي يتحقق فيها
العدل تحقيقا كان او تقديرا لم تجامع وزن الفعل وايضا قد عرفت فيما نقلنا ان مجرد وجود
اصل محقق لا يكفي في اعتبار العدل التحقيقي بدون اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج
الصيغة عن ذلك الاصل وههنا لا يقتضيه لوجود السببين في اصمت وراء العدل
وهما العلمية والتانيث ثم انه اشار الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر عن هذه القاعدة
على قول سيبويه بقوله وخالف سيبويه الاخفش المذكور هو ابو الحسن تلميذ
سيبويه ولما كان قول التلميذ اظهر مع موافقته لما ذكره من القاعدة جعل اصلا و
اسند المخالفة الى الاستاد وان كان غير مستحسن تنبيها على ذلك في انصراف مثل احمر
علما اذا نكر والمراد بنحو احمر ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفي فيدخل
فيه سكران وامثاله ويخرج منه افعل للتاكيد نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق
لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك افعل التفضيل المجرد عن من
التفضيلية فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار افعل

٣٤ ... وزن الفعل أو بشرط ... على ترتيب اللف كما عرف ٣
وبحال من المضاف اليه فانه يمكن حذف المضاف واقامة
المضاف اليه مقامه فانه اذا جاز قولنا في اوله زيادة
جاز قولنا فيه زيادة فهو من قبيل اتبع ملة ابراهيم حنيفا
لمحرره

قوله اذا سمي به رجل فانه غير منصرف للعلمية ووزن
الفعل مع قبوله للتاء لكنها يقبلها على خلاف القياس
اذ القياس ان يلحق التاء المؤنث دون المذكر فظهر
انه لا حاجة الى قيد القياس لانه حال التسمية لا يقبل التاء اذ
الاعلام محفوظة من التصرف بقدر الامكان انما يحتاج
اليه لتصحيح قول النحاة ان انصراف اربع لعدم
امتناعه الوصف ودفع كلام الفاضل الرضي
الذي تقدم قبيل اربع الجواب
عنه لمحرره

قوله وههنا سؤال ان اشارة الى جواب سؤال وهو ان يقال
اذا كان من العلمية شرطا في العدل ووزن الفعل في ان يكون كلمة
فيه العدل ووزن الفعل والعلمية فاذا نكر زالت العلمية ولم يزل
العدل ووزن الفعل فيكون غير منصرف فاذا لم يصدق كلمة
فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف فاجاب بان العدل ووزن
الفعل متضادان لا يجتمعان بشهادة التتبع والاستقراء

اسما وان كان معرب من فلا ينصرف بلا خلاف لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من
البعضلية اعتبار اللصفة الاصلية بعد التنكير اى انما خالف سيبويه الاخفش
لاجل اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير فانه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق مانع
من اعتبار الوصفية فاعتبرها وجعله غير منصرف للوصفية الاصلية وسبب لحق
كوزن الفعل والالف والنون المزيدتين فان قلت كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية لا باعث
على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها وذهب الى ما هو خلاف الاصل اعنى منع الصرف قيل الباعث
على اعتبارها امتناع اسود وارقم مع زوال الوصفية عنهما وفيه بحث لان الوصفية
لم تزل عنهما بالكلية بل بقى فيهما شائبة من الوصفية لان الاسود اسم للحية السوداء وارقم
للحية التى فيها سواد وبياض ففيهما شمة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها
فى احمر بعد التنكير لانها قد زالت عنه بالكلية واما الاخفش فذهب الى انه منصرف فان
الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه
الا سبب واحد هو وزن الفعل او الالف والنون المزيدتين وهذا القول اظهر ولما اعتبر
سيبويه الوصف الاصلى بعد التنكير وان كان زائلا لزمه ان يعتبره فى حال العلمية ايضا
فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلى والعلمية فاجاب عنه المصنف بقوله ولا يلزمه
اى سيبويه من اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير فى مثل احمر علما باب حاتم اى كل علم
كان فى الاصل وصفا مع بقاء العلمية بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم بمنع
صرفه للعلمية والوصفية الاصلية لما يلزم فى باب حاتم على تقدير منعه من الصرف
من اعتبار متضادين يعنى الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص والوصف للعموم فى
حكم واحد وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية مع
سبب اخر كما فى اسود وارقم فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين
الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية فى منع صرف

مثل حاتم لا يلزم اجتماع المتضادين قلنا نقدير احد الضدين بعد زواله مع ضد اخر
فى حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين لكنه شبيه به فلعنادهما ليس بغير
مستحسن وجميع الباب اى باب غير المنصرف باللام اى بدخول لام التعريف عليه او
الاضافة اى اضافته الى غيره ينجر اى يصير مجرورا بالكسر اى بصورة الكسر لفظا او تقديرا وانما
لم يكتف بقوله ينجر لان الانجرار قد يكون بالفتح ولا بان يقول ينكسر لان الكسرة يطلق على
الحركات البنائية ايضا وللنحاة خلاف فى ان هذا الاسم فى هذه الحالة منصرف او غير منصرف
فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان عدم انصرافه انما كان لمشابهة الفعل فلما
ضعفت هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعنى اللام او الاضافة قوى
جهة الاسمية فرجع الى اصله الذى هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين للتنافى
مع اللام او الاضافة ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا والممنوع من غير
المنصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين وحيث ضعف
مشابهته للفعل لم تؤثر الا فى سقوط التنوين دون تابعه الذى هو الكسر فعاد الكسر الى
حاله وسقط التنوين لامتناعه من الصرف ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا
باقيتين مع اللام او الاضافة كان الاسم غير منصرف وان زالتا معا او زالت احديهما
كان منصرفا وبيان ذلك ان العلمية تزول باللام او الاضافة فان كانت العلمية
شرطا للسبب الاخر زالتا معا كما فى ابراهيم وان لم تكن شرطا كما فى احمد زالت احديهما
وان لم تكن هناك علمية كما فى احمر بقيت العلتان على حالهما وهذا القول انسب بما
عرف به المصنف غير المنصرف **المرفوعات** جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه الاسم
وهو مذكر لا يعقل ويجمع هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذى لا يعقل كالصافنات
للذكور من الخيل والبغال وجمال سجلات اى ضخمات وكالايام الخاليات هو اى
المرفوع الدال عليه المرفوعات لان التعريف انما يكون للماهية دون الافراد ما

اشتمل اي اسم اشتمل على علم الفاعلية اي علامة كون الاسم فاعلا وهي الضمة والواو والالف والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي لان معنى الرفع المحلي انه في محل لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا وكيف يختص الرفع بما عدا الرفع المحلي وهو يبحث مثلا عن احوال الفاعل اذا كان مضمرا متصلا كما سيجيء فمنه اي من المرفوع او مما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل وانما قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتدا وقيل اصل المرفوعات المبتدا لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو اي الفاعل ما اي اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل قولهم اعجبني ان ضربت زيدا اسند اليه الفعل بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير التابع بقرينة ذكر التوابع بعدها او شبهه اي ما يشبهه في العمل وانما قال ذلك ليتناول فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم المفعول واسم الفعل واسم التفضيل والظرف وقدم اي الفعل او شبهه عليه اي على ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد في زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى ضمير شيء اسناد اليه في الحقيقة لكنه مؤخر عنه والمراد تقديمه عليه وجوبا ليخرج عنه المبتدا المقدم عليه خبره نحو كريم من يكرمك فان قلت قد يجب تقديمه اذا كان المبتداء نكرة والخبر ظرفا نحو في الدار رجل قلت المراد وجوب تقديم نوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما اسند الى الفاعل على جهة قيامه اي اسنادا واقعا على طريق قيام الفعل او شبهه به اي بالفاعل وطريقة قيامه به ان يكون الكلام على صيغة المعلوم او على ما في حكمها

كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد في ضرب زيد على صيغة المجهول والاحتياج الى هذا القيد انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا في الفاعل كالمصنف واما على مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد في قام زيد فهذا مثال لما اسند اليه الفعل ومثل ابوه في زيد قائم ابوه فهذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل والاصل في الفاعل اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع ان يلي فعله المسند اليه اي يكون بعده من غير ان يتقدم عليه شيء اخر من معمولاته لانه كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل اليه يدل على ذلك اسكان اللام في ضربت لانه لدفع توالي اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة فلذلك الاصل الذي يقتضي تقديم الفاعل على ساير معمولات الفعل جاز ضرب غلامه زيد لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك جائز وامتنع ضرب غلامه زيدا لتاخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن جني ومستندهما في ذلك قول الشاعر جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل واجيب عنه بان هذا لضرورة الشعر والمراد عدم جوازه في سعة الكلام وبانه لا نسلم ان الضمير يرجع الى العدي بل الى المصدر الذي يدل عليه الفعل اي جزى رب الجزاء واذا انتفى الاعراب الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع لفظا فيهما اي في الفاعل المتقدم ذكره صريحا وفي ضمن الامثلة والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الامثلة والقرينة اي الامر الدال عليهما الا بالوضع اذ لا يبعد ان يطلق على ما وضع بازاء شيء انه قرينة عليه فلا يرد ان ذكر الاعراب مستغن عنه اذ القرينة شاملة له وهي اما لفظية نحو ضربت موسى حبلى او معنوية نحو اكل الكمثرى يحيى او كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل بارزا كضربت زيدا او مستكنا كزيد ضرب غلامه

بشرط ان يكون المفعول متاخرا عن الفعل لئلا ينتقض بمثل زيدا ضربت او وقع مفعوله
اى مفعول الفاعل بعد الا بشرط توسطها بينهما فى صورتى التقديم والتاخير نحو ما
ضرب زيد الا عمرا او بعد معناها نحو انما ضرب زيد عمرا وجب تقديمه اى تقديم
الفاعل على المفعول فى جميع هذه الصور اما فى صورة انتفاء الاعراب والقرينة
فيهما فللتحرز عن الالتباس واما فى صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة الاتصال
الانفصال واما فى صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما فى صورتى
التقديم والتاخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب فان المفهوم من قولهم ما ضرب
زيد الا عمرا انحصار ضاربية زيد فى عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص
اخر والمفهوم من قولهم ما ضرب عمرا الا زيد انحصار مضروبية عمرو فى زيد مع جواز
ان يكون زيد ضاربا لشخص اخر فلو انقلب احدهما بالاخر انقلب معنى الحصر المطلوب
وانما قلنا بشرط توسطها بينهما فى صورتى التقديم والتاخير لانه لو قدم المفعول على
الفاعل مع الا فقيل ما ضرب الا عمرا زيد فالظاهر ان معناه انحصار ضاربية زيد فى
عمرو اذ الحصر انما هو فيما يلى الا فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل
لكن لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة على شىء قبل تمامها وانما قلنا الظاهر
ان معناه كذا لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احد احدا الا عمرا زيد فيفيد انحصار
صفة كل منهما فى الاخر وهو ايضا خلاف المقصود واما وجوب تقديمه عليه فى
صورة وقوع المفعول بعد معنى الا لان الحصر ههنا فى جزء الاخير فلو اخر الفاعل
انقلب المعنى قطعا واذا اتصل به اى بالفاعل ضمير المفعول نحو ضرب زيدا غلامه
او وقع اى الفاعل بعد الا المتوسطة بينهما فى صورتى التقديم والتاخير نحو ما ضرب
عمرا الا زيد وفايدة هذا القيد مثل ما عرفت انفا او وقع الفاعل بعد معناها
اى بعد معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد او اتصل به مفعوله بان يكون المفعول ضميرا

متصلا

متصلا بالفعل وهو اى الفاعل غير ضمير متصل به نحو ضربك زيد وجب تاخيره
اى تاخير الفاعل عن المفعول فى جميع هذه الصور اما فى صورة اتصال الضمير
المفعول به لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة واما فى صورة وقوعه بعد الا
او معناها فلئلا ينقلب الحصر المطلوب واما فى صورة كون المفعول ضميرا متصلا
والفاعل غير متصل فلمنافاة الاتصال بتوسط الفاعل الغير المتصل بينه وبين الفعل
بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا فانه يجب تقديم الفاعل نحو
ضربتك وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة على تعيين المحذوف
جوازا اى حذفا جايزا فى مثل قولك زيد اى فيما اذا كان جوابا لسؤال محقق لمن قال
من قام سائلا عمن يقوم به القيام فيجوز ان يقول زيد بحذف قام اى قام زيد
ويجوز ان يقول قام زيد بذكره وانما قدر الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر يوجب
حذف الجملة وتقدير الفعل يوجب حذف احد جزئيها والتقليل فى الحذف اولى
وكذا يحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا لسؤال مقدر نحو قول الشاعر فى مرثية
يزيد بن نهشل ليبك على البناء للمفعول يزيد مرفوع على انه مفعول ما لم يسم
فاعله ضارع اى عاجز ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف اى يبكيه ضارع بقرينة السؤال
المقدر وهو من يبكيه واما على رواية ليبك يزيد على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس
مما نحن فيه لخصومة متعلق بضارع اى يبكيه من يذل ويعجز عن مقاومة الخصماء
لانه كان ظهيرا للعجزة والاذلاء واخر البيت ومختبط مما تطيح الطوائح المختبط السائل
من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع
ملقحة ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية يعنى ويبكيه ايضا من يسئل بغير وسيلة
من اجل اهلاك المهلكات ماله وما يتوسل به الى تحصيل المال لانه كان معطى السائلين
بغير وسيلة وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقرينة دالة على تعيينه وجوبا اى حذفا

واجبا في مثل قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك اي في كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام الناشي من الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا بخلاف المفسر الذي فيه ابهام بدون حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقوله جاءني رجل اي زيد فتقدير الاية وان استجارك احد من المشركين استجارك فاحد فيها فاعل فعل محذوف وجوبا وهو استجارك الاول المفسر باستجارك الثاني وانما وجب حذفه لان مفسره قائم مقامه مغني عنه ولا يجوز ان يكون احد مرفوعا بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لا بد له من الفعل وقد يحذفان اي الفعل والفاعل معا دون الفاعل وحده في مثل نعم جوابا لمن قال أقام زيد اي نعم قام زيد فحذف الجملة الفعلية وذكر نعم في مقامها وهذا الحذف جائز بقرينة السؤال لا واجب لعدم قيام ما يؤدي مؤداه في مقامه كالمفسر فيلزم في الكلام استدراك وانما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال نعم زيد قائم ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كونه جملة فعلية واذا تنازع الفعلان بل العاملان اذ التنازع يجري في غير الفعل ايضا نحو زيد معط ومكرم عمرا وبكر كريم وشريف ابوه واقتصر على الفعل لاصالته في العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع في اكثر من فعلين اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهو اثنان ظاهرا اي اسما ظاهرا واقعا بعدهما اي بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما والمتوسط بينهما معمول للفعل الاول اذ هو يستحقه قبل الثاني فلا يكون فيه مجال التنازع ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح ان يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل فخرج لا يتصور تنازعهما في الضمير المتصل لان المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثاني وهو مع كونه متصلا بالفعل الثاني لا يجوز ان يكون معمولا للفعل الاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا انا ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار الفاعل في الاول عند البصريين وفي

قوله واقتصر على الفعل يجوز ان يراد بالفعلين العاملين على طريقة تغليب الاكثر على الاقل والاصل على الفرع لكن ينبغي ان يقيد العاملان بغير المصدر اذ في نحو اعجبني ضرب وشتم زيد لا يصح فيه التنازع اذ لا يمكن فيه الاضمار لان المصدر لا يضمر

قوله لا يمكن قطعه اي رفع النزاع باعمال الاول والثاني ادراكه

الثاني عند الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف ولا يصح اضماره ولا بدونه لفساد المعنى لانه يفيد نفي الفعل عن الفاعل والمقصود اثباته له ومراد المصنف بالتنازع ههنا ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل فلهذا خصه بالاسم الظاهر واما التنازع الواقع في الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائي يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء فيعملان معا واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار وهو ممتنع كما عرفت فقد يكون اي تنازع الفعلين في الفاعلية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية مثل ضربني واكرمني زيد وقد يكون تنازعهما في المفعولية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدا وقد يكون تنازعهما في الفاعلية والمفعولية وذلك يكون على وجهين احدهما ان يقتضي كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر اخر فيكونان متفقين في ذلك الاقتضاء مثل ضرب واهان زيد عمرا وليس هذا قسما ثالثا من التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والاخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه ولا شك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث المقابل للاولين فقوله مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالارادة يعني قد يكون تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا وانما لم يورد مثالا للقسم الثالث لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل من المثال الاخر حصل مثال القسم الثالث وذلك يتصور على وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت زيدا واكرمني واكرمت زيدا وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر مرفوعا فيختار النحاة البصريون اعمال الفعل الثاني لقربه مع تجويز اعمال الاول ويختار النحاة الكوفيون اعمال الاول اي اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال الثاني لسبقه وللاحتراز عن

الاضمار قبل الذكر فاذا اعملت الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين لكونه اقرب لانه المذهب
المختار والاكثر استعمالا اضمرت الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار قبل
الذكر في العمدة بشرط التفسير وللزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف على وفق الاسم الظاهر
الواقع بعد الفعلين اي على موافقته افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لانه مرجع الضمير
والضمير يجب ان يكون موافقا للمرجع في هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز حذف
الفاعل الا اذا سد شيء مسده خلافا للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزا عن الاضمار
قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف في نحو ضربني واكرمني الزيدان عند البصريين وضربني واكرم
الزيدان عند الكسائي وجاز اي اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل خلافا
للفراء فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الفعل الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير
اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي
بل يجب عنده اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثاني الفاعل اضمرته وان اقتضى المفعول
حذفته او اضمرته تقول ضربني واكرماني الزيدان وضربني واكرمت الزيدان وضربني
واكرمتهما الزيدان ولا يلزم محذور وقيل روي عنه تشريك الرافعين او اضماره بعد
الظاهر كما في صورة تاخير الناصب تقول ضربني واكرمني زيد هو وضربني واكرمت زيدا
هو وروايته المتن غير مشهورة عنه وحذفت المفعول تحرزا عن التكرار لو ذكر وعن الاضمار
قبل الذكر في الفضلة لو اضمر ان استغني عنه والا اي وان لم يستغن عنه اظهرت اي
المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب
حسبت ولا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة وان اعملت الفعل
الاول كما هو مختار الكوفيين اضمرت الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه نحو ضربني
واكرمني زيد اذا جعلت زيدا فاعل ضربني واضمرت في اكرمني ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه
رتبة فلا محذور فيه حيث لا حذف الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط

وهو جائز واضمرت المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه على المذهب المختار ولم تحذفه
وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور ويكون الضمير راجعا
الى لفظ متقدم رتبة كما تقول ضربني واكرمته زيد الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو القول
المختار ومن الحذف كما هو القول الغير المختار فتظهر المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف
لا سبيل الا الى الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا حيث اعمل
حسبني فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول الاول في حسبتهما
واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لمانع وهو انه لو اضمر مفردا خالف المفعول
الاول ولو اضمر مثنى خالف المرجع وهو قوله منطلقا ولا يخفى انه لا يتصور التنازع
في هذه الصورة الا اذا اخذت المفعول الثاني اسما دالا على اتصاف ذات ما
بالانطلاق من غير ملاحظة تثنيته وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين في
المفعول الثاني لان الاول يقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا مثنى فلا يتوجهان
الى امر واحد فلا تنازع ولما استدل الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول بقول امرئ
القيس ولو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال حيث قالوا
قد توجه الفعلان اعني كفاني ولم اطلب الى اسم واحد وهو قليل من المال فاقتضى
الاول رفعه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية وامرؤ القيس الذي هو افصح شعراء
العرب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره اذ لا قائل بتساوي الاعمالين
فاجاب المصنف عن طرف البصريين وقال قول امرئ القيس كفاني ولم اطلب قليل من
المال ليس منه اي من باب التنازع لفساد المعنى على تقدير توجه كل من كفاني ولم اطلب
الى قليل من المال لاستلزامه عدم السعي لادنى معيشة وانتفاء كفاية قليل من المال
وثبوت طلبه المنافي لكل منهما وذلك لان لو اذا دخل على المثبت شرطا كان او
جزاء او معطوفا على احدهما منفيا والمنفي من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون ما

هذا مبحث ما لم يسم فاعله

لم اطلب مجدا مؤثلا اي الطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت المتأخر اعني قوله (ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي) ح يستقيم المعنى يعني انا لا اسعى لأدنى معيشة ولا يكفيني قليل من المال لكني اطلب المجد الاصيل الثابت واسعى له مفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول فعل او شبهه فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصله عن الفاعل ولم يقل ومنه كما فصل المبتدأ حيث قال ومنها المبتدأ لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا كل مفعول حذف فاعله اي فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول بملابسة كونه فاعلا لفعل متعلق به واقيم هو اي المفعول مقامه اي مقام الفاعل في اسناد الفعل او شبهه اليه وشرطه اي شرط مفعول ما لم يسم فاعله في حذف فاعله واقامته مقام الفاعل اذا كان عامله فعلا ان تغير صيغة الفعل الى فُعِل اي الماضي المجهول و يُفعَل اي المضارع المجهول فيتناول مثل أُفتُعِل واستُفعِل ويُفتَعل ويُستَفعل وغيرها من الافعال المجهولة المزيد فيها ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثاني من مفعولي باب علمت لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه ولا يكون اسناده الا تاما لزم كونه مسندا ومسندا اليه معا مع كون كل من الاسنادين تاما بخلاف اعجبني ضرب زيد لان احد الاسنادين وهو اسناد المصدر غير تام والمفعول الثالث من مفاعيل باب اعلمت اذ حكمه حكم المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسندا والمفعول له بلا لام لان النصب فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه الفعل فات النصب والاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضُرِب للتاديب والمفعول معه كذلك اي كل من المفعول له والمفعول معه كذلك اي كالمفعول الثاني والثالث من باب علمت واعلمت في انهما لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول له فكما عرفت واما المفعول معه فلانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التي اصلها العطف وهي دليل الانفصال والفاعل كالجزء ولا بدون الواو فانه لم يعرف ح كونه مفعولا معه واذا وجد المفعول به في الكلام مع غيره من

المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع الفاعل تعين اي المفعول به له اي لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليهما فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف سائر المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة تقول ضُرِب زيد باقامة المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان امام الامير ظرف مكان ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة وفائدة وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه في داره جار مجرور شبيه بالمفاعيل اقيم مقام الفاعل مثلها فتعين زيد وان لم يكن اي وان لم يوجد في الكلام مفعول به فالجميع اي جميع ما سوى المفعول به سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول الاول من باب اعطيت اي الفعل المتعدي الى مفعولين ثانيهما غير الاول اولى بان يقام مقام الفاعل من المفعول الثاني لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثاني لانه عاطٍ اي آخذ نحو اعطي زيد درهما مع جواز اعطي درهم زيدا وذلك عند الامن من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطي زيد عمروا ومنها المبتدأ والخبر وفي بعض النسخ ومنه يعني من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدأ والخبر جمعهما في فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاولى فيهما واشتراكهما في العامل المعنوي فالمبتدأ هو الاسم لفظا او تقديرا ليتناول نحو وان تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية اي الاسم الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا واحترز به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي كاسمي ان وكان وكان المراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى لئلا يخرج عنه مثل بحسبك درهم مسندا اليه واحترز به عن الخبر وثاني قسمي المبتدأ الخارج عن هذا القسم فانهما لا يكونان الا مسندين او الصفة سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن او جارية مجراها كقرشي الواقعة بعد حرف النفي كما ولا والا لف الاستفهام ونحوه كهل وما ومن وعن سيبويه جواز الابتداء بها من غير

استفهام ونفي مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه قول الشاعر خبير بنو لهب فلا تك ملغيا

منكم فخبير مبتدا، ونحن فاعله ولو جعل خبير خبرا عن نحن لفصل بين اسم التفضيل ومعموله

الذي هو من باجنبي وهو غير جايز لضعف عمله بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء

رافعة لظاهر او ما يجري مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج عنه قوله تعالى اراغب انت

عن الهتي يا ابراهيم واحترز به عن نحو اقايمان الزيدان لان اقايمان رافع لضمير عايد الى

الزيدان ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنيته مثل زيد قايم مثال القسم الاول من المبتدا

وما قايم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي واقايم الزيدان مثال للصفة الواقعة

بعد حرف الاستفهام فان طابقت اي الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام اسما

مذكورا بعدها نحو ما قايم زيد واقايم زيد واحترز به عما اذا طابقت مثنى نحو اقايمان

الزيدان او مجموعا نحو اقايمون الزيدون فانها ح خبر لبس الخبر جاز الامران اي كون الصفة

مبتدا، وما بعدها فاعلها ابتد مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدا، والصفة خبرا مقدما

عليه فهيهنا ثلث صور احديها اقايمان الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان مبتدا

واقايمان خبرا مقدما عليه وثانيتها اقايم الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان فاعلا

للصفة قايما مقام الخبر وثالثتها اقايم زيد يجوز فيه الامران كما عرفت والخبر هو المجرد

اي هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام في مرفوعات الاسم فلا يصدق على يضرب

في يضرب زيد انه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة لانه ليس باسم المسند به اي ما

يوقع به الاسناد واحترز به عن القسم الاول من المبتدا، لانه مسند اليه لا مسند به المغاير

للصفة المذكورة في تعريف المبتدا، واحترز به عن القسم الثاني من المبتدا، ولك ان تقول المراد

بالمسند به المسند الى المبتدا، او تجعل الباء في به بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتدا

وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتدا، ويكون قوله المغاير للصفة المذكورة تاكيدا

واعلم ان العامل في المبتدا والخبر هو الابتدا، اعني تجريد الاسم عن العوامل اللفظية لتسند

الى شيء او ليسند اليه شيء فمعنى الابتدا، عامل في المبتدا، والخبر رافع لهما عند البصريين

واما عند غيرهم فقال بعضهم الابتدا، عامل في المبتدا، والمبتدا، في الخبر وقال الخرون

كل واحد من المبتدا، والخبر عامل في الاخر وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية

واصل المبتدا، اي ما ينبغي ان يكون المبتدا، عليه اذا لم يمنع مانع التقديم على الخبر لفظا

لان المبتدا، ذات والخبر حال من احوالها والذات متقدمة على احوالها ومن ثم اي ومن

اجل ان الاصل في المبتدا، التقديم لفظا جاز قولهم في داره زيد مع كون الضمير عايدا الى

زيد المتاخر لفظا المتقدم رتبة لاصالة التقديم وامتنع قولهم صاحبها في الدار لعود الضمير

الى الدار وهو في حيز الخبر الذي اصله التاخير فيلزم عود الضمير الى المتاخر لفظا ورتبة

وهو غير جايز وقد يكون المبتدا، نكرة وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة لان المعرفة معين

معينا والمطلوب المهم الكثير الوقوع في الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة ولكنه

لا يقع نكرة على الاطلاق بل اذا تخصصت تلك النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص اذ

بالتخصيص يقل اشتراكها فتقرب من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مومن خير من مشرك

فان العبد منا ول للمومن والكافر وحيث وصف بالمومن تخصص بالصفة فجعل مبتدا

وخير خبره ومثل قولك ارجل في الدار ام امراة فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما

في الدار فيسل المخاطب عن تعينه فكانه قال اي من الامرين المعلوم كون احدهما في الدار

كاين فيها فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجعل الرجل مبتدا، وفي الدار خبره ومثل

قولك ما احد خير منك فان النكرة فيه وقعت في حيز النفي فافادت عموم الافراد

وشمولها فتعينت وتخصصت فانه لا تعدد في جميع الافراد بل هو امر واحد وكذا

كل نكرة في الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة ومثل قولهم شر اهر

ذا ناب لتخصصه بما يتخصص به الفاعل اذ يستعمل في موضع ما اهر

ذا ناب الا شر وما يتخصص به الفاعل قبل ذكره وصحة كونه محكوما عليه بما اسند

اليه فانك اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر بعده امر يصح ان يحكم عليه بالقيام فاذا
قلت رجل فهو في قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام واعلم ان المهر للكلب
بالنباح المعتاد قد يكون خيرا كما اذا كان مجى حبيب مثلا وقد يكون شرا كما اذا كان مجى عدو
والمهر له بنباح غير معتاد يتشأم به يكون شرا الاخير افعلى الاول يصح القصر بالنسبة الى الخير
فمعناه شر لاخير اهر ذاناب وعلى الثاني لا يصح فيقدر وصف حتى يصح القصر فيكون المعنى
شر عظيم لا حقير اهر ذاناب وهذا مثل يضرب لرجل قوي ادركه العجز في حادثة ومثل قولك
في الدار رجل التخصيص بتقديم الخبر لانه اذا قيل في الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف بصحة
استقراره في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة ومثل قولك سلام عليك التخصيصه
بنسبته الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما عليك فحذف الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام
والاستمرار فكانه قال سلامي اي سلام من قبلي عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة
وقال بعض المحققين منهم مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفايدة لا على ما ذكره من
التخصيصات التي يختلج في توجيهاتها الى هذه التكلفات الركيكة الواهية الضعيفة فعلى
هذا يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة لحصول الفايدة ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعدمه
وهذا القول اقرب الى الصواب ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه قسما
من الاسم فلم يكن الجملة داخلة فيه اراد ان يشير الى ان خبر المبتدا قد يقع جملة ايضا فقال
والخبر قد يكون جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم وفعلية مثل زيد ابوه ولم يذكر الظرفية لانها
راجعة الى الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها لا تقتضي الارتباط بغيرها
فلا بد في الجملة الواقعة خبرا عن المبتدا من عايد يربطها به وذلك العايد اما ضمير كما
في المثالين المذكورين او غيره كاللام في نعم الرجل زيد ووضع المظهر في موضع المضمر
في نحو الحاقة ما الحاقة وكون الخبر تفسيرا للمبتدا في نحو قل هو الله احد وقد يحذف
العايد اذا كان ضمير المقام قرينة نحو البر الكر بستين درهما والسمن منوان بدرهم اي الكر

منه ومنوان منه بدرهم فيكون التمييز ان بايع البر والسمن لا بيسع غيرهما وما وقع ظرفا اي الخبر الذي
وقع ظرف زمان او مكان او جارا ومجرورا فالاكثر من النحاة وهم البصريون على انه اي الخبر
الواقع ظرفا مقدر اي مؤول بجملة بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة
فعلية بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون فانه يصير
ح مفردا ووجه الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل في العمل هو الفعل
فاذا وجب التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل انه خبر والاصل في الخبر الافراد ثم ان الاصل
في المبتدا التقديم ووجب تاخيره لكنه قد يجب تعارض كما اشار اليه بقوله واذا كان
المبتدا مشتملا على ما له صدر الكلام اي على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام
فانه يجب ح تقديمه حفظا لصدارته مثل من ابوك فان من مبتدا مشتمل على ما
له صدر الكلام وهو الاستفهام فان معناه اهذا ابوك ام ذاك وابوك خبره وهذا
مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتدا لكونه معرفة ومن خبره او كانا
تقديمه على المبتدا لتضمنه معنى الاستفهام او كانا اي المبتدا والخبر معرفتين متساويين
في التعريف او غير متساويين ولا قرينة على كون احدهما مبتدا والاخر خبرا نحو زيد
المنطلق او كانا متساويين في اصل التخصيص لا في قدره حتى لو قيل غلام رجل صالح خير
منك لوجب تقديمه ايضا مثل افضل منك مني فعلا للاشتباه او كان الخبر فعلا
له اي للمبتدا احترازا عما لا يكون فعلا له كما في قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه
تقديم المبتدا لجواز ان يقال قام ابوه زيد لعدم الالتباس مثل زيد قام وجب تقديمه
اي تقديم المبتدا على الخبر في هذه الصور اما في الصور الاول فلما ذكرنا واما في صورة
الاخيرة فلئلا يلتبس المبتدا بالفاعل اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل قام
زيد التبس هذا المبتدا بالفاعل او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا فانه اذا
قيل في مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل

ان يكون الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس المبتداء بره او بالفاعل على
هذا التقدير ايضا على قول من يجوز كون الالف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل
وجمعه كالتاء في ضربت هند واذا تضمن الخبر المفرد اى الذى ليس بجملة صورة سواء كان
بحسب الحقيقة جملة او غير جملة ما له صدر الكلام اى معنى وجب له صدر الكلام
كالاستفهام مثل اين زيد فزيد مبتداء واين اسم متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف
فان قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة مفردا صورة وان قدر باسم الفاعل كان الخبر
مفردا صورة وحقيقة وعلى التقديرين ليس بجملة صورة واحترز به عن نحو زيد اين ابوه
اذ لا يبطل بتاخيره صدارة ما له صدر الكلام لتصدره في جملته او كان الخبر بتقديمه مصححا
لرأى للمبتداء من حيث انه مبتداء فتقديمه مصحح وقوعه مبتداء مثل في الدار رجل فان في
الدار خبر يخصص المبتداء بتقديمه كما عرفت فلو اخر لبقي المبتداء نكرة غير مخصصة او كان
لمتعلقه بكسر اللام اى كان لمتعلق الخبر التابع له تبعية يمتنع معها تقديمه على الخبر فلا
يرد نحو وعلى الله عبده متوكل ضمير كائن في جانب المبتداء راجع الى ذلك المتعلق اذ
لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى نحو على التمرة مثلها زبدا فقوله مثلها اى مثل
التمرة مبتداء وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر هو قوله على التمرة والتمرة معه
متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل او كان الخبر خبرا عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها
وخبرها المأول بالمفرد مبتداء اذ في تاخيره خوف لبس ان المفتوحة بالمكسورة في
التلفظ لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها او في الكتابة مثل عندي انك قائم وجب
تقديمه اى تقديم الخبر على المبتداء في جميع هذه الصور كما ذكرنا وقد يتعدد الخبر
من غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا وذلك التعدد اما بحسب اللفظ
والمعنى جميعا ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل وبغير العطف
مثل زيد عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض فانهما في الحقيقة خبر

واحد اى مز وفي هذه الصورة ترك العطف اولى ونظر بعض النحاة الى صورة التعدد
وجوز العطف ولا يبعد ان يقال ان مراد المصنف بتعدد الخبر ما يكون بغير
العطف لان التعدد بالعطف لا خفاء فيه لا في الخبر ولا في المبتداء ولا في غيرهما
وايضا المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا اورد في المثال الخبر المتعدد
بغير عطف ولو جعل التعدد اعم فالاقتصار عليه لذلك وقد يتضمن المبتداء معنى
الشرط وهو سببية الاول للثاني والحكم به فلا يرد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله
فيشبه المبتداء الشرط في سببيته للخبر سببية الشرط للجزاء فيصح دخول الفاء في خبره و
يصح عدم دخوله فيه نظرا الى مجرد تضمن المبتداء معنى الشرط واما اذا قصد الدلالة
على ذلك المعنى في اللفظ فيجب دخول الفاء فيه واما اذا لم يقصد فلم يجب دخوله
فيه بل يجب عدمه وذلك اى المبتداء المتضمن معنى الشرط اما الاسم الموصول بفعل
او ظرف اى الذى جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية مأولة بجملة فعلية ههنا بالاتفاق
وانما اشترطان يكون صلته فعلا او ظرفا مأولا بالفعل ليتاكد مشابهته الشرط لان
الشرط لا يكون الا فعلا وفي حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به او النكرة الموصوفة
بهما اى باحدهما وفي حكمها الاسم المضاف اليها مثل الذى ياتيني هذا مثال للاسم الموصول
بفعل او الذى في الدار هذا مثال للاسم الموصول بظرف فله درهم واما مثال الاسم الموصوف
بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم ومثل
كل رجل ياتيني هذا مثال للاسم الموصوف بفعل او كل رجل في الدار هذا مثال الاسم الموصوف
بظرف فله درهم واما مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما فقولك كل غلام
رجل ياتيني او في الدار فله درهم وليت ولعل من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتداء
الذى يصح دخول الفاء على خبره على ما مر مانعان عن دخوله عليه لان صحة دخوله عليه
انما كانت لمشابهة المبتداء والخبر للشرط والجزاء وليت ولعل يزيلان تلك المشابهة

لانهما يخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية والشرط والجزاء من قبيل الاخبار وذلك
المنع انما هو بالاتفاق من النحاة فلا يقال ليت او لعل الذي يأتيني او في الدار فله درهم
فان قيل باب كان وباب علمت ايضا مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت
ولعل قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق لانما هو من بين الحروف المشبهة بالفعل المطلق
ووجه ذلك التخصيص الاهتمام لبيان الاختلاف الواقع فيهما والحق بعضهم قيل هو
سيبويه ان المكسورة بهما اي بليت ولعل في المنع عن دخول الفاء في الخبر والاصح
انها لا يمنع عنه لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية ويؤيده قوله تعالى
ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل من احدهم فان قيل فلما الحق بعضهم ان المفتوحة
ولكن بليت ولعل فما وجه تخصيص ان المكسورة بالالحاق قيل بعضهم الذي الحق ان بهما
هو سيبويه فاعتد بقوله وذكره ولم يعتد بقول من سواه فلم يذكره مع ان كلا القولين
لا يساعدهما القران وكلام الفصحاء فما يدل على عدم منع ان المكسورة عن دخول الفاء على
خبرها ما سبق وما يدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء قوله تعالى واعلموا
ان ما غنمتم من شيء فان لله خمسه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى
فسوف يكون وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة لفظية او عقلية جوازا اي حذفا جائزا
لا واجبا وقد يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد اي هو اهل الحمد
وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او غيره
فلو ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك القصد ويجب حذفه ايضا عند من قال في نعم الرجل زيد ان
تقديره هو زيد كقول المستهل اي المبتدأ المحذوف جوازا مثل المبتدأ المحذوف في قول
المستهل المبصر للهلال الرافع صوته عند ابصاره الهلال والله اي هذا الهلال والله
بالقرينة الحالية وليس من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان مقصود المستهل
تعيين شيء بالاشارة والحكم عليه بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون ويروه كما يراه

انما اتى بالقسم جريا على عادة المستهلين غالبا ولئلا يتوهم نصب الهلال عند
الوقف وقد يحذف الخبر جوازا اي حذفا جائزا لقيام قرينة من غير ان قام شيء مقامه مثل
الخبر المحذوف جوازا في قولك خرجت فاذا السبع فان تقديره على المذهب الصحيح
كما نص عليه صاحب اللباب خرجت فاذا السبع واقف على ان يكون اذا ظرف زمان
المحذوف غير ساد مسده اي في وقت خروجي السبع واقف وقد يحذف الخبر لقيام
قرينة وجوبا اي حذفا واجبا فيما التزم اي في تركيب التزم في موضعه اي في موضع الخبر
غيره اي غير الخبر وذلك في اربعة ابواب على ما ذكره المصنف اولها المبتدأ الذي بعد
لولا مثل لولا زيد لكان كذا اي لولا زيد موجود لان لولا لامتناع الشيء لوجود غيره فيدل
على الوجود وقد التزم في موضع الخبر جواب لولا فيجب حذفه لقيام قرينة والتزام
قائم مقامه هذا اذا كان الخبر عاما واما اذا كان الخبر خاصا فلا يجب حذفه كما في قوله
ولولا الشعر بالعلماء يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد ولولا خشية الرحمن عندي
جعلت الناس كلهم عبيدي هذا على مذهب البصريين وقال الكسائي الاسم بعدها
فاعل الفعل مقدر اي لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها وثانيها
كل مبتدأ كان مصدرا صورة او بتاويله منسوبا الى الفاعل او المفعول او كليهما وبعده
حال او كان اسم تفضيل مضافا الى ذلك المصدر وذلك مثل ضربي زيدا او ضرب زيد
قائما اذا كان زيد مفعولا به ومثل ضربي زيدا قائما او قائمين وان ضربت زيدا
قائما واكثر شربي السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما فذهب البصريون
الى ان تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف حاصل كما يحذف متعلقات الظروف
نحو زيد عندك فبقي اذا كان ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف
لان في الحال معنى الظرفية فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام
الخبر قال الرضي هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة وهي حذف اذا مع الجملة المضاف

اليهما ولم يثبت فى غير هذا المكان والعدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى كان التامة والذى يظهر لى ان تقديره نحو ضربى زيدا يلابسه قائما اذا اردت بالحال عن المفعول وضربى زيدا يلابسنى قائما اذا كان عن الفاعل ثم تقول حذف المفعول الذى هو ذو الحال نحو ضربى زيدا يلابس قائما يجوز حذف ذى الحال مع قيام القرينة كما تقول الذى ضربت قائما زيد اى ضربته ثم حذف يلابس الذى هو خبر المبتدأ والعامل فى الحال وقام الحال مقامه كما تقول راشدا مهديا اى سر راشدا مهديا فعلى هذا يكونون مستريحين من تلك التكلفات البعيدة وقال الكوفيون تقديره ضربه زيدا قائما حاصل بجعل قائما من متعلقات المبتدأ فيلزمهم حذف الخبر من غير سد شيء مسده وتقييد المبتدأ المقصود عمومه بدليل الاستعمال وذهب الاخفش الى ان الخبر الذى سدت الحال مسده مصدر مضاف الى صاحب الحال اى ضربى زيدا ضربه قائما وذهب بعضهم الى ان هذا المبتدأ لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما وثالثها كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شيء بالواو التى بمعنى مع وذلك مثل كل رجل وضيعته اى كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا الخبر واجب حذفه لان الواو تدل على الخبر الذى هو مقرون واقيم المعطوف فى موضعه ورابعها كل مبتدأ يكون مقسما به وخبره القسم وذلك مثل لعمرك لافعلن كذا اى لعمرك وبقائك قسمى او ما اقسم به ولا شك ان لعمرك يدل على القسم المحذوف وجواب القسم قائم مقامه فيجب حذفه والعمر والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله ومنها خبر ان واخواتها اى من المرفوعات خبر ان واخواتها اى اشباهها من الحروف الخمس الباقية وهى ان وكان ولكن ولعل وليت وهو مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء على المذهب الاصح لانها لما شابهت الفعل المتعدى كما يجيء عملت رفعا ونصبا مثله (هو اى خبر ان واخواتها المسند الى الجنس بعد دخول احدى هذه الحروف عليهما)

٥٧

فقوله المسند شامل لخبر كان وخبر المبتدأ وخبر لا التى لنفى الجنس وغيرها وقوله بعد دخول هذه الحروف اخرج جميعها عنه والمراد بدخول هذه الحروف عليهما ورودها عليهما لابراز اثرها فيهما لفظا او معنى فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم فى قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم ههنا من حيث اسناده الى ابوه ليس مما يدخل عليه ان بهذا المعنى بل انما دخل على جملة هى يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند الى اسماء هذه الحروف ويلزم منه اسند ذلك قوله بعد دخول هذه الحروف ولا الى ان يجاب بان المراد بالمسند الاسم المسند فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة مثل ان زيدا يقوم مؤول بقائم مثل قائم فى ان زيدا قائم فانه مسند بعد دخول هذه الحروف وامره كامر خبر المبتدأ اى حكمه كحكم خبر المبتدأ فى اقسامه من كونه مفردا وجملة ونكرة ومعرفة وفى احكامه من كونه واحدا ومتعددا ومثبتا ومحذوفا وفى شرائطه من انه اذا كان جملة فلا بد من عائد ولا يحذف الا اذا علم والمراد ان امره كامره بعد ان صح كونه خبرا بوجود شرائطه وانتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك ان كما يصح ان يكون خبرا للمبتدأ يصح ان يقع خبر الباب اذ حتى يرد انه يجوز ان يقال ابن زيد ومن ابوك ولا يجوز ان يقال ان ابن زيدا وان من اباك الا فى تقديمه اى ليس امره كامر خبر المبتدأ فى تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على الاسم وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ وذلك لان هذه الحروف فرع على الفعل فى العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعى للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصلى ان يتقدم المرفوع على المنصوب فلما اعملت العمل الفرعى لم يتصرف فى معموليها بتقديم ثانيهما على الاول كما يتصرف فى معمولى الفعل لنقصانها عن درجة الفعل الا ان يكون الخبر ظرفا اى ليس امره كامر خبر المبتدأ فى تقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذن حكمه فى جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم وفى وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو

ان من البيان لسحرا وان من الشعر لحكمة وذلك لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها

خبر لا التي لنفي الجنس اي لنفي الجنس اي لنفي صفته اذ لا رجل قائم مثلا لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه هو المسند الى شيء آخر هذا شامل لخبر المبتدأ وخبر ان وكان وغيرها

بعد دخولها اي بعد دخولها لا يخرج به سائر الاخبار والمراد بدخولها ما عرفت

في خبر ان فلا يرد نحو يضرب في لا رجل يضرب ابوه نحو لا غلام رجل ظريف انما عدل عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل في الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار صفة

بخلاف ما ذكر لان غلام معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفته على ما هو الظاهر فيها اي في الدار خبر بعد خبر لا ظرف ظريف في لا حال لان الظرافة لا تتقيد بالظرف و

نحوه وانما اتي به لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجل وليكون مثالا لنوعي

خبرها الظرف وغيره ويحذف خبر لا هذه حذفا كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل لدلالة النفي عليه نحو لا اله الا الله اي لا اله موجود الا الله وبنو تميم يثبتونه اي لا يظهرون الخبر في اللفظ لان الحذف عندهم واجب والمراد انهم لا يثبتونه اصلا

لا لفظا ولا تقديرا فيقولون معنى قولهم لا اهل ولا مال انتفى الاهل والمال فلا يحتاج

الى تقدير خبر وعلى التقديرين يحملون ما يرى خبرا في مثل لا رجل قائم على الصفة دون

الخبر اسم ما ولا المشبهتين بليس في معنى النفي والدخول على المبتدأ والخبر ولهذا اعملا

عملها هو المسند اليه هذا شامل للمبتدأ ولكل مسند اليه بعد دخولهما خرج به غير

اسم ما ولا بما عرفت من معنى الدخول لا يرد ابوه في ما زيد ابوه قائم مثل ما زيد قائما

ولا رجل افضل منك وانما اتي بالنكرة بعد لا لان لا لا تعمل الا في النكرة بخلاف ما فانه

يعمل في النكرة والمعرفة هذا لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل ويقولون

الاسم والخبر بعد دخولهما مرتفعان بالابتداء كما كانا قبل دخولهما وعلى لغة اهل

الحجاز ورد القرآن نحو ما هذا بشرا وهو اي عمل ليس في لا ودون ما شاذ قليل لنقصان

مشابهته لا بليس لان ليس لنفي الحال ولا ليس كذلك فانه للنفي مطلقا بخلاف ما فانه

ايضا لنفي الحال فيقتصر عمل لا على مورد السماع نحو قوله من صد عن نيرانها فانا ابن

قيس لا براح اي لا براح لي ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس لانه اذا كان لنفي الجنس لا يجوز

فيما بعدها الرفع ما لم يتكرر ولا تكرار في البيت اعلم ان المراد بالمسند والمسند اليه في

هذه التعريفات ما يكون مسندا او مسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية فيقرينة ذكر

التوابع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع ولما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات و

قدمها على المجرورات لكثرتها ولخفة النصب فقال

المنصوبات

هو ما

اشتمل على علم المفعولية قد تبين شرحه بما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية

علامة كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهي اربع الفتحة والكسرة والالف والياء

نحو رايت زيدا ومسلمات واباك ومسلمين ومسلمين فمنه اي من المنصوب

(او مما اشتمل على علم المفعولية) المفعول المطلق سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول

عليه من غير تقييده بالباء او في او مع او اللام بخلاف المفاعيل الاربعة الباقية

فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحدة منها فيقال المفعول

به او فيه او معه او له وهو اي المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل والمراد بفعل

الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون مؤثرا فيه موجدا اياه فلا

يرد عليه مثل مات موتا وحسن حسانة وشرف شرفا وانما زيد لفظ الاسم لان ما

فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها

مذكور صفة للفعل وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه

نحو ضربت ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا نحو فضرب الرقاب او ما فيه معنى

الفعل نحو ضارب ضربا ويخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما

نحو الضرب واقع على زيد بمعناه صفة ثابتة للفعل وليس المراد به ان الفعل كان

بمعنى ذلك الاسم فان جزء معناه بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فيخرج به مثل تاديبا في قولك ضربته تاديبا فانه وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل وكذلك يخرج به مثل كراهتي في نحو كرهت كراهتي فان للكراهة اعتبارين احدهما كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق منها فعل اسند اليه ولا شك ان معنى الفعل مشتمل عليها وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول كما في قولك كرهت كراهة فهو مفعول مطلق واذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول به لا مفعول مطلق اذ ليس ذلك الفعل عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به فيخرج بهذا الاعتبار عن الحد وانطبق الحد على المحدود جامعا ومانعا وقد يكون المفعول المطلق للتاكيد ان لم يكن ذا مفهوم زيادة على ما يفهم من الفعل والنوع ان دل على بعض انواعه والعدد ان دل على عدده مثل جلست جلوسا للتاكيد وجلسة بكسر الجيم للنوع وجلسة بفتحها للعدد فالاول اي الذي للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات الا اذا قصد به النوع او العدد بخلاف اخويه اي الذين هما للنوع والعدد نحو جلست جلستين او جلسات بكسر الجيم او بفتحها وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه اي مغايرا للفظ فعله اما بحسب المادة مثل قعدت جلوسا اي قعدت قعودا وجلست جلوسا وانبته الله نباتا اي انبته الله فنبت نباتا وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم من سفره خير مقدم اي قدمت قدوما خير مقدم فخير اسم تفضيل ومصدرية باعتبار الموصوف والمضاف اليه

لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه ووجوبا اي حذفا واجبا سماعا اي حذفا موقوفا على السماع لا قاعدة له يعرف بها نحو سقيا اي سقاك الله سقيا ورعيا اي رعاك الله رعيا وخيبة اي خاب خيبة من خاب الرجل اذا لم ينل ما طلبه وجدعا اي جدع جدعا والجدع قطع الانف والاذن والشفة واليد وحمدا اي حمدت حمدا وشكرا اي شكرت شكرا وعجبا اي عجبت عجبا فانه لم يوجد في كلامهم استعمال الافعال العاملة في هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف سماعا قيل عليه قد قالوا حمدت الله حمدا وشكرت الله شكرا وعجبت عجبا فاجاب بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو فيما استعمل باللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا قياسا اي حذفا قياسيا يعلم له ضابط كلي يحذف معه الفعل لزوما في مواضع متعددة منها اي من هذه المواضع ما اي موضع وقع اي المفعول المطلق فيه مثبتا اي ايجابا لانفيا فانه لو اريد نفيه نحو ما زيد سير الا سير البريد حذفه بعد نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه او بعد معنى نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه اي عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا وانما سرت سيرا لا يكون منه وانما وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه نحو ما سيري الا سير شديد لكان مرفوعا على الخبرية او وقع المفعول المطلق مكررا اي في موضع الخبر عن اسم لا يصلح وقوعه خبرا عنه فلا يرد نحو اذا دكت الارض دكا دكا وانما جمع بين الضابطين لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا اي تسير سيرا وما انت الا سير البريد اي تسير سير البريد هذان مثالان لما وقع مثبتا بعد نفي وانما اورد مثالين تنبيها على ان الاسم الواقع موقع الخبر

قوله او وقع مكررا قال و مكررا بالعطف على مثبتا لكان اخصر عصام

بيان لا غير عصورة

ينقسم الى النكرة والمعرفة والى ما هو فعل للمبتداء والى ما يشبه بر فعلا والى مفرد

ومضاف وانما انت سيرا اى تسير سيرا مثال لما وقع بعد معنى النفى وزيد سيرا

سيرا اى يسير سيرا مثال لما وقع مكررا ومنها اى من المواضع التى يجب حذف

الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها ما وقع اى موضع وقع المفعول المطلق فيه

تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل

او المفعول وباثره غرضه المطلوب منه وبتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة نحو قوله

تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد اى بعد شد الوثاق واما فداء فقوله فشدوا

الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق اما المن او الفداء

ففصل الله سبحانه هذا الغرض المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء اى اما

تمنون منا بعد الشد واما تفدون فداء ومنها اى ومن تلك المواضع ما وقع

اى موضع وقع المفعول المطلق فيه للتشبيه اى لان يشبه به امر اخر واحترز به عن

نحو لزيد صوت صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه علاجا اى حال كونه دالا على فعل من

افعال الجوارح واحترز به عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء لان الزهد ليس من افعال

الجوارح بعد جملة واحترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار مشتملة تلك الجملة

على اسم كان بمعناه اى بمعنى المفعول المطلق واحترز به عن نحو مررت بزيد فاذا له

ضرب صوت حمار وعلى صاحبه اى على صاحب ذلك الاسم اى الذى قام به معنا

واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوت حمار نحو مررت بزيد فاذا

له صوت صوت حمار اى يصوت صوت حمار من صات الشئ صوتا بمعنى صوت

تصويتا نصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة هى قوله له صوت و

مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت ومشتملة على صاحب ذلك الاسم

وهو الضمير المجرور فى له وبخو مررت به فاذا له صراخ صراخ الثكلى اى يصرخ

صراخ الثكلى وهى امرأة مات ولدها ومنها اى من تلك المواضع ما وقع اى

موضع وقع المفعول المطلق فيه مضمون جملة لا محتمل لها اى لهذه الجملة غيره

اى غير المفعول المطلق نحو له على الف درهم اعترافا اى اعترفت فاعترافا مصدر

وقع مضمون جملة وهى له على الف درهم لان مضمونها الاعتراف ولا محتمل لها سواه

ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لنفسه اى نفس المفعول المطلق لانه انما

يؤكد نفسه وذاته لا امرا يغايره ولو بالاعتبار ومنها اى من تلك المواضع ما اى موضع

وقع مضمون جملة لها اى لهذه الجملة محتمل غيره اى غير المفعول المطلق نحو زيد قائم

حقا اى احق حقا من حق يحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر وقع مضمون جملة وهى

قوله زيد قائم ولها محتمل غيره لانها محتمل الصدق والكذب والحق والباطل ويسمى

هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لغيره لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ

المصدر يؤكد نفسه من حيث هو محتمل الجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار

وصف الاحتمال فيه يغاير المؤكد اسم فاعل من حيث هو انه منصوص عليه بالمصدر

ويحتمل ان يكون المراد انه تاكيد لاجل غيره ليندفع وعلى هذا ينبغى ان يكون المراد

بالتاكيد لنفسه انه تاكيد لاجل نفسه ليتكرر ويتقرر حتى يحصل التقابل ومنها

ما وقع مثنى اى على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير ولا يبقى

تتميم هذه القاعدة من قيد الاضافة اى مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول لئلا

يرد نحو قوله تعالى فارجع البصر كرتين ينقلب رجعا مكررا كثيرا وفى جعل الثالث

من تتمة التعريف لافادة هذا القيد تكلف مثل لبيك اصله الب لك البابين

اى اقيم لخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح عن مكانى اقامة كثيرة متتالية فحذف الفعل

واقيم المصدر مقامه ورد الى الثلاثى بحذف زوائده ثم حذف حرف الجر من المفعول

واضيف المصدر اليه فصار لبيك ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب

... مقامه وكون الناصب له الفعل المقدر هو المشهور

وظاهر كلام سيبويه ان المصدر منصوب بقوله له

صوت لا بالفعل المقدر لان الجملة عنده بمعنى الفعل

والفاعل فهو بمعنى يصوت لانها تدل على المصدر الحادث

وعلى ما قام به ذلك المصدر وقد اقترن بالجملة ما دل

على زمان المصدر الحادث اى الحال الماضية وهو لفظ

المفعول به

فلا يكون محذوف الزوايد وعلى هذا القياس سعديك اى اسعدك اسعادا بعد
اسعاد بمعنى اعينك لان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف لب فانه يتعدى باللام
المفعول به هو ما وقع اى هو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل ولم يذكره اكتفاء بما
سبق فى المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف
جر فانهم يقولون فى ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون فى مررت
بزيد ان المرور واقع عليه بل متلبس به فيخرج به المفاعيل الثلاثة الباقية فانه لا يقال
فى واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه او له او معه والمفعول المطلق مما يفهم من
مغايرته لفعل الفاعل فان المفعول المطلق عين فعله والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر
اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فيخرج به مثل زيد فى ضرب زيد على صيغة المجهول
فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله ولا يشكل بمثل اعطى زيد درهما فانه يصدق على
درهما انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمى المعتبر اسناده الفعل اليه فان مفعول ما لم
يسم فاعله فى حكم الفاعل وبما ذكرناه ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع
عليه الفعل لكان اخصر نحو ضربت زيدا واعطيت زيدا درهما فان زيدا قد وقع
عليه بلا واسطة حرف جر فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذى هو ضمير المتكلم وقد
يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لقوة الفعل فى العمل فيعمل فيه متقدما ومتأخرا
اما جوازا فمثل الله اعبد ووجه الحبيب اتمنى واما وجوبا فيما تضمن معنى الاستفهام
او الشرط نحو من رأيت ومن تكرم يكرمك هذا اذا لم يكن مانعا من التقديم كوقوعه
فى حيز ان نحو من البر ان تكف لسانك وقد يحذف الفعل العامل فى المفعول به لقيام
قرينة مقالية او حالية جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب اى اضرب زيدا فحذف
الفعل للقرينة المقالية التى هى السؤال ونحو مكة للمتوجه اليها اى تريد مكة فحذف
الفعل للقرينة الحالية ووجوبا فى اربعة مواضع تخصيصها بالذكر ليس للحصر لوجوب

الحذف فى باب الاغراء والمنصوب على المدح والذم او الترحم نحو اخاك اخاك اى الزمه
بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب الاول من تلك المواضع الاربعة سماعى
اى مقصور على السماع لا يتجاوز عن امثلة محدودة مسموعة بان يقاس عليها امثلة
اخرى نحو امرأ ونفسه اى اترك امرأ ونفسه وانتهوا خيرا لكم اى انتهوا عن التثليث
واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد واهلا وسهلا اى اتيت اهلا اى مكانا ما هو
معمور بالاحباب او اهلا لا اجانب ووطئت سهلا من البلاد لا حزنا والموضع الثانى
من تلك المواضع الاربعة المنادى وهو المطلوب اقباله اى توجهه اليك بوجهه
او بقلبه كما اذا ناديت مقبلا عليك بوجهه حقيقة مثل يا زيد او حكما مثل يا سماء
ويا ارض ويا جبال فانها نزلت اولا منزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل عليها
حرف النداء وقصد ندائها فهى فى حكم من يطلب اقباله بخلاف المندوب لانه
المتفجع عليه ادخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع لا لتنزيله منزلة المنادى وقصد
ندائه فيخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى ولهذا افرد المصنف احكامه بالذكر فيما
بعد وفيه تحكم فان المندوب ايضا كما قال بعضهم منادى مطلوب اقباله حكما على
وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك فالاولى
ادخاله تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل وقيل الظاهر من كلام سيبويه ايضا
انه داخل فى المنادى بحرف نايب مناب ادعو من الحروف الخمسة وهى يا وايا وهيا
واى والهمزة واحترز به عن نحو ليقبل زيد لفظا او تقديرا انفصل للطلب اى طلبا
لفظيا بان يكون النائب لفظية نحو يا زيد او تقديريا بان يكون النائب مقدرة
نحو يوسف اعرض عن هذا او للنيابة اى نيابة لفظية بان يكون النائب ملفوظا
او تقديريا بان يكون النائب مقدرا كما فى المثالين المذكورين او للمنادى والمنادى
الملفوظ مثل يا زيد والمقدر مثل الا يا اسجدوا اى الا يا قوم اسجدوا وانتصاب

المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصل يا زيد ادعو
زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادته
فائدته وعند المبرد بحرف النداء لسدّه مسدّ الفعل وقال ابو علي في بعض كلامه
انّ يا واخواته اسماء افعال فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب اي مما
انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذهب كلها مثل يا زيد جملة
وليس المنادى احد جزئي الجملة فعند سيبويه كلا جزئي الجملة اي الفعل والفاعل
مقدران وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئي الجملة اي الفعل والفاعل
مقدر وعند ابي علي احد جزئيها اسم الفعل والآخر ضمير مستتر فيه ويبنى
اي المنادى كما تقدم بيان البناء والخفض والفتح على النصب لقلتهما بالنسبة الى النصب
ولطلب الاختصار في بيان النصب بقوله وينصب ما سواهما على ما يرفع به اي
على الضم او الالف والواو التي يرفع بها المنادى في غير صورة النداء اذ الفعل مسند
الى الجار والمجرور لعني به ولا ضمير فيه وارجاع الضمير الى الاسم غير ملايم لسوق الكلام
ان كان المنادى مفردا اي لا يكون مضافا ولا شبه مضاف وهو كل اسم لا يتم معناه الا
بانضمام امر آخر اليه معرفة قبل النداء او بعده وانما بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع
الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية ولكونه مثلها افرادا
وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذه الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى
وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهته الحرف او الفعل ولا يبنى لمشابهته الاسم المبني
مثل يا زيد ويا رجل مثالان لما هو مبني على الضمة واولهما معرفة قبل النداء وثانيهما
معرفة بعد النداء ويا زيدان مثال للمبني على الالف ويا زيدون مثال المبني على الواو
ويخفض اي يجر المنادى بلام الاستغاثة اي بلام يدخله وقت الاستغاثة به وهي
لام التخصيص ادخلت على المستغاث دلالة على انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء

٦٧

نحو يا لزيد وانما فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث له اذا حذف المستغاث نحو يا
للمظلوم اي يا قوم فانه لو لم يفتح لام الاستغاثة لم يعلم ان المظلوم في هذا المثال
مستغاث او مستغاث له ولم يعكس الامر لان المنادى المستغاث واقع موقع
الكاف الضمير التي يفتح لام الجر معها نحو لك بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه
موقع الضمير فان عطفت على المستغاث بغير يا نحو يا لزيد ولعمرو كسرت لام
المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث وان
عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو يا لزيد ويا لعمرو وانما اعرب المنادى
بعد دخول لام الاستغاثة لان علة بنائه كانت مشابهته للحرف ولام الجارة من
خواص الاسم فبدخولها عليه ضعفت مشابهته للحرف فاعرب على ما هو الاصل
فيه قيل قد يخفض المنادى بلامي التعجب والتهديد ايضا فلام التعجب نحو يا للماء ويا
للدواهي ولام التهديد نحو يا لزيد لاقتلنك فلما اهمل المص ذكرهما فكيف يصدق قوله
فيما بعد وينصب ما سواهما كليا واجيب بان كلا من هاتين اللامين لام الاستغاثة
كان المهدد اسم فاعل يستغيث بالمهدد اسم مفعول ليحضر فينتقم منه ويستريح
من الم خصومته وكان المتعجب يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فيقضي منه التعجب و
يتخلص منه واجيب عن لام التعجب بوجه آخر ذكره المص في الايضاح وهو ان المنادى
في قولهم يا للماء ويا للدواهي ليس الماء ولا الدواهي وانما المراد يا قوم او يا هؤلاء اعجبوا
للماء وللدواهي ولا يخفى عليك ان القول بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر
واما على فتحها فمشكل لانتفاء ما يقتضي فتحها كما هو ظاهر مما سبق ويفتح اي يبنى
المنادى على الفتح لالحاق الفها اي الف الاستغاثة بآخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها
ولا لام فيه لان اللام يقتضي الجر والالف الفتح فبين اثريهما تناف فلا يحسن الجمع
بينهما مثل يا زيداه بالحاق الهاء به للوقف وينصب ما سواهما اي ينصب بالمفعولية

ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام او الالف لفظا او تقديرا
ان كان معربا قبل دخول حرف النداء لان علة النصب وهي المفعولية متحققة فيه
وما غيره مغيرا عن حاله وما سوى المفرد المعرفة اما ما لا يكون مفردا بان يكون
مضافا او شبه مضاف واما ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة واما ما لا يكون
مفردا ولا معرفة فالقسم الاول وهو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا مثل يا عبد الله
والقسم الثاني وهو ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف مثل يا طالعا جبلا والقسم
الثالث وهو ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة مثل يا رجلا مقولا لغير معين اي
لرجل غير معين وهذا توقيت لنصب رجلا لا تقييد له لانه منصوب بالا تحمل التعيين
والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة مثل يا حسنا وجهه ظريفا ولم يورد
المصنف لهذا القسم مثالا اذ حيث اتضح انتفاء كل من القيدين بمثال سهل ايتصور انتفاؤهما
معا فلا حاجة الى ايراد مثال له على انفراده مع ان المثال الثاني يحتمله فيمكن ان يراد
بقوله يا طالعا جبلا هذه العبارة اعم من ان يراد بها معين او غير معين فامثلة الاقسام
باسرها مذكورة وهذه الامثلة كلها امثال المابقي المستغاث ايضا فلا حاجة الى ايراد
مثال له على حدة وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المفرد حقيقة او حكما وانما قيد المنادى
بكونه مبنيا لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظه فقط وقيدنا المبني بكونه على ما
يرفع به لان توابع المستغاث بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيداه وعمراه الا وعمرو لان
المتبوع مبني على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لانها لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا حكما
كانت مضافة بالاضافة المعنوية ولا يجوز فيها الا النصب وانما جعلنا المفردة
اعم من ان تكون مفردة حقيقة بان لا تكون مضافا معنويا ولا لفظيا ولا شبه مضاف
او حكما بان تكون مضافا لفظيا او شبيها بالمضاف فانهما لما انتفت فيهما الاضافة المعنوية
كانا في حكم المفرد ليدخل فيها المضاف بالاضافة اللفظية والمشبهة بالمضاف لانهما كا
كالتوابع المفردة في جواز الرفع والنصب نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه ويا زيد
الحسن وجهه والحسن وجهه ولما لم يجر الحكم الآتي في التوابع كلها بل في بعضها ولم يجر
فيما هو جار فيه مطلقا بل لا بد في بعضها من قيد فصل التوابع الجاري هذا الحكم فيها و
صرح بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال من التاكيد اي التاكيد المعنوي لان التاكيد اللفظي
حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا
وكان المختار عند المصنف ذلك ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوي والصفة مطلقا
وعطف البيان كذلك والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يعني المعرف باللام بخلاف
البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما غير حكمها كما سيجيء ترفع حملا
على لفظه الظاهر او المقدر لان بناء المنادى عرضي فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعه
تابعا للفظه وتنصب حملا على محله لان حق تابع المبني ان يكون تابعا لمحله وهو ههنا منصوب
لعلة المفعولية نحو يا تميم اجمعون واجمعين في التاكيد ويا زيد العاقل والعاقل في الصفة
واقتصر على مثالها لانها اكثر واشهر استعمالا ويا غلام بشر وبشرا في عطف البيان و
يا زيد الحارث والحارث في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه والخليل بن احمد و
هو استاد سيبويه في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع مع تجويزه النصب
لان المعطوف بحرف في الحقيقة منادى مستقل فينبغي ان يكون على حالة يباشر عليه على
تقدير مباشرة حرف النداء له وهي الضمة او ما يقوم مقامها ولكن لما لم يباشره حرف النداء
جعلت تلك الحالة اعرابا فصارت رفعا وابو عمرو بن العلاء النحوي القاري المقدم
على الخليل يختار فيه النصب مع تجويزه الرفع فانه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء
بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلا فله حكم التبعية وتابع المبني تابع لمحله ومحله
النصب وابو العباس المبرد ان كان المعطوف المذكور كالحسن اي كاسم الحسن في جواز
نزع اللام عنه فكالخليل اي فابو العباس مثل الخليل في اختيار رفعه لامكان جعله

نشئ وشبه فيه العلم فكلامه بما يمكن نزع اللام عنه وهذا اسم الجنس علا اسم الجنس وما فكره من الاعلام وح لا بد من معرفة معرف باللام يجوز نزع اللام عنه وهو علم كان في الاصل مصدرا او صفة او اسم جنس قصد به مح كالاشاه او ذم كالكلب لكنه لبس بكل علم كذلك فما جاز دخول اللام وتزعه فان محمدا وعليا لم يجز دخول اللام عليهما وما لا يجوز فنزع اللام عنه معرف باللام نقصه بلامه التعريف او جعل لامه جزء العلم وذلك في كل علم هو اسم جنس في الاصل خص بفرد منه لا ميه لا فقت ذلك التخصيص وليسمى علما غالبا وتلك الغلبة اما تحقيقية كما في الصعق لخويلد سمى به لانه اصابه الصاعقة واما تقديره اما لعدم تصور معنى جنسى كالدبران او تصوره وعدم ثبوته كالاربعاء فانه متصور له معنى جنسى هو الرابع لكن لم يثبت لهذا اللفظ وينصور ويثبت لكن لا يعلم ثبوته للمعنى العلمى كالمشترى عصام

منادى مستقلا بنزع اللام عنه والا اى وان لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق وكابى عمرو اى ابو العباس مثل ابى عمرو فى اختيار النصب لامتناع جعله منادى مستقلا والمضافة عطف على المفردة اى وتوابع المنادى المبنى على ما يرفع به المضافة بالاضافة الحقيقية تنصب لانها اذا وقعت منادى تنصب فنصبها اذا وقعت توابع اولى لان حرف النداء لا يباشرها مثل يا تميم كلهم فى التاكيد ويا زيد ذا المال فى الصفة ويا رجل عبد الله فى عطف البيان ولا يجيئ المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه مضافا لان اللام يمنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية والبدل والمعطوف غير ما ذكر اى غير المعطوف الذى ذكر من قبل وهو المعطوف الممتنع دخول يا عليه فغيره المعطوف الذى لا يمتنع دخول يا عليه حكمه اى حكم كل واحد منهما حكم المنادى المستقل الذى باشره حرف النداء وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول كالتوطئة لذكره والمعطوف المخصوص هو المنادى المستقل فى الحقيقة ولا مانع من دخول يا عليه فيكون حرف النداء مقدرا فيه مطلقا اى حال كون كل واحد منهما مطلقا فى هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اى سواء كانا مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين فالبدل مثل يا زيد بشر ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد رجلا صالحا والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعا جبلا ويا زيد ورجلا صالحا والعلم اى العلم المنادى المبنى على الضم اما كونه منادى فلان الكلام فيه واما كونه مبنيا على الضم فلما يفهم من اختيار فتحه المبنى عن جواز ضمه فان جواز الضم لا يكون الا فى المبنى على الضم الموصوف بابن مجرد عن التاء او ملحوق بها اعنى ابنة بلا تخلل واسطة بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج عنه مثل يا زيد الظريف ابن عمرو مضافا اى حال كون ذلك الابن مضافا الى علم آخر فكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم لما عرفت من قاعدة بناء

المنادى المفرد المعرفة على ما يرفع به لكن يختار فتحه لكثرة وقوع المنادى الجامع بهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه بالفتحة التى هى حركة الاصلية لكونه مفعولا واذا نودى المعرف باللام اى اذا اريد نداؤه قيل مثلا يا ايها الرجل بتوسيط اى مع هاء التنبيه بين حرف النداء والمنادى المعرف باللام تحرزا عن اجتماع اداتى التعريف بلا فاصلة ويا هذا الرجل بتوسيط هذا ويا ايهذا الرجل بتوسيط الامرين معا والتزموا يعنى العرب رفع الرجل مثلا وان كان صفة وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب كما مر لانه اى الرجل مثلا هو المقصود بالنداء فالتزموا رفعه ليكون حركته الاعرابية موافقة للحركة البنائية التى هى علامة المنادى فيدل على انه هو المقصود بالنداء وهذا بمنزلة المستثنى عن قاعدة جواز الوجهين فى صفة المنادى ولهذا لم يذكر هناك ما يخرج صفة الاسم المبهم عن تلك القاعدة وتوابعه بالجر عطف على الرجل اى والتزموا رفع توابع الرجل مفردة او مضافة نحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل ذو المال لانها توابع منادى معرب وجواز الوجهين انما يكون فى توابع المنادى المبنى وقالوا بناء على قاعدة تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام وهى اجتماع امرين احدهما كون اللام عوضا عن محذوف وثانيهما لزومها للكلمة يا الله لان اصله اله فحذفت الهمزة وعوضت اللام عنها ولزمت الكلمة فلا يقال فى سعة الكلام لاه ولما لم يجتمع هذان الامران فى موضع آخر اختص هذا الاسم بذلك الجواز ولهذا قال خاصة واما مثل النجم والصعق وان كانت اللام لازمة فى مثلها لكن ليست عوضا عن محذوف واما الناس وان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لان اصله اناس لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس فى سعة الكلام فلا يجوز ان يقال يا النجم ويا الناس ولعدم جريان هذه القاعدة فى التى فى قولهم من اجلك يا التى تيمت قلبى لان لامها ليست عوضا عن محذوف وان كانت لازمة للكلمة حكموا عليه بالشذوذ وفى الغلامان فى قولهم

فيا الغلامان اللذان فرّا ه لانتفاء الاخرين كليهما حكموا بانه اشتد شذوذا وكذلك اى
جاز ذلك فى مثل ياتيم تيم عدى اى فى تركيب تكرر فيه المنادى المفرد المعرفة صورة و في الثانى
اسم مجرور بالاضافة فى الاول الضم والنصب وفى الثانى النصب اما الضم فى الاول فلانه
منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر واما النصب على انه مضاف الى عدى المذكور و
تيم الثانى تاكيد لفظى فاصل بين المضاف والمضاف اليه وذلك مذهب سيبويه
او مضاف الى عدى المحذوف بقرينة المذكور وذلك مذهب المبرد والسيرافى لحان
الفتح مكان النصب على ان يكون فى الاصل ياتيم بالضم تيم عدى ففتح اتباعا لنصب
الثانى كما فى يازيد بن عمرو وتعين النصب فى الثانى لانه اما تابع مضاف او تابع مضاف
وتمام البيت ياتيم تيم عدى لا ابا لكم لا يلقينكم فى سوءة عمر البيت لجرير حين اراد
عمر التيمى الشاعران يهجوه فقال جرير خطابا لبنى تيم لا تتركوا عمران يهجونى فيلقيكم
فى سوءة اى مكروه من قبلى يعنى مهاجاته اياهم والمنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز
فيه وجوه اربعة فتح الياء مثل ياغلامى وسكونها مثل ياغلامى وسقوط الياء اكتفاء بالكسرة
اذا كان قبله كسرة احترازا عن نحو يا فتاى مثل ياغلام وقلبها الفا نحو ياغلاما و
الوجهان يمتعان غالبا فى النداء لان النداء موضع التخفيف لان المقصود من النداء
غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص منه ويتوجه الى المقصود من الكلام فيخفف
ياغلامى بوجهين حذف الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف
والفتحة اخف من الياء والكسرة وهما اى هذان الوجهان وان كانا واقعين فى المنادى
المضاف الى ياء المتكلم واشتهر بهما لكنه الشهرة على الياء المغيرة بالحذف او القلب
فلا تقول ياعدو وياعدوا وقد جاء شاذا فى المنادى ياغلام بالفتح اكتفاء بالفتحة عن
الالف وقد يكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالهاء فى هذه الوجوه كلها وقفا
اى فى حالة الوقف تقول ياغلاميه وياغلاميه وياغلامه وياغلاماه فرقا بين

الفتح ومنها القراءة الشاذة فى رب احكم بضم
الباء فينبغى ان يجوز بافتا اذا اشتهرت اضافته الى ياء المتكلم
ولا يذهب عليك انه كما ان الاكتفاء بالكسرة مخصوص
بغير يافتاى كذا القلب بالالف وقوله المغيرة بالحذف او القلب
مغير عبارة الرضى حيث قال ليه للشهرة على الياء المغيرة
او المحذوفة وهو الاولى لانه لا يبقى المحذوف مغيرا عصام

قوله وقد يكون المنادى بفتح ان الباء فى قوله وبالهاء للملابسة
والظرفية معطوفة على الفعلية الواقعة جزاء وقوله وقفا
اما حال او ظرف وذلك ان تقدر فعلا معطوفا على الفعلية
اى وقف بالهاء وقفا عصام

الوقف والوصل وقالوا اى العرب فى محاوراتهم ياابى ويا امى على الوجوه الاربعة
كسائر ما اضيف الى ياء المتكلم مع وجوه اخر زائدة عليها لكثرة استعمال ندائهما فى
كلامهم كما اشار اليها بقوله ويا ابت ويا امت اى قالوا يا ابت ويا امت ايضا بابدال
الياء بالتاء فتحا وكسرا اى حال كون التاء مفتوحة على وفق حركة الياء او مكسورة لمناسبة
الياء وقد جاء بالضم ايضا نحو يا ابت ويا امت لاجرائه مجرى المفرد المعرفة ولم يكثر
للقلة وقالوا يا ابتا ويا امتا بالالف بعد التاء جمعا بين العوضين دون الياء فما
قالوا يا ابتى ويا امتى احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه غير جائز وقالوا
يابن ام ويابن عم خاصة هذا الاختصاص بالنظر الى الام والعم اى لا يقال يابن اخ ويا
ابن خال لا بالنظر الى الابن ايضا فانهم يقولون يابنت ام ويابنت عم على الوجوه الاربعة
مثل ياب ياغلامى فقالوا يابن امى ويابن عمى بفتح الياء وسكونها ويابن ام ويابن عم
بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويابن اما ويابن عما بابدال الياء الفا وقالوا بزيادة وجه
اخر شذ فى المضاف الى ياء المتكلم يابن ام ويابن عم بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة
لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف ولما كان من خصايص النداء الترخيم
شرع فى بيانه فقال وترخيم المنادى جائز اى واقع فى سعة الكلام من غير ضرورة شعرية
دعت اليه فان دعت اليه ضرورة فبالطريق الاولى وهو فى غيره اى غير المنادى
واقع ضرورة اى لضرورة شعرية دعت اليه لا فى حال سعة الكلام وهو اى ترخيم
المنادى حذف فى اخره اى اخر المنادى تخفيفا اى لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى مقتضية
الى الحذف المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا بترخيم المنادى
ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقا بارجاع
الضمير المرفوع الى الترخيم المطلق والضمير المجرور فى قوله فى اخره راجع الى الاسم وشرطه
اى شرط ترخيم المنادى على التقدير الاول وشرط الترخيم اذا كان واقعا فى المنادى

على التقدير الثاني امور اربعة لانه منها عدمية وهي ان لا يكون مضافا حقيقة او حكما فيدخل فيه المشبه بالمضاف ايضا اذ لا يمكن الحذف من الاول لانه ليس اخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى ولا من الثاني لانه ليس من اخر اجزائه نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية وان لا يكون مستغاثا المجرور باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب او البناء فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصايص المنادى ولا مفتوحا بزيادة الالف لان الزيادة تنافي الحذف ولم يذكر المضمر المندوب لانه غير داخل في المنادى عنده وما وقع في بعض النسخ ولا مندوبا فكانه من تصرف الناسخين مع ان وجه اشتراطه عنده دخوله في المنادى ظاهر وهو ان الاغلب فيه زيادة الالف في اخره لمد الصوت اظهارا للتفجع فلا يناسب الترخيم للتخفيف وان لا يكون جملة لان الجملة محكية بحالها فلا تغير والشرط الرابع احد الامرين الوجوديين وهو ان يكون المنادى اما علما زائدا على ثلثة احرف لانه لعلميته ناسبه التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته يكون فيما ابقي منه دليل على ما القي ولزيادته على الثلثة لم يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب بلا علة موجبة واما اسما متلبسا بتاء التانيث وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلثة لان وضع التاء على الزوال فيكفيه ادنى مقتضى للسقوط فلكثرة وقوع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي ولم يبال بابقاء نحو ثبة وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن الثلثة لان التاء كلمة اخرى براسها ولا يرخم بغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط المذكورة الا ما شذ من نحو يا صاح في يا صاحب لانه مع شذوذه فالوجه من ترخيمه كثرة استعماله منادى ولما فرغ من بيان شرايط الترخيم شرع في بيان كمية المحذوف بسببه فقال فانه كان في اخره اي في اخر المنادى زيادتان كانتان في حكم الزيادة الواحدة في امتناع زيدتا معا واحترز به عن نحو ثمانية ومرجانة فان الياء والنون فيهما زيدتا اولا ثم زيدت تاء التانيث فلم يحذف منهما الا الاخر كاسماء اذا جعلتها افعلا من

من الوسامة اي الحسن كما هو مذهب سيبويه لا افعال جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون ح من باب عمار ومروان او كان في اخره حرف صحيح اي صحيح اصلي لتبادر الى الذهن لان الغالب في الحرف الصحيح الاصالة فيخرج منه نحو سعلاة لانه لا يحذف منه الا التاء وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيشمل مثل مرمي ومدعو فان الحرف الاخير منهما في حكم الصحيح في الاصالة قبله مدة اي الف او واو او ياء ساكنة وحركة ما قبلها من جنسها والمراد بها المدة الزائدة لتبادرها الى الذهن لغلبتها وكثرتها فيخرج منه نحو مختار فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخير وهو اي والحال ان في اخره حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة احرف من الحروف كمنصور وعمار ومسكين لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه على اقل ابنية المعرب وانما لم ياخذ هذا في قوله زيادتان في حكم الواحدة لان نحو ثبون وفلون يرخم بحذف زيادتيه لان بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم حذفتا اي الحرفان الاخيران في كلا القسمين اما في الاول فلما كانتا في حكم الواحدة فكما زيدتا معا حذفتا معا واما في الثاني فلانه لما حذفت الحرف الاخير مع صحته واصالته فحذفت المدة الزائدة لئلا يرد المثل الساكن صلة على الاسد وبلتة على النقد وان كان مركبا ويعلم من بيان شرط الترخيم انه لا يكون مضافا والجملة مثل بعلبك وخمسة عشر علمين حذف الاسم الاخير فيقال في بعلبك يا بعل وفي خمسة عشر يا خمسة لانه في منزلة تاء التانيث في كون كل منهما كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء وان كان غير ذلك المذكور من الاقسام الثلثة فحرف واحده له فيحذف حرف واحد لحصول الفائدة المقصودة وعدم موجب حذف الاكثر نحو يا حار ويا مال في يا حارث ويا مالك وهو اي المنادى المرخم في حكم المنادى الثابت لجميع اجزائه فيبقى الحرف الذي صار اخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله على الاستعمال الاكثر فيقال في يا حارث يا حار بكسر الراء على ما كان عليه قبل الترخيم وفي ثمود يا ثمو بواو

متطرفة بعد ضمة دفي ياكووان ياكرو بواو متحركة بعد فتحة وقد يجعل قد للتقليل
اى ويجعل المنادى المرخم على الاستعمال الاول اسما براسه كانه لم يحذف منه شئ فيكون
لرفي بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لاحكم الاصل فيقال ياحار بالضم كانه اسم
مفرد معرفة براسه فيضم وياثمو لانه لما جعل ثمو اسما براسه صارت الواو طرفا بعد
ضمة فلا جرم قلبت الواو يا وكسر ما قبلها كما في ادل وادلو وياكر لانه لما جعل كرو اسما
براسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلبت الواو الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد استعملوا يعني العرب صيغة النداء يعني يا خاصة
في المندوب لانه لا يدخل عليه سواها لكونها اشهر صيغها فكانت اولى بان يتبع
فيهما باستعمالها في المنادى والمندوب في اللغة من يبكى عليه احد ويعد محاسنه
ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذروه في البكاء وليشاركوه في التفجع وفي الاصطلاح
هو المتفجع عليه وجودا وعدما بيا او وا فالمتفجع عليه عدما ما يتفجع على عدمه
كالميت الذي يبكى عليه النادب والمتفجع عليه وجودا ما يتفجع على وجوده
لفقد المتفجع عليه عدما كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد
الميت فالحد شامل لقسمى المندوب مثل يا زيداه ويا عمراه ومثل ياويلاه وياحسرتاه
ويامصيبتاه واختص المندوب بوا ممتازا به عن المنادى لعدم دخوله عليه بخلاف
يا فانه مشترك بينهما وحكمه اى حكم المندوب في الاعراب والبناء حكم المنادى
مثل حكم المنادى يعني اذا وقع المندوب على صورة قسم من اقسام المنادى فحكمه
في الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى كما اذا كان مفردا معرفة يضم
واذا كان مضافا او مشتبها به ينصب ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة
جميع اقسام المنادى لورود انه لا يقع نكرة لانه لا يندب الا المعرفة وجاز لك زيادة
الالف في اخره اى في اخر المندوب لمد الصوت المطلوب في الندبة فان خفت

اللبس اى التباس ذلك اللفظ عند زيادة الالف بغير معدلت الحرف متى مما في
لحركة اخر المندوب من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة قلت واغلامكيه
لا واغلامكاه لالتباسه بندبة غلام مخاطب واذا اردت ندبة غلام جماعة مخاطبين
قلت واغلامكموه اذ الميم اصلها الضم لا واغلامكماه لالتباسه بندبة غلام مخاطبين
اثنين وجاز لك الهاء اى الحاقها بهذه المدات في حالة الوقف لبيانها ولا يندب من ثم
المندوب المتفجع عليه عدما الا الاسم المعروف الذي اشتهر المندوب به ليعذر الناس
بمعرفة في ندبته والتفجع عليه فلا يقال وارجلاه اذ ما اشتهر بهذا اللفظ مندوب
خاص انتقل الذهن اليه ويعرف به ليعذر النادب بالندبة عليه وامتنع الحاق الالف
بصفة المندوب بل يجب ان يلحق بالموصوف مثل وازيداه الطويل لان اتصاله بالصفة
ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه لانه جئ به لتمام المضاف فهو كالجزء بخلاف
الصفة فانه جئ بها بعد تمام الموصوف للتخصيص او للتوضيح فلهذا جاز مثل يا
امير المومنيناه ولم يجز مثل وازيدا الطويلاه خلافا ليونس فانه يجوز الحاق الالف
باخر الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة وان كان في اللفظ انقص من الاتصال
بين المضاف والمضاف اليه الا انه اتم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان
الطويل هو زيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران بالذات
وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال واجمجمتي الشاميتناه والجمجمة القدح و
يجوز لقيام قرينة حذف حرف النداء الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس ونعني به
ماكان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل اولم يتعرف مثل يا رجلا لانه
نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى
والاشارة اى والا مع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس في الابهام والمستغاث والمندوب
لان المطلوب فيهما مد الصوت والحذف ينافيه فبقى على هذا من المعارف التي

يجوز

يجوز فيها حذف حرف النداء العلم سواء كان مع بدل عن حرف النداء كلفظة الله
فانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم او بغير بدل نحو يوسف
اعرض عن هذا اى يا يوسف ولفظة اى اذا وصف بذى اللام نحو ايها الرجل
اى يا ايها الرجل او بالموصوف بذى اللام نحو ايهذا الرجل اى يا ايهذا الرجل
فلا يجوز الحذف من اى هذا من غير ان يوصف هذا بذى اللام والمضاف
الى اى معرفة كانت نحو غلام زيد افعل كذا والموصولات نحو من لا يزال محسنا
احسن الىّ واما المضمرات فيشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك وشذ حذف حرف
النداء من اسم الجنس فى اصبح ليل اى صر صبحا يا ليل حذف حرف النداء من الليل مع انه
اسم جنس شذوذا قالته امراة امرء القيس حين كرهته وفى افتد مخنوق اى يا مخنوق
قاله شخص وقع فى الليل على نائم مستلق فخنقه وقال افتد مخنوق حذف حرف
النداء من المخنوق مع انه اسم جنس شذوذا وفى اطرق كرا اى يا كروان وفيه شذوذ
حذف حرف النداء وترخيم غير العلم فيا هى رقية يصيدون بها الكروان يقولون
اطرق كرى اطرق كرى ان النعامة فى القرى فيسكن ويطرق حتى يصاد والمعنى ان
النعامة التى هو اكبر منك قد اصطيدت وحمل الى القرى فلا تخلى ايضا وقد يحذف
المنادى لقيام قرينة جوازا نحو الا يا اسجدوا بتخفيف الا على انه حرف تنبيه ويا
حرف نداء اى يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع دخول يا على الفعل بخلاف قراءة الا
يسجدوا بتشديد اللام لانه ليس من هذا الباب فان ان ناصبة للمضارع ادغمت
نونها فى لام لا يسجدوا ويسجدون فعل مضارع سقط نونه بالنصب الثالث من
تلك المواضع الاربعة التى وجب حذف ناصب المفعول به فيها ما اى مفعول
اضمر اى قدر عامله الناصب له على شريطة التفسير الشريطة والشرط واحد واضافتها
الى التفسير بيانية اى اضمر عامله بناء على شرط هو تفسيره اى تفسير العامل لما بعده

وانما وجب حذفه احترازا عن الجمع بين المفسِّر والمفسَّر وهو اى ما اضمر عامله
على شريطة التفسير كل اسم بعده فعل او شبهه احترز به عن نحو زيدا بولك والا يرد
به ان يليه الفعل او شبهه متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذى
بعده نحو زيدا عمر وضربه وزيدا انت ضاربه مشتغل ذلك الفعل او شبهه عنه اى
عن العمل فى ذلك الاسم بضميره اى بالعمل فى ضميره او متعلقه اى متعلق ذلك الاسم
او متعلق ضميره وحاصله ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا بالعمل فى ضمير ذلك الاسم
او متعلقه فارغا عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب اخر بحيث لو سلط
بمجرد دفع ذلك الاشتغال عليه اى على ذلك الاسم هو اى احد الامرين الفعل او شبهه
بعينه او ما يناسبه اى ما يناسبه بالترادف واللزوم لنصبه اى لنصب احد هذين
الامرين الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر فبقيد الاشتغال بالضمير او متعلقه
خرج نحو زيدا ضربت وبقيد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيد
ضربته فان المانع من عمل ضربته فى زيد ليس مجرد اشتغاله بضميره لان عمل معنى
الابتداء فيه وهو رفعه اياه ايضا مانع عن ذلك وبتقييد النصب بالمفعولية خرج
خبر كان فى نحو زيدا كنت اياه وهنا صور اربع احديها اشتغال الفعل بالضمير
مع تقدير تسليطه بعينه والثانية اشتغاله بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه
بالترادف والثالثة اشتغاله بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل باللزوم
والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصور فيه الا تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم
ولهذا اورد المصنف اربعة امثلة ثلثة منها للمشتغل بالضمير باقسامه الثلثة
وواحد للمشتغل بالمتعلق والاحسن فى ترتيبها تاخير مثال المشتغل بالمتعلق
كما لا يخفى وجهه نحو زيدا ضربته مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه
بعينه وزيدا مررت به مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه

بالترادف

بالترادف فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت وزيدا ضربت غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق وزيدا حبست عليه مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم فان حبس الشيء على الشيء يلزمه ملابسته المحبوس عليه وينصب زيد في هذه الامثلة بفعل مضمر يفسره ما بعده اي ضربت يعني ان الفعل المفسر الناصب لزيد من زيدا ضربته ضربت المقدر فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت الاول لوجود مفسره اعني ضربت الثاني وعلى هذا القياس جاوزت فانه مفسر بما رادفه اعني مررت به واهنت فانه مفسر بما يستلزم اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانة سيده ولابست فانه مفسر بما يستلزمه اعني حبست عليه ثم ان الاسم الواقع في مظان الاضمار على شريطة التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع او النصب ويستوي فيه الامران والى هذه الصور الخمس اشار المصنف فقال ويختار في الاسم المذكور الرفع بالابتداء اي بكونه مبتدأ لان تجرده عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء ويرجح عند عدم قرينة خلافه اي قرينة ترجح خلاف الرفع يعني النصب لان قرينتي الصحة فيهما متساويان لان وجود ما يصلح للتفسير قرينة مصححة للنصب فمتى لم يرجح النصب قرينة اخرى يرجح الرفع بسلامته عن الحذف نحو زيد ضربته او عند وجود القرينة المرجحة من الجانبين ولكن يكون القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اي من القرينة المرجحة للنصب كاما الداخلة على ذلك الاسم مع غير الطلب اي بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر والنهي والدعاء نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته فالعطف على الفعلية قرينة للنصب وكلمة اما قرينة للرفع وهي اقوى لانها لا يقع بعدها غالبا الا المبتدأ بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فانه كثير الوقوع في كلامهم مع انها تاييدت بالسلامة عن الحذف ايضا وانما قال مع غير الطلب احترازا عما اذا كانت مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فان المختار هو النصب

فان الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتاويل ومثل اما مع غير الطلب اذا الواقع على الاسم المذكور للمفاجاة في كونه من اقوى القرائن مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه الرفع فان اذا المفاجاة لا يدخل الا على الجملة الاسمية غالبا وما وقع في الظروف من ان اذا للمفاجاة يلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غالبة وقوعها بعدها فلا تناقض ويختار النصب في الاسم المذكور بالعطف اي بسبب عطف الجملة التي هو فيها على جملة فعلية متقدمة للتناسب اي لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها في كونهما فعليتين نحو خرجت فزيدا لقيته وبعد حرف النفي يعني ما ولا وان وليس لم ولما ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع فيقتضي معمولها لضعفها في العمل نحو ما زيدا ضربته ولا زيدا ضربته وان زيدا ضربته الا تاديبا او بعد حرف الاستفهام نحو ازيدا ضربته وانما قال حرف الاستفهام لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام مثل من زيد اكرمته ولم يقل همزة الاستفهام ليشتمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز دون استقباح النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكفي فيه تقدير الفعل وبعد اذا الشرطية الدالة على المجازاة في الزمان نحو اذا عبد الله تلقاه فاكرمه وبعد حيث الدالة على المجازاة في المكان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وفي ما قبل الامر والنهي يعني موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي مثل زيدا اضربه وزيدا لا تضربه وانما اختير في هذه المواضع اي ما بعد حرف الاستفهام والنفي واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي النصب في الاسم المذكور اذ هي اي هذه المواضع مواقع الفعل اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديرا او لا وكذلك يختار النصب في الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر بالصفة اي التباس ما هو مفسر في حال النصب لكن لا من حيث هو مفسر في هذه الحالة بل من حيث هو خبر في حال الرفع بالصفة فلا يعلم انه خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود او صفة

قوله وبقدر ضربه جروح كجهت المقصود من الآية
هو عمومية القدرة في المخلوقات لانه قد يكون التقدير
كل شيء خلقناه كل شيء وهو صحيح في المقصود
ويجوز ان يكون خلقناه جزاء وبقدر
حالا فيفيد المعنى المقصود
لان المعنى ح كل
شيء مخلوقا
حالكونه بقدر

لا مع مخالفته للمعنى المقصود فالالتباس انما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر
على تقدير النصب ووصفيته لا بينه بوصف التفسير وبين الصفة لان التركيب لا
يحتملهما معا مثل قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر بنصب كل شيء على الاضمار بشريطة التفسير
ولو رفع بالابتداء وجعل خلقناه خبر الركان موافقا للنصب في اداء المقصود ولكن خيف
لبسه بالصفة لاحتمال كون قوله بقدر خبرا وهو خلاف المقصود فان المقصود الحكم
على كل شيء بانه مخلوق لنا بقدر لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا انه بقدر فانه يوهم كون
بعض الاشياء الموجودة غير مخلوق لله كما هو مذهب المعتزلة في افعال الاختيارية
للعباد ويستوي الامران اي الرفع والنصب فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما بلا تفاوت
في مثل زيد قام وعمرا اكرمته اي عنده او في داره ونحو ذلك والا لا يصح العطف
على الصغرى لعدم الضمير اي يستوي الامران فيما اذا عطف الجملة التي وقع فيها
الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اي جملة اسمية خبرها جملة فعلية فيصح رفعه
بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان مستويان لحصول التناسب فيهما ففي
الرفع تكون اسمية فتعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب تكون فعلية
فتعطف على الجملة الصغرى وهي فعلية فان قلت السلامة عن الحذف مرجح للرفع
قلنا هي معارضة بقرب المعطوف عليه فان قلت لا تفاوت في القرب والبعد
بينهما اذ الكبرى ايضا قريبة غير مفصولة عنها قلنا هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار
المبدأ فالصغرى اقرب ويجب النصب اي نصب الاسم المذكور بعد حرف الشرط والمراد
به هنا ان ولو فان اما واذا وان كانت من حروف الشرط فحكمهما ما سبق من اختيار
الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب كذا يجب النصب بعد حرف
التحضيض وهو هلا والا ولولا ولوما وانما وجب النصب بعدهما لوجوب دخولهما
على الفعل لفظا او تقديرا نحو ان زيدا ضربته ضربك مثال لحرف الشرط والا

زيدا ضربته مثال لحرف التحضيض وليس مثل ازيد ذهب به منه اي من باب الاضمار
على شريطة التفسير فان زيدا فيه وان كان يظن في بادي النظر انه مما اضمر عامله
على شريطة التفسير والمختار فيه النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف
الاستفهام لكن يظهر بعد تعمق النظر انه ليس منه فانه وان صدق عليه انه اسم
بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه ليس بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه
لنصبه لان ذهب به لا يعمل النصب وكذا مناسبه اعني اذهب فان قلت لا
ينحصر المناسب في اذهب فليقدر مناسب آخر ينصبه مثل يلابس او ذهب
على صيغة المعلوم فيكون تقديره ازيدا يلابس الذهاب به او يلابس احد
بالذهاب به او اذهبه احد قلنا المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور
او يلازمه مع اتحاد ما اسند اليه فالاتحاد فيما ذكرته مفقود واذا كان الامر كذلك
فالرفع اي رفع زيد في المثال المذكور واجب بالابتداء ونصبه غير جائز المفعو
فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير فكيف مما يختار فيه النصب وكذا اي
مثل ازيد ذهب به قوله تعالى كل شيء فعلوه في الزبر اي في صحايف اعمالهم فهو ليس
من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل منه لصار التقدير فعلوا كل شيء في
الزبر فقوله في الزبر ان كان متعلقا بفعلوا فسد المعنى لان صحايف اعمالهم ليست
محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم
وان كان صفة لشيء مع انه خلاف ظاهر الاية فات المعنى المقصود فان المعنى المقصود
ان كل شيء هو مفعول لهم كائن في الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى وكل صغير
وكبير مستطر لا ان كل شيء كائن في صحايف اعمالهم هو مفعول لهم فالرفع لازم على
ان يكون كل شيء مبتداء والجملة الفعلية صفة لشيء والجار والمجرور في محل الرفع على
انه خبر المبتداء تقديره كل شيء هو مفعول لهم ثابت في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة

في التحذير

ولا كبيرة واعلم انه قد سبق ان بعد الاسم المذكور اذا كان الفعل المشتغل عنه بضميره
او متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه النصب فالظاهر ان قوله تعالى الزانية والزاني
فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة داخل تحت هذه القاعدة مع ان القراء اتفقوا
فيه على الرفع الا في رواية شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة الى انه تمحلوا لاخراجه عن
هذه القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار فاشار المصنف الى ما
تمحلوا لاخراجه عنها فقال ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة
الفاء فيه مرتبط بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف واللام في الزانية والزاني مبتدا
موصولا ففيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط فخبر المبتدا كالجزاء
والفاء الداخلة عليه مرتبط بالشرط لدلالته على سببيته للجزاء ومثل هذا الفاء لا يعمل
ما في حيزه فيما قبله فامتنع تسليط الفعل المذكور بعده على ما قبله فتعين فيه الرفع
والاية جملتان مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية مبتدا محذوف المضاف و
الزاني عطف عليه والخبر محذوف اي حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم بعد
وقوله فاجلدوا جملة مستقلة لبيان ذلك الحكم الموعود والفاء عنده ايضا للسببية اي
ان ثبت زناهما فاجلدوا وقيل زائدة او للتعقيب وجزء الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى
فيمتنع التسليط فلا يدخل في الضابطة فيتعين الرفع والا اي وان لم يكن الفاء بمعنى الشرط
ولم يكن الاية جملتين ايضا فهي تكون داخلة تحت الضابطة فالمختار فيها النصب
واختيار النصب باطل لاتفاق القراء على الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط او
جعل الاية جملتين لتعين الرفع الرابع من تلك المواضع التي وجب حذف ناصب
المفعول به فيها التحذير وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو
في اللغة تخويف شيء عن شيء وتبعيده منه وفي اصطلاح النحاة معمول اي اسم عمل فيه
النصب بالمفعولية بتقدير اتق تحذيرا اي حذر ذلك المعمول مما بعده بان يكون مفعولا

مطلقا او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له مما بعده اي مما بعد ذلك المعمول او ذكر
المحذر منه مكررا على صيغة المجهول عطفا على حذر او ذكر المقدر فان قلت عطف
هذا لا بد من ضمير في المعطوف كما في المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وضع في
المعطوف المظهر موضع المضمر اذ تقدير الكلام او معمول بتقدير اتق ذكر مكررا
الا انه وضع المحذر منه موضع الضمير العائد الى المعمول اشعارا بانه محذر منه
لا محذر مثل اياك والاسد واياك وان تحذف هذان مثالان لاول نوعي التحذير
ومعناهما بعد نفسك من الاسد والاسد من نفسك وبعد نفسك عن حذف
الارنب وهو ضربه بالعصا وبعد حذفها عن نفسك وعلى التقديرين
المحذر منه هو الاسد والحذف فان المراد من تبعيد الاسد والحذف من نفسك
تحذيرها منهما لا تحذيرهما منها والطريق الطريق مثال الثاني في نوعيه اي اتق الطريق
الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال اتقيت
زيدا من الاسد فينبغي ان يقدر فيه مثل بعد ونح وتقدير بعد في مثال النوع الثاني
غير مناسب لان المعنى على الاتقاء عن الطريق لا على تبعيده منه فالصواب ان يقال
بتقدير بعد او اتق او نحوهما فيقدر مثل بعد في جميع افراد النوع الاول وفي بعض
افراد النوع الثاني مثل نفسك نفسك فان المعنى على هذا بعد نفسك مما يؤذيك
كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق في بعضها كالمثال المذكور فلفظ الاسد في اياك
والاسد خارج عن النوعين فينبغي ان لا يكون تحذيرا وليس كذلك فانه ايضا تحذير
واجيب بانه تابع للتحذير والتوابع خارجة عن المحدود بدليل ذكرها فيما بعد وتقول
في قسمي النوع الاول اياك من الاسد كما كنت تقول اياك والاسد ومن ان تحذف
كما كنت تقول اياك وان تحذف وتقول في المثال الاخير اياك ان تحذف بتقدير
من اي اياك من ان تحذف لان حذف حرف الجر عن ان وان قياس ولا تقول في

المفعول فيه

المثال الاول اياك الاسد لامتناع تقدير من وشذوذه مع غير ان وان فان قلت فليكن بتقدير العاطف قلنا حذف العاطف اشد شذوذا لان حذف حرف الجر قياس مع ان وان وشاذ كثير في غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل اى حدث مذكور تضمنا في ضمن الفعل الملفوظ او المقدر او شبهه كذلك او مطابقة اذا كان العامل مصدرا فقوله ما فعل فيه فعل شامل لاسماء الزمان والمكان كلها فانه لا يخرج زمان او مكان عن ان يفعل فيهما فعل سواء ذكر الفعل الذى فعل فيهما اولا وقوله مذكور خرج به ما لا يذكر فعل فعل فيه نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور ولكن بقى مثل شهدت يوم الجمعة داخلا فيه فان يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه فعل مذكور فان شهود يوم الجمعة لا يكون الا في يوم الجمعة ولو اعتبر في التعريف قيد الحيثية اى المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور ليخرج مثل هذا المثال عنه فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه فعل فعل فيه مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة الى قوله مذكور الا لزيادة تصوير المعرف وقوله من زمان او مكان بيان لما الموصوفة اشارة الى قسمى المفعول فيه وتمهيدا لبيان حكم كل منهما وهو اى المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه في وهو مجرور بها وما يقدر فيه في وهو منصوب بتقديرها وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في واما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه وخالفهم المص حيث جعل المجرور بها ايضا مفعولا فيه ولذلك قال وشرط نصبه اى شرط نصب المفعول فيه تقدير في اذ التلفظ بها يوجب الجر وظروف الزمان كلها مبهما كان الزمان او محدودا تقبل ذلك اى تقدير في لان المبهم منهما جزء مفهوم

الفعل فيصح انتصابه به بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها محمول عليه اى على المبهم لاشتراكهما في الزمانية نحو صمت دهرا وافطرت اليوم وظروف المكان ان كان اى المكان مبهما قبل ذلك اى تقدير في حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما في الابهام نحو جلست خلفك والا اى وان لم يكن مبهما بل يكون محدودا فلا يقبل تقدير في اذ لم يمكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة نحو جلست في المسجد وفسر المبهم من المكان بالجهات الست وهى امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وما في معناهما فان امام زيد مثلا يتناول لجميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض فيكون مبهما ولما لم يتناول هذا التفسير بعض الظروف المكانية الجائز نصبها قال وحمل عليه اى على المبهم المفسر بالجهات عند ولدى وشبههما نحو دون وسوى لابهامهما اى لابهامهما عند ولدى ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه لان حكمه حكمهما وفى بعض النسخ لابهامهما كما هو الظاهر وكذا حمل على المبهم من المكان لفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك لكثرته في الاستعمال مثل الجهات الست لا لابهامه وكذا حمل عليه ما بعد دخلت وان كان معينا نحو دخلت الدار لكثرته في الاستعمال لا لابهامه على الاصح اى على المذهب الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل استعماله بحرف الجر لكنه حذف لكثرة استعماله وهذا محل التامل لان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه بها يطلب المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار في البلد الفلانى فالظاهر انه مفعول به لا مفعول فيه ومما يؤيد ذلك ان كل فعل نسب الى مكان خاص بوقوعه فيه يصح ان ينسب الى مكان عام شامل له ولغيره فانك اذا ضربت زيدا في الدار التى هى جزء من البلد كما يصح ان تقول ضربت زيدا في الدار كذلك يصح ان تقول ضربت زيدا في البلد ونسبة الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال

الداخل في البلد دخلت الدار لا يصح ان يقول دخلت البلد فنسبة الدخول الى الدار ليست
كنسبة الافعال الى امكنتها التي فعلت فيها فلا تكون الدار مفعولا فيه بل تكون مفعولا به
وقيل معناه على الاستعمال الاصح فيكون اشارة الى ان استعمال دخلت مع في نحو دخلت
في الدار صحيح لكن الاصح استعماله بدون في ونقل عن سيبويه ان استعماله بفي شاذ ونصب
اي المفعول فيه بعامل مضمر بلا شريطة التفسير نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت
اي سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه وانفصاله
فيه بعينه كما مر في المفعول به المفعول له هو ما فعل لاجله اي لقصد تحصيله او بسبب
وجوده وخرج به سائر المفاعيل لما فعل مطلقا او به او فيه او معه فعل اي حدث مذكور
اي ملفوظ حقيقة او حكما فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت تاديبا في جواب
من قال لم ضربت زيدا فقوله مذكور لاحتراز به عن مثل اعجبني التاديب فان قلت كيف
يصح الاحتراز به عنه وهو اي الفعل الذي فعل لاجله مذكور في الجملة كما في ضربت زيدا
قلنا المراد مذكور معه فان قلت هو مذكور معه في ضربته تاديبا قلنا المراد المذكور
معه في التركيب الذي هو فيه ويرد نحو اعجبني التاديب الذي ضربت لاجله اللهم الا
ان يراد بذكره معه ايراده معه للعمل فيه مثل ضربته تاديبا مثال لما فعل لقصد تحصيله
فعل فهو الضرب فان التاديب انما يحصل بالضرب ويترتب عليه وقعدت عن الحرب
جبنا مثال لما فعل بسبب وجوده فعل وهو القعود فان القعود انما وقع بسبب الجبن
والقائل بكون المفعول له مفعولا مستقلا غير داخل في المفعول المطلق يخالف خلافا ظاهرا
للزجاج فانه اي المفعول له عنده اي عند الزجاج مصدر من غير لفظ فعله فالمعنى عنده
في المثالين المذكورين ادبته بالضرب تاديبا وجبنت في القعود عن الحرب جبنا او
ضربته ضرب تاديب وقعدت قعود جبن ورد قول الزجاج بان صحة تاويله نوع بنوع
لا يستلزم في حقيقته الا ترى ان صحة تاويل الحال بالظرف من حيث ان معنى جاءني زيد

راكبا جاءني زيد وقت الركوب لا يخرج من حقيقتها وشرط نصبه اي شرط انتصاب
المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له فالتسمن والاكرام في قولك جئتك للتسمن والاكرام
الان وعنده مفعول له على ما يدل عليه حده وهذا كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه
تقدير في وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم تقدير اللام لانها اذا ظهرت لزم الجر و
خص اللام بالذكر لانها الغالب في تعليلات الافعال فلا يقدر غيرها من من والباء
او في مع اتيانها به داخل المفعول له كقوله تعالى خاشعا متصدعا من خشية الله وقوله تعالى
فبظلم من الذين هادوا حرمنا وقوله عليه السلام ان امراة دخلت النار في هرة اي
لاجلها ولما كان تقدير اللام عبارة عن حذفها عن اللفظ وابقائها في النية وكان الا
ابقائهما في اللفظ والنية فلا حاجة في ابقائها في النية الى شرط بل الحاجة اليه انما تكون في
حذفها من اللفظ ولهذا قال وانما يجوز حذفها ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل الى
تقدير اللام فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول له فعلا احترازا عما اذا كان
عينا نحو جئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل به اي يتحد فاعله وفاعله احترز
به عما اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك لمجيئك اياي ومقارنا له اي للفعل المذكور
في الوجود بان يتحد زمان وجودهما نحو ضربته تاديبا اذ زمان الضرب والتاديب
واحد اذ لا مغايرة بينهما الا بالاعتبار او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان
وجود الاخر نحو قعدت عن الحرب جبنا فان زمان الفعل اعني القعود بعض زمان
المفعول له اعني الجبن ونحو شهدت الحرب ايقاعا للصلح بين الفريقين فان زمان
المفعول له اعني ايقاع الصلح بعض زمان الفعل اعني شهود الحرب واحترز بذلك
عما اذا لم يكن مقارنا له في الوجود نحو اكرمتك اليوم لوعدي بذلك امس وانما شرط
هذه الشرائط لانه بهذه الشرائط يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق
المصدر به بخلاف ما اذا اختل شيء منها المفعول معه اي الذي فعل مصاحبه بان

المفعول معه

يكون الفاعل مصاحباً له فى صدوره الفعل عنه او المفعول فى وقوع الفعل عليه فقوله
معه مفعول ما لم يسم فاعله اسند اليه المفعول كما اسند الى الجار والمجرور فى المفعول
به وفيه وله والضمير المجرور راجع الى اللام واعتذر عن نصبه بما جوزه بعض النحاة
من اسناد الفعل الى لازم النصب وتركه منصوباً جرياً على ما هو عليه فى الاكثر واليه
ذهب فى قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وفى بعض الحواشى ان هذا الرأى
شريف جداً وقيل الوجه ان يجعل من قبيل قد حيل بين العير والنزوان فان مفعوله
ما لم يسم فاعله فيه الضمير الراجع الى مصدره اى حيل الحيلولة لان بين للزوم
ظرفيته لا يقام مقام الفاعل فعلى هذا معناه الذى فعل فعل مصاحبته على ان يكون
مفعول ما لم يسم فاعله ضميراً راجعاً الى مصدره والضمير المجرور للموصول وهو
المذكور بعد الواو احترازاً عن المذكور بعد غيره كالفاء المصاحبة معمول فعل الذى
متعلق بمذكور اى يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبته معمول فعل لا فاد تراماها
سواء كان ذلك المعمول فاعلاً نحو استوى الماء والخشبة او مفعولاً نحو كفاك
زيداً درهم وسواء كان ذلك الفعل لفظاً اى لفظياً كالمثالين المذكورين او معنى
اى معنوياً نحو ما لك وزيداً اى ما تصنع وزيداً والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل
مشاركته له فى ذلك الفعل فى زمان واحد نحو سرت وزيداً او مكان واحد نحو
لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو
جاءنى زيد وعمرو فانها لا تدل الا على المشاركة فى اصل الفعل دون المصاحبة
اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل فى المفعول معه الفعل او معناه بتوسط
الواو التى بمعنى مع وانما وضع الواو موضع مع لكونها اخصر واصلها واو العطف
التى فيها معنى الجمع فناسب معنى المعية فان كان اى وجد الفعل اى ما دل على الحدث
فيعم الفعل واسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها لفظاً وجاز اى لم يجب

العطف ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربت زيداً وعمراً لوجوب العطف فيه فالوجهان
اى العطف والنصب على المفعولية جائزان نحو جئت انا وزيد بالرفع على العطف
وزيداً بالنصب على المفعولية والا اى وان لم يجز العطف بل يمتنع تعين النصب
مثل جئت وزيداً فان العطف فيه ممتنع لعدم الفاصلة لا بتاكيد المتصل بالمنفصل
ولا بغيره وان كان الفعل معنى اى امراً معنوياً مستنبطاً من اللفظ وجاز اى لم يمتنع
العطف تعين العطف حيث لا يحمل على عمل العامل المعنوى بلا حاجة مع جواز
وجه آخر وهو العطف نحو ما لزيد وعمرو والا اى وان لم يجز العطف بل امتنع
تعين النصب حيث لا وجه سواه نحو ما لك وزيداً وما شأنك وعمراً فانه
امتنع العطف فيهما لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز ولم
يجز عطف عمرو على الشأن اذ السؤال عن شأنهما لا عن شأن احدهما ونفس الآخر
وانما حكمنا بمعنوية الفعل فى هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع وما بالك فمعنى
ما شأنك وزيداً ما تصنع وزيداً ومعنى ما لك وزيداً ما تصنع وزيداً ومعنى ما لزيد
وعمرو ما يصنع زيد وعمرو **والحال** النوع من المفاعيل شرع فى الملحقات بها
وهو ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به اى من حيث هو فاعل او مفعول به كما هو
الظاهر فبذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات كالتمييز وباضافتها الى الفاعل او المفعول
به يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل او المفعول به كصفة المبتدأ نحو زيد العالم اخوك
وبقيد الحيثية يخرج صفة الفاعل او المفعول به فانها لم تبين هيئة الفاعل او المفعول به
مطلقاً لا من حيث هو فاعل او مفعول وهذا الترديد على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا
يخرج منه مثل ضرب زيد عمراً راكبين لفظاً او معنى اى سواء كان الفاعل او المفعول
الذى وقع الحال عنه لفظاً اى لفظياً بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار
لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام سواء

حال مؤكدة حال منقلة حال موطئة حال مترادفة حال دائمة حال متداخلة

قوله وزيد في الدار قائما مثال للفظي الملفوظ حكما هذا توجيه لكن المصنف ذكره في شرحه مثالا للفاعل المعنوي ويتجه عليه ان فاعل الظرف فاعل لفظي لان عامله مقدر في نظم

الكلام اللهم الا ان يقال ان اعتبار عامله لما لم يكن لضرورة المعنى كان في حكم المفهوم من الفحوى ولا يجوز ان يقال ان قائما حال عن زيد

وهو مبتدا لكنه فاعل معنى لاتحاده مع الضمير الذي هو فاعل الظرف لانه يلزم اختلاف عامل الحال

وصاحبها وذا لا يجوز عند الاكثرين على انه لا يصير فاعلا معنويا على التفسير

المذكور عفور

كانا ملفوظين حقيقة او حكما او معنوي اي معنويا بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل او المفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال عن المفعول معه لكونه في معنى الفاعل او المفعول به وكذا المفعول المطلق مثل ضربت الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت الضرب شديدا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا لا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه فكانه الفاعل او المفعول به نحو قوله تعالى بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وان ياكل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان يقول بل نتبع ابراهيم حنيفا مقام بل نتبع ملة ابراهيم وان ياكل اخاه مقام ان ياكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما هو في قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزئه فان دابر الشيء اصله والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار الضمير المستكن في المقطوع فكانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله ولو قرء ما تبين على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعل او بين على صيغة المجهول من باب التفعيل وجعل الجار والمجرور متعلقا به لا بالمفعول دخل فيه الحال من المفعول معه او المفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل او المفعول الا لدخول ما وقع حالا عن المضاف اليه نحو ضربت زيدا قائما مثالا للفظي الملفوظ حقيقة فان فاعلية تاء المتكلم ومفعولية زيدا انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة وزيد في الدار قائما مثال للفظي الملفوظ حكما فان فاعلية الضمير المستكن في الظرف انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير

المستكن ملفوظ حكما وهذا زيد قائما مثال للمعنوي لان مفعولية زيد ليست باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه المفهومين من لفظ هذا ولا شك انهما ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يقدر في نظم الكلام اشير او انبه ويصير زيد به مفعولا لفظيا بل مفعوليته انما هي باعتبار معنى اشير او انبه الخارج عن منطوق الكلام المعتبر لصحة وقوع القائم حالا فهي معنوية لا لفظية وعاملها اي عامل الحال اما الفعل الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما ان كان الظرف مقدرا بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد في الدار قاعدا ان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما والصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا او معناه المستنبط من فحوى الكلام من غير تصريح به او تقديره كالاشارة والتنبيه في نحو هذا زيد قائما وكالنداء والتمني والترجي والتشبيه في نحو يا زيد قائما وليتك عندنا مقيما ولعله في الدار قائما وكانه اسد صائلا وشرطها اي شرط الحال ان تكون نكرة لان النكرة اصل والغرض منه وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها والتعريف زائد على الغرض وان يكون صاحبها معرفة لانه محكوم عليه في المعنى فكان الاصل فيه التعريف غالبا اي ليس اشتراطها ان يكون صاحبها معرفة في جميع موادها بل في غالب موادها اي في اكثرها وبيان ذلك ان مواد وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءني رجل من بني تميم فارسا او مغنية عنها المعرفة لاستغراقها نحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا ان جعلت امرا حالا من كل امر او واقعة في حيز الاستفهام نحو هل اتاك رجل راكبا او بعد الا نقضا للنفي نحو ما جاءني رجل الا راكبا او مقدما عليه الحال نحو جاءني راكبا رجل وثانيهما ما يكون

ذو الحال فيه غير هذه الانواع وغالب مواد وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم ووقوع

الحال في هذا القسم مشروط بكون صاحبها معرفة فقوله غالبا قيد لاشتراط الحال بكون

صاحبها معرفة لا لكون صاحبها معرفة حتى يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة المنبئة

عن تخلفه في بعض المواد تنافي الشرطية ويحتاج الى ان يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل

قوله وصاحبها معرفة مبتدا وخبرا معطوفا على قوله وشرطها ان تكون نكرة واما ارسلها

العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال البيت للبيد يصف الحمار الوحشي والاتن

فيقول ارسل الحمار الوحشي الاتن وكان المراد بالارسال البعث او التخلية بين المرسل وما

يريده اي ارسلها معتركة اي متزاحمة ولم يذدها اي لم يمنعها عن العراك ولم يشفق

اي لم يخف عن نغص الدخال اي على ان لم يتم شرب بعضها للماء بالدخال والدخال هو

ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب

منه ما عسى لم يكن شرب منه ولعل المراد به ههنا نفس مداخلة بعضها في بعض او

المعنى على نغص مثل نغص الدخال ومررت به وحده ونحوه مثل فعلته جهدك بلفظ الخطاب

متاول بالنكرة فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط كونها نكرة وتاويلها على وجهين

احدهما انها مصادر لافعال محذوفة اي تعترك العراك وينفرد وحده اي انفراده وتجتهد

جهدك فهذه الجمل الفعلية وقعت حالا وهذه المصادر منصوبة على المصدرية

وثانيهما انها معارف موضوعة موضع النكرات اي معتركة ومنفردا ومجتهدا

وان كانت معرفة فهي في التقدير نكرة كما ان حسن الوجه في صورة المعرفة وهو في المعنى

نكرة فان كان صاحبها اي صاحب الحال نكرة محضة لم يكن فيها شائبة تخصيص بما سوى

التقديم ولم يكن الحال مشتركة بينها وبين المعرفة نحو جاءني رجل وزيد راكبين وجب

تقديمها اي تقديم الحال على صاحبها ليتخصص النكرة بتقديمها لانها في المعنى مبتدا

وخبر ولئلا يلتبس بالصفة في النصب في مثل قولنا ضربت رجلا راكبا ثم قدمت

في باب المواضع وان لم يلتبس طردا للباب ولا يتقدم اي الحال فيما عدا المثال زيد قائما

كعمرو قاعدا على العامل المعنوي وقد عرفت فيما قبل العامل المعنوي وان ما هو مقدر

بالفعل او اسم الفاعل مثل الظرف وما يشبهه اعني الجار والمجرور خارج عنه داخل

في الفعل او شبهه فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقا

بخلاف الظرف اي بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه

لا يجوزه اصلا نظرا الى ضعف الظرف في العمل وجوزه الاخفش بشرط تقديم المبتدا

على الحال نحو زيد قائما في الدار فاما مع تاخر المبتدا عن الحال فانه وافق سيبويه في المنع

فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه

ان الحال وان كان مشابها للظرف لما فيه من معنى الظرفية الا انه يتقدم على العامل

المعنوي لتوسعهم في الظروف والحال لا يتقدم عليه هذا اذا لم يكن الظرف داخلا

في العامل المعنوي واما اذا جعلته داخلا في العامل المعنوي كما هو الظاهر من كلامه

فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير وكما لا يتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك لا يتقدم

على ذي الحال المجرور سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة

لم يتقدم الحال عليه اتفاقا نحو جاءتني مجردة عن الثياب هند او ببيت زيد وذلك لان

الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه

ايضا وان كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه واكثر البصرية يمنعون

تقديمها عليه للعلة المذكورة وهو المختار عند المصنف ولهذا قال على الاصح ونقل عن

بعضهم الجواز استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق

بين حرفي الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام

الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة

هندا فالمجرور بحسب الحقيقة ليس مجرورا واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بجعله

يعني اذا كان العامل المعنوي ظرفا او شبهه فانه اذا

لم يكن كذلك لم يجز تقديم الظرف عليه اتفاقا قال

الشيخ الرضي قد صرح ابن برهان بجواز تقديم الحال اذا

كان ظرفا او شبهه على العامل المعنوي اذا كان ظرفا او شبهه

ومن ذلك القفيز البر الكر بستين اي

الكر منه بستين فمنه حال

والعامل بستين

عصام

قوله لما فيه من معنى الظرفية الا انه يتقدم اه نحو وله الحمد

عام لك ثوب فثوب مبتدا ولك خبره وكل منصوب

على الظرفية والعامل فيه لك ونحو قوله فعلا كل يوم هو في

شان لمحرره

كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم يجعلها صفة لمصدر اي ارسالة كافة
وبعضهم يجعلها مصدرا كالكاذبة والعافية والكل تكلف في تعسف وكل ما
دل على هيئة اي على صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا صح ان يقع حالا من
غير ان يأول الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل
به وهذا رد على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا في تاويل
الجوامد بالمشتق ومع هذا فلا شك ان الاغلب في الحال الاشتقاق مثل بسرا ورطبا
في قولهم هذا بسرا وهو ما بقي فيه حموضة اطيب منه رطبا وهو ما فيه حلاوة
صرفة فهما مع كونهما جامدين حالان لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية ولا احتياج
الى ان يأول البسر بالمبسر والرطب بالمرطب من ابسر النخل اذا صار ما عليه بسرا و
ارطب اذا صار ما عليه رطبا والعامل في رطبا هو اطيب باتفاق النحاة وفي بسرا
ايضا عند محققيهم وتقدم بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق
بشيء واحد حالان باعتبارين مختلفين يلزم ان يلي كل منهما متعلقه والبسرية
بالمشار اليه بهذا من حيث انه مفضل وهذه الحيثية وان لم تكن معتبرة فيه الا
بعد اضماره في اطيب لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم اقيم المظهر مقامه
واوجبوا ان يليه والرطبية تعلقت به من حيث انه مفضل عليه وهو ضمير منه
فيجب ان يليه قال الرضي واما الضمير المستكن في افعل فانه وان كان مفضلا لكنه لما لم
يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا ارى باسا بان يقال وان لم يسمع زيد احسن قائما منه
قاعدا وذهب بعضهم الى ان العامل في بسرا اسم الاشارة اي اشير اليه حال كونه بسرا
وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون المشار اليه التمر اليابس فلا يتقيد الاشارة بحال
البسرية ولانه يصح حيث وقع موقع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله نحو تمرة نخلتي بسرا
اطيب منه رطبا وتكون اي الحال جملة لدلالتها على الهيئة كالمفردات فصح ان وقعت

حالا مثلها ولكن يجب ان تكون الجملة الحالية خبرية محتملة للصدق والكذب
لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال واجرائها عليه في قوة الحكم بها عليه والجمل
الانشائية لا تصلح ان يحكم بها على شيء ولما كانت الجملة مستقلة في الافادة لا تقتضي
ارتباطها بغيرها والحال مرتبط بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا لابد لها من رابطة
تربطها الى صاحبها وهي الضمير والواو والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية
اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا
فهذه خمس جمل الاسمية اي الجملة الاسمية الحالية متلبسة بالواو والضمير معا
لقوة الاسمية في الاستقلال فناسب ان تكون الرابطة فيها في غاية القوة نحو جئت
وانا راكب وجئت وانت راكب وجاء زيد وهو راكب او بالواو وحدها لانها
تدل على الربط في اول الامر فاكتفي بها مثل قوله عليه السلام كنت نبيا وآدم بين الماء
والطين وهذا اي الربط بالواو وحدها او بها مع الضمير انما يكون في الحال المنتقلة
واما في الحال المؤكدة فلا يجوز الواو تقول هو الحق لا شك فيه وذلك لان الواو
لا تدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما او بالضمير وحده على ضعف
لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء فلا يدل على الربط في اول الامر نحو كلمته فوه
الى في فلا بد من الواو على الصحيح والمضارع المثبت اي الجملة الفعلية التي تكون الفعل
فيها مضارعا مثبتا متلبسة بالضمير وحده لمشابهته لفظا ومعنى لاسم الفاعل
المستغني عن الواو نحو جاءني زيد يسرع وما سواهما اي ما سوى الجملة الاسمية
والفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الجملة المشتملة على المضارع المنفي او الماضي
المثبت او المنفي بالواو والضمير معا او باحدهما وحده من غير ضعف عند الاكتفاء
بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية فالمضارع المنفي نحو جاءني زيد وما يتكلم
غلامه وجاءني زيد ما يتكلم غلامه او جاءني زيد وما يتكلم عمرو والماضي المثبت

نحو جائني زيد وقد خرج غلامه او جائني زيد قد خرج غلامه او جائني زيد وقد خرج
عمرو والماضي المنفي نحو جائني زيد وما خرج غلامه او جائني زيد ما خرج غلامه
او جائني زيد وما خرج عمرو ولا بد في الماضي المثبت لا المنفي من دخول لفظة قد
المقربة زمان الماضي الى الحال الغير على الماضي المثبت الواقع حالا ليدل بها على قرب
زمانه الى زمان صدور الفعل من ذي الحال او وقوعه عليه لجواز الآن المتبادر من
الماضي المثبت اذا وقع حالا ان مضيه انما هو بالنسبة الى زمان العامل فلا بد من
قد حتى يقربه اليه فيقارنه وهذا بخلاف مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون قد لا ظاهرة
ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة في اللفظ نحو جائني زيد قد ركب غلامه او مقدرة
منوية نحو قوله او جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت وهذا بخلاف مذهب
سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان حذف قد فسيبويه يأول قوله تعالى حصرت
صدورهم بقوما حصرت صدورهم فتكون جملة حصرت صفة موصوف محذوف
وهو الحال والمبرد يجعله جملة دعائية وانما لم يشترط ذلك في المنفي لاستمرار النفي
دائما قاطع فيشمل زمان الفعل ويجوز حذف العامل في الحال لقيام قرينة حالية كقولك
للمسافر اي الشارع في السفر والمتهيئ له راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا بقرينة حال
المخاطب وقوله مهديا اما صفة لراشدا وحال بعد حال ومقالية كقولك راكبا لمن
يقول كيف جئت اي جئت راكبا بقرينة السؤال ومنه قوله تعالى ايحسب الانسان
ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اي بلى نجمعها قادرين ويجب حذف العامل في بعض الاحوال
المؤكدة وهي اي الحال المؤكدة مطلقا هي التي لا تنتقل من صاحبها ما دام موجودا
غالبا بخلاف المنتقلة والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا
فان العطوفية لا تنتقل عن الاب في غالب الامر احقه بفتح الهمزة او ضمها من حققت
الامر بمعنى تحققته وصرت منه على يقين او من احققت الامر بهذا المعنى بعينه او بمعنى

٩٩

اثبته اي تحققته ابوتك وصرت منها على يقين او اثبتها كذلك عطوفا وقال صاحب
المفتاح احق التقديرات عندي ان تقدر تحققك عطوفا وشرطها اي شرط وجوب
حذف عاملها ان تكون مفردة اي مؤكدة لمضمون جملة احترز به عما يؤكد بعض الجملة
كالعامل في قوله تعالى انا ارسلناك للناس رسولا فانه لا يجب حذفه اسمية احترز به عما
اذا كانت فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى قائما
بالقسط انه حال مؤكدة من فاعل شهد ولا بد هيهنا من قيد آخر وهو ان يكون عقد
تلك الجملة الاسمية من اسمين لا يصلحان لان يعمل فيهما والا لكان عاملها مذكورا فكيف
يكون حذفه واجبا نحو الله شاهد قائما بالقسط الاسم ما اي الاسم الذي يرفع الابهام
واحترز به عن البدل لان المبدل منه في حكم الساقط فهو ليس يرفع الابهام عن شيء بل
هو ترك مبهم وايراد معين المستقر اي الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع
له فان المستقر وان كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق منصرف الى الكامل
وهو الوضعي واحترز به عن نحو رايت عينا جارية فان قوله جارية يرفع الابهام عن قوله
عينا لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل نشأ في الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له وكذا
يقع به الاحتراز عن اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل فان هذا مثلا موضوع لمفهوم كلي
بشرط استعماله في جزئياته او لكل جزئي منه ولا ابهام في هذا المفهوم الكلي ولا في واحد
واحد من جزئياته بل الابهام انما نشأ من تعدد الموضوع له او المستعمل فيه فتوصيفه بالرجل
يرفع هذا الابهام لا الابهام الواقع في الموضوع له من حيث انه موضوع له وكذا يقع
به الاحتراز عن عطف البيان في مثل قولك ابو حفص عمر فان كل واحد من ابي حفص
وعمر موضوع لشخص معين لا ابهام فيه لكن لما كان عمر اشهر منه زال بذكره الخفاء
الواقع في ابي حفص لعدم الاشتهار لا الابهام الوضعي عن ذات لا عن وصف واحترز
به عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام المستقر الواقع في الوصف لا في الذات

وبتحقيق ذلك ان الواضع لما وضع الرطل مثلا لنصف منٍّ فلا شك ان الموضوع
له معنى معين متميز عما هو اقل من النصف كالربع وعما هو اكثر منه كمنٍّ ومنين ولا
ابهام فيه الا من حيث ذاته اى جنسه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه من جنس العسل
او الخل او غيرهما والا من حيث وصفه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه بغدادى
او مكى فاذا اريد رفع الابهام الوصفى الثابت فيه بحسب الوضع اتبع بصفة او حال فيقال
رطل بغدادى او بغداديا واذا اريد رفع الابهام الذاتى قيل رطل زيتا فرقًا يرفع الابهام المستقر
عن الذات لا النعت والحال فانهما يرفعان الابهام عن الوصف مذكورة او مقدرة
صفتان لذات اشارة الى تقسيم التميز فالمذكورة نحو رطل زيتا والمقدرة نحو طاب
زيد نفسا فانه فى قوة قولنا طاب شئ منسوب الى زيد ونفسا يرفع الابهام عن ذلك
الشئ المقدر فيه فالاول اى القسم الاول من التميز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة
يرفع عن مفرد نعنى به ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف مقدار صفة لمفرد وهو
ما يقدر به الشئ اى يعرف به قدره ويبين غالبا اى فى غالب المواد واكثرها وذلك
اى رفع الابهام مطلقا يتحقق فى ضمن هذا الرفع الخاص فى اكثر المواد وذلك لان
الابهام فيه اكثر والمقدار اما متحقق فى ضمن عدد نحو عندى عشرون درهما و
ذكر تميزه بعدد وبيانه فى باب اسماء العدد واما فى ضمن غيره اى غير العدد كالوزن
نحو رطل زيتا فان الرطل نصف المن ونحو منوان سمنا وكالكيل نحو قفيزان برا
وكالذراع نحو ذراع ثوبا وكالمقياس نحو على التمرة مثلها زبدا والمراد بالمقادير
فى هذه الصور هو المقدرات لان قولك عندى عشرون درهما ورطل زيتا ومنوان
سمنا وذراع ثوبا وعلى التمرة مثلها زبدا المراد بها المعدود والموزون والمذرع
والمقيس لا غير وانما اقتصر المصنف على الامثلة الثلثة لانه كان مطمح نظره التنبيه
على بيان ما يتم به المفرد وهو التنوين كما فى رطل زيتا او النون كما فى منوان سمنا

او الاضافة كما فى على التمرة مثلها زبدا ولهذا لم يستوف اقسام المقادير بل ذكر بعضها
ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم مستحيل الاضافة
مع التنوين ونونى التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانية فاذا
تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلاما تاما فيشابه
التميز الاتى بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يقع بعد
تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام قبله لمشابهته بالفعل التام بفاعله وهذه
الاشياء انما قامت مقام الفاعل لكونها فى اخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل
الا ترى ان لام التعريف الداخلة على اول الاسم وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف
معها لا ينتصب التميز عنه فلا يقال عندى الراقود خلا فيفرد اى التميز وان كان
الاسم التام مثنى او مجموعا ان كان اى التميز جنسا وهو ما تشابه اجزائه ويقع مجردا
عن التاء على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه كالماء والتمر والزيت و
الضرب بخلاف رجل وفرس الا ان يقصد الانواع اى ما فوق النوع الواحد فيشمل
المثنى ايضا لانه لا يدل لفظ الجنس مفردا عليها فلا بد من ان يثنى او يجمع فيه وفى
تخصيص قصد الانواع بالاستثناء نظر لانه كما جاز ان يقال طاب زيد جلستين للنوع
جاز ايضا ان يقال طاب زيد جلستين للعدد ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع
حصص الجنس سواء كانت بالخصوصيات الكلية او الشخصية ويجمع اى يورد
التميز على ما فوق الواحد جوازا حيث لم يقصد الواحد فى غيره اى فى غير الجنس نحو عندى
عدل ثوبين واثوابا ثم ان كان اى المفرد المقدار تاما بتنوين او بنون التثنية والمعنى
ان وجد التميز متلبسا بتنوين المفرد او بالنون التى للتثنية فانه لما تم الاسم بهما
اقتضى التميز جازت الاضافة اى اضافة المفرد المقدار الى التميز اضافة بيانية باسقاط
التنوين ونون التثنية جوازا شايعا كثيرا لحصول الغرض وهو رفع الابهام بدلك

مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن والآاى وان لم يكن تاما بنوين او بنون التثنية بان يكون تاما بنون الجمع او الاضافة فلا يجوز الاضافة الا مقابلة فى نون الجمع نحو عشرون درهما اما فى الاضافة فلئلا يلزم اضافة المضاف واما فى نون الجمع فلا نه جاز ان يضاف الى غير التمييز نحو عشريك وعشرى رمضان بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس فى بعض الصور لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين الى رمضان انه اراد عشرين رمضان او اراد اليوم العشرين من رمضان فلا يضاف فى غير صورة الالتباس ايضا للاعلى قلة ليكون الباب اقرب الى الاطراد وعن غير مقدار عطف على قوله عن مفرد مقدار اى الاول كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار كذلك يرفع عن مفرد غير مقدار اى ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس نحو خاتم حديدا فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى تمييزا والخفض اى خفض التمييز باضافة غير المقدار اليه اكثر استعمالا لحصول الغرض مع الخفة ولقصور غير المقدار عن طلب التمييز لان الاصل فى المبهمات المقادير وغيرها ليس بهذه المثابة والثانى اى القسم الثانى من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة يرفعها عن نسبة كان الظاهر ان يقول عن ذات مقدرة فى نسبة فى جملة لكن لما كان الابهام فى طرف النسبة يستلزم الابهام فيها ودفعه عنها يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة مقتصرا عليها تنبيها على ان مقابلة ما فى هذا القسم للمفرد المذكور فى القسم الاول انما هى لمجرد النسبة لا غير فى جملة اى نسبة كائنة فى جملة او ما ضاهاها اى ما شابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء او اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا او المصدر نحو اعجبنى طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك زيد رجلا نحو طاب زيد نفسا مثال للجملة والتمييز فيه خاص بالمنتصب عنه وزيد طيب ابا مثال لما

يشبه الجملة والتمييز فيه يصلح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه وحيث لا فرق فى التمييز بين الجملة وما ضاهاها فهذان المثالان فى قوة اربعة امثلة فكانه قال طاب زيد وزيد طيب نفسا وابا فقوله وابوة ودارا وعلما عطف على نفسا وابا بحسب المعنى فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين غير مختص بالاخير فهو بحسب الحقيقة اورد لكل من التمييز الواقع فى الجملة او ما ضاهاها خمسة امثلة فالنفس عين غير اضافى خاص بالمنتصب عنه والدار عين غير اضافى وهو متعلق بالمنتصب عنه والاب عين اضافى محتمل لهما والابوة عرض اضافى والعلم عرض غير اضافى وكل واحد منهما متعلق بالمنتصب عنه او فى اضافة عطف على قوله فى جملة او ما ضاهاها مثل اعجبنى طيبه نفسا وتركه لانه اظهر التمييزات ولا خفاء فيه ابا وابوة ودارا وعلما اورد هذه الامثلة على وفق ما سبق وزاد عليه قوله ولله دره فارسا اشارة الى ان التمييز قد يكون صفة مشتقة وايضا لما اورده صاحب المفصل مثالا لتمييز المفرد على ان يكون الضمير فيه مبهما كالضمير فى ربه رجلا ويكون فارسا تمييزا عنه اراد ان ينبه على انه يصلح ان يكون تمييزا عن نسبة على ان يكون الضمير معلوما معينا والابهام يكون فى نسبة الدر اليه والدر فى الاصل اللبن وفيه خير كثير للعرب فاريد به الخير اى لله خيره فارسا والفارس اسم فاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم اى حاذق بامر الخيل واما الفراسة بالكسر فمن التفرس ثم ان كان اى التمييز بعد ما لم يكن نصا فى المنتصب عنه اسما لا صفة يصح جعله لما انتصب عنه والمراد بجعله لما انتصب عنه اطلاقه عليه والتعبير به عنه جاز ان يكون ذلك التمييز تارة له اى للمنتصب عنه بان يكون تمييزا يرفع الابهام عنه وتارة لمتعلقه بان يكون تمييزا يرفع الابهام عن متعلقه وذلك بحسب القرائن والاحوال مثل ابا فى طاب زيد ابا فانه يصلح ان يجعل عبارة عن زيد فجاز ان يكون تارة تمييزا عن زيد اذا اريد اسناد الطيب اليه

باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة تمييزا عن متعلقه باعتبار ان الطيب
مسند الى متعلقه وهو ابوه والدار وان لم يكن التمييز بعده مالم يكن نصا فى المنتصب
عنه سيما يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة نحو طاب زيد ابوة ودارا
وعلما فان هذه الاسماء ليست نصا فى المنتصب عنه ولا يصح جعلها له بالتعبير عنه
بها فهى لمتعلق زيد وهو الذات المقدرة اعنى الشئ المنسوب الى زيد فيطابق التمييز
فيهما اى فيما جاز ان يكون لما انتصب عنه سواء كان نصا فيه او محتملا له ولمتعلقه
وفيما تعين لمتعلقه ما قصد من وحدة التمييز وتثنيته وجمعيته سواء كانت لموافقة
ما انتصب عنه نحو طاب زيدا ابا والزيدان ابوين والزيدون اباء او لمعنى فى
نفسه مثل قولك طاب زيد ابا اذا اردت ابا له فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت
ابا وجدا وطاب زيد اباء اذا اردت ابا واجدادا له فعلى كل من التقديرين اذا قصد
وحدة التمييز اورد مفردا واذا قصد تثنيته اورد تثنية واذا قصد جمعيته اورد جمعا
فان صيغة المفرد لا يصلح ان يطلق على المثنى والمجموع الا اذا كان التمييز جنسا يقع على
القليل والكثير فانه اذا قصد تثنيته او جمعيته لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس او يجمع بل
يكفى ان يؤتى به مفردا لصحة اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه نحو
طاب زيد علما والزيدان علما والزيدون علما الا ان يقصد بالتمييز هو الجنس الانواع
من حيث امتيازاتها النوعية فانه لا بد ح من تثنيته او جمعيته نحو طاب الزيدان
علمين والزيدون علوما اذا اريد ان متعلق الطيب من كل من الزيدين او الزيدين
نوع اخر من العلم فان صيغة المفرد لا يفيد ذلك المعنى وان كان اى التمييز صفة
مشتقة مثل لله دره فارسا او ما دل بها نحو كفى زيد رجلا فان معناه كامل فى
الرجولية كانت الصفة صفة له اى لما انتصب عنه لا لمتعلقه لان الصفة تستدعى
موصوفا والمذكور اولى بالموصوفية فاذا قيل طاب زيد والدا كان الوالد زيدا ولا

يحتمل

يحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم نحو ابا وطبقه الواو بمعنى مع والطبق مصدر بمعنى
المطابقة اى كانت الصفة صفة له مع مطابقتها اياه او مطابقة اياها ويجوز ان يكون بمعنى
اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كانت اى كانت صفة له ومطابقة اياه والمراد بالطباق
الاتفاق فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونها حاملة لضميره واحتملت
اى الصفة المذكورة الحال ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد فارسا اى من
حيث انه فارس او حالكونه فارسا لكن زيادة من فيها نحو لله دره من فارس وقولهم
عز من قائل يؤيد التمييز لان من تزاد فى التمييز لا فى الحال وايضا المقصود مدحه بالفروسية
لا حال الفروسية اذ قد يمدح حال الفروسية بغيرها من الصفات ولا يتقدم التمييز على
عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندى درهما عشرون ولا زيتا رطل لان عامله
ح اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرنا فلا يقوى ان يعمل فيما
قبله والاصح اى اصح المذاهب ان لا يتقدم التمييز على ما هو عامل فيه من الفعل الصريح
او الغير الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه نحو طاب زيد ابا اى طاب
ابوه او فاعلا له اذا جعلته لازما نحو فجرنا الارض عيونا اى انفجرت عيونها او اذا
متعديا نحو امتلأ الاناء ماء اى ملأه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل وكذا ما هو
بمعنى الفاعل وههنا بحث وهو ان الماء فى قولهم امتلأ الاناء ماء من حيث المعنى
فاعل للفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا بالة المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء
الى بعض متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز وقدره وقع الابهام فيه لاجرم ميزه
بقوله ماء فهو فى معنى امتلأ ماء الاناء فالماء فاعل معنى وذلك بعينه مثل قوله ربح
زيد تجارة فان التجارة تمييز رفع الابهام عن شئ منسوب الى زيد وهو التجارة فاعل
فى نفسه هو التجارة لا زيد وان كان اسناد الربح اليه حقيقة واليها مجازا و
بهذا يندفع ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهى ان التمييز عن النسبة اما فاعل

المستثنى

في المعنى ومفعول من ان التمييز في هذا المثال ونحوه لا فاعل ولا مفعول فلا نطرد
تلك القاعدة خلافا للمازني والمبرد فانهما يجوزان تقديم التمييز على الفعل الصريح
وعلى اسمي الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل
والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل ومتمسكهما في هذا التجويز قول الشاعر
أتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب على تقدير تانيث الضمير
في تطيب فانه حينئذ يكون في كاد ضمير الشان لتذكيره ولعود ضمير تطيب الى سلمى
ويكون نفسا تمييزا عن نسبة تطيب اليها مقدما عليه واما على تقدير تذكير الضمير
فضمير كاد للحبيب ونفسا تمييز عن نسبة كاد اليه اي وما كاد الحبيب نفسا يطيب فلا متمسك
وما قيل يحتمل ان يحمل البيت على تقدير التانيث ايضا على هذا الوجه بان يكون تانيث الضمير
الراجع الى الحبيب باعتبار النفس اذ المعنى وما كادت نفس الحبيب تطيب فتكلف وتعسف
غير قادح في التمسك **المستثنى** اي ما يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة على
قسمين ولما كان معلوميته بهذا الوجه الغير المحتاج الى التعريف كافية في تقسيمه
الى قسمين وتعرف كل واحد منهما لان لكل واحد منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها
عليه الا بعد معرفته فقال متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج اي الاسم الذي اخرج
واحترز به عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع عن حكم شيء متعدد جزئياته نحو ما
جاءني احد الا زيدا واجزائه مثل اشتريت العبد الا نصفه سواء كان ذلك المتعدد لفظا
اي ملفوظا نحو جاءني القوم الا زيدا او تقديرا اي مقدرا نحو ما جاءني الا زيدا اي ما
جاءني احد الا زيدا بالا غير الصفة واخواتها واحترز به عن نحو جاءني القوم لا زيد وما
جاءني القوم لكن زيد جاء والمستثنى المنقطع هو المذكور بعدها اي بعد الا واخواتها
غير مخرج عن متعدد واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى الذي لم يكن
داخلا في المتعدد قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه كقولك جاءني القوم الا

زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن نحو جاءني القوم الا حمارا وهو
اي المستثنى مطلقا حيث علم اولا بوجه يصح تقسيمه كما عرفت وثانيا بما ينفطن
له من تعريف قسميه اعني المذكور بعد الا واخواتها سواء كان مخرجا او غير مخرج
ولهذا لم يعرفه على حدة روما للاختصار منصوب وجوبا اذا كان واقعا بعد الا لا بعد
غير وسوى وغيرهما غير الصفة قيد به وان لم يكن الواقع بعد الا التي للصفة داخلا في
المستثنى لئلا يتوهم شموله في كلام موجب اي ليس بنفي ولا نهي ولا استفهام نحو جاءني
القوم الا زيدا واحترز به عما اذا وقع في كلام غير موجب لانه ليس حينئذ واجب النصب
على ما سيجيء ولا حاجة ههنا الى قيد اخر وهو ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون
المستثنى منه مذكورا فيه ليخرج نحو قرأت الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية لا على الا
لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا لا في كونه منصوبا على الاستثناء بدليل قوله او كان بعد عدا
وخلا الا ان يقال الحاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج مثل قرئ الا يوم كذا فانه مرفوع
وجوبا لا منصوب والعامل في نصب المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثناء عند البصريين
الفعل المقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شيء يتعلق بالفعل او معناه تعلقا معنويا اذ له
نسبة الى ما نسب اليه احدهما وقع جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول او مقدما عطف
على قوله بعد الا اي المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى مقدما على المستثنى منه
سواء كان في كلام موجب او غيره نحو جاءني الا زيدا القوم وما جاءني الا زيدا احد لامتناع
تقديم البدل على المبدل منه او منقطعا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا
بعد الا نحو ما في الدار احد الا حمارا في الاكثر اي في اكثر اللغات وهي لغة اهل الحجاز فانهم
قبائل كثيرون او في اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى اللغة الحجازية فالمنقطع
منصوب عندهم اذ لا يتصور فيه الا بدل الغلط وهو لا يصدر الا بطريق السهو والغفلة
والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق الروية والفطانة واما بنو تميم فقد جعلوا المنقطع

الى قسمين احدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاءني القوم الا حمارا فيهما يجوز
البدل وثانيهما ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فهم ههنا يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه
كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي من رحمه الله فمن رحمه الله هو المرحوم
المعصوم فلا يكون داخلا في العاصم فيكون منقطعا او كان بعد خلا وعدا اي المستثنى منصوب
ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا من عدا يعدو عدوا اذا جاوز مثل جاءني القوم عدا زيدا او بعد
خلا من خلا يخلو خلوا نحو جاءني القوم خلا زيدا وهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول
بمن نحو خلت الديار من الانيس وقد يتضمن معنى جاوز فيحذف من ويوصل الفعل اليه
فيتعدى بنفسه والتزموا هذا التضمن او الحذف والايصال في باب الاستثناء ليكون
ما بعدها منصوبا كما في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب وفاعلهما ضمير راجع اما
الى مصدر الفعل المتقدم او الى اسم الفاعل منه او الى بعض مطلق من المستثنى منه والتقدير
جاءني القوم عدا وخلا مجيئهم او الجائي منهم او بعضهم زيدا وهما في محل النصب على
الحالية ولم يظهر معهما قد ليكونا اشبه بالا التي هي الاصل في باب الاستثناء في الاكثر اي
النصب بهما انما هو في اكثر الاستعمالات لانهما فعلان ماضيان كما عرفت وقد جاء الجر
بهما على انهما حرفا جر قال السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر
او ما عدا او ما خلا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد ما خلا او بعد ما عدا
لان ما فيهما مصدرية مختصة بالافعال نحو جاءني القوم ما خلا زيدا وما عدا عمرا وتقديره
خلو زيد وعدو عمرو بالنصب على الظرفية بتقدير مضاف اي وقت خلوهم او خلو مجيئهم
من زيد ووقت مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم عمرا او على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم
الفاعل اي جاؤا خاليا بعضهم او مجيئهم من زيد مجاوزا بعضهم او مجيئهم عمرا وعن الاخفش
انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما زائدة ولعل هذا لم يثبت عند المصنف او لم يعتد به ولهذا
لم ينقل في الاكثر وكذا المستثنى منصوب بعد ليس نحو جاءني القوم ليس زيدا وبعد لا يكون

نحو

نحو يجيئني اهلك لا يكون بشرا وانما يكون النصب بعدهما واجبا لانهما من الافعال الناقصة
الناصبة للخبر ويلزم اضمار اسمهما في باب الاستثناء وهو ضمير الى اسم الفاعل من
الفعل المذكور او الى بعض من المستثنى منه مطلقا وهما في التركيب في محل النصب على
الحالية واعلم انه لا تستعمل هذه الافعال الا في المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف
فيها لانها قائمة مقام الا وهي لا يتصرف فيها ويجوز فيه اي في المستثنى النصب على
الاستثناء ويختار البدل عن المستثنى منه فيما بعد الا حال من الضمير المجرور اي حال كون
المستثنى واقعا في محل يكون متأخرا عن الا احترازا عما اذا كان بعد سائر ادوات الا
مثل عدا وخلا وغيرهما في كلام غير موجب احترازا عما اذا وقع في كلام موجب فانه
منصوب وجوبا كما مر والحال انه قد ذكر المستثنى منه احترازا عما اذا لم يكن المستثنى منه
مذكورا فانه يعرب على حسب العوامل وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو وعلى
انه صفة لكلام غير موجب اي في كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط ان
لا يكون منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه لان حكمهما قد علم فيما سبق واكتفى بذلك
نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية والا قليلا بالنصب على الاستثناء ونحو
ما مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب على الاستثناء وما رأيت
احدا الا زيدا بالنصب اما بطريق البدلية وهو المختار او بطريق الاستثناء وهو جائز
غير مختار وانما اختاروا البدل في هذه الصور لان النصب على الاستثناء انما هو
التشبيه بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة الا واعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة
ويعرب اي المستثنى على حسب العوامل اي بما يقتضيه العوامل من الرفع والنصب و
الجر اذا كان المستثنى منه غير مذكور ويختص ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ له
العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك المشترك فيه وهو اي
والحال ان المستثنى واقع في غير الكلام الموجب واشترط ذلك ليفيد فائدة صحيحة مثل ما

ضربني الا زيدا اذ يصح ان لا يضربه المتكلم احدا لا زيد بخلاف ضربني الا زيد اذ لا يصح ان
يضربه كل احد المتكلم الا زيدا الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على
سبيل العموم نحو قولك كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح او يكون
هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا مثل
قرات الا يوم كذا اى او قعت القراءة كل يوم الا يوم كذا لظهور انه لا يريد المتكلم جميع
ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او مثل ذلك ولقائل ان يقول كما لا يستقيم المعنى على تقدير
عموم المستثنى منه فى الموجب فى بعض الصور فربما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى
منه فى غير الموجب ايضا نحو ما مات الا زيد فينبغي ان يشترط فى غير الموجب ايضا استقامة
المعنى وايضا لا يصح مثل قرات الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا فيجوز
مثل هذا التخصيص فى ضربني الا زيد بان يخصص المستثنى منه بكل واحد من جماعة مخصوصين
اذا كان هناك قرينة فلا فرق بين هاتين الصورتين فى كون كل واحدة منهما جائزة مع القرينة
وغير جائزة بدونها واجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب فى الايجاب عدم استقامة
المعنى على العموم وفى النفي عكسه لان اشتراك جميع افراد الجنس فى انتفاء تعلق الفعل بها وتحقق
واحد ما فيها فى ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها فى تعلق الفعل بها وتحقق واحد ما
فى ذلك مما يقل كما فى المثال المذكور وبان الفرق بين قولك قرات الا يوم كذا وضربني
الا زيد ليس الا لظهور قرينة دالة على بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخوله
فيه فى الاول وعدم ظهورها فى الثاني فلو قام فى الثاني ايضا قرينة ظاهرة الدلالة
على بعض معين كما اذا قيل من ضربك من القوم اى القوم الداخل فيهم زيد فقلت ضربني الا
زيد فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة كذلك فى
الموجب فالغالب فيه عدم استقامة المعنى ومن ثم اى ومن اجل ان المفرغ لا يكون فى الموجب
الا ان يستقيم المعنى لم يجز مثل ما زال زيد الا عالما اذ معنى ما زال ثبت لان نفي النفي اثبات

فيكون المعنى ثبت زيد دائما على جميع الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم وقال الشارح
الرضي يمكن ان يحمل الصفات على ما يمكن ان يكون زيد عليها مما لا يناقض ويستثنى من جملتها
العلم او يحمل ذلك على المبالغة فى نفي صفة العلم كانك قلت امكن ان يحصل فيه جميع الصفات
الا صفة العلم وعلى التقديرين يندرج فى صورة الاستقامة ولا يخفى على المتفطن انه يمكن بمثل
هذه التاويلات ارجاع جميع المواد الايجابية عند الاستثناء الى صورة الاستقامة كما
يقال مثلا فى قولك ضربني الا زيد المراد كل من يتصور منه الضرب من معاديك والمقصود
منه المبالغة فى غلو المجتمعين على ضربك واذا تعذر البدل من حيث حمله على اللفظ اى
لفظ المستثنى منه فعلى الموضع اى يحمل على موضع المستثنى منه لا على لفظه عملا بالمختار
على قدر الامكان مثل ما جاءني من احد الا زيد فزيد بدل مرفوع محمول على موضع احد
لا مجرور محمول على لفظه ومثل لا احد فيها اى فى الدار الا عمرو فعمرو محمول على محل احد لا على
لفظه ومثل ما زيد شيئا الا شيء لا يعبأ به اى لا يعتد به فشيء مرفوع محمول على محل شيئا لا
منصوب على لفظه وقوله لا يعبأ به ليس فى كثير من النسخ وعلى ما وقع فى بعضها فهو صفة
الشيء المستثنى قيل انما وصفه به لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه ولا يخفى انه لو جعل المستثنى
منه شيئا اعم من ان يزيد عليه صفة غير الشيئية او لا وخص المستثنى بما لا يزيد عليه صفة
غير الشيئية لكان ادق والطف وانما تعذر البدل على اللفظ فى الصورة الاولى لان من
الاستغراقية لا تزاد اتفاقا بعد الاثبات اى بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا
لانها لتاكيد النفي ولا نفي بعد الانتقاض فلو ابدل على اللفظ وقيل ما جاءني من احد الا زيد بالجر
لكان فى قوة قولنا جاءني من زيد فيلزم زيادة من فى الاثبات وذلك غير جائز وفى الصورتين
الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرا بالنصب لان فتحته
شبيهة بالحركة الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا فهي كالنصب الحاصل بالعامل فلا بد
ح من تقديرها حقيقة او حكما لعمل فيه هذا العمل وكذا فى قوله ما زيد شيئا الا شيء لو حمل

باعتبار قيام معنى المغايرة بهما فالاصل فيهما ان تقع صفة كما تقول جاءني رجل غير زيد
واستعمالها على هذا الوجه كثير في كلام العرب لكنها حملت على الا واستعملت
مثلها في الاستثناء على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعده
لما قبله كما حملت الا عليها اي على كلمة غير في الصفة لكن لا يحمل الا عليها في الصفة غالبا
الا اذا كانت اي الا تابعة لجمع اي واقعة بعد متعدد فيجب ان يكون موصوفها مذكورا
او مقدرا كما قد يكون مقدرا في غير مثل جاءني غير زيد وبعد ما كان مذكورا يكون
متعددا ليوافق حالها صفة حالها اداة الاستثناء اذ لا بد لها في الاستثناء من مستثنى
منه متعدد فلا تقول في الصفة جاءني رجل الا زيد والمتعدد اعم من ان يكون جمعا
لفظا كرجال وتقديرا كالقوم ورهط وان يكون مثنى ويحتمل فيه ما جاءني رجلان
الا زيد منكورا اي منكرا لا معرفا باللام حيث يراد به العهد او الاستغراق فيعلم
التناول قطعا على تقدير الاستغراق وعلى تقدير ان يشار به الى جماعة يكون زيد
منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل او عدم التناول قطعا على تقدير ان يشار به
الى جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعذر المنقطع غير محصور والمحصور نوعان اما
الجنس المستغرق نحو ما جاءني رجل او رجال واما بعض منه معلوم العدد نحو له علي
عشرة دراهم او عشرون وانما اشترط ان يكون غير محصور لانه ان كان محصورا على
احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو كل رجل الا زيدا
جاءني وله علي عشرة الا درهما وانما يصار عند وجود هذه الشرائط الى حمل الا على غير
لتعذر الاستثناء عند وجودها فيضطر الى حملها على غير وانما قلنا في صدر هذا الكلام
ان الا لا يحمل على الصفة غالبا فقيدناه بقولنا غالبا لانه قد يتعذر الاستثناء في نحو
نحو ما جاءني مائة رجل الا زيد وقد لا يتعذر في غير المحصور نحو جاءني رجال الا واحدا او
الا رجلا او الا حمارا ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المصنف اليه في بيان هذه القاعدة

المستثنى على لفظ المستثنى منه لا يتجه من تقدير ما كذلك ليعمل فيه وما ولا لا تقدر زائدة
لا حقيقة اذ لم يكن البدل الا بتكرير العامل ولا حكما اذا اكتفي بدخوله على المبدل منه واعتبر
سرايته حكمه اليه فانه في قوة التقدير حال كونهما عاملين في المستثنى المحمول على البدل بعده
اي بعد الاثبات يعني بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانهما اي ما ولا عملتا
للنفي وقد انتقض النفي بالا وحيث تعذر فيها بين الصورتين البدل على اللفظ حمل على المحل
نحو ومرفوع على انه محمول على محل احد وهو الرفع بالابتداء وشيء مرفوع على انه محمول على محل
شيئا وهو الرفع بالخبرية فان قلت لاحد في هذا المثال محلان من الاعراب محل قريب و
هو نصبه بكلمة لا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم لا يعتبر ولا يحمله على محله البعيد لا
القريب قلت لان محله القريب انما هو لعمل لا فيه بمعنى النفي وقد انتقض بالا بخلاف محله
البعيد فانه لا دخل لعمل لا فيه بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا مع انه انتقض النفي فيه ايضا بالا
لانها اي ليس عملت للفعلية لا للنفي فلا اثر لنقض معنى النفي في عملها لبقاء الامر العامل فيه
اي ليس لاجله اي لاجل ذلك الاثر وهو الفعلية ومن ثم اي ومن اجل ان عمل ليس للفعلية لا
للنفي وعمل ما ولا بالعكس جاز ليس زيد الا قائما باعمال ليس في قائما وان انتقض نفيها بالا
لبقاء فعليتها وامتنع ما زيد الا قائما باعمال ما في قائما لان عملها فيه انما هو للنفي وقد
انتقض بالا والمستثنى مخفوض اي مجرور بعد غير وسوى مع كسر السين او ضمها مع القصر
وسواء بفتح السين او كسرها مع المد لكونه مضافا اليه وبعد حاشا في الاكثر لكونها
حرف جر في اكثر استعمالاتهم واجاز بعضهم النصب بها على انها فعل متعد فاعله مضمر
ومعناها تبرئة المستثنى عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمرا حاشا زيد اي
براه الله عن ضرب عمرو واعراب غير فيه اي في الاستثناء دون الصفة اذ هو حينئذ يعرب
باعراب موصوفه كاعراب المستثنى بالا على التفصيل المذكور فيما سبق كانه لما لم يجر به
المستثنى للاضافة انتقل اعرابه اليه وغير اي كلمة غير في الاصل صفة لدلالتها على ذات مبهمة

واعلم ان المستثنى قد يحذف من الا وغير الكائنتين بعد
ليس فقط كما يحذف ما اضيف اليه غير الكائنة بعد الا
تقول جاءني زيد ليس الا وليس غير بالضم
تشبيها لغير بالغايات حين
حذف المضاف اليه كما
يجيء في الظروف
المبنية
وغير غير ليس
اي ليس الا اياه
منه

قوله على التفصيل المذكور من وجوب النصب في المستثنى من
الموجب والمقدم و
المنقطع وجوازه مع
اختيار البدل في
غير الموجب التام
واما اعراب على حسب
العوامل في الناقص
نعم

حاشا الله في بعض القراءة وهذه بمعنى تنزيها له
فيجوز معه ان يركب كون حاشا في جميع المواضع مصدرا
بمعنى تنزيها واما حذف التنوين في حاشا لك كما ...
التنوين فيما غلب عليه تجرده منها لا من الاضافة كما ...
بعضهم

نحو لو كان فيهما اي في السماء والارض آلهة جمع اله ولا دلالة فيها على عدد محصور الا الله
اي غير الله لفسدتا اي لخرجتا عن الانتظام فالا في الآية صفة لانها تابعة لجمع منكور
غير محصور هي آلهة ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله في آلهة يقينا فلم يتحقق
شرط صحة الاستثناء وفي الآية مانع آخر عن حمل الا على الاستثناء وهو انه لو حملت عليه
صار المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى عنها الله لفسدتا وهذا لا يدل الا على انه ليس فيهما
آلهة مستثنى عنها الله وبهذا لا يثبت وحدانيته تعالى لجواز ان يكون ح فيهما آلهة غير
مستثنى الله عنها بخلاف ما اذا كانت للصفة بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما آلهة
غير الله واذا لم يكن فيهما آلهة غير الله يجب ان لا يتعدد الآلهة لان التعدد يستلزم
المغايرة وضعف حمل الا على غير في غيره اي في غير جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء
ح ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء فانه يجوز في قولك
ما جاءني احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة وعليه اكثر المتأخرين متمسكا بقوله وكل
اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان فالا الفرقدان صفة لكل اخ لا استثناء منه
والا وجب ان يقال الا الفرقدين بالنصب وحمل المص ذلك على الشذوذ وقال في البيت
شذوذان آخران احدهما وصف كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف
اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف
وهو قليل واعراب سوى وسواء بالنصب على الظرف اي بناء على ظرفيتهما لانك اذا
قلت جاءني القوم سوى او سواء زيد فكانك قلت مكان زيد على المذهب الاصح وهو
مذهب سيبويه فهما عنده لازم الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية و
التصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا لكنه متمسكين بقول الشاعر ولم يبق سوى العدوان
دناهم كما دانوا وزعم الاخفش ان سواء اذا اخرجوه عن الظرفية ايضا نصبوه استنكارا
لرفعه فيقولون جاءني سواك وفي الدار سواك ومثل هذا في استنكار الرفع فيما غلب نصبه

على الظرفية نحو قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالنصب

خبر كان واخواتها

وستعرفها في قسم الفعل ان شاء الله تعالى هو المسند بعد دخولها اي دخول كان و
اخواتها والمراد ببعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها واقعا بعد دخولها
على اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر فالاسناد الواقع
بين اجزاء الخبر المقدم على تقرره لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف
بمثل كان زيد يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قائم بان يقال يصدق على يضرب
وقائم في هذين المثالين المعرف وليسا من افراد المعرف ويمكن ان يقال في جواب هذا
النقض ان المراد بدخولها وعدها للعمل فيما وردت عليه كما سبقت الاشارة اليه
في خبر ان واخواتها مثل كان زيد قائما وامره اي امر خبر كان واخواتها كامر خبر المبتدأ
في اقسامه واحكامه وشرائطه على ما سبق في بحث المبتدأ والخبر ولكنه يتقدم على
اسمها حال كونه معرفة حقيقة او حكما كالنكرة المخصصة لاختلاف اسمها وخبرها في
الاعراب فلا يلتبس احدهما بالآخر وذلك اذا كان الاعراب فيهما او احدهما لفظيا نحو
كان المنطلق زيد وكان هذا زيد بخلاف المبتدأ والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح للفرق
لاتفاقهما فيه بل لا بد من قرينة دافعة للبس وكذلك اذا انتفى الاعراب في اسم كان وخبرها
جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا وقد يحذف عاملها اي عامل
خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان وانما
اختصت بهذا الحذف لكثرة استعمالها في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير
وان شرا فشر ويجوز في مثلها اي في مثل هذه الصورة وهو ان يجيء بعد ان اسم ثم فاء
بعده اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني وهو اقواها نحو ان خيرا فخير
اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا على معنى ان كان عمله خيرا
فكان جزاؤه خيرا ورفعهما نحو ان خير فخير اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وعكس

الأول نحو ان خير فخير اى ان كان فى عمله خير فكان جزاؤه خيرا وقوة هذه الوجوه وضعفها
بحسب قلة الحذف وكثرته ويجب الحذف اى حذف عامله يعنى كان فى مثل اما انت
منطلقا انطلقت اى لان كنت منطلقا انطلقت فاصل اما انت لان كنت حذفت اللام
قياسا ثم حذفت كلمة كان اختصارا فانفصل الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة ما
بعد ان فى موضع كان عوضا منها وادغمت النون فى الميم وابقى الخبر على حاله فصار اما
انت منطلقا انطلقت وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان
كنت منطلقا انطلقت فعمل به ما عمل بالاول من غير فرق الا حذف اللام اذ لا لام فيه و
اقتصر المص على الاول لانه اشهر اسم ان واخواتها وستعرفها فى قسم الحرف ان شاء الله
هو المسند اليه بعد دخولها اى دخول ان او احدى اخواتها مثل ان زيدا قائم وبما عرفت
من معنى البعدية والدخول فيما سبق اندفع انتقاض هذا التعريف هيهنا ايضا بمثل ابوه
فى ان زيدا ابوه قائم المنصوب بلا التى لنفى الجنس اى لنفى صفة الجنس وحكمه وانما لم يقل
اسم لا لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات لا حقيقة
ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف ما عداه
من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كله من المنصوبات لكن اكثره منها فاعطى للاكثر
حكم الكل فعد الكل منها تجوزا ولا يبعد ان يقال اسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف
وشبهه او محلا كما هو مبنى منه على الفتح واما ما هو مرفوع فليس اسما لها لعدم عملها
فيه هو المسند اليه بعد دخولها خرج به مثل ابوه فى لا غلام رجل ابوه قائم لما عرفت
وهذا القدر كاف فى حد اسمها مطلقا لكنه لما اراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله
يليها اى يلى المسند اليه لفظة لا اى يقع بعدها بلا فاصلة نكرة مضافا او مشبها به
اى بالمضاف فى تعلقه بشئ هو من تمام معناه هذه احوال مترادفة من الضمير المجرور
فى اليه او الاولى منه او من الضمير المجرور فى دخولها وما بقى من الضمير المرفوع فى يليها

مثل لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة مضافا وفى بعض النسخ لا غلام رجل ظريف فيها
وقد عرفت فى المرفوعات تحقيق قوله فيها ولا عشرين درهما لك مثال لما يليها نكرة
مشبها بالمضاف وقوله لك على النسخ المشهورة من تتمة المثالين كليهما فان كان اى
المسند اليه بعد دخولها غير واقع على الاحوال المذكورة بل كان مفردا بانتفاء الشرط
الاخير فقط وهو كونه مضافا او مشبها به اى يليها نكرة غير مضاف ولا مشبه به لترتب
عليه قوله فهو مبنى على ما ينصب به فانه لو كان مفردا معرفة او مفصولا فحكمه غير
ذلك وقوله على ما ينصب به اى على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول لا عليه و
هو الفتح فى الموحد نحو لا رجل فى الدار والكسر فى جمع المؤنث السالم بلا تنوين نحو لا مسلمات
فى الدار والياء المفتوح ما قبلها فى المثنى والمكسور ما قبلها فى جمع المذكر السالم نحو
لا مسلمين ولا مسلمين لك ونعنى بالمفرد ما ليس مضافا ولا مضارعا له فيدخل فيه
المثنى والمجموع وانما بنى لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل فى الدار لا من رجل فيها لانه جواب
لمن يقول هل من رجل فى الدار حقيقة او تقديرا فحذف تخفيفا وانما بنى على ما ينصب
به ليكون البناء على حركة او حرف استحقهما النكرة فى الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف
ولا المضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها اما يلا الى ما يستحقه
فى الاصل اعنى الاعراب فان كان اى المسند اليه بعد دخولها معرفة بانتفاء شرط النكارة
او مفصولا بينه اى بين ذلك المسند اليه وبين لا بانتفاء شرط الاتصال على سبيل
منع الخلو سواء كان مع انتفاء شرط كونه مضافا او مشبها به او لا وهى ست صور نحو لا
زيد فى الدار ولا عمرو ولا غلام زيد فى الدار ولا عمرو ولا فى الدار رجل ولا امرأة ولا امرأة ولا
فى الدار زيد ولا عمرو ولا فى الدار غلام زيد ولا عمرو وجب فى جميع هذه الصور الست
الرفع على الابتداء اما فى المعرفة فلامتناع اثر لا النافية للجنس فيها واما فى المفصول فلضعف
لا عن التأثير مع الفصل والتكرير اى وجب تكرير اسمها لكن مطلقا لا بعينه اما فى المعرفة

فليكون كالعوض عمّا فى التنكير من معنى نفى الاحاد واما فى النكرة فليكون مطابقا لما هو جواب
له من مثل قول السائل افى الدار رجل ام امرأة وهذا التعليل جارٍ فى المعرفة ايضا ونحو قضية
اى هذه قضية ولا ابا حسن لها اى لهذه القضية هذا جواب دخل مقدر على قوله
ان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فان اسم لا فيه معرفة لان ابا حسن كنية علىٍّ عليه السلام
ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير مكرر فاجاب عنه بانه متأول بالنكرة اما
بتقدير المثل اى ولا مثل ابى حسن لها فان مثلا لتوغله فى الابهام لا يتعرف بالاضافة
الى المعرفة او بتأويله بفيصل بين الحق والباطل لاشتهاره بهذه الصفة فكانه قيل لا فيصل
لها ويقوى هذا التأويل ان نحتسن بحذف اللام لان الظاهر ان تنوينه للتنكير وفى مثل
لا حول ولا قوة الا بالله اى فيما كررت فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل منهما
نكرة بلا فصل يجوز خمسة اوجه بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه فانها بحسب التوجيه
يزيد عليها الاول فتحهما اى لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا فى كل منهما لنفى الجنس
ولا قوة عطف على لا حول عطف مفرد على مفرد وخبرهما محذوف اى لا حول ولا قوة
موجود الا بالله او عطف جملة على جملة اى لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف خبر
الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية والثانى فتح الاول ونصب الثانى اى لا حول
ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفى الجنس واما نصب الثانى فلان لا
الثانية مزيدة لتأكيد النفى والثانى معطوف على الاول فيكون منصوبا حملا على لفظه
لمشابهته حركته حركة الاعراب ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان يقدر لكل واحد منهما
خبر على حدة والثالث فتح الاول ورفع الثانى نحو لا حول ولا قوةٌ الا بالله اما فتح الاول
فلان لا الاولى لنفى الجنس واما رفع الثانى فلان لا الثانية زائدة والثانى معطوف على
محل الاول لانه مرفوع بالابتداء عطف مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد وعطف
جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبر على حدة والرابع رفعهما بالابتداء نحو لا حولٌ ولا

قوةٌ الا بالله لانه جواب قولهم ابغير الله حول وقوة فجاء بالرفع فيهما مطابقة للسؤال فجاز ذلك
حينئذ ويجوز الامران ههنا ايضا والخامس رفع الاول على ان يكون لا بمعنى ليس على ضعف
فان عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثانى نحو لا حولٌ ولا قوةَ الا بالله على ان يكون لا لنفى الجنس
وضعف وجه ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون رفعه لالغاء عمل لا بالتكرير لا لكون لا
بمعنى ليس لان شرط صحة الغائها التكرير فقط وقد حصل ههنا ولا دخل فيه للتوافق
الاسمين بعدها فى الاعراب وهذا على التوجيه الاول متعين لعطف جملة على جملة
اى لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله والا يلزم ان يكون قوله الا بالله منصوبا او مرفوعا
وعلى التوجيه الثانى يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد او عطف جملة
على جملة كما لا يخفى واذا دخلت الهمزة على لا التى لنفى الجنس لم يتغير العمل اى عمل لا
وتأثيرها فى مدخولها اعرابا وبناء لان العامل لا يتغير عمله لدخول كلمة الاستفهام و
معناها اى معنى همزة الداخلة على لا التى لنفى الجنس اما الاستفهام حقيقة فتقول الا
رجل فى الدار مستفهما واما العرض نحو الا نزول عندك ولم يذكر سيبويه ان معنى الا فى
العرض كحاله قبل الهمزة بل ذكره السيرافى وتبعه الجزولى والمصنف ورد ذلك الاندلسى
وقال هذا خطأ لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال مثل ان ولو وحروف
التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا تكرمه واما التمنى نحو الا ماء اشربه حيث
يرجى ماء واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا فهذه عند الخليل ليست لا الداخلة عليها حرف
الاستفهام ولكنه حرف موضوع للتحضيض برأسه فكانه قال الا ترونني رجلا يعنى هلا ترونني
رجلا ولذلك نصب ونون وهى عند يونس لا التى دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى
التمنى فكان القياس الا رجل ولكنه نون لضرورة الشعر ونعت اسم لا المبنى الا نعت اسمها
المعرب احتراز عن مثل لا غلام رجل ظريفا الاول بالرفع صفة للنعت اى لا الثانى وما بعده
احتراز عن مثل لا رجل ظريف كريما فى الدار مفردا حال عن ضمير مبنى والعامل فيه مبنى

والمستعمل لغير مبني احتراز عن مثل لا رجل حسن الوجه فيها بليه حال بعد حال او صفة مفردا

احتراز عن المفعول نحو لا غلام فيها ظريف وظريفا وهذا القيد يغني عن الأول مبني على

الفتح حملا على المنعوت لمكان الاتحاد بينهما والاتصال وتوجه النفي اليه اي الى النعت حقيقة

والمبني في قوله ونعت المبني اشارة الى ما بني على الفتح بالاصالة لا بالتبعية فانه المذكور سابقا

فلا يرد انه اذا كرر المبني وبني على الفتح ثم جيئ بنعت كلا ماء ماء باردا مع انه

يصدق عليه انه نعت المبني الاول مفردا يليه فان باردا في هذا المثال نعت للتابع لا المتبوع

كما هو الظاهر فلو جعل نعتا للمتبوع فليس مما يليه لتوسط التابع بينهما فمعرب لان الا

في التوابع تبعيتها للمتبوعات في الاعراب دون البناء رفعا حملا على محله البعيد ونصبا حملا

على اللفظ او على محله القريب نحو لا رجل ظريف بالفتح وظريف بالرفع وظريفا بالنصب

والا اي وان لم يكن النعت كذلك فالاعراب اي فحكمه الاعراب لا غير رفعا حملا على المحل

البعيد ونصبا حملا على اللفظ او المحل القريب وقد مرت امثلته في بيان فوايد القيود و

المعطوف على اسم لا المبني اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا في المعطوف فانه اذا كان

المعطوف معرفة وجب رفعه نحو لا غلام لك والفرس واذا كان لا مكررة في المعطوف

فحكمه ما علم في قوله لا حول ولا قوة فيما سبق بان يحمل على اللفظ اي لفظ اسم لا المبني

ويجعل منصوبا او بان يحمل على المحل و يجعل مرفوعا جائز ولا يجوز فيه البناء لمكان الفصل

بالعاطف ولم يجعل في حكم المتصل لمظنة الفصل بلا المؤكدة اذ المعطوف في المنفي

يزاد فيه لا كثيرا نحو لا حول ولا قوة ومثل لا اب وابنا وابن في قول الشاعر لا اب وابنا

مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا وساير التوابع لا تعرض فيها لكن

ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى كذا ذكره الاندلسي ومثل لا ابا له ولا غلامي له

اي كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا اللام الجارة لضمير اسم لا الاضافة واجري عليه تلك الاحكام

احكام الاضافة من اثبات الالف في الاب وحذف النون من نحو غلامين جاين

يعني ان الاصل في مثل هذين التركيبين ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكون اسم

لا فيهما مبنيا على ما ينصب به والجار مع المجرور خبر لها وقد جاء على قلة مثل لا ابا له و

لا غلامي له بزيادة الالف في مثل اب واسقاط النون في مثل غلامين كما في حال الاضافة

تشبيها له اي اسم لا في هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف بالمضاف واجراء الاحكام المضاف

عليه باثبات الالف وحذف النون فيكون معربا وذلك التشبيه انما هو لمشاركته

اي لمشاركة اسم لا حين يضاف باظهار اللام بينه وبين ما يضاف اليه له اي للمضاف

في اصل معناه اي معنى المضاف من حيث هو مضاف يعني الاضافة وهو الاختصاص

او المعنى ان مثل لا ابا له ولا غلامي له جايز تشبيها له اي لمثل هذين التركيبين حيث لا

اضافة فيه بالمضاف اي بتركيب يشتمل على الاضافة لمشاركته اي لمشاركة مثل هذين

التركيبين له اي لما يشتمل على الاضافة في اصل معناه اي معنى ما يشتمل على الاضافة وهو

الاختصاص الا ان بين الاختصاصين تفاوتا فان الاختصاص المفهوم من التركيب

الاضافي اتم من ما يفهم من غيره ومن ثمة اي لاجل ان جواز مثل هذين التركيبين انما

هو بتشبيه غير المضاف بالمضاف في معنى الاختصاص لم يجز تركيب لا ابا فيها اي في الدار

لعدم الاختصاص فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى شيء انما هو بابوته له وهذا

الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار فلا يصح اضافته الى الدار فكيف يشبه تركيب

لا ابا فيها بتركيب يضاف فيه الاب الى الدار لمشاركته في اصل معناه وليس اي مثل هذين

التركيبين بمضاف حقيقة لفساد المعنى المراد المفاد بهما على تقدير الاضافة وهو نفي وجود

جنس الاب او الغلامين لمرجع الضمير المجرور باللام بالاستقلال من غير احتياج الى تقدير

خبر وهذا المعنى يفسد من وجهين على تقدير الاضافة اما اولا فلان معنى هذا التركيب

على تقدير اضافته لا اباه ولا غلاميه وهذا لا يتم الا بتقدير الخبر اي لا اباه موجود ولا

غلاميه موجودان واما ثانيا فلان المراد نفي ثبوت جنس الاب والغلامين له لا نفي

الوجود عن ابيه المعلوم او غلاميه المعلومين خلافا لسيبويه والخليل وجمهور النحاة

وانما خص سيبويه بهذا الخلاف لانه العمدة فيما بينهم او لان المقصود بيان الخلاف

لا تعيين المخالفين فمذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة ان مثل هذا التركيب مضاف

حقيقة باعتبار المعنى واقحام اللام بين المضاف والمضاف اليه تاكيد للام المقدرة

وحكم المعنى بفساده لما عرفت ويحذف اسمه اى اسم لا حذفا كثيرا فى مثل لا عليك اى لا باس

عليك ولا يحذف الا مع وجود الخبر لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف

اسما جاز ان يكون كزيدا اسما والخبر محذوفا اى لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا اى

لا احد مثل زيد وان جعلناها حرفا فالاسم محذوف اى لا احد كزيد **خبر ما ولا**

المشبهتين بليس فى النفى والدخول على الجملة الاسمية بليس هو المسند بعد دخولهما اى دخول

ما ولا وهى اى خبرية خبر ما ولا لهما وكذا اسمية اسمهما لهما لغة اهل الحجاز وخص

الخبرية بالذكر لان اعمالهما وجعل اسمهما وخبرهما اسما وخبرا لهما انما ظهر باعتبار

الخبر فجعل الخبر خبرا لهما انما هو فى لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث لا يذهبون الى

اعمالهما لا يجعلون الخبر خبرا لهما ولا الاسم اسما لهما بل هما مبتدا وخبر على ما كانا عليه

قبل دخولهما عليهما ولغة الحجازى هى التى جاء عليها التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا

وما هن امهاتهم واذا زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قائم قيل انما خصت ما بالذكر

لانها لا تزاد مع لا فى استعمالهم وهى زائدة عند البصريين ونافية مؤكدة عند الكوفيين

او انتقض النفى بالا نحو ما زيد الا قائم او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل

اى عمل ما اذا كان مع واحد من هذه الامور الثلثة اما اذا زيدت ان فلان ما عامل

ضعيف عمل بشبه ليس فلما فصل بينها وبين معمولها لم تعمل واما اذا انتقض النفى بالا فلان

عملها بمعنى النفى فلما انتقض بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفها فى

العمل واذا عطف عليه اى على خبر ما بموجب بكسر الجيم اى بعاطف يفيد الايجاب

قوله او تقدم الخبر على الاسم آه او تقدم معمول الخبر على الاسم المتقدم على الخبر فلا يجوز ما عمرا زيد ضاربا ...

اعلم ان اذا زيدت بعد ما فانه تبطل عملها بفصل ضعف علمها بالفصل بينها وبين معمولها كما ما ان زيد قائم

وقوله وما ان طب جبن ولكن منايانا ودولة ١٢٣ اخرينا وقد رامعنى اليه بجوازه واذا زيدت ان مع ما هو

قوله ولا دخله يلحق بالتاء كما فى ثمت لت تنبيه عوض داود

الكلمة او المبالغة ولا يدخل الا على حين مضاف الى نكرة

وهو الغالب او على او ان او اذ هو مستعار للزمان كقو

لات حين مناص والغالب فى حين النصب بان يكون

الاسم محذوفا والتقدير لات حين حين مناص وقد

يرفع بان يكون الخبر محذوفا والتقدير لات حين مناص

والقصر لكون شكك بشوتها مركز اواها

مشتركة بين الاسم والفعل

عصام

قوله او انتقض النفى بالا فلا فالمونس مستشهد انجوله

وما الدهر الا منجنونا باهله وما طالب الحاجات الا معذبا واو

وجعل من تبديلات الاسرة انجيز مقه بالمصدر او جعل

منجنونا قائما مقامه اى الا دوران منجنون

عصام

قوله ونافية مؤكدة وليت ان ان نافية بعد النفى زاد مع لما

والمصدرية ايضا قال الرضى الظاهر ان زيادتها عند الكوفيين

ايضا نافية زيدت لتاكيد النفى والتاكيد للنفى على النفى اثبات

عصام

قوله او انتقض النفى بالا نقضه عن يونس انه يجوز الاعمال

مع الانتقاض بالا وانشد فى ذلك شعرا وما الدهر الا

بعد النفى وهو بل ولكن نحو ما زيد قيما بل مسافر وما عمرو قائما لكن قاعد فالرفع اى

فحكم المعطوف الرفع لا غير لكونهما بمنزلة الا فى نقض النفى **المجرورات** هو ما اشتمل

اى اسم اشتمل على علم المجرور فالاواخر التى هى محال الاعراب فانه لا يطلق عليها المرفوعات

والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا لانها اقسام الاسم على علم المضاف اليه اى علامة

المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه يعنى الجر سواء كان بالكسرة او الفتحة او الياء لفظا

او تقديرا وانما قلنا من حيث هو مضاف اليه لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه

بل بحيثية كونه مضافا اليه والمضاف اليه وان كان مختصا بما عرفته به لكن المشتمل على علامة

اعم منه ومما هو مشبه به فيدخل فى تعريف المجرور مثل بحسبك درهم وكفى بالله وكذا

المضاف اليه بالاضافة اللفظية ان لم تكن داخلا فى تعريفه والمضاف اليه وهو هيهنا غير

ما هو المصطلح المشهور بينهم وذهب فى ذلك الى مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف

اليه على المنسوب اليه بحرف جرا ايضا لفظا كل اسم حقيقة او حكما ليشتمل الجمل التى يضاف

اليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها فى حكم المصادر نسب اليه شئ اسما كان نحو

غلام زيد او فعلا مثل مررت بزيد بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اى ملفوظا كان

ذلك الحرف كما فى مثل مررت بزيد او مقدرا حال كون ذلك المقدر مرادا من حيث العمل

بابقاء اثره وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف قمت يوم الجمعة

فانه وان نسب اليه القيام بالحرف المقدر وهو فى لكنه غير مراد اذ لو اريد لا نجر

فالتقدير اى تقدير حرف الجر شرطه ان يكون المضاف اسما اذ لو كان فعلا لا بد من ان يتلفظ

بالحرف نحو مررت بزيد مجردا اى منسلخا عنه تنوينه او ما قام مقامه من نونى التثنية

والجمع لاجلها اى لاجل الاضافة لان التنوين والنون دليل تمام ما هى فيه فلما ارادوا

ان يمزجوا الكلمتين مزجا يكتسب به الاولى من الثانية التعريف او التخصيص او التخفيف

حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة ونموها بالثانية ثم المتبادر من هذا التعريف نظرا

مرج مرج من باب ضرب يضرب

الى كلام القوم حيث لبسوا قائلين بتقدير حرف الجر فى الاضافة اللفظية انه غير شامل
للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام المص فى المتن والصريح فى شرحه له
ان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو للاضافة بتقدير حرف الجر لكنه لم يبين
تقدير حرف الجر فيهما لا فى المتن ولا فى شرحه ولم ينقل عنه شئ فيه من سائر مصنفاته
وقد تكلف بعضهم فى اضافة الصفة الى مفعولها مثل ضارب زيد بتقدير اللام تقوية للعمل
اى ضارب لزيد وفى اضافتها الى فاعلها مثل الحسن الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه
فى قولنا جائنى زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز فان فى اسناد الحسن الى زيد ابهاما فانه لا يعلم
انه اى شئ منه حسن فاذا ذكر الوجه فكانه قال من حيث الوجه فان قلت هذا فى الحقيقة
تخصيص فلا يصح ان يقال ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا فى اللفظ قلنا كان هذا
التخصيص انما قبل الاضافة فلا يكون مما يفيده الاضافة فليست فائدة الاضافة اللفظية
الا التخفيف فى اللفظ وهى اى الاضافة بتقدير حرف الجر معنوية اى منسوبة الى المعنى
لانها تفيد معنى فى المضاف تعريفا او تخصيصا ولفظية اى منسوبة الى اللفظ فقط دون
المعنى لعدم سرايتها اليه فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف فيها غير صفة كاسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى معمولها اى فاعلها او مفعولها قبل الاضافة
سواء لم يكن صفة كغلام زيد او كان صفة ولكن غير مضافة الى معمولها بل الى غيره
كمصارع مصر وكريم البلد واحترز به عن نحو ضارب زيد وحسن الوجه وهى اى الاضافة
المعنوية بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام فيما اى فى المضاف اليه عدا جنس المضاف و ظرفه
اى لا يكون صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا له نحو غلام زيد فان زيدا ليس جنسا
للغلام صادقا عليه ولا ظرفا فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اى غلام لزيد واما
بمعنى من البيانية فى جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف
ايضا صادقا على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه واما بمعنى

فى

فى ظرفه اى ظرف المضاف والحاصل ان المضاف اليه اما مباين للمضاف وح ان كان
ظرفا له فالاضافة بمعنى فى والا فهى بمعنى اللام واما مساو له كليث واسد او اعم مطلقا
كاحد اليوم فالاضافة على التقديرين ممتنعة واما اخص مطلقا كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر
الاراك فالاضافة ح ايضا بمعنى اللام واما اخص من وجه فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف
فالاضافة بمعنى من والا فهى ايضا بمعنى اللام فاضافة خاتم الى فضة بيانية واضافة فضة
الى الخاتم بمعنى اللام كما تقول فضة خاتمك خير من فضة خاتمى واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام
ان يصح التصريح بها بل يكفى افادة الاختصاص الذى هو مدلول اللام فقولك يوم الاحد وعلم
الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه وبهذا الاصل يندفع الاشكال عن كثير
من مواد الاضافة اللامية ولا يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد وهو
اى كون الاضافة بمعنى فى قليل فى استعمالهم وردها اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام فان
معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه فان قلت فعلى هذا
يمكن رد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبين
والمبين قلت نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى فى قليلا ردوها الى الاضافة بمعنى اللام
تقليلا للاقسام واما الاضافة بمعنى من فهى كثيرة فى كلامهم فالاولى بها ان يجعل قسما
على حدة نحو غلام زيد مثال للاضافة بمعنى اللام اى غلام لزيد وخاتم فضة مثال
للاضافة بمعنى من اى خاتم من فضة وضرب اليوم مثال للاضافة بمعنى فى اى ضرب
واقع فى اليوم وتفيد الاضافة المعنوية تعريفا اى تعريف المضاف مع المضاف اليه
المعرفة لان الهيئة التركيبية فى الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية المضاف
لان نسبة امر الى معين تستلزم معلومية المنسوب ومعهوديته فان ذلك غير
لازم كما لا يخفى فان قلت قد يقال جائنى غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين فلا يكون
هيئة التركيب الاضافى موضوعة لمعلومية المضاف قلنا لا نسلم ذلك كما ان المعرف

بالّلام فی اصل الوضع لمعيّن ثم قد يستعمل بلا اشارة الی معيّن كما فی قوله ولقد امرّ علی اللئيم
يسبّنی وذلك النحو خلاف وضعه وليس يجری هذا الحكم فی نحو غير ومثل فان اضافتهما لا
تفيد التعريف وان كانا مع المضاف اليه المعرفة لتوغّلهما فی الابهام الا ان يكون للمضاف
اليه ضدّ واحد يعرف بغيريّته كقولك عليك بالحركة غير السكون وكذا اذا كان للمضاف
اليه مثل اشتهر بمماثلته فی شیء من الاشياء كالعلم والشجاعة فقيل له جاء مثلك كان معرفة
اذا قصد الذی يماثله فی الشیء الفلانی وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصا ای تخصيص
المضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص تقليل الشركاء ولاشك
ان الغلام قبل اضافته الی رجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام امرأة فلما اضيف
الی رجل خرج عنه غلام امرأة وقلّت الشركاء فيه وشرطها ای شرط الاضافة المعنوية
تجريد المضاف اذا كان معرفة من التعريف فان كان ذا اللام حذف لامه وان كان
علما نكّر بان يجعل واحدا من جملة من يسمّی بذلك الاسم وان لم يكن معرفة فلا حاجة
الی التجريد بل لا يمكن والمراد بالتجريد تجرّده وخلوّه من التعريف عند الاضافة سواء
كان نكرة فی نفسه من غير تجريد او كان معرفة جرّدت عن التعريف وانما يجب التجريد
لان المعرفة لو اضيفت الی النكرة لكان طلبا للادنی وهو التخصيص مع حصول الاعلی
وهو التعريف ولو اضيفت الی المعرفة لكان تحصيل الحاصل فتضيع الاضافة حيث لا
تفيد تعريفا ولا تخصيصا فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما فی نحو
النجم والثريا والصعق وابن عباس فی لزوم تعريف المعرّف فما بالهم جوّزوا هذا دون
ذاك قيل لا نسلّم ان فی هذه الامثلة تعريف المعرّف بل فيها زوال التعريف وهو التعريف
الحاصل باللام او الاضافة وحصول تعريف آخر وهو التعريف بالعلمية فانها حين صارت
اعلاما لم يبق فيها الاشارة الی معهوديتها باللام او الاضافة فلا يلزم فيها تعريف
المعرّف بل تبديل تعريف بتعريف وما اجازه الكوفيون من تركيب الثلثة الاثواب

وشبهه من العدد المعرّف باللام المضاف الی المعدود نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار
ضعيف قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل واما استعمالا
فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام قال ذو الرمة وهل يرجع التسليم او يكشف العمی
ثلث الاثافی والديار البلاقع واما ما جاء فی الحديث من قوله عليه السلام بالالف
الدينار فعلی البدل دون الاضافة والاضافة اللفظية علامتها ان تكون المضاف صفة
احترز بها عما اذا لم يكن صفة نحو غلام زيد مضافة الی معمولها احترز عما اذا كانت مضافة
الی غير معمولها نحو مصارع المصر وكريم العصر مثل ضارب زيد من قبيل اضافة اسم الفاعل
الی مفعوله وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة المشبّهة الی فاعلها ولا تفيد الاضافة اللفظية
فائدة الا تخفيفا ولا تعريفا ولا تخصيصا لكونها فی تقدير الانفصال فی اللفظ لا فی المعنی بان
يسقط بعض المعانی عن ملاحظة العقل بازاء ما يسقط من اللفظ بل المعنی علی ما كان عليه
قبل الاضافة والتخفيف اللفظی اما فی لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب
زيد او حكما مثل حواج بيت الله او بحذف نونی التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربوا زيد
واما فی لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير واستتاره فی الصفة كالقائم الغلام فان اصله
القائم غلامه حذف الضمير من غلامه واستتر فی القائم واضيف القائم اليه للتخفيف فی
المضاف اليه فقط واما فی المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام اصله قائم غلامه
فالتخفيف فی المضاف بحذف التنوين وفی المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره فی الصفة
ومن ثمّة ای من جهة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد من التعريف
والتخصيص جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه باضافة الصفة الی معمولها وجعلها
صفة للنكرة من جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب وامتنع تركيب مررت بزيد
حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة وجاز الثانی
لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة والمراد ان المشار اليه بثمة وهو مجموع امور ثلثة وجوب

افادة الاضافة اللفظية التخفيف فى انتفاء التعريف وانتفاء التخصيص يستلزم جواز التركيب
الاول وامتناع الثانى ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل فى
ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل فى ذلك الاستلزام
لانتفاء التخصيص ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز تركيب الضاربا زيد والضاربوا زيد
لحصول التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان تنوين الضارب
انما يسقط للالف واللام لا للاضافة ولا شك انه لا دخل فى هذا التفريع لانتفاء التعريف ولا
لانتفاء التخصيص بل يكفى فيه وجود التخفيف فقط وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا الفرع
لكنه اخره لكثرة لواحقه خلافا للفراء فانه يجوز تركيب الضارب زيدا ما لانه توهم ان دخول لام
التعريف انما هو بعد الاضافة فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب
المصنف عنه فى شرحه بانه غير مستقيم لان القول بتأخر اللام المنفية حتى علي الاضافة دعوى
مخالف للظاهر واما ما وقع فى شعر الاعشى من قوله الواهب المائة الهجان وعبدها
وعبدها بالجر معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها فهو من
باب الضارب زيد فكما لا يمتنع ذلك حيث اتى به بعض البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب المصنف
بقوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها يعنى هنا انه وزن ضعيف لا يقوى
نجيب تستدل به لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفائدة فى الاضافة ولا يخفى
ان فيه شوب مصادرة على المطلوب اللهم الا ان يقال المراد به انه ضعيف فى الاستدلال به
اذ لا نص فيه لاحتمال الجر فانه يحتمل النصب حملا على المحل او على انه مفعول معه او لانه قد يحتمل فى
المعطوف ما لا يحتمل فى المعطوف عليه كما فى رب شاة وسخلتها حيث جاز هذا التركيب لم
يجز رب سخلتها بادخال رب على سخلتها بدون العطف والبيت بتمامه الواهب المائة
الهجان وعبدها عوذا تزجى خلفها اطفالها اى مد وهو الواهب المائة الهجان الى السيف
من النوق ويستوى فيه الجمع والواحد والهجان صفة للمائة او بدل لعلها او من قبيل الثلثة

الاثواب كما هو مذهب الكوفيين وعبدها اى راعيها تشبيها له بالعبد لقيامه بحفظ منها
او عبدها حقيقة باضافة لادنى ملابسة عوذا بالذال المعجمة جمع عائذ اى حديثات النتاج
حال من المائة تزجى بازاء المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكر اى يسوق وفاعله ضمير العبد
واطفالها منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول المؤنث واطفالها مرفوع ما لم يسم فاعله
وحقيقة الامر لا ينكشف الا بعد معرفة حركة حرف الروى من القصيدة واما الانه قاسه على الضارب
الرجل والضاربك فاجاب المصنف عنه بقوله وانما جاز الضارب الرجل يعنى كان القياس عدم جوازه
لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه جاز حملا على الوجه المختار فى الحسن الوجه وهو جر
الوجه بالاضافة وفيه وجهان اخران رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعولية ووجه
الحمل اشتراكهما فى كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام وهذا الاشتراك
مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه فقياسه عليه قياس مع الفارق والضاربك
يعنى انما جاز الضاربك مع ان القياس عدم جوازه كما عرفت وكذا شبهه وهو الضاربى
والضاربه وغيرهما فيمن قال الى فى قول من قال يعنى سيبويه واتباعه انه اى الضارب فى
الضاربك مضاف دون من قال انه غير مضاف والكاف منصوب المحل على المفعولية
والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة فانه لا يحتاج فى جوازه الى الحمل حملا اى لحمله
على ضاربك فانه فاعل المفعول له والفعل المعلل به اعنى جاز وبيانه انهم اذا وصلوا
اسماء الفاعلين والمفعولين مجردا عن اللام بمفعولاتهما وكانت مضمرات متصلات
التزموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقق تخفيف فقالوا ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة
بل بنفس اتصال الضمير ثم لما لم يعتبروا التخفيف فى ضاربك وجوزوه بدونه حملوا الضاربك
عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل واحد منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل
محذوفا تنوينه قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب
واحد والدليل على ان سقوط التنوين فى ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة انهم لو سقطت

باب الاضافة

للاضافة لكان ينبغي ان يتصور ذلك اولا على وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية ثم يضاف ويقال ضاربك كما يتصور ضارب زيدا ثم يضاف ويقال ضارب زيد ولن يتصور ضاربك لنعلم انها سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضارب اياك للفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف التنوين وصار ضمير المنفصل متصلا فصار ضاربك وحصل التخفيف جدا ثم حمل الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى ضمير متصل من غير اعتبار حذف تنوينهما قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد فاعلم انا حملنا قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وقوله والضاربك الرجل والضاربك حملا على نظيريهما على الاجوبة عن استدلالات الفراء على جواز الضارب زيد عن جانب المصنف على موافقة بعض الشارحين وذلك ان يجعل كل واحدة منها اشارة الى مسئلة على حدتها مناسبة للحكم بامتناع الضارب زيد فمعنى قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها انه ضعف عطف المجرد عن اللام على المحلى به المضاف اليه صفة مصدرة باللام لانه بتوسط العطف يصير مثل الضارب زيد كما عرفت وانما لم يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه وحينئذ يندفع ما فيه من توهم شائبة المصادرة على المطلوب على التقدير الاول وارجاع كل من القولين الاخيرين الى مسئلة ظاهر ويتضمن الرد على الفراء في الاستدلال بهما ولا يضاف موصوف الى صفته مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي بحاله لان لكل من هيئتي التركيب الوصفي والاضافي معنى اخر لا يقوم احدهما مقام الاخر ولهذا المعنى يعتبر لا يضاف صفة الى موصوفها فلا يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد خلافا للكوفية فان مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من غير فرق ويرد على القاعدة الاولى وهو قوله لا يضاف موصوف الى صفته مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء فان في كل واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف الى صفته فان الجامع صفة المسجد والغربي صفة الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها واجيب بان مثل هذه التراكيب متاول فمسجد الجامع متاول بمسجد الوقت الجامع وذلك يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة الوقت فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا نسيا منسيا والجامع قائم مقامه منظورا عليه فيكون بمنزلة الصفة الغالبة فيضاف المسجد اليه فيندفع الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس صلوة الاولى وبقلة الحمقاء متاول بصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين لكن هذا التاويل لا يتمشى في جانب الغربي فانه لا يمكن ان المقصود توصيف الجانب بالغربية لا توصيف مكان هو جانبه بها اللهم الا ان يقال هناك مكانان جزء وكل فالمكان الذي اضيف اليه الجانب هو جزء والاضافة بيانية والمكان الذي اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم المعنى ويرد على القاعدة الثانية وهو قوله ولا صفة الى موصوفها مثل جرد قطيفة واخلاق ثياب فان اصلهما قطيفة جرد وثياب اخلاق قدمتا الصفة على الموصوف واضيفت اليه واجيب عنه بانه متاول بانهم قد حذفوا قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة فلما قصد والتخصيص لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم في كونه صالحا لان يكون فضة وغيرها اضافوه الى الجنس الذي يختص به كما اضافوا خاتما الى فضة فليس اضافته اليها من حيث انه صفة لها بل من حيث انه جنس مبهم اضيف اليها ليتخصص وعلى هذا القياس اخلاق ثياب ولا يضاف اسم مماثل اي مشابه للمضاف اليه في العموم والخصوص الى ذلك المضاف اليه سواء كانا مترادفين كليث واسد

قوله فيفهما خفاء يريد الخفاء صحة حمل اللاشئ نفس اللاشئ والخفاء انه جاء عند من جعل الشئ شاملا لغير الموجود في الخارج كما في اللغة فان الشئ في اللغة ما يصح ان يخبر عنه فمن قال الشئ بمعنى الموجود في الخارج كما هو عند جماعة والعين اعم بلا شبهة فقد بعد وقد يقال تفصيل ما يزول به الخفاء ان اللام للجنس اذا اريد به الاشارة الى الطبيعة من حيث هي فالعين اعم منه لصدقه على فرد في الطبيعة والحقيقة بخلاف الطبيعة فانها لا يصدق على نفسها وان اريد به الطبيعة في ضمن الفرد فالعين يصدق عليها وعلى الطبيعة من حيث هي عصام الدين

في الاعيان والبحث وحبس ومنع في المعاني والاحداث او غير مترادفين بل متساويين في الصدق كالانسان والناطق لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت رايت ليث اسد لا يفيد الا ما يفيده رايت ليثا بدون ذكر الاسد واضافة الليث اليه فذكر الاسد واضافة الليث اليه لغو لا فائدة فيه بخلاف اضافة العام الى الخاص في مثل كل الدراهم وعين الشئ فانه اي المضاف فيها يختص اي يصير خاصا بسبب اضافته الى المضاف اليه ولا يبقى على عمومه سواء افادت الاضافة التعريف او التخصيص ولعمرك العين عن الشئ اذا كان اللام فيه للعهد ظاهرة واما اذا كان للجنس ففيها خفاء وقد يرد على قولهم لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص قولهم سعيد كرز فانك سعيدا وكرزا اسمان لمسمى واحد وكليث واسد مع انه اضيف احدهما الى الاخر فاجيب بانه متاول بحمل احدهما على المدلول والاخر على اللفظ فكانك اذا قلت جاءني سعيد كرز قلت جاءني مدلول هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب اوضح من الاسم غالبا واذا اضيف الاسم الصحيح وهو في عرف النحاة ما ليس في اخره حرف علة او الملحق به وهو ما في اخره واو وياء ما قبلهما ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا يثقل عليها الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكوت في الوقوع بعد استراحة اللسان ولا يثقل عليها الحركة بعد السكوت يعني في الابتداء كذا بعد السكون الى ياء المتكلم كسر اخره للتناسب مثل ثوبي وداري في الصحيح وظبيي ودلوي في الملحق به والياء مفتوحة او ساكنة وقد اختلف في ان ايهما الاصل والصحيح انه الفتح اذ الاصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او حكما والاصل فيما بني على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف فان كان اخره اي اخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا تثبت اي الالف على اللغة الفصيحة لعدم موجب الانقلاب نحو

عصاي ورحاي وهذيل وهي قبيلة من العرب تقلبها اي الالف ياء لكونها لغير التثنية ياء لمشاكلته بياء المتكلم وتدغم في الياء مثل عصي ورحي ولا تقلب الف التثنية كغلاماي اي لالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب وان كان اخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء ادغمت في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمين اذا اضيف الى ياء المتكلم واسقط النون للاضافة وادغم الياء في الياء فصار مسلمي وان كان اخره واوا قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة تعذر بقاء الضمة قبلها تنبيها فحركت بالحركة المناسبة لها فقيل مسلمي وان كانت قبل الياء او الواو فتحة بقي ما قبلهما مفتوحة كقولك في مسلمين مسلمي وفي مصطفون مصطفي لخفة الفتحة وفتحت الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلث للساكنين اي لزوم التقاء الساكنين ان لم يتحرك واختير الفتح لخفته واما الاسماء الستة التي مر البحث عنها مضافة الى غير ياء المتكلم فاخي وابي اي فالحال في اخ واب منها اذا اضيفا الى ياء المتكلم ان يقال اخي وابي مثل يدي ودمي بلا رد المحذوف لجعله نسيا منسيا واجاز المبرد فيهما اخي وابي برد لام الفعل فيهما وهي الواو وجعلها ياء وادغام الياء في الياء وتمسك في ذلك بقول الشاعر وابي مالك ذو المجاز بدار وحمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظا ومعنى واجاب عنه المص في شرحه بان ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون المقسم به ابي جمع اب فاصله ابين سقطت النون في الاضافة وتجمع ياءان فادغمت الاولى في الثانية فصار ابي وقد يجمع هكذا في قول الشاعر فلما تبين اصواتنا بكين وفديننا بالابينا اي لما سمعن وعلمن اصواتنا بكين وقلن لنا اباؤنا فداكم وتقول اي امراة فاء لمه لامتناع اضافة الحم الى المذكر حمي وهني بلا رد المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم وانما فصلهما عن اخي وابي لانه لم ينقل عن المبرد فيهما في المشهور ما يخالف مذهب الجمهور وان نقل عنه بعضهم ذلك الخلاف في الاسماء الاربعة وقال في فم حال الاضافة الى ياء المتكلم في بالرد

والقلب والادغام في الاكثر اي في اكثر موادّ استعمالاته ونحو في بعضها ابقاء للميم المعوض عن الواو عند قطعه عن الاضافة واذا قطعت هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة قيل اخ واب وحم وهن وفم بالحركات الثلث ولكن فتح الفاء افصح منهما اي من الضم والكسر وجاء حم ايضا مثل يد فيقال هذا حمٌ وحمك ورايت حمًا وحمك ومررت بحمٍ وحمك ومثل خبء بالهمزة فيقال هذا حمءٌ وحمؤك ورايت حمءًا وحمأك ومررت بحمءٍ وحمئك ومثل دلو بالواو فيقال هذا حموٌ وحموك ورايت حموًا وحموك ومررت بحموٍ وحموك ومثل عصا بالالف فيقال هذا حمًا وحماك ورايت حمًا وحماك ومررت بحمًا وحماك مطلقا اي جواز مثل هذه الاسماء الادبعة مطلقا غير مقيد بحال الافراد والاضافة بل يجيء هذه الوجوه فيه في كل من حالتي الافراد او الاضافة وجاء هن مثل يد مطلقا اي في الافراد والاضافة يقال هذا هن ورايت هنا ومررت بهن وهذا هنك ورايت هنك ومررت بهنك وذو لا يضاف الى مضمر لانه وضع ليتوصل به الى الوصف باسماء الاجناس والضمير ليس باسم جنس وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه ولو قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان اشمل وكان حصر المضمر بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسماء حكم خاص عند اضافته الى ياء المتكلم فنفى اضافته الى المضمر مطلقا نفيا للاختصاص بحكم باعتبار اضافته اليه ولا يقطع اي ذو عن الاضافة لانه جعل وصلة الى اسماء الاجناس ليس الا باضافته اليها

التوابع

وهو جمع تابع منقول عن الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمي يجمع على فواعل كالكاهل والكواهل والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي هي اقسام الاسم فلا ينتقض حده بجزء من ان وضرب ضرب لعدم كونهما من افراد المحدود كل ثان اي متأخر متى لوحظ مع سابقه كان في الرتبة الثانية منه يدخل فيه التابع الثاني والثالث فصاعدا متلبس باعراب سابقه اي بجنس اعراب سابقه بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه ناشٍ كلاهما من جهة واحدة شخصية مثل جاءني زيد العالم فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان في الرتبة

الثانية واعرابه من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع في كل منهما ناش من جهة واحدة شخصية هي فاعليته زيد العالم لان المجيء المنسوب الى زيد في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه مطلقا فقوله كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتدء وخبر كان وان واخواتهما وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء لان العامل في المبتدء والخبر وان كان هو الابتداء اعني التجريد عن العوامل اللفظية للاسناد لكن هذا المعنى من حيث انه يقتضي مسندا اليه صار عاملا في المبتدء ومن حيث انه يقتضي مسندا صار عاملا في الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة وكذا ظننت من حيث انه يقتضي شيئا مظنونا فيه ومظنونا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف بالنسبة الى اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا او حكما فلا يرد نحو جاءني هؤلاء الرجال ويا زيد العاقل ولا رجل ظريف ثم ان لفظة كل ههنا وكذا لبست في موقعها لان التعريف انما يكون للجنس وبالجنس لا للافراد وبالافراد فالمحدود بالحقيقة التابع والحد مدلول كل وهو ثان باعراب سابقه من جهة واحدة لكنه لما ادخل كل عليه افاد صدق المحدود على كل افراد الحد فيكون مانعا والظاهر انحصار المحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيكون جامعا فيحصل حد جامع مانع يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه النعت تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله يدل على معنى في متبوعه اي يدل بهيئة تركيبه مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه مطلقا اي دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوص مادة من المواد احتراز عن سائر التوابع ولا يرد عليه البدل في مثل قولك اعجبني زيد علمه والمعطوف في مثل قولك اعجبني زيد وعلمه ولا التاكيد في مثل قولك جاءني القوم كلهم لان دلالة كلهم على معنى الشمول في القوم فان دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما هي لخصوص موادها فلو جردت عن هذه المواد كما يقال اعجبني زيد غلامه او اعجبني زيد وغلامه او جاءني زيد نفسه لا نجد لها دلالة على معنى في متبوعها بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية

بين الصفة والموصوف على حصول معنى في متبوعها في اية مادة كانت وفايدة تراى فايدة
النعت غالبا تخصيص في النكرة كرجل عالم او توضيح في المعرفة كزيد الظريف وقد يكون لمجرد الثناء
من غير قصد تخصيص وتوضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان
الرجيم او لمجرد التوكيد مثل نفخة واحدة اذ الوحدة تفهم من التاء في نفخة فاكدت بالوحدة و
لما كان غالب مواد الصفة المشتقات توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط في النعت
حتى تاولوا غير المشتق الى المشتق ولما لم يكن هذا مرضيا للمصنف رده بقوله ولا فصل اى لا
فرق بين ان يكون النعت مشتقا او غيره في صحة وقوعه نعتا اذا كان وضعه اى وضع غير
المشتق لغرض المعنى اى لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع عموما اى في جميع الاستعمالات
مثل تميمى وذى مال فان التميمى يدل دائما على ان ذاتا ما منسوبة الى قبيلة بنى تميم وذو مال يدل على ان ذاتا
ما صاحب مال او خصوصا اى في بعض الاستعمالات بان يدل في بعض المواضع على حصول معنى
لذات ما ويجوز ان يقع نعتا وفي بعضها لا يدل على ذلك ولا يصح جعله نعتا مثل مررت
برجل اى رجل اى كامل في الرجولية فان اى رجل باعتبار دلالته في مثل هذا التركيب على كمال الرجولية
يصح ان يقع نعتا ومثل مررت بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل على ذات معينة
وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمة فلذا صح ان يقع الرجل صفة لهذا وفي
المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم الى ان الرجل بدل عن
اسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان ومثل مررت بزيد هذا اى بزيد المشار اليه بهذا
فهذا في هذا الموضع يدل على معنى حاصل في ذات زيد فوقع صفة له وفي المواضع الاخر التي لا يدل
على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة له وتوصف النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية اى التي هي في
حكم النكرة لان الدلالة على معنى في متبوعه كما توجد في المفرد كذلك توجد في الجملة الخبرية
وانما قيد الجملة بالخبرية لان الانشائية لا تقع صفة الا بتاويل بعيد كما اذا قلت جاءني رجل
اضربه اى مقول في حقه اضربه اى مستحق لان يؤمر بضربه ويلزم فيها الضمير الراجع الى تلك

النكرة للربط نحو جاءنى رجل ابوه قائم واذا لم يكن فيها الضمير الرابط تكون اجنبية بالنسبة
الى الموصوف فلا يصح ان تقع صفة له مثل جاءنى رجل زيد عالم ويوصف بحال الموصوف
اى بحال قائمة به نحو مررت برجل حسن اذ الحسن حال الرجل وصفته وبحال متعلقه اى
متعلق الموصوف يعنى بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه نحو مررت برجل حسن
غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان اعتباريا فالاول اى النعت بحال الموصوف
يتبعه اى الموصوف في عشرة امور يوجد منها في كل تركيب اربعة في الاعراب رفعا ونصبا
وجرا والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كان صفة
يستوى فيها المذكر والمونث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور او فعيل بمعنى
مفعول كرجل جريح وامرأة جريح او كان صفة مونثة تجرى على المذكر كعلامة والثانى اى النعت
بحال متعلق الموصوف يتبعه في الخمسة الاول وهى الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير و
يوجد منها في كل تركيب اثنان وفي البواقي من تلك الامور العشرة وهو ايضا خمسة الافراد و
التثنية والجمع والتذكير والتانيث كالفعل اى يشبهه بمعنى ينظر الى فاعله فان كان مفردا او
مثنى او مجموعا افرد كما يفرد الفعل وان كان مذكرا او مونثا حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا كما يطابق
الفعل فاعله في التذكير والتانيث وان كان فاعله مونثا غير حقيقي او حقيقيا مفصولا ذكر
او يؤنث جوازا تقول مررت برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد غلاماهما
مثل يقعد غلاماهما وبرجال قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم ومررت بامرأة قائم ابوها مثل
يقوم ابوها وبرجل قائمة جاريته مثل تقوم جاريته وبرجل معمور او معمورة داره مثل يعمر
وتعمر او قائم او قائمة في الدار جاريته مثل يقوم او تقوم في الدار جاريته فان قلت اذا نظرت حق
النظر وجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا في الخمسة البواقي كالفعل لان فاعله
الضمير المستتر الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف في التثنية والواو
في الجمع المذكر العاقل والنون في جمع المؤنث وتؤنث في الواحد المؤنث ولذلك قلت مررت

برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامرأة ضاربة وبامرأتين ضاربتين ونسوة
ضاربات كما تقول في الفعل يضرب يضربان ويضربون وتضرب تضربان ويضربن
فلم خصصت الثاني بهذا الحكم قلنا المقصود الأصلي في هذا المقام بيان نسبة الوصفين
الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الأول يتبعه في الأمور العشرة وكان لا يخرجه
مشابهته للفعل في الخمسة البواقي عن هذه التبعية كما عرفت اكتفى فيه بالحكم عليه بالتبعية بخلاف
الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في الخمسة الأول لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية فانه
غير مضبوط بل بين ضابطة عدم تبعيته لكونه كالفعل بالنسبة الى الظاهر بعده ليتبين حاله
عند عدم التبعية ومن ثمة اي ومن اجل كون الوصف الثاني في الخمسة البواقي كالفعل حسن قام رجل
قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث غير حقيقي
كما حسن تقعد غلمانه وضعف قام رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه والحاق
علامتي المثنى والمجموع في الفعل المسند الى ظاهرهما ضعيف ويجوز من غير حسن ولا ضعف
قعود غلمانه وان كان قعود جمعا ايضا كقاعدون لانك اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج
لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن قعود غلمانه مثل يقعدون غلمانه
الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان يخرج الواو من الاسمية الى الحرفية او يجعل الظاهر بدلا من
المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدأ والمضمر لا يوصف لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف
المعارف واوضحها فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب وعلى الوصف الموضح
الوصف المادح والذام وغيرهما طردا للباب ولا يوصف به لانه ليس في المضمر معنى الوصفية
وهو الدلالة على قيام معنى بالذات لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها وكانه لم يقع في بعض
النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا اعترض الشيخ الرضي وقال لم يذكر المص انه لا يوصف بالضمير
لانه بين ذلك بقوله والموصوف اخص او مساو اي الموصوف للمعرفة اشد اختصاصا بالتعريف
والمعلومية من الصفة يعني اعرف منها لانه المقصود الاصلي فيجب ان يكون اكمل من الصفة

باب النعت

في التعريف او مساويا لها لانه لو لم يكن اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون ادون منها والمنقول
عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف
باللام والموصولات فبينهما مساواة ومن ثمة اي ومن اجل ان الموصوف اخص او مساو لم يوصف
ذو اللام الا بمثله اي بذي اللام الاخر او الموصول فانه ايضا مماثل لذي اللام كما عرفت بينهما
من المساواة في التعريف نحو جاءني الرجل الفاضل او الرجل الذي كان عندنا امس او بالمضاف
الى مثله اي مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب الفرس او بواسطة نحو جاءني
الرجل صاحب لجام الفرس لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه على
الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف ساير المعارف فانها اخص من ذي اللام فلو
وقع اخص نعتا لغير اخص فهو محمول على البدل عند صاحب هذا المذهب وانما التزم
وصف باب هذا اي باب اسم الاشارة بذي اللام مثل مررت بهذا الرجل مع ان القياس
يقتضي جواز وصفه بذي اللام والموصول والمضاف لاحدهما للابهام الواقع في هذا الباب
بحسب اصل الوضع المقتضي لبيان الجنس فانه اذا اريد دفعه لا يتصور بمثله لابهامه ولا
يليق بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف اليه لانه كالاستعانة من المستعير والسؤال
من المحتاج الفقير فتعين تعريفه بذي اللام لتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته مثل
ذي اللام مثل مررت بهذا الذي كرم اي الكريم ومن ثمة اي ومن اجل ان التزام وصف باب
هذا بذي اللام لرفع الابهام لبيان الجنس ضعف مررت بهذا الابيض لانه لا يتبين به جنس
المبهم لان الابيض عام لا يختص بجنس دون جنس وحسن مررت بهذا العالم لانه يتبين به
ان المشار اليه انسان والعطف يعني المعطوف بالحرف تابع مقصود اي قصد نسبته
الى شيء او نسبة شيء اليه بالنسبة الواقعة في الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من
المقصود مع متبوعه اي كما يكون هو مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا بها
نحو جاءني زيد وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف على زيد قصد نسبة المجيء اليه بنسبة المجيء الواقعة

في الكلام وكان نسبة المجيء اليه مقصودة كذلك نسبته الى زيد الذي هو متبوعه ايضا مقصودة
بالتبعية وقوله مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل
المقصود متبوعاتها وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل لانه المقصود دون متبوعه فيخرج
بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة معها احد الامرين
من التابع والمتبوع لا كلاهما واجيب بان المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة ان لا يذكر
لتوطئة ذكر التابع ويكون التابع مقصودا بالنسبة ان لا يكون كالفرع على المتبوع من غير
استقلال به ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف بالنسبة مقصودان
بالنسبة معا بهذا المعنى ولما تم الحد بما ذكره جمعا ومنعا اورد قوله لزيادة التوضيح بقوله يتوسط
بينه اي بين ذلك التابع وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسياتي تفصيلها في قسم الحروف
ان شاء الله تعالى مثل قام زيد وعمرو ولم يكتف بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد
الحروف العشرة لان الحروف قد يتوسط بين الصفات مثل جاءني زيد العالم والشاعر والدبير
فالصفة الداخلة عليها حرف العطف كالشاعر والدبير لها جهتان احديهما كونها صفة لزيد
تابعة له بتبعية المعطوف عليه واخريهما كونها معطوفا على الصفة المتقدمة تابعة لها ويصدق
على هذه الصفة من جهتها الاولى انها تابع لانها صفة لزيد يتوسط بينها وبين زيد حرف العطف
لان توسط حرف العطف بين شيئين لا يستلزم ان يكون عطفا للثاني على الاول فلو لم يكن
قوله مقصود بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفة من جهتها الاولى في حد المعطوف
وهي من هذه الجهة ليست معطوفا فلم يبق مانعا وقيل قد جوز الزمخشري وقوع الواو
بين الموصوف والصفة لتاكيد اللصوق في مواضع عديدة من الكشاف وحكم المصنف
في شرح المفصل في مباحث الاستثناء ان قوله تعالى ولها منذرون في قوله تعالى
وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون صفة لقرية فلو اكتفى بقوله تابع يتوسط بينه
غير مثل هذه الصفة ونقل عن المصنف انه قال في امالي الكافية ان العاقل في مثل جاءني

زيد العالم

زيد العالم والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد حروف العشرة وليس بعطف
على التحقيق وانما هو باق على ما هو كان عليه في الوصفية وانما حسن دخول العاطف لنوع
من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير فلو حد العطف كذلك لدخل فيه بعض الصفات
مع انه ليس بمعطوف وقال بعضهم فيه نظر لان الحروف المتوسطة بينهما عاطفة لدلالتها
فيها على ما يدل عليه في غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك فجعلها غير عاطفة في
غيرها ارتكاب امر بعيد من غير ضرورة داعية اليه واذا عطف على الضمير المرفوع لا
المنصوب والمجرور المتصل بارزا كان او مستترا اكد بمنفصل والا لم يعطف
عليه لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله
ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كما
لو عطف على بعض حروف الكلمة فاكد اولا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل
وان كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل به بتاكيده فيحصل
له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد لان المعطوف في حكم
المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا وهو باطل فان كان
الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا
منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة فيهما الى التاكيد بمنفصل مثل
مثل ضربت انا وزيد وزيد ضرب هو وغلامه الآن يقع فصل بين المضمر المرفوع
المتصل وبين ما عطف عليه يجوز تركه اي ترك التاكيد لانه قد طال الكلام بوجود
الفصل فحسن الاختصار بترك التاكيد سواء كان الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت
اليوم وزيد او بعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا فان المعطوف هو اباؤنا ولا
زائدة بعد حرف العطف لتاكيد النفي وانما قال يجوز تركه فانه قد يؤكد بالمنفصل مع
الفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد والامران متساويان

هذا واعلم ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف
بلا تاكيد ولا فصل لكن على قبح والكوفيون يجوزونه بلا قبح واذا عطف على الضمير
المجرور اعيد الخافض حرفا كان او اسما لان اتصال المضمر المجرور بجاره اشد من اتصال
الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من
جاره فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس للمجرور
ضمير منفصل كما يجئ في المضمرات حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع
المتصل وفي استعارة المرفوع له مثله ولا يكتفى بالفصل لان الفصل لا تاثير له الا في
جواز ترك التاكيد بالمنفصل للاختصار وحيث لا يمكن التاكيد بالمنفصل لعدمه لا يتصور
له اثر فكيف يكتفى به فلم يبق الا اعادة العامل الاول نحو مررت بك وبزيد والمال
بيني وبين زيد والمعطوف هو المجرور والعامل مكرر وجره بالاول والثاني
كالعدم معنى بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد وقيل جره
بالثاني كما في الحرف الزايد في كفى بالله وهذا الذي ذكرناه اعني لزوم اعادة الجار في
حال السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا واجاز الكوفيون
ترك الاعادة في حال السعة مستدلين بالاشعار فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل
في نحو القوم جاؤني كلهم والابدال منه نحو اعجبني جمالك من غير شرط تقدم التاكيد بالمنفصل
وجاز ايضا تاكيد المضمر المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو عجبت بك
جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني
الا مع اعادة الجار قلنا التاكيد عين المؤكد والبدل في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه
او متعلقه والغلط قليل نادر فهما ليسا باجنبيين لمتبوعهما ولا منفصلين عنه لعدم
تخلل فاصل بينهما وبين متبوعهما فلا حاجة في ربطهما الى متبوعهما الى تحصيل مناسبة
زائدة بخلاف العطف فان المعطوف يغاير المعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف فلا بد

فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتاكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع وباعادة الجار في المجرور
المتصل ليخرج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال ويناسب المعطوف عليه بتاكيده با
لمنفصل ويقوى مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما في المعطوف عليه والمعطوف في حكم
المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله بشرط ان لا يكو
ما يقتضيها منتفيا في المعطوف انما قلنا في الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله احترازا
عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير والافراد
والتثنية والجمع فان المعطوف عليه فيها ليس في حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط ان لا
يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف احترازا عن مثل قولنا يا رجل والحارث فان الحارث
معطوف على الرجل وليس في حكمه من حيث تجرده عن اللام فان ما يقتضي تجرده عن اللام
هو اجتماع اللام وحرف النداء وهو مفقود في المعطوف واما نحو رب شاة وسخلتها
فبتقدير التنكير لقصد عدم التعيين اي رب شاة وسخلة لها او كذا المعطوفات ومحمول
على نكارة التمييز كربه رجلا على الشذوذ اي رب شاة وسخلة شاة وكذا المعطوف في
حكم المعطوف عليه في احوال عارضة له بالنظر الى نفسه وغيره ان كان المعطوف مثل
المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو لان ضم زيد بالنظر الى حرف
النداء والى كونه مفردا معرفة في نفسه وعمرو مثل زيد في كونه مفردا معرفة وامتنع بناؤه
في يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد فان زيدا مفرد معرفة وعبد الله مضاف
ومن ثمه اي ومن اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع لم يجز في مثل
تركيب ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب اذ لو نصب او خفض
لكان معطوفا على قائم او قائما فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع
في المعطوف عليه العائد الى اسم ما فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما والمبتدا وهو
عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة ولا مانع منه ولما كان لقائل ان يقول هذه

القاعدة منتقضة بقولهم الذي يطير فيغضب زيد الذباب فان يطير فيه ضمير يعود الى
الموصول ويغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب عنه بقوله وانما جاز الذي
يطير فيغضب زيد الذباب لانها اي الفاء في هذا التركيب فاء السببية اي فاء لها نسبة
الى السببية بان يكون معناها السببية لا العطف فلا يرد نقضا على تلك القاعدة او يكون
معناها السببية مع العطف لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفى بالربط في الاولى و
المعنى الذي اذا يطير فيغضب زيد الذباب ويفهم منها سببية الاولى للثانية فالمعنى الذي
يطير فيغضب زيد بسببه الذباب ويمكن ان يقدر فيه ضمير اي الذي يطير فيغضب زيد بطيرانه
الذباب واذا عطف اي اذا وقع العطف بناء على وجود عاملين بان عطفت شيئان على
معموليهما بعاطف واحد وقال بعض شارحي اللباب الاظهر عندي ان العطف ههنا محمول
على معناه اللغوي اي امالة الاسمين نحو العاملين بان يجعل معموليهما واكثر الشارحين على
ان المعنى على معمولي عاملين وانما قال على معمولي عاملين لا على معمولي عامل واحد فانه جائز
اتفاقا نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا ولا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف في امتناعه
مختلفين اي غير متحدين بان يكون الثاني غير الاول وذلك لدفع وهم من يتوهم ان مثل
ضرب ضرب زيد عمرا وبكر خالدا من هذا الباب مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل
فيه اذ العامل هو الاول والثاني تاكيد له وذلك العطف كما وقع في قولهم ما كل سوداء
تمرة ولا بيضاء شحمة وفي قول الشاعر اكل امرئ تحسبين امرءا ونار توقد بالليل نارا فهذا وان كان
بحسب الظاهر جائزا لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد لم يقو ان يقوم
مقام عاملين مختلفين خلافا للفراء فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب
الصورة ولا يؤول الامثلة الواردة عليها ولا يقتصر على صورة السماع بل يعمها وغيرها
وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار في جميع المواد عند الجمهور الا في نحو في الدار
زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمرا يعني الا في صورة تقديم المجرور وتاخير

المرفوع او المنصوب بمجيئه في كلامهم واقتصر الجواز على صورة السماع لان ما خالف القياس
يقتصر على مورد السماع خلافا لسيبويه فانه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه
الصورة ايضا بل يحملها على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه نحو قوله تعالى تريدون
عرض الحيوة الدنيا والله يريد الاخرة بجر الاخرة كما جاء في بعض القراءات اي عرض الاخرة
التاكيد تابع يقرر امر المتبوع اي حاله وشانه عند السامع يعني يجعل حاله ثابتا متقررا عنده
في النسبة اي في كونه منسوبا او منسوبا اليه فيثبت عنده ويتحقق ان المنسوب والمنسوب
اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غيره وذلك اما لدفع ضرر الغفلة عن السامع او لدفع
ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ نحو ضرب ضرب زيد او ضرب زيد
زيد او لدفع ظن السامع به تجوزا اما في المنسوب نحو قولك زيد قتيل قتيل دفعا لتوهم السامع
ان يريد بالقتل الضرب الشديد فيحتاج ايضا تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في ارادة المعنى
الحقيقي او في المنسوب اليه فانه ربما ينسب الفعل الى الشيء والمراد نسبته الى بعض متعلقاته كما في قطع
الامير اللص اي قطع غلامه فيحتاج تكرير المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد زيد اي ضرب هو
لا من يقوم مقامه او تكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينه او في الشمول اي التاكيد ما
يقرر امر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه او في شمول المتبوع افراده دفعا لظن السامع
تجوزا لا في نفس المنسوب اليه بل في شموله لافراده فانه كثيرا ما ينسب الفعل الى جميع افراد
المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها فيندفع هذا الوهم بذكر كل واجمع واخواته وكليهما
وثلثهم واربعتهم ونحوها وهذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد واذا عرفت هذا فقوله
اخرج الصفة والعطف والبدل عن حد التاكيد بقوله يقرر امر المتبوع اما البدل والعطف
فظاهر خروجهما به واما الصفة فلان وضعها للدلالة على معنى في متبوعها وافادتها
توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست بالوضع واما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه
لا بتقرير امر متبوعه وتحقيقه لكن لا في النسبة والشمول هذا حاصل ما ذكره المصنف في شرحه فهو

ان المبدل منه في حكم
التنحية فلا يمكن ان يكون
بتقريره مقصود التابع

اى التاكيد لفظى اى منسوب الى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ ومعنوى اى منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى فى اللفظى منه تكرير اللفظ الاول اى مكرر اللفظ الاول ومباده حقيقة نحو جاءنى زيد زيد او حكما نحو ضربت انت وضربتنا انا فان ذلك فى حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا اذا لضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا ويجرى اى التكرير حكم لا التكرير الذى هو التاكيد الاصطلاحى فى الالفاظ كلها اسماء او افعالا او حروفا او جملا او مركبات تقييدية او غير ذلك ولا يبعد ارجاع الضمير الى التاكيد اللفظى الاصطلاحى وتخصيص الالفاظ بالاسما ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ محصورة كالتاكيد المعنوى فى التاكيد المعنوى يختص بالفاظ محفوظة محصورة اى معدودة محدودة وهى نفسه وعينه وكلاهما او كله واجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلثة فى حال الافراد مثل حسن بسن وقيل اكتع مشتق من حول كتيع اى تام وابصع بالمهملة من بصع العرق اى سال وبالمعجمة من بضع اى روى وابتع من التبع وهو طول العنق مع شدة مغرزه ويمكن استنباط مناسبات خفية بين هذه المعانى ومعناها التاكيدى بالتامل الصادق فالاولان اى النفس والعين يعمان اى يقعان على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمونث باختلاف صيغتهما افرادا وتثنية وجمعا واختلاف ضميرهما العايد الى المتبوع المؤكد تقول نفسه فى المذكر الواحد نفسها فى المونث الواحدة انفسهما باير فى صيغة الجمع فى تثنية المذكر والمونث وعن بعض العرب نفساهما وعيناهما انفسهم فى جمع المذكر العاقل انفسهن فى جمع المونث وغير العاقل من المذكر والثانى لما سمى النفس والعين اولين تغليبا كالقرين سمى الثالث ثانيا للمثنى كلاهما للمذكر وكلتاهما للمونث والباقى بعد الثلثة المذكورة لغير المثنى مفردا كان او جمعا باختلاف الضمير العايد الى المتبوع المؤكد فى كله نحو قرأت الكتاب كله وكلها نحو قرأت الصحيفة كلها وكلهم نحو اشتريت العبيد كلهم وكلهن نحو طلقت النساء كلهن وباختلاف الصيغ فى الكلمات البواقى وهى اجمع

واكتع

واكتع وابتع وابصع بالمهملة او المعجمة تقول اجمع فى المذكر الواحد وجمعاء فى المونث الواحدة او الجمع بتاويل الجماعة واجمعون فى الجمع المذكر وجمع فى جمع المونث وكذا اكتع كتعاء اكتعون كتع ابتع بتعاء ابتعون بتع وابصع بصعاء ابصعون بصع ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء يصح افتراقها مفردا كان او جمعا اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه ولا حاجة الى ذكر الافراد لان الكل ما لم يلاحظ افرادها مجتمعة ولم تصر اجزاء له لا يصح تاكيده بكل واجمع ويجب ان يكون تلك الاجزاء بحيث يصح افتراقها حسا كاجزاء القوم او حكما كاجزاء العبد ليكون فى التاكيد بكل واجمع فايدة مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله فان العبد قد يتجزى فى الاشتراء فيصح تاكيده بكله ليفيد الشمول بخلاف جاءنى زيد كله لعدم صحة افتراق اجزائه لا حسا ولا حكما فى حكم المجىء واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستكنا بالنفس والعين اى اذا اريد تاكيده بهما اكد ذلك الضمير اولا بمنفصل ثم بالنفس والعين مثل ضربت انت نفسك فنفسك تاكيد لذلك الضمير بعد تاكيده بمنفصل وهو انت اذ لولا ذلك لالتبس التاكيد بالفاعل اذا وقع تاكيدا للمستكن نحو زيد اكرمنى هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستكن فى اكرمنى بقوله هو يقال زيد اكرمنى نفسه لالتبس نفسه الذى هو التاكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس فى هذه الصورة اجرى بقية الباب عليه وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم اللبس وبالمتصل لجواز تاكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيده بمنفصل نحو انت نفسك قائم لعدم اللبس وانما قيد بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا تاكيد نحو القوم جاؤنى كلهم اجمعون لعدم التباس التاكيد بالفاعل لان كلا واجمعين يليان العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليانها كثيرا واكتع واخواته يعنى ابتع وابصع اتباع بفتح الهمزة على ما هو المشهور جمع تبع يعنى يستعمل هذه الكلمات الثلث بتبعية لا بالاصالة لكونه ادل منها على المقصود وهو الجمعية فلا يتقدم يعنى اكتع واخواته عليه اى على اجمع لو اجتمعت معه وذكرها

اى ذكر اكتع مع اخويه دونه اى دون ذكر اجمع ضعيف لعدم ظهور دلالتهما على معنى الجمعية

وللزوم ذكر ما من شانه التبعية بدون الاصل البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع اى يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع دونه اى دون المتبوع اى لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة ما نسب اليه بل يكون النسبة اليه توطئة وتمهيدا لنسبة الى التابع سواء كان ما نسب اليه مسندا اليه او غيره مثل جاءني زيد اخوك وضربت زيدا اخاك واحترز بقوله مقصود بما نسب الى المتبوع عن النعت والتاكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة بما نسب اليه بل المتبوع مقصود به وبقوله دونه احترز عن العطف بحرف فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه مع التابع ولا يصدق الحد على المعطوف ببل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان بهذا المعنى فان قيل هذا الحد لا يتناول البدل الذي بعد الا في مثل ما قام احد الا زيد فان زيدا بدل من احد وليس نسبة ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب الى احد نسبة القيام الى زيد قلنا ما نسب الى المتبوع ههنا القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع مقصود نسبته بنسبة ما نسب الى المتبوع فان النسبة الماخوذة في الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات او النفي ويمكن ان يقصد بنسبة ما نسب الى شئ نفيا نسبته الى شئ اخر اثباتا ويكون الاول توطئة للثاني وهو اى البدل على اربعة انواع بدل الكل اى بدل هو كل المبدل منه وبدل البعض اى بدل هو بعض المبدل منه فالاضافة فيهما مثلها في خاتم فضة وبدل الاشتمال اى بدل هو مسبب غالبا عن اشتمال احد المبدلين على الاخر اما اشتمال البدل على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه وبدل الغلط اى بدل مسبب عن الغلط فالاضافة في الاخيرين من قبيل اضافة المسبب الى السبب لادنى ملابسة فالاول اى بدل الكل مدلوله مدلول الاول يعني متحدان ذاتا لا

ان يتحد مفهوماهما ليكونا مترادفين نحو جاءني زيد اخوك فزيد واخوك وان اختلفا مفهوما فهما متحدان ذاتا قال الشارح الرضي وانا الى الان لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا بدل الكل وما قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب انا لا نسلم ان المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط وقال بعض المحققين في جوابه الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك جاءني اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني تتمة له وتوضيحا فالثاني عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطئة له للغرض في الاسناد فالثاني بدل وح يكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر والثاني اى بدل البعض جزئه اى جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا راسه والثالث اى بدل الاشتمال بينه وبين الاول اى المبدل منه ملابسة بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء انه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته وتتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته اجمالا وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا حماره وضربت زيدا غلامه لان نسبة المضروب الى زيد تامة ولا يلزم في صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط بغيرهما اى يكون تلك الملابسة بغير كون المبدل كل المبدل منه او جزءه فيخرج عنه ما اذا كان المبدل منه جزءا من البدل ويكون ابداله منه بناء على هذه الملابسة نحو نظرت الى القمر فلكه والمناقشة بان القمر ليس جزءا من فلكه بل هو مركوز فيه مناقشة في المثال ويمكن ان يورد لمثاله مثل رايت درجة الاسد برجه فانه لا مجال للمناقشة فيه فان البرج عبارة

عن مجموع الدرجا وانما لم يجعل هذا البدل قسما خامسا ولم يسم ببدل الكل عن البعض
لقلته وندرته مل قيل العدم وقوعه في كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة و
الرابع اى بدل الغلط ان تقصد اى يكون بان تقصد انت اليه اى الى البدل من غير اعتبار
ملابسة بينهما بعد ان غلطت بغيره اى بغير البدل وهو المبدل منه ويكونان اى البدل
والمبدل منه معرفتين نحو ضرب زيد اخوك ونكرتين نحو جاءني رجل غلام لك و
مختلفين نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاء رجل غلام زيد واذا كان البدل نكرة
مبدلة عن معرفة فالنعت اى نعت بدل النكرة واجب لئلا يكون المقصود انقص
من غير المقصود من كل وجه فاتوا فيه بصفة تكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة مثل
بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو جاءني زيد اخوك ومضمرين نحو الزيدون
لقيتهم اياهم ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدا واخوك ضربت زيدا اياه ولا يبدل
ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب مثل ضربته زيدا لان المضمر المتكلم والمخاطب
اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود
انقص من غير المقصود مع كون مدلوليهما واحدا بخلاف ذلك بدل البعض والاشتمال
والغلط فان المانع فيها مفقود اذ ليس مدلول الثاني فيها مدلول الاول فيقال اشتريتك
نصفك واشتريتني نصفي واعجبتني علمك واعجبتك علمي وضربتك الحمار وضربتني
الحمار **عطف البيان** تابع شامل جميع التوابع غير صفة احترز به عن
الصفة توضح متبوعه احترز به عن البدل والعطف بالحروف والتاكيد ولا يلزم من
ذلك ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما ايضاح
لم يحصل من احدهما على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثاني مثل اقسم بالله ابو
حفص عمر فابو حفص كنية عمر بن الخطاب وعمر عطف بيان له وقصته انه اتى اعرابي
الى عمر بن الخطاب فقال ان اهلي بعيد اني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا

اى يكون المبدل منه ظاهرا والبدل مضمرا ويكونان بالعكس فهذه اربعة اقسام والبدل ايضا اربعة فيكون المجموع ستة عشر وهو حاصل من ضرب اربعة في اربعة مثال
للابدال الاربعة ابدال الظاهر من الظاهر نحو زيد اخوك ورأسه زيد علمه زيد الحمار ومثالها في ابدال المضمر من المضمر زيد ضربته اياه ويد زيد قطعته اياها والجبل الزيد كرمتها
اياه وحمار الزيدين كرمتهما اياه ومثالها في ابدال المضمر من المظهر ضربت زيدا اياه ويد زيد قطعت زيدا اياها وجهد زيد كرمت زيدا اياه وحمار زيد كرمت
زيدا اياه ومثالها في ابدال المظهر من المضمر زيد ضربته زيدا وزيد قطعته يده وزيد كرمت جهله وزيد كرمت حمارة موشحة
واما الفرق المعنوي بين عطف البيان والبدل فما صرح في جميع الصور لان البدل هو المقصود بالنسبة بدون متبوعه بخلاف عطف البيان فان المقصود
يكون بمعنى جعل ومن لم يعرف قال جعل التارك بمعنى المصير بتضمين لترك معنى الجعل عصام
فيه هو الاول لان التابع بيان ملتبس مسرح لب
انما احتيج الى بيان الفصل والفرق بينهما لان كلا يصلح للاخر في اكثر المواضع فيوهم عدم الفرق بينهما فيحتاج الى بيان الفرق دفعا للوهم عصام

فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل بطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره
اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل
من اعلى الوادي فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق صدق حتى التقيا
فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء فحمله على بعير وزوده و
كساه وفصله اى فرقه من البدل لفظا اى من حيث الاحكام اللفظية واقع في مثل انا ابن
التارك البكري بشر فان قوله بشر ان جعل عطف البيان للبكري جاز وان جعل بدلا منه
لم يجز لان البدل في حكم تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن التارك بشر وهو غير جايز
كما ذكر فيما سبق في الضارب زيد واخر البيت عليه الطير ترقبه وقوعا وعليه الطير ثاني
مفعولي التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير ان كان
فاعلا لعليه وان كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن في عليه ووقوعا جمع واقع حال
من فاعل ترقبه اى واقع حوله مترقبة لذهاب روحه لان الانسان ما دام به رمق فان
الطير لا يقربه واما الفرق المعنوي بينهما فقد تبين فيما سبق والمراد بمثل انا ابن التارك
البكري بشر كل ما كان عطف بيان للمعرف باللام الذي اضيف اليه الصفة المعرفة باللام
نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما هو اعم من هذا الباب اى كل ما خالف حكمه
اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان بدلا فيتناول صورة النداء ايضا فانك تقول يا
غلام زيد وزيدا بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ ومنصوبا حملا على المحل اذا جعلته
عطف بيان ويا غلام زيد بالضم اذا جعلته بدلا والمعنى الاول اظهر والثاني اوفق المبني
الاسم المبني وهذا الحد لا يتضح الا لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبني اذ
لو لم يعرفها لكان تعريفا للمبني بالمبني لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني ما ناسب اى اسم مناسب
مبني الاصل وهو الحرف والفعل الماضي والامر بغير اللام والمراد المناسبة المعتبرة في تعريف
المعرب هو هذه المناسبة ولقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة بانها اما يتضمن الاسم

قوله او وقع غير مركب نحو زيد وبكر وعمرو وانما بني ح لعدم المقتضي للاعراب وهو التركيب مع العامل وهذا القسم لايكون مبنيا الا على السكون فرقا بين ما بني لعدم موجب الاعراب وهو التركيب وللوجود المانع فيه

معنى المبني الاصل مثل اين فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام او يشبهه له كالمبهمات فانها تشبه الحرف في الاحتياج الى الصفة او الصلة او غيرهما او وقوعه موقعه كنزال فانه واقع موقع انزل او مشاكلته للواقع موقعه كفجار او وقوعه موقع ما يشبهه كالمنادى المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابه للحرف في نحو ادعوك او اضافته اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ فيمن قرء بالفتح او وقع غير مركب مع غيره على وجه يتحقق معه عامله فعلى هذا المضاف من المركبات الاضافية المعدودة كغلام زيد وغلام عمرو وغلام بكر مبني والمضاف اليه معرب ولما كان المبني مقابلا للمعرب واعتبر في المعرب امران التركيب وعدم المشابهة بالمبني الاصل كان المبني ما انتفى فيه مجموع الامرين اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما فقط فكلمة او ههنا لمنع الخلو وانما اختلف ترتيب ذكر المشابهة والتركيب في تعريفي المعرب والمبني تقديما وتاخيرا ايثارا التقدم ما هو مفهومه وجودي لشرفه والقابه اي القاب المبني من حيث حركات اواخره وسكونها عند البصرية ضم وفتح وكسر للحركات الثلث ووقف للسكون واما الكوفيون فيذكرون القاب المبني في المعرب وبالعكس والمراد ان الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب لا ان هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا كما مر في صدر الكتاب حيث قال بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا وعلى غيرهما كما يقال الراء في رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة وحكمه اي حكم المبني وامره المرتب على بنائه ان لا يختلف اخره اي اخر المبني لكن لا مطلقا بل باختلاف العوامل اذ قد يختلف اخره لا لاختلاف العوامل نحو من الرجل ومن امرأة ومن زيد وهي اي المبني والتانيث باعتبار الخبر المضمرات واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات و اسماء الافعال والاصوات بالرفع عطفا على اسماء الافعال لا على الافعال لانه يجعل بحث الاصوات فيما بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات وبعض الظروف وانما قال

قوله المضمر ما وضع ... المشهور وضع هذه العبارة لمفهوم المتكلم والمخاطب والغايب والتحقيق وضعها لجزئيات معينة بهذه المفهومات والتعريف ظهر فيما هو التحقيق وبهذا استغنيت عما تكلف الشارح ... فانه ... وعلى طريقة النحاة ينبغي ان يحمل التعريف على ان المراد ما وضع ليستعمل في متكلم او مخاطب او غائب كذلك ... فلا ينتقض التعريف بحرف الخطاب

بعض الظروف لان جميعها ليست بمبنية بل بعضها فهذه ثمانية ابواب في بيان الاسماء المبنية ولا بد لكل واحد منها من علة البناء لان الاصل في الاسماء الاعراب فاذا كان مبنيا على الحركة فلا بد عند ذلك من علتين اخريين احديهما علة البناء على الحركة فان اصل البناء السكون والاخرى للحركة المعينة انها لم اختيرت دون الباقيين المضمر ما وضع لمتكلم من حيث انه متكلم يحكي عن نفسه او مخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب وقيل المراد لمتكلم يتكلم به او مخاطب يخاطب به فان انا موضوع لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب فانهما من الاسماء الظاهرة وكلاهما موضوع للغايب مطلقا او غايب تقدم ذكره ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كانت موضوعة للغايب اذ ليس تقدم ذكر الغايب شرطا فيها لفظا او معنى او حكما اراد بالتقدم اللفظي ما يكون المتقدم ملفوظا اما متقدما تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه وبالتقدم المعنوي ان يكون المتقدم مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ بعينه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله اعدلوا فكانه متقدم من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله تعالى ولابويه لما تقدم ذكر الميراث دل على ان ثمه مورثا فكانه تقدم ذكره معنى واما التقدم الحكمي فانما جاء في ضمير الشان والقصة لانه انما جيء به من غير ان يتقدم ذكره قصدا لتعظيم القصة بذكرها مبهمة ليعظم وقوعها في النفس ثم يفسرها فيكون ذلك ابلغ من ذكره اولا مفسرا وصار كانه في حكم العائد الى الحديث المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك وكذا الحال في ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا وهو اي المضمر بالنظر الى ما قبله قسمان متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه غير محتاج الى كلمة اخرى قبله ليكون كالجزء منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا لعامله نحو ما انت منطلقا عند الحجازية او غير مجاور له نحو ما ضربت

الا اياك والمتصل غير المستقل بنفسه المحتاج الى عامله الذى قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه وهو باعتبار الاعراب ثلثة اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور لقيامه مقام الظاهر وانقسام الظاهر اليها فالاولان اى المرفوع والمنصوب كل واحد منهما قسمان متصل لانه الاصل و منفصل لمانع من الاتصال الذى هو الاصل والثالث اى الضمير المجرور متصل فقط لانه لامانع فيه من الاتصال الذى هو الاصل وستعرف المانع من الاتصال ان شاء الله تعالى فلذلك اى المضمر خمسة انواع المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل النوع الاول يعنى المرفوع المتصل ضمير ضربت على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضى وضربت على صيغة المتكلم الواحد المجهول الماضى المنتهيين اولهما الى ضربن على صيغة جمع الغايبة المعلوم الماضى وثانيهما الى ضربن على صيغة جمع الغايبة المجهول الماضى وانما بدأ بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف واخر ضمير الغايب لانه دون الكل وصورة التصريف هكذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا قياس المجهول والنوع الثانى اى المرفوع المنفصل انا الى هن انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هى هما هن والضمير فى انت الى انتن هو ان اجماعا والحروف الاواخر لواحق دالة على احواله من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع الثالث اى المنصوب المتصل وهو قسمان القسم الاول المتصل بالفعل نحو ضربنى الى ضربهن ضربنى ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن والقسم الثانى المتصل بغير الفعل نحو اننى اننا انك انكما انكم انك انكما انكن الى انهن والنوع الرابع اى المنصوب المنفصل اياى اى ايانا اياك اياكما اياكم اياك اياكما اياكن اياه الى اياهن وفى اياى اختلافات كثيرة والمختار ان الضمير هو ايا واللواحق للدلالة على التكلم والخطاب والغيبة و والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع الخامس على اى مثال المتصل بالاسم

والكاف فى رايتك زيدا ما صنع بمعنى اخبر زيدا فاللتا فاعل لكونه مسندا اليه والكاف حرف خطاب تدل على احوال المخاطب ارايتك زيدا اى اخبر ارايتكما زيدا اى اخبرا ارايتكم زيدا اى اخبروا والاستفهام فى ارايتك مستعمل بمعنى الامر بالاخبار مجاز من باب ذكر السبب وهو الرؤية وارادة المسبب وهو الاخبار اذ الرؤية سبب العلم وصحة الاخبار صاحب الكشاف لما كانت رؤية الاشياء سبب وطريقا الى الاحاطة بها علما والاخبار عنها استعملوا ارايت بمعنى اخبر والكاف فيه حرف خطاب اذ لو كان اسما لكان مفعولا مع ان ما هو بمعنى الاخبار لا يتعدى الى اثنين ولا يثنى ولا يجمع على حسب المخاطب لا على حسب حال المفعول تقول ارايتك زيدا شرح رازاده

ولى مثال المتصل بالحرف غلامى غلامنا غلامك الى غلامهن ولى لنا لك الى لهن وكان القياس ان يكون ضماير كل من المتكلم والمخاطب والغايب ستة لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين يدلان على ستة معان كضربت وضربنا فضمير ضربت مشترك بين الواحد المذكر و المونث وضمير ضربنا بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى المونث والمجموع المذكر والمجموع المونث ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة غير مشتركة وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المونث واعطوا الغايب حكم المخاطب فى ذلك فان الضمير فى مثل ضربا وضربتا هو الالف المشترك بينهما والتاء حرف تانيث وبقية الانواع الخمسة جارية هذا المجرى يعنى ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغايب خمسة فصار المجموع اثنى عشرة كلمة لثمانية عشر معنى فاذا كان لكل من الانواع الخمسة اثنى عشرة كلمة لثمانية عشر معنى يكون جملتها ستين كلمة لتسعين معنى وبنوا النلك الامور على امور ومناسبات لا نطول الكلام بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة يعنى لا المنصوب والمجرور المتصلان يستتر لانهما فضلة والمرفوع فاعل وهو جزء الفعل مجوزوا فى باب الضمائر التى وضعها للاختصار استتار الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف فى اخر الكلمة المشهورة ويكون فيما بقى دليل على ما القى على ما مضى فى الترخيم ولكن هذا الاستتار ليس فى جميع الصيغ بل فى الفعل الماضى للغايب الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو زيد ضرب والواحدة المونثة الغايبة اذا لم تكن مسندة الى الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة التانيث لا الضمير المرفوع والا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر فى نحو ضربت هند وفى الفعل المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان مثنى او مجموعا او واحدا او فوق الواحد مذكرا او مونثا نحو اضرب ونضرب وللواحد المخاطب المذكر نحو تضرب واضرب فى الواحد الغايب والغايبة اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب وفى الصفة مطلقا سواء كانت اسم الفاعل او المفعول او الصفة المشبهة او افعل التفضيل وسواء كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مونثا اذا لم تكن مسندة الى الظاهر نحو اقائم الزيدان

كقولك زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان والهندان ضاربتان والزيدون
ضاربون والهندات ضاربات وليست الالف فى ضاربان والواو فى ضاربون
بضميرين لانهما ينقلبان يا، فى النصب والجر والضماير لاتتغير عن حالها الا ان يتغير
عاملها والعامل ههنا ليس عاملا فى الضمير وانما هو عامل فى اسم الفاعل والضمير
فاعل له والضمير باق على ما كان عليه فى الرفع فلو كانت ضماير لا تتغير الا ترى ان
اليا فى تضربين والنون فى يضربن والواو فى تضربون والالف فى تضربان لا تتغير
فيها اى الالف والواو فى الصفة حروف التثنية والجمع وليستا بضميرين ولا يسوغ اى لا
يجوز الضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا الا لتعذر المتصل اى الا لاجل تعذره
لان وضع الضماير للاختصار والمتصل اخصر فمتى امكن لا يسوغ الانفصال وذلك اى تعذر
المتصل بالتقديم اى تقديم الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل
اذ الاتصال انما يكون بآخر العامل او بالفصل الواقع لغرض لا يحصل الا به اذ الفصل منافى
الاتصال وتركه يفوت الغرض او بالحذف اى حذف عامله لانه اذا حذف عامله لا يوجد
فى اللفظ ما يتصل به او بكون العامل اى عامله معنويا لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او
بكون عامله حرفا والضمير المعمول له مرفوع اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف
لغتهم بخلاف المنصوب نحو انى وانك او بكونه اى بكون الضمير مسندا اليه اى الى ذلك
الضمير صفة جرت على غير من هى له اى تلك الصفة كاينة له فانه لو لم ينفصل الضمير
عن هذه الصفة لزم الالتباس فى بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه
لو قيل زيد عمرو ضاربه التبس على السامع ان الضارب زيد او عمرو بل المتبادر انه عمرو لانه
اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير على خلاف
الظاهر يعلم ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو زيد والا لا حاجة اليه واذا وقع الا
لتباس بدون الانفصال فى بعض الصور حمل عليه ما لا التباس فيه لاطراد الباب وانما

قال من هى له لانها هى له كما هو الظاهر ليكون اشمل اقتصارا على ما هو الاصل مثل اياك
ضربت مثال التقديم الضمير على العامل فما ضرب الا انا مثال الفصل الغرض وهو
التخصيص ههنا واياك والشر مثال الحذف العامل اى اتق نفسك والشر وانا زيد
مثال لكون العامل معنويا وما انت قائما مثال لكون العامل حرفا وهند زيد ضاربته
هى مثال الضمير الذى اسند اليه صفة جرت على غير من هى له فانه اسند اليه الضاربة الجارية
على زيد حيث وقعت خبرا له وهى صفة لهند حيث قام الضرب وانما يتعين ذلك اذا
كان هى فاعلا لا تاكيدا اذ لا كان داخلا فى صورة الفصل الغرض التاكيد ولكنه تاكيد
لازم لا فاعل بدليل نحن الزيدون ضاربوهم نحن هذا وعن الزمخشرى ضاربهم نحن
وعلى هذا يكون فاعلا كما قال واختار بالتمثيل صورة الالتباس فيها ليثبت الحكم فى صورة
اللبس بالطريق الاولى فاذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا احترازا عن نحو
اكرمتك اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثانى
اصلا فيجب اتصاله فان كان على تقدير اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعا احدهما
اى احد الضميرين اعرف من الاخر احترازا عما اذا تساويا نحو اعطاها اياه فيجب
الانفصال فى الثانى للتحرز عن تقديم احد المتساويين من غير مرجح وقدمته اى
احد الضميرين الذى هو اعرف على الاخر احترازا عما اذا كان الاعرف موخرا نحو
اعطيته اياك فيلزم انفصاله لبعده المتكلم فى تاخير الاعرف ولا يلحقه طعن فى
ان الوهم زيادة على خلاف الاصل وحكى سيبويه تجويز الاتصال ايضا نحو اعطيتهو
فلك الخيار اى الاختيار فى الضمير الثانى ان شئت اوردته متصلا نحو اعطيتكه
باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بما ينفصل فانه كان هو متصلا وان شئت اوردته
منفصلا نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد بالفصل بما ينفصل وان كان متصلا
ونحو ضربتك فانه اجتمع فيه ضميران ليس احدهما مرفوعا الجر الاول بالاضافة ونصب

الثاني بالمفعولية وقدم الاعرف الذي هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل ولك الفصل نحو ضربني اياك للاعتداد بالفصل والا اي وان لم يكن احدهما اعرف ويكون اعرف ولكن ما قدمته فهو اي الضمير الثاني على كل من التقديرين منفصل لا غير اما على تقدير الاول لئلا يلزم الترجيح في تقديم احد المثلين على الآخر فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على التقدير الثاني لكراهتهم تقديم الانقص على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة نحو اعطيته اياه مثال لما لم يكن احدهما اعرف لكونهما ضميرين غايبين او اعطيته اياك مثال لما يكون احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب ولكن ما قدمته والمختار في خبر باب كان اي خبر كان واخواتها اذا كان ضميرا الانفصال كما تقول كان زيد قائما و كنت اياه لانه كان في الاصل خبر المبتدا ويجب ان يكون خبر المبتدا ضميرا منفصلا لان عامله معنوي ويجوز ان يكون ضميرا متصلا ايضا نحو كان زيد قائما وكنته لانه يشبه بالمفعول وضمير المفعول في مثل ضربته واجب الاتصال ففي شبيه المفعول ان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون جايز الاتصال لكن الانفصال مختار لان رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول والاكثر في الاستعمال انفصال الضمير المرفوع بعد لولا لكون ما بعد لولا مبتدا محذوف الخبر تقول لولا انت الى آخرها يعني لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انتِ لولا انتما لولا انتن لولا هو لولا هما لولا هم لولا هي لولا هما لولا هن لولا انا لولا نحن وكان الاوفق بما سبق ان يقول لولا انا لولا نحن الى آخرها لكن غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بمحصور في ذلك وكذلك الاكثر في الاستعمال اتصال الضمير المرفوع بعد عسى لكون ما بعد عسى فاعلا تقول عسيت الى آخرها وجاء في بعض اللغات لولاك وعساك الى آخرها فذهب الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع

فان

فان الضماير قد يقع بعضها موقع بعض كما تقول ما انا كانت فانت في هذا المقام مع انه ضمير مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام حرف جر والكاف ضمير مجرور واقع في موقعه فالاخفش يتصرف في ما بعد لولا وسيبويه في نفسه واما عساك فذهب الاخفش الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع وسيبويه الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما في المعنى فههنا ايضا الاخفش يتصرف في الضمير وسيبويه في العامل ونون الوقاية مع الياء اي ياء المتكلم لازمة في الماضي اذا الحقته تلك الياء لتقي آخر الماضي عن الكسرة المختصة بالاسم التي هي اخت الجر ولهذا سميت نون وقاية نحو ضربني وكذلك نون الوقاية لازمة في المضارع لكن لا مطلقا بل حال كونه عريا عن نون الاعراب اي عن نون هي الاعراب نحو تضربني لتقي آخر المضارع ايضا عن تلك الكسرة بخلاف كسرة تضربين لانها في الوسط حكما وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضها وانت مع النون الاعرابية الكاينة فيه اي في المضارع ومع لدن وان واخواتها يعني ان وكان ولكن وليت ولعل مخير بين الاتيان بنون الوقاية للمحافظة على الحركات البنائية في غير لدن وعلى السكون في لدن وبين تركها تحرزا عن اجتماع النونات ولو حكما كما في لعل لقرب اللام من النون في المخرج وحملا على اخواتها كما في ليت ويختار لحوق نون الوقاية في ليت من بين اخوات ان لعدم مانع في ذاتها و الحمل على اخواتها خلاف الاصل وفي من وعن وقد وقط وهما بمعنى حسب للمحافظة على السكون اللازم الذي هو الاصل في البناء مع تلك الحروف وعكسها اي عكس ليت لعل في الاختيار فالمختار فيها ترك النون لثقل التضعيف وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتدا والخبر قبل العوامل مثل زيد هو القائم وبعدها اي بعد العوامل نحو كنت انت الرقيب صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف في كونه ضميرا منفصل مطابق للمبتدا افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما وخطابا وغيبة ويسمى

هذا المرفوع فصلا وذلك التوسط الفصل ذلك المرفوع المتوسط بين كونه اى كون الخبر نعتا وخبرا فيما يصلح له تمام التسع فادخل فيها الالبس فيه وذلك عند اختلاف الاعراب وكون المبتدا ضميرا او غير ذلك بالحمل على صورة اللبس وشرطه اى شرط الفصل بذلك المرفوع ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيها او افعل من كذا لانه الحاقه بالمعرفة لامتناع اللام مثل كان زيد هو افضل من عمرو واقتصر على مثال افعل من بعد دخول العوامل دون المعرفة وذو اللام والخبر قبل العوامل استغنائهما عن المثال لكثرتهما ولا موضع له اى للفصل من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبنى لا مقتضى فيه للاعراب ولا عامل له لكن الخليل استعمل لغاء الاسم فذهب الى حرفيته وبعض العرب يجعله مبتدا اى يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدا والا فالعرب لا يعرف المبتدا و الخبر وما بعده خبره فيقول خبره اما مرفوع على انه خبر والجملة حال او منصوب عطفا على ثانى مفعولى يجعله وانما يعرف من العرب جعله مبتدا برفعهم ما بعده فى مثل كنت انت القائم وعلمت زيدا هو المنطلق وفى بعض نسخ المتن مبتدا وما بعده خبره بدون الواو وح الرفع متعين ويتقدم قبل الجملة وايراد لفظة قبل لتاكيد التقدم لان تقدم الضمير على وجه غير معهود فلا يبعد ان يقال معنى الكلام ويقع متقدما من غير سبق مرجع وذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة او لا فلذلك قيده بقوله قبل الجملة اى قبل هذا الجنس من الكلام ضمير غايب يسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة لان الضمير راجع اليه وضمير القصة اذا كان مونثا ويحسن تانيثه اذا كان العمدة فيها مونثا بالحمل المناسبة بين ذلك الضمير الغايب للابهام بالجملة المذكورة بعده اى بعمدة الجملة من الجنس المذكور والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة معترضة بيان للواقع ليس داخلا فى بيان القاعدة فانه لا دخل للتسمية فى هذا الحكم فانه ثابت سواء وقع هذه التسمية او لا وايضا يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة

بعده فعلى هذا لو لم يحمل التقدم على ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا الشان هو زيد قائم على ان يكون هو مبتدا راجعا الى الشان وزيد قائم خبرا عنه فانه يصدق عليه انه ضمير غايب تقدم قبل الجملة مفسر بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشان لا يخرج عن الابهام بالكلية بل اتمامه تفع بجملة زيد قائم كما لا يخفى ويكون ضمير الشان او القصة متصلا ومنفصلا واذا كان متصلا يكون مستترا وبارزا على حسب العوامل فان كان عامله معنويا بان كان مبتدا منفصلا وان كان لفظيا يصلح لاستتار الضمير فيه كان مستترا او بارزا مثاله هو زيد قائم مثال للمنفصل وكان زيد قائم مثال للمتصل المستتر وانه زيد قائم مثال المتصل البارز وحذفه عن اللفظ باضماره لا نسيا منسيا حال كونه منصوبا ضعيف اى جايز مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات واما ضعفه فلانه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل مثاله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء الا مع ان المفتوحة اذا خففت فانه اى حذفه يلزم الاضمار ههنا مع كونه منصوبا لازم كقوله تعالى واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين و ذلك لانه قد خففت ان وان لثقلهما بالتشديد الواقع فيهما لبعد تخفيفهما وجدوا ان المكسورة المخففة عاملة فى الملفوظ كما قال الله تع وان كلا لما ليوفينهم ولم يجدوا ان المفتوحة المخففة عاملة فى الملفوظ مع ان ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة فهى اجدر بالعمل فاذا لم يجدوها عاملة فى الملفوظ قدروا عملها فى ضمير الشان لئلا يزيد المكسورة عليها عملا مع انه اجدر به ولم يجوزوا اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف المطلوب ههنا كما يدل عليه حذف النون و حكموا بلزوم حذف ضمير الشان مع ان المفتوحة اذا خففت **اسماء الاشارة** اى اسماء الاشارة المعدودة من المبنيات بحسب الاصطلاح

ما وضع اي اسماء وضع كل واحد منهما لمشار اليه اي لمعنى مشار اليه اشارة حسية بالجوارح
والاعضاء لان الاشارة عند اطلاقها حقيقة في الاشارة الحسية فلا يرد ضمير الغائب
وامثاله فانها للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية لا حسية وهو ذلكم الله ربكم مما ليس
الاشارة اليه حسية محمول على التجوز وانما بنيت اسمها بالحرف كما سبق وهي اي اسماء
الاشارة خمسة ذا حال كونه للمذكر الواحد والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة
الخبر الى المبتدا ولمثناه ذان رفعا وذين نصبا وجرا اي ذان وذين حال كونهما
لمثنى المذكر قدم لكون الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس في التراكيب الثلثة الباقية
فقوله هي مبتدا وقوله ذا مع ما عطف عليه مقيدا كل واحد منها بحاله خبر له ويجيء في
بعض اللغات ذان في جميع الاحوال الرفع والنصب والجر ومنه قوله نعم ان هذان لساحران
على احد الوجوه وللمؤنث الواحدة تا قيل هي الاصل في لغات المؤنث الواحدة لانه لم
يثن منها الا هي وذي وقيل هي الاصل لكونها بازاء ذا المذكر فينبغي ان يناسبها وقيل
هما اصلان وللقول باصالتهما قدمتا على سايرها الفرعيتها وتي بقلب الالف ياء
وته وذه بقلب الالف والياء هاء بغير وصل الياء بهما وتهي وذهي بوصل الياء بهما
ولمثناه اي مثنى المؤنث تان في الرفع وتين في النصب والجر ولا يثنى من لغاته الا تا
لكثرة دورها على الالسنة وتوهم بعضهم من اختلاف اواخر ذان وذين وتان و
تين باختلاف العوامل انها معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف ليس بسبب اختلاف
العوامل بل ذان وتان موضوعان لتثنية المرفوع وذين وتين لتثنية المنصوب والمجرور
ووقوعهما على صورة المعرب اتفاقي لا لقصد الاعراب لوجود علة البناء فيهما ولجمعهما
اي جمع المذكر والمؤنث اولاء مدا وقصرا اي ممدودا ومقصورا واذا كان مقصورا
يكتب بالياء ويلحقها اي اسماء الاشارة يعني يدخل على اوائلها على سبيل اللحوق
العروض بعد اعتبار اصالتها حرف التنبيه وهي كلمة ها من لحوقها في الحقيقة منها وانما

هي حروف جيء بها للتنبيه على المشار اليه قبل التلفظ كما جيء بها للتنبيه على النسبة الاسنادية
كقولك ها زيد قائم وها ان زيدا قائم ويتصل بها اي باواخر اسماء الاشارة حرف
الخطاب وهو الكاف تنبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت
اسما لم يمتنع ذلك مثل ضربتك وبك وهي اي حروف الخطاب خمسة والقياس يقتضي
الستة واشتراك خطاب الاثنين فرجعت الى خمسة مضروبة في خمسة من انواع الا
سماء الاشارة يعني المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما وهي ستة راجعة الى خمسة من
اشتراك جمعهما وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة لان افراد المفرد المؤنث يرتقي
الى ستة فيكون اي الحاصل من الضرب خمسة وعشرين وهي اي تلك الخمسة والعشرون
من ذاك الى ذاكن يعني ذاك اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرا وذاكما اذا اشرت الى
مذكر وخاطبت مذكرين وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وعلى هذا القياس
ذانك وذينك اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مذكرا الى ذانكن وذينكن اذا اشرت
الى مذكرين وخاطبت مؤنثات وكذلك البواقي يعني تلك الى تاكن وتيك الى تيكن و
تانك وتينك الى تانكن وتينكن واولئك بالمد واولاك بالقصر الى اولاكن واولا
واما ذيك فقد اورده الزمخشري والمالكي وفي الصحاح لا تقل ذيك فانه خطاء ويقال
ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط واخر المتوسط لان المتوسط لا يتحقق الا
بعد تحقق الطرفين فلما ادى الى كثرة استعمال كل من هذه الكلمات لتلك المقام
الاخيرين منها لم يتخذ هذا الفرق مذهبا واحال الى غيره فقال ويقال وتلك وتانك
وذانك حال كونهما اي الاخيرين مشددين واولالك باللام اي هذه الكلمات
الاربع مثل كلمة ذلك في افادة البعد والاسعد ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك
المذكور سابقا واما تاك وذانك وتانك مخففين واولاك بغير اللام للمتوسط وما

هو للمتوسط بعد حذف حرف الخطاب منه للقريب واما ثم وهنا بضم الهاء وتخفيف النون وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء كسر الهاء ايضا فللمكان الحقيقي الحسي خاصة لا يستعمل في غيره الا مجازا على سبيل التشبيه واما ما عداها من اسماء الاشارة فقد يستعمل في المكان وغيره

الموصولات

الموصول المعدود من المبنيات في اصطلاح النحاة ما لا يتم جزءا اي اسم لا يتم من حيث جزئيته يعني لا يكون جزءا تاما ان كان جزءا مميزا او لا يصير جزءا تاما ان كان يتم من الافعال الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءا او لياء يتحلل اليه المركب ولا الى انضمام امر آخر معه كالمبتدا والخبر والفاعل والمفعول وغيرها وانما نفي كونه جزءا تاما لا جزءا مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة جزءا من المركب يكون للموصول وحده ايضا جزء لكن لا جزءا تاما او لياء الا بصلة وعايد والمراد بالصلة معناها اللغوي لا الاصطلاحي فان الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عايد اليه فمعرفتها موقوفة على معرفة الموصول فلو عرف الموصول بها لزم الدور والقرينة على ان المراد بها معناها اللغوي لا الاصطلاحي قوله وعايد فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي لكان هذا القول مستدركا لانه لاخراج مثل اذ وحيث وليس لهما صلة اصطلاحية ولقائل ان يقول يمكن ان يعرف الصلة بما لا يتوقف معرفته على معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة متصلة باسم لا يتم جزءا الا معه وهذه الجملة مشتملة على عايد اليه فعلى هذا يجوز ان يكون المراد بالصلة معناها الاصطلاحي ولا يلزم الدور وذكر العايد مع انه ماخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم ضمنا لعله في الاحتراز عن مثل اذ وحيث ولما كانت الصلة بمعنيها اعم بحسب المفهوم من ان يكون خبرية او غير خبرية ولا يكون بحسب الواقع الا خبرية والعايد اعم من ان يكون ضميرا او غيره واذا كان ضميرا اعم من ان يكون للموصول او لغيره والواجب ان يكون

ضميرا

ضمير الموصول عينهما بقوله وصلته اي صلة ما لا يتم جزءا الا بصلة جملة خبرية او ما في معناها كاسمي الفاعل والمفعول والعايد ضمير لا غير ضمير له اي للموصول لا لغيره وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول لان اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية فجعلت صلتها ما كان جملة معنى مفردا صورة عملا بالحقيقة والشبه جميعا وهي اي الموصولات الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المونث واللذان لمثنى المذكر واللتان لمثنى المونث ويكونان بالالف في حال الرفع والياء في حال النصب والجر والاولى على وزن العلى لجمع المذكر والمونث الا انه في الجمع المذكر اشهر والذين كالذين لجمع المذكر واللائي بالهمزة والياء واللاء بالهمزة المكسورة فقط واللاي بالياء فقط مكسورة او ساكنة اجراء للوصل مجرى الوقف لجمع المذكر والمونث الا انهما في جمع المونث اشهر واللاتي واللواتي لجمع المونث وجاء في اللاتي اللات بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء وفي اللواتي اللوا بحذف التاء والياء معا وما بمعنى الذي فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفته وجاء فيما يعقل نحو والسماء وما بناها ومن ايضا بمعناه فيمن يعقل ويستوي فيهما المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمونث واي بمعنى الذي نحو اضرب ايهم في الدار اي اضرب الذي في الدار وايه بمعنى التي نحو اضرب ايتهن في الدار اي التي في الدار وذو الطائية اي المنسوبة الى بني طي لاختصاص مجيها موصولة بلغتهم بمعنى الذي والتي قال الشاعر وبئري ذو حفرت وذو طويت اي التي حفرتها والتي طويتها وذا بعد ماء الكائنة للاستفهام نحو ماذا صنعت اي ما الذي صنعت والالف واللام اي مجموعهما بمعنى الذي والتي او المثنى والمجموع والعايد المفعول اي العايد الذي لا يتم جزئية الموصول الا به اذا كان مفعولا يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع لانه فضلة لا اذا كان فاعلا لكونه عمدة نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر له اي لمن يشاء واعلم ان النحاة

وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار بالذى او ما يقوم مقامه ومقصودهم من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلمه فى هذا الفن من المسائل وتذكيره اياها فانهم اذا قالوا الاخبار عن الاسم الفلانى فى الجملة الفلانية بالذى بعد بيانهم طريقة الاخبار به لابد لمن تذكر كثيرا من مسائل النحو وتدقيق النظر فيها حتى يعلم ان ذلك الاخبار فى اى اسم يصح وفى اى اسم يمتنع فاراد المصنف الاشارة على هذا الباب فقال واذا اخبرت اى اذا اردت ان تخبر عن جزء جملة بالذى اى باستعانة الذى او التى او الالف واللام فان الباء ليست صلة للاخبار لان الذى مخبر عنها لا المخبر بها صدرتها اى اوقعت كلمة الذى او ما يقوم مقامها فى صدر الجملة الثانية وجعلت موضع المخبر عنه اى فى موضع ما هو مخبر عنه بالذى فى الجملة الثانية يعنى فى موضعه الذى كان له فى الجملة الاولى ضميرا لها اى لكلمة الذى واخرته اى المخبر عنه عن الضمير خبرا نصب على الحال من ضمير اخرته او ضمن اخرته معنى جعلته اى جعلته خبرا متاخرا فاذا اخبرت مثلا عن زيد من جملة ضربت زيدا بكلمة الذى اوقعتها فى صدر الجملة الثانية وجعلت فى موضع ما هو مخبر عنه فى هذه الجملة اعنى زيدا والمراد بموضعه محله الذى كان له فى الجملة الاولى وهو فى محل المفعول من ضربت ضمير الذى واخرت المخبر عنه يعنى زيدا وجعلته خبرا عن الذى وقلت الذى ضربته زيد وكذلك اى مثل الذى الالف واللام فى الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسمى الفاعل والمفعول منها فان صلة الالف واللام لا تكون الا اسم الفاعل والمفعول ويمكن ان يوخذ اسم الفاعل من الفعل المبنى للفاعل و اسم المفعول من المبنى للمفعول بشرط ان يكون الفعل الذى تضمنه الجملة الفعلية متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس لا يجيء منه اسم الفاعل ولا المفعول فلا يخبر باللام عن زيد فى ليس زيد منطلقا وبشرط ان لا يكون فى اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسمى الفاعل والمفعول معناها كالسين و

سوف وحرف النفى والاستفهام فلا يخبر باللام من زيد فى جملة سيقوم زيد فانه اذا بنى اسم الفاعل من سيقوم يكون قائما فيفوت معنى السين فان تعذر امر منها اى من الامور الثلثة التى هى تصدير الموصول ووضع عائد الموصول مقام ذلك الاسم وتاخير ذلك الاسم خبرا تعذر الاخبار ومن ثمه اى ومن اجل انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذى فى ضمير الشان بان يكون ضمير الشان مخبرا عنه لامتناع تصدير الجملة بالذى وتاخير المخبر عنه خبر الوجوب تقديمه على الجملة وكذلك امتنع فى الموصوف بدون الصفة وفى الصفة بدون الموصوف فلا يجوز فى ضربت زيدا العاقل ان يخبر بالذى عن زيد بدون العاقل ولا عن عاقل بدون زيد لاستلزامه وقوع الضمير صفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخبر عن مجموعهما فيقال الذى ضربته زيد العاقل وكذلك امتنع فى المصدر العامل بدون المعمول فلا يجوز فى نحو عجبت من دق القصار الثوب ان يخبر بالذى عن دق القصار بدون الثوب لانه يودى الى ان يكون الضمير الذى جعل فى موضع دق القصار عاملا فى الثوب بخلاف الذى عجبت منه دق القصار الثوب وكذلك امتنع فى الحال لان الحال يجب ان يكون نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذى هو معرفة فى موضعه بالحالية وكذلك امتنع فى الضمير المستحق لغيرها اى لغير كلمة الذى لامتناع تصدير الذى لاستلزام ذلك عود الضمير اليها فيبقى ذلك الغير بلا ضمير وكذلك امتنع فى الاسم المشتمل عليه اى على الضمير المستحق لغيرها نحو قولك زيد ضربت غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه بان يقال الذى زيد ضربته غلامه لانك اذا جعلت الضمير عائدا الى الموصول بقى المبتدا بلا عائد واذا جعلته عائدا الى المبتدا بقى الموصول بلا عائد وكل منهما ممتنع وما الاسمية لا الحرفية فانها اما كافة نحو انما زيد قائم واما نافية نحو ما ضربت زيدا وما زيد قائما موصولة نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع

تصنع اصنع وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك اى بشئ معجب واما بجملة
نحو ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اى رب شئ تكرهه النفوس و
تامة بمعنى شئ منكر عند ابى على والشئ المعرف عند سيبويه نحو قوله تعالى فنعما
هى اى نعم شيئا ونعم الشئ هى وصفة نحو اضربه ضربا ما اى ضربا اى ضرب كان
ومن كذلك اى يكون موصولة نحو اكرمت من جاءك واستفهامية نحو من غلامك
ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة اما بمفرد نحو قوله وكفى
بنا فضلا على من غيرنا حب النبى محمد ايانا اى شخص غيرنا او بجملة نحو من جاءك
تذ اكرمته الا انه لا تامة والصفة فان كلمة من لا تجئ تامة ولا صفة واى للمذكر و
اية للمؤنث كمن فى ثبوت الامور الاربعة وانتفاء التامة والصفة فاى الموصولة
نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو
ايا ما تدعو فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل قيل اى يقع صفة اتفاقا
فلم جعلهما المصنف كمن التى لا تقع صفة اصلا واجيب بان ايا الواقعة صفة هى فى
الاصل استفهامية لان معنى مررت برجل اى رجل رجل عظيم يسئل عن حاله لا
يعرفه كل احد فنقلت عن الاستفهامية الى الصفة وهى اى كل من اى واية معربة
بالاتفاق وحدهما لا ينافى كما فى الاعراب غيرهما من الموصولات الا على الاختلاف
فى اللذان واللتان وفى ذو الطائية وانما اعربت لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد
التى هى من خواص الاسم المتمكن فلا يرد حيث واذ واذا الا اذا كان موصولة حذف
صدر صلتها نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا فمن
قرء بالضم اى ايهم هو اشد وانما بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها لانها
تشبه الحرف من جهة الاحتياج الى امر غير الصلة وبنيت على الضم تشبيها لها بالغايات
لانه حذفت منها بعض ما يوضحها كما حذفت من الغايات ما بينها وهو المضاف

اليه ولم يثن اى الموصوفة لبنائه مثل يا ايها الرجل كما استثنى التى حذف صدر
صلتها لانه ذكر فى قسم المنادى ان كل ما يقع منادى مفردا معرفة فهو مبنى فبناء
الموصوفة لهذا فلا حاجة الى الذكر ثانيا وفى قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما
ان معناه ما الذى على ان يكون ذا بمعنى الذى فيكون التقدير اى شئ صنعته فما
صنعته فما مبتدأ وما بعده خبره او بالعكس وح جوابه رفع اى مرفوع على انه خبر
مبتدأ محذوف كما اذا قلت الاكرام اى الذى صنعته الاكرام ليكون الجواب مطابقا
للسؤال فى كون كل منهما جملة اسمية والوجه الآخر ان معناه اى شئ وههنا
عبارتان احدهما ان ماذا بكمالها بمعنى اى شئ والثانية ان ما معناه اى شئ و
ذا زائدة والظاهر ان مؤداهما واحد فان معنى قولهم انهما بكمالهما بمعنى اى شئ
انه ليس لكل منهما معنى بالاستقلال لكون كلمة ذا زائدة فالمفهوم من مجموعهما اى
شئ وح جوابه نصب اى منصوب على انه مفعول الفعل المحذوف كما اذا قلت
الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال فى كون كل منهما جملة فعلية ويجوز فى الاول
نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفى الثانى رفعه على ان يكون خبر مبتدأ
محذوف ولم يعتبره المصنف لفوات المطابقة بين السؤال والجواب

اسماء الافعال

ماكان اى اسم كان بمعنى الامر او الماضى اللذين هما من اقسام مبنى الاصل فعلة بنائها
كونها مشابهة لمبنى الاصل نحو اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع فالمراد به تضجرت
وتوجعت عبر عنه بالمضارع لان المعنى على الانشاء وهو المناسب بان يعبر عنه
بالمضارع الحالى مثل رويد زيدا اى امهله مثال لما هو بمعنى الامر وهيهات ذلك
بفتح التاء فى الحجاز وبكسرها فى بنى تميم وبالضم فى لغة بعضهم اى بعد مثال لما هو بمعنى
الماضى وتقديم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه والذى حملهم على ان قالوا ان هذه
الكلمات وامثالها ليست بافعال بل اسماء مع تاديتها معانى الافعال امر لفظى وهو ان

صيغها مخالفة لصيغ الأفعال وانها لا تتصرف تصرفها الا انها موضوعة لصيغ الأفعال على ان يكون رويد مثلا موضوعة لكلمة امهل قال الشيخ الرضي وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا للفظ اسكت الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشيء اذ العربي القح ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولهذا قال المصنف ما كان بمعنى الامر او الماضي ولم يقل ما كان معناه الامر او الماضي والمتبادر ان يكون هذا بحسب الوضع فلا يرد مثل الضارب امس نقضا على التعريف وفعال اى ما يوازن بفعال الكائن بمعنى الامر المشتق من الثلاثي المجرد قياس اى قياسي كنزال بمعنى انزل قال سيبويه هو مطرد في الثلاثي المجرد ويرد عليه انه لا يقال قوام وقعاد في قم واقعد فلهذا تاول بعضهم قول سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياس لكثرته واما في الرباعي فاتفقوا على انه لم يات الا نادرا وفعال حال كونه مصدرا معرفة كفجار بمعنى الفجرة او الفجور قال الشارح الرضي هو على ما قيل مصدر معرفة مؤنث ولم يقل الى الان دليل قاطع على تعريفه ولا تانيثه وحال كونه صفة لمؤنث مثل يا فساق بمعنى فاسقة مبني اى كل واحد من القسمين الاخيرين مبني لمشابهته لنزال لفعال بمعنى الامر عدلا ووزنا اما وزنا فظاهر واما عدلا فلما ذهب اليه النحاة ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلي للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة في الامر كفعال وفعول للمبالغة في فاعل قال الشيخ الرضي والذي ارى ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شيء لا دليل عليه كيف والاصل في كل معدول عن شيء ان لا يخرج عن النوع الذي ذلك الشيء منه فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال وبين وجهها في كلام طويل فمن اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه وفعال حال كونه علما للاعيان اى لعين من الاعيان وانما قال علما ليخرج باب فساق وانما قال للاعيان ليخرج باب فجار لانه وان كان علما كما قالوا لكنه للمعاني لا

للاعيان وحال كونه مؤنثا صفة علما وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك كقطام علما للمؤنث وغلاب كذلك مبني في استعمال اهل الحجاز لمشابهته فعال بمعنى الامر عدلا وزنة ومعرب في استعمال بني تميم الا ما كان في آخره اى الا في فعال علما للاعيان يكون في آخره راء فان بني تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه واقلهم لا يفرقون بين ذات الراء وغيرها بل يحكمون باعرابه لكل نحو حضار علما للكوكب وجه الاكثرين ان الراء حرف مستثقل لكونه في مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء لانه اخف اذ سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك طرائق مختلفة

الاصوات

اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان اما منقولة الى باب المصادر ولزمت المصدرية ولم تصر اسم فعل او لم تلزم المصدرية وصارت اسم فعل فالاول مثل واها للتعجب وحكمه حكم المصادر والثاني مثل صه ومه وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه حين كونها اصواتا ساذجة ولم تصر مصادر ولا اسماء افعال وهي على انواع فمنها ما يعرض للانسان عند عروض معنى له كقول المتندم او المتعجب وي وح لا يقصد ان يحكم عليه بشيء او به على شيء ومنها ما يجري على لفظ الانسان على سبيل الحكاية بان يقصد من نفسه ما يشابه صوت شيء كما اذا قلت غاق قاصدا لاصدار ما يشابه صوت الغراب عن نفسك وح لا يقصد ان يحكم عليه او به ومنها ما يصوت به لاجل حيوان اما للزجر او دعاء او غير ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة البعير وح ايضا لا يقصد ان يحكم عليه او به وهذه الاقسام كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيها واذا تلفظ بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وي وعند اناخة البعير نخ او غاق عند صوت الغراب فهي في هذه الحالة ايضا مبنية لكن لا من حيث انها اصوات بل من حيث انها حكاية عنها والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما هي من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها

دالتہ بالوضع ودذکرها فی باب الاسماء لاجرائہا مجراها واخذها حکمہا وبنیت لجریہا
مجری ما لا ترکیب فیہ من الاسماء فالاصوات بہذا الاعتبار کل لفظ انما قال لفظ و
لم یقل اسم لعدم الوضع فیہا کما عرفت حکی بہ صوت ای اصدر علی لسان الانسان تشبیہا
بصوت شیٔ کما عرفت فی القسم الثانی من الاصوات الغیر المنقولة او صوت بہ للبہائم
یعنی بہ تلک الاصوات التی یصوت بہا لاناختہا او زجرها او دعائہا او غیر ذلک وانما قلنا مثلا لان المتبادر
من البہائم ذات القوائم الاربع فلا یتناول ما ہو للطیور بل لبعض افراد الانسان ایضا
کالصبیان والمجانین وانما کان ذکرها علی سبیل التمثیل تینا وللتعریف کلاہما فالاول
کغاق اذا صوت بہ انسان تشبیہا بالغراب والثانی کنخ مشددة او مخففة عند
اناختہ البعیر ولم یذکر المصنف القسم الاول وہو ما کان صوت الانسان ابتداء من غیر
تعلق بالغیر قیل ذلک لانہ لما کان ہذان القسمان مع تعلقہما بالغیر ملحقین بالاسماء
المبنیة کان کون ذلک القسم کذلک اولی لکونہ صوت الانسان من غیر تعلق بغیره

المرکبات

ای المرکبات المعدودة من المبنیات کل اسم حاصل من
ترکیب کلمتین حقیقة او حکما اسمین او فعلین او حرفین او مختلفین وجعلہا کلمة
واحدة لیس بینہما نسبة اصلا لا فی الحال ولا قبل الترکیب انما قلنا حقیقة او حکما
لئلا یخرج مثل سیبویہ فان الجزء الاخیر منہ صوت غیر موضوع لمعنی فلا یکون کلمة
لکنہ فی حکم الکلمة حیث اجری مجری الاسماء المبنیة وقولہ لیس بینہما نسبة لیخرج مثل
عبد اللہ وتابط شرا علما لان بین جزئی کل واحد منہما نسبة قبل العلمیة فلا یخفی
انہ یخرج بہذا القید مثل خمسة عشر عن الحد مع انہ من افراد المحدود لان بین جزئیہ
قبل الترکیب نسبة العطف وتعیین النسبة علی وجہ اخر یخرج منہ ہذه النسبة
اصعب من خرط القتاد والاحسن ان یقال المراد بالنسبة نسبة مفہومة من ظاہر
ہیئة ترکیب احدی الکلمتین مع الاخری ولا شک انہ یفہم من ظاہر الہیئة الترکیبیة

التی فی عبد اللہ النسبة الاضافیة ومن ظاہر الہیئة الترکیبیة التی فی تابط شرا النسبة
التعلیقیة التی تکون بین الفعل والمفعول بخلاف مثل خمسة عشر فان ہیئة ترکیب احد
جزئیہ مع الاخر لا یدل علی نسبة اصلا کما ان ہیئة ترکیب احد شطری جعفر مع الاخر لا
یدل علیہا من غیر فرق فانطبق الحد علی المحدود طردا وعکسا فان تضمن الجزء الثانی
حرفا ای حرف عطف وغیره بنیا ای الجزآن الاول لوقوع اخره فی وسط الکلمة
الذی لیس محلا للاعراب والثانی لتضمنہ الحرف کخمسة عشر فان اصلہ خمسة وعشر
حذفت الواو ورکب عشر مع خمسة ومثل حادی عشر واخواتہا یعنی اخوات حادی عشر
من ثانی عشر الی تاسع عشر واخوات کل من خمسة عشر وحادی عشر وانما اورد مثالین
لیعلم ان البناء ثابت فی ہذا المرکب سواء کان احد جزئیہ العدد الزائد علی العشرة او
صیغة الفاعل المشتقة منہ وقیل فیہ نظر لان الثانی فیہ لا یتضمن الحرف لانہ لا یراد بہ
حادی وعشر وجوابہ ان المراد بصیغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد واحد من
المشتق منہ لکن لا مطلقا بل باعتبار وقوعہ بعد العدد السابق علی المشتق منہ فان
الثالث مثلا واحد من الثلثة لکن لا مطلقا بل باعتبار وقوعہ بعد الاثنین فلما اخذوا
ہذه الصیغة من المفردات للدلالة علی ما ذکرنا ارادوا ان یاخذوا مثل ذلک من
المرکبات ولا یتیسر ذلک من مجموع الجزئین لان صیغة فاعل لا تسع حروفہما جمیعا
فاقتصروا علی اخذہا من احد الجزئین اذ فی اخذ بعض الحروف من کل جزء مظنة
الالتباس واختاروا الاول لیدل علی المقصود من اول الامر فاخذوا مثلا من احد
عشر المتضمن حرف العطف باعتبار انہ ماخوذ من احد عشر بشرط وقوعہ بعد العشرة
فحادی عشر متضمن حرف العطف باعتبار انہ ماخوذ من احد عشر المتضمن حرف
العطف لا باعتبار ان اصلہ حادی وعشر اذ لا معنی لہ وعلی ہذا القیاس الحادی
وعشرون لا فرق بینہما الا بذکر الواو وحذفہ الا اثنی عشر واثنتی عشرة فانہ لا یبنی

بينهما الجزان بل يبنى الثانى للتضمن ويعرب الأول لشبهه بالمضاف بسقوط النون و
الآ اى وان لم يتضمن الثانى حرفا اعرب الثانى مع منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب
مبنيا كبعلبك وبنى الاول للتوسط المانع من الاعراب وعلى الفتح لانه اخف فى
الافصح اى اعراب الثانى مع منع الصرف وبناء الاول انما هو فى افصح اللغات و
فيه لغتان اخريان احديهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثانى ومنع صرف
المضاف اليه واخريهما اعراب الجزئين واضافة الاول الى الثانى وصرف الثانى

الكنايات جمع كناية وهى فى اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شئ معين بلفظ
غير صريح فى الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين كقولك جاءنى
فلان وانت تريد زيدا والمراد بها ههنا ما يكنى به لا المعنى المصدرى ولا كل ما
يكنى به بل بعضه ولا كل بعض بل بعض معين وكانهم اصطلحوا فى باب المبنيات ان
يريدوا بها ذلك البعض المعين ولذلك لم يقل بعض الكنايات كما قال بعض الظروف
ويتعذر تعريفه الا بالتصريح به مفصلا فلذلك اعرض عن تعريفها مطلقا وتعرض
لذلك البعض المعين فقال الكنايات كم وبناؤهما لكونها موضوعة وضع الحروف او
لكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها وكذا وبناؤها لانها فى
الاصل ذا من اسماء الاشارة دخل عليها كاف التشبيه وصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة
بمعنى كم وبقى ذا على اصل بنائه وكل واحد منهما يكون للعدد والكناية عنه وجاء كذا
كناية عن غير العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت وغيره وكيت
وذيت للحديث اى لكناية عن الحديث والجملة وانما بنيا لان لكل واحد منهما
كلمة واقعة موقع الجملة التى هى من حيث هى لا تستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد
موقعها ولم يجز خلوه عنهما رجح البناء الذى هو الاصل فى الكلمات قبل التركيب
ومن الكنايات كأين وانما بنى لان كاف التشبيه دخلت على اى واى كان فى

الاصل معربا لكنه انمحى عن الجزئين معناهما الافرادى وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم
الخبرية فصار كانه اسم مبنى على السكون اذ آخره نون ساكنة كما فى من لا تنوين تمكن و
لهذا يكتب بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة لها فى الخط فرتبته فى البناء منحطة
عن اخواتها فلذلك لم يذكره المصنف معها فكم الاستفهامية المتضمنة معنى الاستفهام
مميزها الذى يرفع الابهام عن جنس المسؤل عنه منصوب على التمييز مفرد لانها
لما كانت فى وسط العدد وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين مميزه مفرد منصوب
جعل مميزها كذلك لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما وكم الخبرية مميزها مجرور
بالاضافة مفرد تارة ومجموع اخرى تقول كم رجل عندى وكم رجال عندى كما تقول
مائة ثوب وثلثة اثواب وانما جاء مفردا لان العدد الكثير مميزه كذلك وانما جاء
مجموعا لان العدد الكثير فيه ما ينبئ عن كثرته صريحا فلما كان هذا ليس مثله فى
التصريح بالكثرة جعل جمعية مميزه كانها نائبة عن معنى التصريح بها وتدخل من فيهما
اى فى مميزى كم الاستفهامية والخبرية تقول كم من رجل ضربت وكم من قرية
اهلكناها قال الشارح الرضى هذا فى الخبرية كثير نحو وكم من ملك وكم من قرية و
ذلك لموافقته جر التمييز المضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه
مجرورا بمن فى نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن يجوز الزمخشرى
ان يكون كم فى قوله تعالى سل بنى اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة استفهامية وخبرية
ولهما اى لكم استفهامية كانت او خبرية صدر الكلام لان الاستفهامية تتضمن
الاستفهام وهو يقتضى صدر الكلام ليعلم من اول الامر انه من اى نوع من انواع
والخبرية ايضا تدل على انشاء التكثير وهو ايضا نوع من الكلام فيجب التنبيه عليه
من اول الامر وكلاهما لو قال كلتاهما لكان اوفق لتانيث الاستفهامية والخبرية
فهو على تاويل كلا هذين النوعين وهما كم الاستفهامية والخبرية اى كل واحد منهما

يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ثم بين موقع كل منهما بقوله فكل منها اى كل واحد من كم
الاستفهامية والخبرية يكون بعده فعلا او شبه فعل لفظا او تقديرا غير مشتغل عنه
بضميره او متعلق ضميره فهو من حيث هو كذلك كان منصوبا معمولا على حسب اى
على حسب عمل هذا الفعل وعمله لا يكون الا بحسب المميز وذلك انك تقول كم يوما
ضربت فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء الفعل المفعول به والمصدر والمفعول فيه
وغير ذلك من المنصوبات فتعين لاحد المنصوبات بما هو بحسب المميز فالاستفهامية
نحو كم رجلا ضربت في المفعول به وكم ضربة ضربت في المفعول المطلق وكم يوما سرت
في المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت و
انما جعلنا الفعل وشبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب
مثل قولك كم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقدرت
كعده فعلا غير مشتغل عنه اى كم رجلا ضربت ضربته فهو من حيث ان بعده فعلا
مقدرا غير مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب وان لم يجعل من قبيله ولم تقدر
بعده فعلا غير مشتغل فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل في قاعدة الرفع وكل ما قبله
اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم درهما اشتريت
او بكم رجل مررت او مضاف نحو غلام كم رجلا ضربت وعبد كم رجل اشتريت فمجرور
بحرف الجر والاضافة وانما جاز تقديم حرف الجر او المضاف عليهما مع ان لهما صدر
الكلام لان تاخير الجار عن المجرور ممتنع لضعف عمله فجوز تقديم الجار عليهما على ان
يجعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة للصدر والا اى وان
لم يكن بعده لا لفظا او تقديرا فعل ولا شبه فعل غير مشتغل عنه ولا قبله حرف جر
او مضاف كان مجردا عن العوامل اللفظية فمرفوع اى فهو مرفوع مبتدا ان لم يكن
ظرفا نحو من ابوك وهذا مبني على مذهب سيبويه فانه يخبر عنده بمعرفة عن

نكرة

نكرة متضمنة استفهاما واما عند غير سيبويه فهذا خبر مقدم على المبتدا لكونه نكرة وما
بعده معرفة وخبر ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك فكم هنا منصوب المحل اولا داخل تحت
قاعدة النصب باعتبار اعمال الكاين فيه وداخل في قاعدة الرفع ثانيا لقيامه مقام
عامله الذي هو خبر المبتدا وكذلك اى مثل كم في تاتي الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرايط
المذكورة اسماء الاستفهام والشرط بمعنى انه يتاتي تلك الوجوه في جميع هذه الاسماء لا في
كل واحد منها وهي من وما واي واني واين ومتى مشتركة بين الاستفهام والشرط واذا
مختصة بالشرط وايان وكيف مختصين بالاستفهام فمن وما اذا كانتا استفهاميتين
يتاتي فيهما الوجوه الثلاثة الاول نحو من ضربت وما صنعت وبمن مررت وغلام من
ضربت ومن ضربته وما صنعته ولا يتاتى فيهما الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما واذا
كانتا شرطيتين فكذلك يتاتى فيهما تلك الوجوه الثلاثة نحو من تضرب اضرب وما
تصنع اصنع وبمن تمرر امرر وغلام من تضرب اضربه ومن ياتني فهو مكرم وما تقدموا
لانفسكم من خير تجدوه عند الله ولا يتاتى فيهما بل في جميع اسماء الشرط الرفع على
الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل ولا يصلح الفعل للابتداء وما هو لازم الظرفية من
هذه كمتى واين وايان وكيف وانى واذا ان لم يجر بجار نحو من اين فلا بد من كونها
منصوبة على الظرفية وعن بعضهم ان اذا قد يخرج عن الظرفية ويقع اسما صريحا نحو اذا
يقوم زيد اذ يقعد عمرو اى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو وهي مرفوعة بالابتداء
وقال الشارح الرضي وانا لم اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب وما هو لازم الظرفية
يرتفع في الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدا مؤخر نحو متى
عهدك بفلان اى متى كاين عهدك به واما اى فيتاتى فيه الوجوه الاربعة كلها
فانه قد يقع في محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية نحو اي وقت
مجيئك اى اي وقت كائن مجيئك فاي وقت على تقدير انتصابه بالظرفية مرفوع

الحل بالخبرية والوجوه الباقية مثل ايهم ضربت وبايهم مررت وايهم قائم وفى

مثل كم عمة لك يا جرير وخالة يعنى فيما احتمل الاستفهام والخبر وذكر المميز و

حذفه ثلثة اوجه كذا فى كثير من النسخ وفى بعضها وفى مثل تمييز كم عمة اى ما هو تمييز

باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل ان يعتبر الاوجه الثلثة فى كم احدها رفعه

بالابتدا والاخران نصبه على الظرفية او على المصدرية فانه اشار فيما سبق بقوله

منصوبا معمولا على حسبه الى كثرة وجوه النصب لا يخفى على ان هذا الصق بما سبق

من وجوه اعراب كم ويحتمل ان يعتبر فى مميزها اعنى عمة ثلثة اوجه فاحدها الرفع با

لابتدا استفهامية كانت او خبرية والاخران النصب على تقدير كونها استفهامية

والجر على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبنى على اعتبار جواز حذف

مميزها وهو غير مذكور فيما سبق فكان الاليق تاخير هذا عن قوله وقد يحذف

مثل كم مالك واما النسخة الاخرى فلا يحتمل الا الوجه الاخير والبيت للفرزدق يهجو

جريرا وتمامه فدعاء قد حلبت على عشارى الفدعاء المعوجة الرسغ من اليد و

الرجل فيكون منقلبة الكف والقدم بمعنى انها لكثرة الخدمة صارت كذلك وهذا

خلقة لها نسبها الى سوء الخلقة وانما عدى حلبت بعلى لتضمنه معنى ثقلت اى

كنت كارها لخدمتها مستنكفا منها تخدمنى على كره منى واختار من انواع خدمتها

الحلب لانه خدمة المواشى وهى ابلغ فى الذم من خدمة الاناسى والعشار جمع عشراء

وهى الناقة التى اتى على حملها عشرة اشهر واختارها لانها تأذى من الحلب ولا

تطيع بسهولة ففى حلبها زيادة مشقة وفى ذكر عمة وخالة اشارة الى ذلها طرفى

ابيه وامه فالاستفهام على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه ذهل عن كمية

عدد عماته وخالاته فسأل عنه وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل التفخيم اى

كثير من عماتك وخالاتك حلبت على عشارى واذا حذفت المميز اى كم مرة او كم

اللفظ مفرد قال الاندلسى يجوز الحمل على اللفظ نحو كم رجلا جاءك وجاءوك وكذا الخبرية وقال بعضهم

مفرد

اللفظ مجموع

المعنى فيكن فيتبعن

الا لا يعود اليه الضمير المثنى و

هو الحق لانه لم يسمع كم رجلين لا

استفهاما ولا خبرا ويجوز كم امرأة جاءتك و

جاءك حملا على اللفظ والمعنى رضى الدين

حلبة على التهكم او كم مرة او حلبة على التكثير فارتفاع عمة على الابتدا ومصححه توصيفه

بقوله لك وخبره قد حلبت وكم استفهامية كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمة

فى موضع نصب لان الفعل الواقع بعدها مسلط عليها بتسليط الظرفية او المصدرية

واذا رفعت عمة رفعت خالة وفدعاء واذا نصبت نصبتهما واذا خفضت

خفضتهما وذلك واضح وقد يحذف مميز كم استفهامية كانت او خبرية فى مثل

كم مالك وكم ضربت اى فى كل مثال قامت قرينة دالة على تعيين المحذوف فانه اذا

سئل عن كمية مالك او اخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة على انه سؤال عن كمية

دراهمه او دنانيره او اخبار عن كثرتها فمعناه كم درهما او دينارا او كم درهم او دينار

مالك فكم فى هذا المثال مرفوع على الابتداء وما لك خبره واذا سئل عن ضربك بكم بعد

العلم بوقوعه او اخبر به فظاهر ان السؤال والاخبار انما هو بالنسبة الى مرات ضربك

اى كم مرة او مرة ضربت والى ضرباتك اى كم ضربة او ضربة ضربت فكم فى هذا المثال

اما منصوب على الظرفية او المصدرية والفرق بين المعنيين اذا كان المصدر للنوع

فظاهر واذا كان للعدد فالملحوظ فى الظرفية اولا الزمان الدال عليه الالفاظ الموضوعة

للزمان وفى المصدرية اولا الحدث الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال

الثانى بتقدير كم رجلا او رجل ضربت فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعو

لية الظروف اى الظروف المعدودة من المبنيات المعبر عنها عند تعدادها

ببعض الظروف فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا منها اى من تلك الظروف ما اى

ظرف قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون النية فانه عند نسيانه

اعرب مع التنوين نحو رب بعد كان خبرا من قبل وسميت الظروف المقطوعة

عن الاضافة غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيفت هى اليه فلما حذف

صارت غايات ينتهى بها الكلام وانما بنيت لتضمنها معنى حرف الاضافة و

المنسوب اليه او غاية الكلام

فيما قصدا اضافته يجب ان لا يكون

المضاف اليه عصام

شبههما بالحروف فى الاحتياج الى المضاف اليه واختير الضم لجبر النقصان كقبل وبعد وما
اشبههما من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدام وخلف ووراء
والمقاس عليهما مما بمعناهما ويجوز فى هذه الظروف على قلة ان يعوض التنوين من المضاف
اليه فيعرب قال الشاعر فساغ لى الشراب وكنت قبلاً اكاد اغص بالماء الفرات فلا فرق
بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وبين ما بنى منها وقال بعضهم بل انما اعربت
لعدم تضمنها معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اى قديما وقال الشارح الرضى والاول هو
الحق وما اجرى مجراه اى مجرى الظرف المقطوع عن الاضافة لا غير وليس غير فى حذف
المضاف اليه والبناء على الضم وان لم يكن غير من الظروف لشبهه بالغايات لشدة
الابهام الذى فيه كما فيها ولا يحذف منه المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو افعل هذا لا
غير وجاءنى زيد ليس غير لكثرة استعماله غير بعدهما وكذلك اجرى مجرى الظروف
حسب لشبهها بغير فى كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة ومنها اى من الظروف
المبنية حيث للمكان وقال الاخفش قد يستعمل للزمان ولا يضاف الا الى جملة اسمية
كانت او فعلية فى الاكثر اى اكثر استعمالات وقد جاء اما ترى حيث سهيل طالعا
بحيث فيه مضاف الى مفرد وهو سهيل مفعول ترى اى اما ترى مكان سهيل طالعا
اخره نجما يضئ كالشهاب ساطعا وانما بنيت على الضم كالغايات لان ما غالبة الاضافة
الى الجملة والمضاف الى الجملة فى الحقيقة مضاف الى المصدر الذى تضمنته الجملة فهى
وان كانت فى الظاهر مضافة الى الجملة وفى الحقيقة مضافة الى المفرد والذى فاضافتها
اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف ما اضيفت اليه فبنيت على الضم
مثلها ومع الاضافة الى المفرد يعرب بعضهم لزوال علة البناء اى الاضافة الى الجملة و
الاشهر بقاؤه على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اى من الظروف المبنية
اذا زمانية كانت ومكانية وانما بنيت لما ذكرنا فى حيث وهى اى اذا اذا كانت زمانية

للمستقبل اى للزمان المستقبل وان كانت داخلا على الماضى وذلك لان الاصل
فى استعمالها ان يكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث
فيه مقطوع بوقوعه فى اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها فى الاغلب الاكثر
فى هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا كثر فى
الكتاب العزيز استعماله لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد استعمل فى الماضى
كما فى قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى
اذا جعله نارا وفيها اى فى اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون جملة على الاخرى فتضمنت
حرف الشرط فهذا علة اخرى لبنائها ولذلك اى لكون معنى الشرط فيها اختير اى جعل
مختارا بعدها الفعل لمناسبة الفعل الشرط وجوز الاسم ايضا على الاسم الوجه الغير المختار
لعدم تاصلها فى الشرط مثل ان ولو وقد يكون اى اذا للمفاجاة مجردة عن معنى الشرط يقال
فاجاءه الامر مفاجاة من قولهم فجئته تجانه بالضم والمد اذا لقيته وانت لا تشعر به فيلزم
المبتدا بعدها فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدا غلبته وقوعه
بعدها فلا ينافى ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها فى باب الاضمار على شريطة
التفسير نحو خرجت فاذا السبع اى فاذا السبع واقف وحاضر على حذف الخبر و
العامل فى اذا هذه معنى المفاجاة وهو عامل لا يظهر قد استغنوا عن اظهاره لقوة
ما فيه من الدلالة عليه واما الفاء فهى للسببية فان مفاجاة السبع مسببة عن الخروج
قيل والاقرب الى التحقيق انها للعطف من جهة المعنى اى خرجت ففاجات وحاصل
المعنى خرجت ففاجات زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج ان اذا هذه زمانية
او مكان وقوف السبع كما ذهب اليه المبرد فانها عنده مكانية وقوله زمان وقوف
السبع او مكانه مفعول فيه لفاجات لا مفعول به والا لم يبق اذا ظرفية بل يصير اسمية
بل المفعول به محذوف اى فاجات فى زمان وقوف السبع او مكانه اياه اى السبع وقد

واعلم ان اذا يجئ مجردة عن الظرفية بمعنى الوقت نحو قوله تعالى والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى معناه اقسم بالليل وقت غشيانه وبالنهار وقت تجليه فيكون مجرورة المحل بدل البعض من الكل كما جرت بحتى في قوله تعالى حتى اذا جاؤها والمصنف جعلها هنا مجردة عن الشرط دون الظرف

يكون لمجرد الزمان نحو اتيتك اذا احمر البسر اى وقت احمرار البسر وقد يستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية في نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو وقد سبقت اليه اشارة ومنها اى من الظروف المبنية اذ الكاينة للماضى وبناؤها الماضي في حيث او لكون وضعها وضع الحروف وقد يجئ للمستقبل كقوله تعالى فسوف تعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ويقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضى اختصاصها بالفعلية مثل كان ذلك اذ زيد قائم واذ قام زيد وقد يجئ للمفاجاة نحو خرجت فاذ زيد قائم ولقلة مجيئها لم يذكرها المصنف ومنها اين وانى هما للمكان استفهاما وشرطا اى حال كونهما للاستفهام والشرط وبناؤهما لتضمنهما معنى حرف الاستفهام والشرط نحو اين زيد واين تكن اكن وانى زيد وانى تجلس اجلس وقد جاء انى بمعنى كيف وانى القتال بمعنى متى ومنها متى للزمان فيهما اى في الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها ايان للزمان استفهاما مثل متى نحو ايان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان مختص بالامور العظام وبالمستقبل فلا يقال ايان يوم قيام زيد وايان قدم الحجاج بخلاف متى فانه غير مختص بهما والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرهما ايضا ومنها كيف الكاينة للحال استفهاما اى حال شئ وصفته فالمراد بالحال صفة الشئ لا زمان الحال كما توهم بعض الشارحين قال صاحب المفصل وكيف جار مجرى الظروف ومعناه السؤال عن الحال تقول كيف زيد اى على اى حال هو ويستعمل في الشرط مع ما على ضعف عند البصريين نحو كيفما تجلس اجلس اى على اى هيئة تجلس اجلس ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس فان كان بعده اسم فهو في محل الرفع بالخبرية عنده وان كان بعده فعل مثل كيف جئت فهو في محل النصب على الحالية اى على اى حال جئت اراكبا ام ماشيا ومنها اى من

الظروف

مبنى وهذه كذلك كما شبهت كم الخبرية بالاستفهامية ق والفرق بين متى واذا ان اذا للوقت المعين لما تحقق وقوعه ومتى للوقت المبهم تقول آتيك اذا احمر البسر ولا تقول آتيك متى احمر البسر كبير

١٨٣

الظروف المبنية مذ ومنذ بنيتا لموافقتهما مذ ومنذ حرفين ويكونان تارة بمعنى اول المدة اى اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رايته مذ او منذ يوم الجمعة اى اول زمان عدم الرؤية يوم الجمعة فيليهما اى يقع بعدهما اى بعد مذ ومنذ المفرد لا المثنى ولا المجموع حقيقة كالمثال المذكور المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ اليومان اللذان صاحبنا فيهما اى اول مدة عدم رؤيته هذان اليومان فما دام لا يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا لا يحكم عليهما باولية المدة لان اول المدة انما يكون امرا واحدا لا شيئين او اشياء فالمثنى او المجموع اذا وقعا اول المدة يكونان في حكم المفرد المعرفة حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ يوم لقيتني فيه لحصول التعيين المقصود من كونه معرفة وانما كان التعيين مقصودا لانه لا فايدة في جعل الوقت المجهول اول مدة فعل لان اولية وقت ما الزمان مدة الفعل معلوم بالضرورة وتارة يكونان بمعنى جميع المدة اى جميع مدة زمان الفعل فيليهما اى مذ ومنذ المقصود اى الزمان الذى قصد بيانه حال كونه متلبسا بالعدد اى بعدده المستغرق جميع اجزائه بحيث لا يشذ منه شئ نحو ما رايته مذ يومان اى جميع اجزاء مدة زمان عدم رؤيته يومان لا ازيد ولا انقص وقد يقع بعدهما المصدر نحو ما خرجت مذ ذهابك او الفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت او ان اى ما كتب على هذه الصورة مثقلة كانت او مخففة نحو ما خرجت مذ انك ذاهب وما خرجت مذ ان ذهبت او الجملة الاسمية نحو ما خرجت مذ زيد مسافر ولم يذكره لقلته فيقدر بعدهما زمان مضاف الى احد هذه الامور ليصح حمل ما بعدهما عليهما فكان التقدير في ما خرجت مذ ذهابك اى مذ زمان ذهابك وعلى هذا القياس فيما تقع وهو اى كل واحد من مذ ومنذ اسمين مبتدا وهما معرفتان لكونهما في تاويل الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة او جميع المدة

وخبره مابعده اى خبر كل واحد منهما ما يقع بعده خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتدا والمبتدا مابعدهما ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدا في مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة وذلك غير جائز واعلم انهما اذا كانا مبتداء او خبرا فهما اسمان صريحان للظرفان فلا يصح عدهما من الظروف المبنية الا ان يراد بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان لا انهما يقعان ظرفان في تراكيبهم ومنها اى من الظروف المبنية لدى بالالف المقصورة ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وقد جاء لدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بفتح اللام والدال وسكون النون ولد بفتح اللام وسكون الدال ولد بضم اللام وسكون الدال ولد بفتح اللام وضم الدال وبناؤهما لوضع بعضها وضع الحروف وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق انه يقال المال عند زيد فيما يحضر عنده او فيما في خزانته وان كان غائبا عنه ولا يقال المال لدى زيد ولدن زيد الا فيما يحضر عنده وحكمها ان يجر بها على الاضافة نحو المال لدى زيد وقد ينصب في بعض لغات العرب بلدن خاصة غدوة خاصة سماعا تشبيها النون بنون التنوين في مثل راقود خلا ولذلك يحذف عنها ويثبت ولكون غدوة اكثر استعمالا من بكرة وغيرها ومنها قط مفتوح القاف ومضموم الطاء المشددة وهذه اشهر لغاته وقد يخفف الطاء المضمومة وقد يضم القاف اتباعا بضم الطاء المشددة او المخففة وجاء قط ساكنة الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل فهذه خمس لغات كلها للماضي المنفي اى لاجل الفعل الماضي المنفي او الزمان الماضي المنفي وقوع شيء فيه يستغرق النفي جميع الازمنة الماضية نحو ما رايته قط وبناء المخففة لوضعه وضع الحروف وبناء المشددة لمشابهتها الخفيفة وقيل حملا على اختها عوض ومنها عوض بفتح العين مع ضم الضاد وقد جاء فتح الضاد وكسرها للمستقبل اى لاجل الفعل المستقبل المنفي او الزمان المستقبل المنفي فيه وقوع شيء فيستغرق

النفي جميع الازمنة المستقبلة نحو لا افارقه عوض وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اى دهر الداهرين ومعنى الداهر والعائض الذي يبقى على وجه الدهر والظروف المضافة الى الجملة والى كلمة اذ المضافة الى الجملة يجوز بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف اليه ولو بواسطة على الفتح للخفة نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم وقوله تعالى من خزي يومئذ فيمن قرء بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسماء مستحقة للاعراب ولا يجب اكتساب المضاف المبني البناء منه وكذلك اى كالمذكور من الظروف في جواز البناء على الفتح والاعراب مثل وغير مذكورين مع ما وان مخففة او مشددة مثل غيري مثل ما قام زيد وقيامي مثل ان يقوم زيد ومثل انك تقوم لمشابهتهما الظروف المضافة الى الجملة نحو اذا وحيث وبهذه المشابهة ذكرهما في بحث الظروف ويجوز اعرابهما لكونهما اسمين مستحقين للاعراب

المعرفة والنكرة

اى هذا باب المعرفة والنكرة من اقسام الاسم المعرفة ما اى اسم وضع بوضع جزئي او كلي لشيء متلبس بعينه اى بذاته المتعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فاللشيء مقيدا بهذه المعلومية والمعهودية اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة وهي اى المعرفة ستة انواع بالاستقراء واشار بترتيبها في الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة فالاول المضمرات فانها موضوعة بازاء معان معينة مشخصة باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكي عن نفسه مثلا وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد واحد من تلك الافراد بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك فتعقل ذلك المشترك آلة للوضع لا انه الموضوع

له فالوضع كلي والموضوع له جزئي مشخص والثاني الاعلام الشخصية كما اذا تصور ذات
زيد ووضع لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته او الجنسية كما اذا تصور
مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته
لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي ومعرفة بخلاف ما
اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته و
معهوديته فانه بهذا الاعتبار نكرة والثالث المبهمات يعني اسماء الاشارة و
الموصولات وانما سميت مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة حسية مبهمة
وكذلك الموصول من غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع العام والموضوع له
الخاص فانها موضوعة بازاء معان متعينة معلومة معهودة من حيث معلو
ميتها ومعهوديتها وضعا عاما كليا فان الواضع اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه
المفرد المذكر وعين لفظا بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا وضعا
عاما لان التصور المعتبر فيه عام وهو المشترك بين تلك الافراد والموضوع له
خاص لانه خصوصية كل واحد من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينها والرابع
والخامس ما عرف باللام العهدية او الجنسية او الاستغراقية وانما لم يقل ما دخله
اللام لئلا يدخل فيه ما دخله اللام الزائدة لتحسين اللفظ والميم في ليس من امبر
امصيام في امسفر بدلا من اللام ولا يعد ما دخلته قسما اخر من المعارف او
عرف بالنداء نحو يا رجل اذا قصد به معين بخلاف يا رجلا لغير معين فانه نكرة
ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل والسادس
المضاف الى احدها اي احد الامور الخمسة المذكورة ولا يستلزم صحة الاضافة الى احدها
صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انها لا تصح الا بالنسبة الى الاربع الاول فان
المنادى لا يضاف اليه قيل كان عليه ان يقول والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف

الى المضاف الى المعرفة ايضا مثل غلام ابيك والجواب ان المراد بالمضاف الى احدها اعم
من ان يكون بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا
كان لفظ الغير او المثل او الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم معنى يعني اضافة معنوية فهو
معنى مفعول مطلق بحذف مضاف اي احترز به عن المضاف الى احد هذه الامور
اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا ولما سبق تعريف المضمرات والمبهمات ومعنى
المضاف الى احدها معنى ظاهر والمعرف باللام والنداء مستغن عن التعريف خص
العلم بالتعريف وقال العلم اسما كان او لقبا او كنية لانه ان صدر بالاب والام او
الابن او البنت فهو كنية والا فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم ما
وضع لشيء بعينه شخصا او جنسا واحترز به عن النكرات والاعلام الغالبة التي
تعينت لفرد معين بغلبة الاستعمال فيه داخلة في التعريف لان غلبة استعمال
المستعملين بحيث خص العلم الغالب بفرد معين بمنزلة الوضع من واضع معين
فكان هؤلاء المستعملين وضعوه لذلك غير متناول غيره اي حال كون ذلك الاسم
الموضوع لشيء بعينه غير متناول لغير ذلك الشيء باستعماله فيه واحترز به عن المعارف
كلها وقوله بوضع واحد اي تناولا بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة ولما
اشار الى ترتيب انواع المعارف في الاعرفية بين ترتيبها في الذكر اراد التنبيه على
ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب فقال واعرفها اي اعرف المعارف يعني
اقلها التباسا عند المخاطب من حيث اصنافها المضمر المتكلم لبعد وقوع الالتباس فيه
ثم المضمر المخاطب فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم الا ترى انك اذا قلت انا
لم يلتبس بغيره واذا قلت انت جاز ان يلتبس باخر فيتوهم ان الخطاب له وليس المراد
بالاعرفية الا كون المعرفة ابعد من اللبس ثم المضمر الغائب ولم يذكره لانه علم من
اعرفية المتكلم والمخاطب انه دون منهما واقتصر على بيان النسبة بين اصناف

المضمرات فان ساير المعارف لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها فان

فيه تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف اليه ولهذا ما اثبت التفاوت بين اصنافه بعد

بيانه بين انواع المضاف اليه واضافه وهذا الترتيب الذي ذكره هو مذهب سيبويه

فان فيه اختلافات كثيرة والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه اي لا باعتبار ذاته المعينة

المعلومة المعهودة من حيث هو كذلك فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة

وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة **اسماء العدد** انما افردها بالذكر لان لها احكاما

خاصة ليس لغيرها وهي ما وضع اي الفاظ وضعت لكمية آحاد الاشياء منفردة

كانت تلك الآحاد او مجتمعة فالاشياء هي المعدودات وآحادها كل واحد واحد

منها وكمية الآحاد ما يجاب به اذا سئل عن واحد واحد او عن اكثر من واحد من

تلك المعدودات بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات بان يكون كل واحد

منها موضوعا لكمية واحدة منها اسماء العدد فالواحد موضوع لكمية آحاد الا

شياء اذا اخذت منفردة فاذا سئل عن معدود منها بكم هو يجاب بالواحد والاثنان

موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة متكررة مرة واحدة فاذا سئل عن معدودين

يجاب بالاثنين وهكذا الى ما لا نهاية له فظهر من هذا التقرير ان لفظ الواحد و

الاثنين داخلان في هذا التعريف لانهما من اسماء العدد في عرف النحاة وان لم يكونا

عند بعض الحساب من العدد ولما كان المتبادر من هذه العبارة ان نفس الكمية

هي الموضوع له من غير اعتبار معنى آخر لا ينتقض التعريف بمثل رجل ورجلين و

ذراع وذراعين ومنا ومنوين من حيث لا يفهم منها الواحدية والاثنينية فقط

اصولها اي اصول اسماء العدد التي يتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء التانيث

كواحدة واثنتان وثلثة او باسقاطها كثلث الى تسع او بالتثنية كمائتين والفين او بالجمع

كمآت والوف وعشرين او بالتركيب صنفا كان كثلث مائة او امتزاجيا كخمسة عشر

او بالعطف كخمسة وعشرين اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف تقول في الاعداد

مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة ومعطوفة واحد واثنان في مفرد المذكر وتثنيته وواحدة

واثنتان او ثنتان في مفرد المؤنث وتثنيتهما على ما هو القياس وتقول للمذكر ثلثة

الى عشرة بالتاء للجماعة المذكر اعتبارا لتانيث الجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال وثلث

الى عشر بدونها للجمع المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث نحو ثلث نسوة وعشر نسوة ولم

يفعل الامر بالعكس لكون المذكر اسبق وتقول اذا جاوزت عشرا احد عشر واثنى

عشر في المذكر نحو احد عشر رجلا احدى عشرة اثنتا عشرة وثنتا عشرة في المؤنث

نحو احدى عشرة امراة على الاصل بتذكير المذكر وتانيث المؤنث وغير الواحد الى

احد والواحدة الى احدى للتخفيف وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر في المذكر نحو ثلثة عشر

رجلا ثلث عشرة الى تسع عشرة في المؤنث نحو ثلث عشرة امراة ابقاء للجزء الاول منهما بحاله قبل

التركيب وتذكير الثاني في المذكر كراهة اجتماع تانيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة

بخلاف احدى عشرة واثنتا عشرة فان التانيث فيهما من جنسين واما تذكير الثاني في احد عشر و

اثنا عشر فحملوا على التذكير في ثلثة عشر والتاء في ثنتان بدل من لام الكلمة فلم يتمحض للتا

ولهذا حكمنا عليه بانه جنس آخر من التانيث في اثنتان وان كانت للتانيث لانها حملت

على ثنتان واما تانيث الجزء الثاني في المؤنث لانه لما وجب تذكيره للمذكر كما عرفت وجب

تانيثه للمؤنث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث وتميم بكسر الشين عند

التركيب في المؤنث اي من عشرة تحرزا عن توالي اربع فتحات مع ثقل التركيب في احدى

عشرة واثنتا عشرة او خمس فتحات في ثلث عشرة الى تسع عشرة والحجازيون يسكنونها

وهي اللغة الفصيحة لان السكون اخف من الفتح والكسر وتقول عشرون واخواتها بكسر التاء

لانه منصوب بالعطف على عشرون المنصوب محلا بمفعولية القول وهي ثلثون واربعون

وخمسون الى تسعين فيهما اي في المذكر والمؤنث من غير فرق وهي عقود ثمانية وتقول

فيما زاد على كل عقد من تلك العقود الى عقد آخر احد وعشرون في المذكر احدى وعشرون في
المونث ولما تغير الواحد والواحدة فيهما بدون التركيب لان المعطوف والمعطوف عليه
في قوة التركيب لم يكن استعمالهما بالعطف على صورة لفظ ما تقدم بعينه فلذلك لم
يورد هما في قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بل خصهما بما عداهما فقال ثم بالعطف اي
عطف تلك العقود على الزايد عليها كائنا ذلك الزايد بلفظ ما تقدم من اسماء العدد
بعينه من غير تغيير فتقول اثنان وعشرون في المذكر واثنتان او ثنتان وعشرون في
المونث ثلثة وعشرون في المذكر وثلث وعشرون في المونث هكذا الى تسعة وتسعين
بل الى تسع وتسعين وتقول فيما زاد على تسعة وتسعين مائة والف في الواحد مائتان
والفان في التثنية فيهما اي في المذكر والمونث من غير فارق بينهما ثم تقول فيما زاد على
مائة والف وما يتفرع عنهما بالعطف اي بعطف الزايد عليهما او عطفهما على الزايد
حال كون الزايد واقعا على صورة ما تقدم من اسماء العدد من غير تغيير وتبديل
فتقول مائة وواحد او واحدة ومائة واثنان او اثنتان ومائة وثلثة رجال او ثلث نسوة
ومائة واحد عشر رجلا او احدى عشرة امراة ومائة واحد وعشرون رجلا او احدى
وعشرون امراة ومائة واثنان وعشرون رجلا او اثنتان وعشرون امراة ومائة
وثلثة وعشرون رجلا وثلث وعشرون امراة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا و
تسع وتسعين امراة وكذا الحال في تثنية المائة والالف وجمعه ويجوز ان يعكس
العطف في الكل فتقول واحد ومائة الى آخر ما ذكرنا والاصل في ثماني عشرة فتح اليا
لبناء صدور الاعداد المركبة على الفتح كثلثة عشر وجاز اسكانها اي اسكان اليا لثقل
المركب بالتركيب كما في معديكرب وشذ حذفها اي حذف اليا بفتح النون لانها
اذا حذفت فالوجه بقاء الكسرة كما في قولك جاءني القاضي اذا حذفت اليا الا ان الذي
سوغ ذلك فيه كونه مركبا فروعي زيادة استثقاله فجعل موضع الكسرة فتحة قال التاج

الرضي

الرضي ويجوز كسرها اي النون ابقاء على اليا المحذوفة لكن الفتح اولى ليوافق اخواته لانها مفتوحة
الاواخر مركبة مع العشرة ولما فرغ من بيان حال اسماء العدد شرع في بيان حال
مميزاتها وابتدء من الثلثة لانه لا مميز للواحد والاثنين كما سيصرح به فقال و
مميز الثلثة الى العشرة والثلث الى العشر مخفوض اي مجرور ومجموع لفظا نحو ثلثة
رجال او معنى نحو ثلثة رهط اما كونه مخفوضا فلانه لما كثر استعمال الاثر واينه جرا التمييز بالاضافة
للتخفيف لانها تسقط التنوين والنونين واما كونه مجموعا فليطابق المعدود
العدد الا في ثلثمائة الى تسعمائة استثناء من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا مائة حين ميزوا
بها ثلثا واخواته وكان قياسها ان يجمع فيقال مئات او مئين لان للمائة جمعين احدهما
في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون والثاني جمع المونث السالم وهو مئات ولا يجوز
اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق الا مئات لكنهم كرهوا ان
يلي التمييز المجموع بالالف والتاء بعد ما تعود المجيء بعد ما هو في صورة المجموع بالواو و
النون اعني عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه اخصر ومميز احد عشر الى
تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين منصوب مفرد اما نصبه في العقود فلتعذر الاضافة
اذ لا يستقيم ابقاء النون معها اذ هي في صورة نون الجمع ولا حذفها اذ ليست هي في الحقيقة
نون الجمع واما فيما عداها فلانهم كرهوا ان يصيروا ثلثة اسماء كالاسم الواحد ولا يرد
عليه خمسة عشرك لان المضاف اليه فيه لما كان غير العدد لم يمتزج امتزاج ذلك المميز
فلم يلزم صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا وانما جوزوا ثلثمائة امراة مع ان فيها صيرورة
ثلثة اشياء شيئا واحدا ليطرد بماة امراة واما افراده فلانه لما صار منصوبا صار فضلة
فاعتبر افراده ليكون الفضلة قليلا ومميز مائة والف وتثنيتهما ومميز جمعه اي جمع
الالف وانما لم يقل وجمعهما كما قال وتثنيتهما لان استعمال جمع مائة مع مميزها في
الاعداد مرفوض لا يقال ثلثمئات رجل كما يقال ثلثة الاف رجل بخلاف التثنية فانه يقال

مائتا رجل كما يقال الف رجل مخفوض مفرد لانه لما كانت مائة والف من اصول الاعداد كالآحاد ناسب ان يكون مميزهما على طبق مميزها لكنه لما كانت الآحاد في جانب القلة من الاعداد والمائة والالف في جانب الكثرة منها اختير في مميزها الجمع الموضوع للكثرة وفي مميزهما المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ المعبر به عنه مذكرا كلفظة الشخص اذا عبرت بها عن المؤنث او بالعكس بان يكون المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظة النفس اذا عبرت بها عن المذكر فوجهان اي ففي العدد وجهان التذكير والتانيث فان شئت قلت ثلثة اشخص وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ وهو الاكثر في كلامهم وان شئت قلت ثلاث اشخص اعتبارا بالمعنى ولا مميز لواحد وواحدة ولا اثنان واثنتان وثنتان بمميز فلا يورد الواحد مع مميزه كما يقال واحد رجل ولا الاثنان معه كما يقال اثنا رجلين بل يذكرون ما يصلح ان يكون مميزا لهما على تقدير ذكر التمييز معهما ويطرحون الواحد والاثنين استغناء بلفظ التمييز اي لصالح لان يكون مميزا على تقدير ذكره معهما الدال بجوهره على الجنس وبصيغته على الواحدية والاثنينية عنهما اي عن الواحد اذا كان التمييز مفردا وعن الاثنين اذا كان مثنى مثل رجل ورجلان فان من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة و من صيغة رجلان يفهم الجنس والاثنينية فبذكرهما استغناء عن المميز فان قلت هب ان مميز الواحد معنى عنه لكنا لا نسلم ان مميز الاثنين كذلك نعم اذا كان مميزه مثنى يغني عنه لكم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل قلت لما التزموا الجمعية في مميز سائر الآحاد ينبغي ان يعتبر فيما لم يتيسر الجمعية فيه ما هو اقرب اليها وهو الا تثنية ولا يبعد ان يقال معنى الكلام انه لا مميز لواحد ولا اثنان استغناء بلفظ التمييز اي بجواهر حروفه المصورة بهيئة الخاصة القابلة للحوق علامة الافرادية اعني التنوين او علامة الاثنينية اعني حرفي التثنية فاذا اعتبر مع علامة الافراد استغنى به

قوله اثنا عشر رجلا ... بخلاف لفظ الجمع فانه لو قيل رجال لم يعلم كم هم ولو قيل ثلثة واقتصر على العدد لم يعلم ما هم فيجب الجمع بين العدد والمميز ... ذلك كما يقال اثنا رجل وقد جاء في الشعر ثنتا حنظل ... الذي ذكره الرضي نحو واحد رجال واثنا رجال فاعرف عصام الدين

فائدة واذا قصد تعريف العدد فان كان مفردا اي غير مضاف ولا مركب ادخل اللام عليه واحدا كان او اكثر نحو العشرون رجلا والثلثة والعشرون غلاما وان كان مضافا فعلى المضاف اليه وان كان مضافا الى المضاف فعلى المضاف اليه الاخر فاول نحو ثلثة الدراهم ومائة الدرهم وثلث المائة واربعة الالاف والثاني نحو ثلثمائة الدراهم وقد تدخل حرف التعريف على المضاف والمضاف اليه شذوذا نحو الثلثة الاثواب وقال ...

من ذكر الواحد على حدة واذا اعتبر مع علامة التثنية استغنى به عن ذكر الاثنين على حدة فاختاروا لحوق العلامة التي هي اخف على ذكرهما ولا يقال ان رجلان اخف من اثني رجل وفي ذلك الاستغناء انما يكون لافادة اي فائدة لفظ التمييز النص المقصود اي التنصيص على العدد والتصريح به الذي قصد ذلك التنصيص والتصريح بالعدد اي بذكر اسم العدد فلما افاد التمييز في ذلك التنصيص استغنى في افادته عن ذكر العدد على حدة ويقول في المفرد من المتعدد اي في الواحد من المتعدد باعتبار تصييره اي بسبب اعتبار تصييره اي تصيير ذلك المفرد عددا انقص منه اي بذلك عليه بواحد الثاني في المذكر وفي قوله الثاني معمول القول وذلك القول انما هو باعتبار تصييره الواحد اثنين بانضمامه اليه فيكون معنى ثاني الواحد مصيره بانضمامه اليه اثنين وانما ابتدأ من الثاني اذ ليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيره واحدا والثانية في المؤنث على هذا القياس وهكذا الى العاشر في المذكر والعاشرة في المؤنث لا غير اي لا يقول غير ذلك فلا يجري ذلك فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة اذ فوقه مركبات لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها ويقول في المفرد باعتبار حاله اي مرتبته من المتعدد من غير اعتبار معنى التصيير الاول والثاني اذا وقع في المرتبة الاولى او الثانية في المذكر والاولى والثانية في المؤنث كذلك من غير اعتبار معنى التصيير وانما لم يقل الواحد والواحدة لانهما لا يدلان على المرتبة فابدل منهما الاول والاولى للدلالة عليهما وهكذا الى العاشر والعاشرة والحادي عشر في المذكر والحادية عشرة في المؤنث وكذلك الثاني عشر والثانية عشرة الى التاسع والتاسعة عشرة واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان بمعنى المصير او لا حكم اسماء الفاعلين في التذكير والتانيث فتقول في المذكر الثاني والثالث والرابع الى العاشر وفي المؤنث الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا في جميع المراتب من المركب والمعطوف

نحو الثالث عشر تؤنث الاسمين في المؤنث كما تذكرهما للمذكر نحو الثالث عشر وانما
ذكروا الاسمين لانه اسم لواحد مذكر فلا معنى للتانيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا
فانه للجماعة وتقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون ومن ثم
اي ومن اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تصييره واعتبار حاله اختلف اضافتهما
فلاختلاف اضافتهما قيل في الاول اي المفرد من المتعدد المقول باعتبار تصييره ثالث
اثنين بالاضافة الى الانقص بدرجة اي مصيرهما اي الاثنين ثلثة من قولهم ثلثتهما
بالتخفيف اي صيرت الاثنين ثلثة وقيل في الثاني اي في المفرد من المتعدد باعتبار حاله
ثالث ثلثة اي واحد منها او رابع اربعة او خامس خمسة بالاضافة الى عدد يساوي عدده ويكون فوقه اي احدها
لكن المصطلح باعتبار وقوعه في مرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة ولا يلزم جواز
ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة وذلك مستبعد جدا وتقول في اضافة ما زاد على
العشرة حادي عشر احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثاني اي واحد من احد عشر
متاخر ابعشر درجات بناء على الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال خاصة لان الا
عتبار الاول لا يتجاوز العشرة كما عرفت وان شئت قلت في اداء هذا المعنى حادي احد
بحذف الجزء الاخير من المركب الاول استغناء عنه بذكره في المركب الثاني وهكذا تقول
الى تاسع تسعة عشر فتعرب الجزء الاول من المركب الاول لانتفاء التركيب الموجب للبناء
وبني الجزءان الباقيان لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب المؤنث والمذكر ذكرهما
بعد باب العدد لانجرار مباحثه الى ذكر التانيث والتذكير وقدم المذكر لاصالته وا
تعريفه لانه عدمي وتعريفه المؤنث وجودي المؤنث ما فيه اي اسم كان فيه علامة
التانيث لفظا اي ملفوظة كانت تلك العلامة حقيقة كامراة وناقة وغرفة او
حكما كعقرب اذ الحرف الرابع في المؤنث في حكم تاء التانيث ولهذا لا يظهر التاء في
تصغير الرباعي من المؤنثات السماعية او تقديرا اي مقدرة غير ظاهرة في اللفظ

كدار ونار ونعل وقدم وغيرها من المؤنثات السماعية والمذكر بخلافه اي اسم متلبس
بمخالفة المؤنث اي لم يوجد فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا وعلامته اي علامة
التانيث التاء والالف حال كونها مقصورة كسلمى وحبلى او ممدودة كصحراء وحمراء
وقد زاد بعضهم الياء في قولهم ذي وتي وزعم انها للتانيث وليس ذلك بحجة لجواز ان
يكون صيغة موضوعة للمؤنث مثل هي وانت وهو اي المؤنث حقيقي ولفظي فالحقيقي
ما اي اسم بازائه اي في مقابلته ذكر من جنس الحيوان كامراة في مقابلة الرجل وناقة
في مقابلة جمل واللفظي بخلافه اي متلبس بمخالفة المؤنث الحقيقي اي ليس بازائه ذكر من
الحيوان بل تانيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة التانيث في لفظه حقيقة او تقديرا
او حكما لا تانيث حقيقي في معناه كظلمة مثال للتانيث اللفظي حقيقة وعين مثال
للتانيث اللفظي تقديرا فان تاء التانيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها على عيينة
ولم يورد مثالا للمؤنث اللفظي الحكمي كعقرب لقلته وقوعه فاذا اسند الفعل بلا فصل
كما هو الاصل اليه اي الى المؤنث مطلقا حقيقيا او لفظيا مظهرا او مضمرا فالتاء اي يكون
الفعل متلبسا بالتاء وجوبا ايذانا بتانيث الفاعل من اول الامر الا اذا كان مسندا الى ظاهر
غير الحقيقي فانه يترك للاختيار في الحاق التاء وتركه والى هذا اشار بقوله وانت في
ظاهر غير الحقيقي بالخيار فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة فلك ان تقول في
طلعت الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون
التانيث فيه لفظيا واستغنائه عن الحاق التاء بهما انما نظر من الاشعار به بخلاف
مضمره اذ ليس فيه ما يشعر بتانيثه وجعل بعض الشارحين ضمير اليه راجعا الى المؤنث
الحقيقي وضمير المؤنث اللفظي بقرينة قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ولو كان
يستثنى من هذه القاعدة صورة الفصل ايضا لئلا يحتاج الى التقدير بقولنا بلا
فصل لكان احسن استيفاء لاحكام جميع الاقسام ففي صورة الفصل ايضا لك الخيار

قوله غير المؤنث الحقيقي الخ ليشمل المذكر فالاولى
تفسير قوله غير الحقيقي بمؤنث غير الحقيقي لا بغير
المؤنث الحقيقي عصام

في الحاق التاء بالفعل وفي تركه فتقول حضرت القاضي امرأة وحضر القاضي امرأة وطلعت
اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس الا اذا كان المؤنث الحقيقي منقولا عما يغلب في اسماء الذكور
كزيد اذا سميت به امرأة فانه مع الفصل يجب اثباتها نحو جاءت اليوم زيد لرفع الا
لتباس وحكم ظاهر الجمع لا ضميره فان الحاق التاء او ضمير الجمع فيه واجب نحو الرجال جاءت
او جاؤا غير الجمع المذكر السالم لانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز تأنيثه فلا يقال جاءت
الزيدون وقال الزيدون جاءت مطلقا اي سواء كان واحده مؤنثا نحو اذا جاءك المؤمنات
او مذكرا نحو جاءت الرجال حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقي فانت بالخيار ان شئت
الحقت التاء به وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال او جاء الرجال وضمير جمع المذكور
العاقلين من جموع التكسير غير الجمع المذكر السالم فانهم اذا جمعوا سالما فان ضميرهم
الواو لا غير يقال الزيدون جاؤا ولا يقال جاءت فعلت اي ضمير فعلت فهو المستكن
فيه المقرون بالتاء الساكنة للتأنيث بتأويل الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا اي ضمير
فعلوا يعني الواو لكونهما موضوعين لهذا النوع من الجمع وللنساء والايام اي ضمير النساء وما
يماثلها لكونه جمع المذكر الغير السالم فعلت وفعلن اي ضمير فعلت مقرونا بالتاء التأنيث
بتأويل الجماعة وضمير فعلن اي بالنون اما في جمع المؤنث فظاهر لان هذا النون موضوع
له واما في جمع المذكر الغير العاقل كالايام فانه لا اصل له في التذكير كالرجال فيراعى حقه
فاجرى مجرى المؤنث وفي الحواشي الهندية موافقا للشرح الرضي ان النون موضوعة
لجمع غير العقلاء كالواو وضعت لجمع العاقلين فاستعمالها في النساء للحمل على جمع غير العقلا
اذ الاناث لنقصان عقولهن يجرين مجرى غير العقلاء **المثنى** ما لحق آخره
اي آخر مفرده بتقدير المضاف او قدر بعد قوله ونون مكسورة قولنا مع لواحقه
والا لا يصدق التعريف الا على مثل مسلم من مسلمان ومسلمين كما لا يخفى ولو
اكتفى بظهور المراد لاستغنى عن هذه التكلفات الف حالة الرفع او ياء مفتوح

ما قبلها

قوله من جنسه اشارة الى ان شرط جنسية المعنى بمعنى ان يكون حقيقة احدهما عين حقيقة الاخر بعد طرح ما به امتياز احدهما سواء كان
ما به الامتياز من العوارض نحو زيدان او من الذاتيات نحو الحيوانات عن الاخر كما ان قوله مثله اشارة الى اشتراط موافقة اللفظي فخرج الا
لفاظ المشتركة عن الحد اذ لا يقال قرآن ويراد بهما الحيض والطهر عند الاكثر وانما يراد بهما طهران او حيضان قال الاندلسي يقال العينان
في عين الشمس وعين الميزان لان الاعتبار عندهم في التثنية والجمع بالاتفاق في اللفظ دون المعنى كما في العلم فان نسبة العلم الى مسمياته
النسبة المشترك الى مسمياته وقد صح ان يقال الزيدان والزيدون فليصح ان يقال القرآن والقرء بمثل ذلك في الجواب ان العلم
لهم موضع الاعتبار ذات باي ذات تشخص بعينه غير نظر الى كونه ادميا او غير ادمي فاذا اجتمع معه مسمى اخر بذلك الاسم

ما قبلها اي مفتوح حرف كان قبل الياء حالتي النصب والجر ليمتاز عن صيغة الجمع ولم يعكس
لكثرة التثنية وخفة الفتحة ونون عوضا عن الحركة او التنوين مكسورة لئلا تتوالى الفتحات
في صورة الرفع وهي فتحة ما قبل الالف التي في حكم الفتحتين وفتحة النون ليدل ذلك اللحوق
او اللاحق وحده او مع الملحوق ولا بأس باشتماله على لحوق النون وعدم دلالته نحو فيما
على ذلك لانه على تقدير تسليمه اذا دل امران من امور ثلثة على شيء صح ان يقال هذه
الامور الثلثة دالة عليه غايته ما في الباب ان يكون دلالتها بواسطة هذين الامرين
على ان معه اي مع مفرده مثله في العدد يعني الواحد حال كون ذلك المثل من جنسه
اي من جنس مفرده باعتبار دخوله تحت جنس الموضوع له بوضع واحد المشترك بينهما ولو
اريد بقوله مثله ما يماثله في الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه وقوله
ليدل اشارة الى فائدة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد والى انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار
معنيين مختلفين فلا يقال قرآن ويراد بهما الطهر والحيض بل يراد بهما طهران او حيضان
على الصحيح خلافا لبعضهم فان قلت هذا يشكل بالابوين للاب والام كذلك تثنى القمر
باعتبار معنيين مختلفين هما القمر والشمس قلت جاز ان يجعل الام مسماة باسم الاب
ادعاء لفوت التناسب بينهما ثم يأول الاسم بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما
فيتجانسان فيثنى باعتباره فيكون معنى الابوين المسميين بالاب وكذا الحال في
الشمس بالنسبة الى القمرين قلت فليعتبر مثل هذا التأويل في القرآن ايضا بلا احتياج
الى ادعاء اسميته للطهر والحيض فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة وليأول بالمسمى
به ليحصل مفهوم يتناولهما فيثنى باعتباره قلنا الاشبه في صحة هذا الاعتبار لكن
الكلام في جواز تثنيته بمجرد اشتراكه اللفظي بينهما وهو الذي اختلف فيه والمصنف
اختار عدم جوازه وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء و
جمعها نحو زيد مثلا اذا كان علما لكثيرة يأول بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع وكذا عمر اذا كان

علماً ادعاءً لأبي بكر يا قدّ بالمثنى بعمريم تيثنى ويجمع ورده بعضهم وقال الأولى ان يقال
الأعلام لكثرة استعمالها وكون الخفة مطلوبة فيما يكفي لتثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك
في الاسم بخلاف الأسماء الأجناس فعلى قوله هذا البعض ينبغي ان لا يذكر في تعريف
التثنية قوله من جنسه ولما كان آخر الاسم المفرد الذي لحقه علامة التثنية في بعض المواد
مما يتطرق اليه التغير اراد المصنف ان يتطرق اليه التغيير لأن حكم ما وراءه يعلم من تعريف
المثنى فقال فالمقصور اي الاسم المقصور وهو ما في آخره الف مفردة لازمة وسمي
مقصوراً لأنه ضد الممدود او لأنه محبوس عن الحركات والقصر الحبس ان كان الفه
منقلبة عن واو حقيقة كعصوان او حكماً بان كان مجهول الأصل ولم يمل كالوان في
المثنى بالى وهو ثلاثي اي والحال ان ذلك المقصود ثلاثي اي غير ما فيه اربعة
احرف فصاعداً من الرباعي والثلاثي المزيد فيه قلبت الفه واواً اعتباراً للأصل حقيقة
او حكماً وخفة الثلاثي بخلاف ما فوقه حيث لا يرد فيه لمكان الثقل والا اي وان لم
يكن كذلك بان كان الفه منقلبة عن ياء حقيقة كرحيان في رحى او حكماً بان كان مجهول
الأصل او غير ما يمد وقد ميل كمتيان في متى حيث جاء متى ممالاً او كان على اربعة احرف
فصاعداً اصلية كانت الالف كالاعلى والمصطفى وزائدة كحبلى فبالياء اي فالفه
مقلوبة بالياء اعتباراً للأصل فيما اصله الياء حقيقة او حكماً وتخفيفاً فيما زاد على ثلاثة
احرف والاسم الممدود ان كانت همزته اصلية اي غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية
او زائدة تثبت الهمزة في الأشهر لأصالتها كقراء بضم القاف وتشديد الراء الجيد
القراءة او للتنسك من قرأ اذا تنسك وحكى ابو علي عن بعض العرب قلبها واواً نحو
قراوان وان كانت الهمزة للتأنيث اي منقلبة عن الف التأنيث كحمراء فان اصلها
كان حمراء بالفين احدهما للمد في الصوت والثانية للتأنيث فقلبت الثانية همزة
لوقوعها طرفاً بعد الف زائدة قلبت واواً فيقال حمراوان لأن الهمزة حرف ثقيل

من جنس الالف فينبغي ان لا تقع بين الالفين مع انهما غير اصليتين والواو اقرب الى الهمزة
من الياء لثقلهما ولهذا قلبت الواو همزة في مثل اقتت واجوه وربما صححت فقيل حمراءان
وحكى المبرد عن المازني قلبها ياء نحو حمرايان والأعرف قلبها واواً والا اي وان لم يكن
الهمزة اصلية ولا للتأنيث بان تكون للالحاق كعلباء فان همزته للالحاق بقرطاس او
منقلبة عن واو او ياء اصلية ككساء ورداء فان اصلهما كساو ورداي فالوجهان المذكوران
جائزان احدهما ثبوت الهمزة وبقاؤها لأن الهمزة في الصورة الاولى منقلبة عن واو او ياء
ملحقة بالأصل وفي الأخرى عن اصلية فشابهتا همزة قراء فتثبت في الصورتين كما في
قراء وثانيهما قلب الهمزة واواً لأن عين الهمزة في الصورتين ليست باصلية فشابهت
همزة حمراء فانقلبت مثلها واواً وفي الترجمة الشريفة الشريفية ان اللازم من هذه العبارة
انه لا يجوز ان يقال في رداء ردا آن بالهمزة او ردا وان بالواو ولكن المشهور رداياً
بالياء فكان ينبغي ان يقول المصنف والا فوجهان بغير لام العهد ليكون عبارة عن اثبات
الهمزة وردها الى الأصل لا اشارة الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر من اللام
لكنا قد تصفحنا كتب الثقات كالمفصل والمفتاح واللباب فما وجدنا فيها اثراً لما حكم
باستشهاده غير ما وقع في شرح الرضي من انه قد تقلب المبدلة من اصل ياء وهذا اعم
من ان يكون هذا الأصل واواً او ياء ويحذف نونه اي نون التثنية للاضافة اي لأجل
الاضافة اذ النون لقيامها مقام التنوين يوجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة
توجب الاتصال والامتزاج فيتنافيان وحذفت تاء التأنيث التي قياسها ان لا
تحذف عن آخر المثنى كشجرتان وثمرتان في خصيان واليان على خلاف القياس مع
جواز اثباتهما فيهما على القياس اتفاقاً ووجه حذفها فيهما هو ان كل واحد من الخصيين
والأليين لما اشتد اتصالها بالأخرى بحيث لا يمكن الانتفاع بها بدونها صارتا
بمنزلة مفرد وتاء التأنيث لا تقع في حشوه وقيل خصي والي مستعملان وهما المعتاد

فی خصیتہ والیتروان کانتا اقل استعمالا منہما ولما کان حذف النون قاعدة مستمرة

ای فی بیانہ بالفعل المضارع المفید للاستمرار بخلاف حذف تاء التأنیث اذ لیس لہ قاعدة

بل وقع علی خلاف القیاس فی مادة مخصوصة فلہذا اتی فی بیانہ بالفعل الماضی

المجموع ما دلّ ای اسم دل علی جملة احاد مقصودة ای یتعلق بہا القصد

کرجال فانہ یدل علی افراد کزید وعمرو وبکر وکل منہم مقصود

فی ضمن ذلک الاسم بحروف مفرده ای بحروف ہی مادة لمفرده الذی ہو الاسم

الدال علی واحدٍ واحدٍ من تلک الاحاد حال کون تلک الحروف متلبسة بتغییر ما

بحسب الصورة اما بزیادة او بنقصان او اختلاف فی الحرکات والسکنات حقیقة او

حکما فالجار فی قولہ بحروف مفرده اما متعلقة بقولہ مقصودة او بقولہ دل او بہما

علی سبیل التنازع وقولہ بتغییر ما ظرف مستقر حال من الحروف ودخل فی قولہ بتغییر

ما جمع السلامة لان الواو والنون فی اخر الاسم من تمامہ وکذا الالف والتاء فتغیرت

الکلمة بہذه الزیادة الی صیغة اخری وقولہ ما دل علی احاد جنس یشمل الجموع واسماء

الاجناس کتمر ونخل فانہما وان لم تدل علیہا وضعا فقد تدل علیہا استعمالا واسماء

الجموع کرہط ونفر وبعض اسماء العدد کثلثة وعشرة وبقولہ مقصودة بحروف مفرده

خرجت اسماء الاجناس واذا قصد بہا نفس الجنس لا افراده فبقولہ مقصودة واذا

قصد بہا الافراد استعمالا فبقولہ بحروف مفرده وکذلک بقولہ بحروف مفرده خرج

اسماء الجموع والعدد فنحو تمر مما یکون الفارق بینہ وبین واحده التاء ونحو رکب مما

ہو اسم جمع لیس بجمع علی الاصح بل الاول اسم جنس والثانی اسم جمع کالجماعة وقد

علمت انہما خارجان عن حد المجموع والفرق بینہما ان اسم الجنس یقع علی الواحد و

الاثنین وضعا بخلاف اسم الجمع فان قیل الکلم لا یقع علی الکلمتین والکلمة وہو

جنس قیل ذلک بحسب الاستعمال لا بالوضع علی انہ لا ضیر فی التزام کون الکلم اسم

جمع ایضا وانما قال علی الاصح وہو قول سیبویہ لان الاخفش قال جمیع اسماء الجموع

لہا احاد من ترکیبہا کجامل وباقر ورکب جمع وقال الفراء وکذا اسماء الاجناس کتمر وتمرة

ونخل ونخلة واما اسم جنس وجمع لا واحد لہ من لفظہ نحو ابل وغنم فلیس بجمع بالاتفاق

ونحو فلک مما یکون الجمع والواحد فیہ متحدین بالصورة جمع لصدق الحد علیہ فان

التغییر الماخوذ فیہ اعم من ان یکون بحسب الحقیقة او بحسب التقدیر فضمة فلک اذا

کان مفردا ضمة قفل واذا کان جمعا ضمة اسد وہو ای المجموع نوعان صحیح ومکسر فالصحیح

ای الجمع الصحیح تارة یکون لمذکر وتارة یکون لمؤنث فالجمع الصحیح المذکر ما لحق اخره

ای اخر مفرده واو مضموم ما قبلہا فی حالة الرفع او یاء مکسور ما قبلہا فی حالتی الجر

والنصب ونون عوضا عن الحرکة او التنوین علی سبیل منع الخلو مفتوحة لتعادل خفة

الفتحة ثقل الواو والضمة لیدل ذلک اللحوق واللاحق فقط او مع اللحوق علی ان معه ای

مع مفرده الواحد من حیث معناه اکثر منہ ولم یقل من جنسہ اکتفاء بما ذکر فی التثنیة فان

قیل اسم التفضیل یوجب ثبوت اصل الفعل فی المفضل علیہ ولا کثرة فی الواحد قیل ثبوت

اصل الفعل اما ان یکون محققا او علی سبیل الفرض کما یقال فلان افقہ من الحمار واعلم من الجدار

فان کان اخره ای اخر مفرده یاء ملفوظة کالقاضی او مقدرة کقاض قبلہا کسرة حذفت

ای الیاء مثل قاضون جمع قاض فان اصلہ قاضیون نقلت ضمة الیاء الی ما قبلہا بعد سلب

حرکة ما قبلہا طلبا للخفة وحذفت الیاء لالتقاء الساکنین وعلی ہذا القیاس حالتا النصب و

الجر مثل قاضین فان اصلہ قاضیین حذفت کسرة الیاء لثقل اجتماع الکسرتین والیائین

فسقطت لالتقاء الساکنین وان کان اخره ای اخر الاسم الذی ارید جمعہ مقصورا ای

الفا مقصورة حذفت الالف لالتقاء الساکنین وبقی بعد الحذف ما قبلہا ای حرف

کان قبل الالف علی ما کان علیہ مفتوحا ولم یغیر لیدل الفتحة علی الالف مثل مصطفون

فی حالة الرفع ومصطفین فی حالتی النصب والجر فان اصلہما مصطفیون ومصطفیین

قلبت الیاء الفا لتحرکہا وانفتاح ما قبلہا وحذفت الالف لالتقاء الساکنین وشرطہ

اى شرط اسم اريد جمعيته جمع الصحيح المذكر يعنى شرط صحة جمعيته ان كان ذلك الاسم اسما اى اسما
محضا من غير معنى وصفية فيه مذكر علم اى فكونه مذكرا علما يعقل من حيث مسماه لا
من حيث لفظه وانما اشترط ذلك لكون ذلك الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه
والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطى الاشرف للاشرف فان نقد فيه الكل كعين
او الاثنان كامراة او واحد نحو اعوج للفرس لم يجمع هذا الجمع واراد بالمذكر ما يكون
مجردا عن التاء الملفوظة او المقدرة ليخرج عنه نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون خلافا
للكوفيين وابن كيسان فانهم اجازوا الطلحون بسكون اللام وابن كيسان بفتحها ويدخل فيه نحو
ورقاء وسلمى اسمى رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا لان علم التانيث هو التاء
لا الالف فلا يمنع عن الجمعية بالواو والنون لان الممدودة تقلب واوا فتمحى صورة علامة
التانيث والمقصورة تحذف ويبقى الفتحة قبلها دالة عليها وشرطه اى شرط الاسم الذى
اريد جمعه جمع المذكر الصحيح ان كان صفة من الصفات غير علم كاسم الفاعل والمفعول
مذكر يعقل اى له شروط فالشرط الاول كونه مذكرا يعقل كما مر والشرط الثانى ان لا يكون
ذلك الاسم الكائن صفة افعل فعلاء اى مذكرا غير مستو فى صيغة الصفة الكائن ذلك الاسم
اياها مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء للفرق
بينه وبين افعل التفضيل كافضلون ولم يعكس لان معنى الصفة فى افعل التفضيل كامل لدلالته
على الزيادة والشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم فعلان فعلى اى مذكرا غير مستو فى
تلك الصفة مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمؤنث على صيغة فعلى مثل سكران
وسكرى فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق بينه وبين فعلان فعلانة كندمانون ولم يعكس لان
فعلان فعلانة اصل فى الفرق بين المذكر والمؤنث لانه فيه بالتاء وعدمها والشرط الرابع
ان لا يكون اسم المذكور مذكرا مستويا فيه اى فى هذه الصفة بتاويل الوصف مع المؤنث
مثل جريح وصبور يقال رجل جريح وصبور وامراة صبور وجريح فلا يجمع بالواو والنون

ولا بالالف

ولا بالالف والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا
باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا يستويان فيه مثل جرحى وصُبُر والشرط الخامس ان لا
يكون الاسم المذكور مذكرا متلبسا بتاء التانيث مثل علامة لكراهة اجتماع صيغة جمع
المذكر وتاء التانيث ولو حذفت التاء لزم اللبس ويحذف نونه اى نون الجمع بالاضافة
لما مر فى التثنية وقد شذ نحو سنين بكسر السين جمع سنة بفتحها وارضين بفتح الراء وقد جاء
اسكانها جمع ارض بسكونها وانما حكم بشذوذهما لانتفاء التذكير والعقل ولعدم كونهما
علما او صفة وقد ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء تحت قاعدة كلية اخرجها
من الشذوذ ومنها سنين وامثاله وابقى بعضها على الشذوذ ومنها ارضين وامثاله فمن اراد
تفصيل ذلك فليراجع اليه المؤنث اى الجمع الصحيح المؤنث ان كان مفرده صفة وله اى و
لذلك المفرد مذكر فان يكون مذكره اى مذكر ذلك المفرد يجمع بالواو والنون لئلا يلزم
مزية الفرع على الاصل وان لم يكن له اى لمفرده مذكر جمع بالواو والنون فان لا يكون اى فشرط
صحة جمعيته ان لا يكون مجردا عن تاء التانيث كحايض لانه يقال فى جمع حايضة حائضات فلو
قيل فى جمع حايض ايضا حايضات لزم الالتباس والا عطف على قوله ان كان صفة اى وان
لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما جمع هذا الجمع مطلقا اى من غير اعتبار شرط مثل طلحات
وزينبات فى جمع طلحة وزينب وفى شرح الرضى ان هذا الاطلاق ليس بسديد لان الا
سماء المؤنثة التى بتاء المقدرة كنار وشمس ونحوهما من الاسماء التى تانيثها غير حقيقى لا يطرد
فيهما الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسموات والكاسات وذلك لخفاء هذا
التانيث لانه ليس بحقيقى ولا ظاهر العلامة جمع التكسير ما تغير اى جمع تغير بناء واحده
من حيث نفسه وامور الداخلة فيه كما هو المتبادر فلا ينتقض بجمع السلامة لتغير بناء
واحده بلحوق الحروف الخارجة الزائدة به وايضا المتبادر من تغيره تغير يكون لحصول
الجمعية ولا ينتقض ايضا بمثل مصطفون فان تغير الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية

واما التغيير المذكور فی تعريف الجمع مطلقا فهو اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد او من حيث الامور الخارجة الزائدة كما يدل عليه ماء الابهامية المفيدة للعموم فی قوله بتغيير ما سواء كان ذلك التغيير حقيقيا كرجال وافراس او اعتباريا كفلك كما مر وجمع القلة وهو ما يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما افعل اى جمع يكون على وزن افعل كافلس جمع فلس وافعال اى جمع يكون على وزن افعال كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس معنى البواقی وافعلة كارغفة جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح مذكرا كان كمسلمين او مونثا كمسلمات وفی شرح الرضی ان الظاهر انهما اى جمعی السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما وما عدا ذلك اى المذكور من الاوزان والجمع الصحيح جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له وقد يستعار احدهما للاخر مع وجود ذلك الاخر كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقراء المصدر واسم الحدث يعنی بالحدث معنى قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشی او لم يصدر كالطول والقصر الجاری على الفعل والمراد بجريانه على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا له او بيانا لنوعه او عدده مثل جلست جلوسا او جلسة وجلسة فمثل القادرية والعالمية ومثل ويلا كرو ويحا له مما لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان الاخيران مفعولا مطلقا وهو اى المصدر من الثلاثی المجرد سماعی اى سماعی ويرتقی عدده الى اثنين وثلثين كما بين فی كتب التصريف وفی غيره اى غير الثلاثی المجرد يعنی الثلاثی المزيد فيه والرباعی المجرد والمزيد فيه قياسی اى قياسی كما تقول كل ما كان ماضيه على افعل فمصدره على افعال وكل ما كان ماضيه على استفعل فمصدره على استفعال مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا الى غير ذلك مما علمته فی علم التصريف ويعمل اى المصدر بالقطع عمل فعله المشتق منه حال كونه ماضيا نحو اعجبنی ضرب زيد عمروا امس وحال كونه غيره اى غير الماضی مستقبلا كان او حالا نحو اعجبنی اكرام عمرو خالدا غدا او الان وذلك العمل

لمناسبة الاشتقاق بينهما لا باعتبار الشبه فلهذا لم يشترط فيه الزمان كاسمی الفاعل والمفعول اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعنی عمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروط بان لا يكون مفعولا مطلقا لانه اذا كان مفعولا مطلقا فيعمل فيه حكمه ولا يتقدم معموله اى معمول المصدر عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان وشیء مما فی حيز ان لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبنی عمروا ضرب زيد ولا يضمر اى معموله فيه او يكون الظرف مفعوله ما لم يسم فاعله الاثره او مضمرة فيه لاضمر فی المثنی والمجموع قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين نظرا الى المصدر والفاعل ولما كان تثنية الفعل وجمعه راجعين فی الحقيقة الى الفاعل وكذا فی اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيها محذور بخلاف المصدر فان له فی نفسه تثنية وجمعا ولا شبهة ان الاضمار فيه يستلزم الاستتار فانه اذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه بل مضمرا مطلقا فلا حاجة الى اعتبار قيد الاستتار على حدة ليخرج مثل ضربی زيدا حاصل ولا يلزم ذكر الفاعل اى فاعل المصدر لا مظهرا ولا مضمرا نحو اعجبنی ضرب زيد لان النسبة الى فاعل ما غير ماخوذة فی مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه عليه بخلاف الفعل واسمی الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ويجوز اضافته الى الفاعل مع ان اعماله منونا اولى لانه حينئذ اقوى مشابهة للفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس وقد يضاف اى المصدر الى المفعول سواء كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب التاديب واعماله اى اعمال المصدر متلبسا باللام اى بلام التعريف قليل لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل فكما لا يدخل لام التعريف على ان مع الفعل ينبغی ان لا يدخل على المصدر المقدر به ولكن جوز ذلك على قلة فرقا بين شیء وبين المقدر به قيل لم يات فی القران شیء من المصادر المعرفة باللام عاملا فی فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر نحو قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان

اى المصدر مفعولا مطلقا صرفا من غير اعتبار ابدالہ من الفعل فالعمل للفعل من غير تجويز ان
يكون للمصدر عمل اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوى سواء كان الفعل مذكورا
نحو ضربت ضربا زيدا او محذوفا غير لازم نحو ضربا زيدا ان كان اى المصدر مفعولا
مطلقا واقعا بدلا منہ اى من الفعل وهو ما كان حذف فعلہ لازما نحو سقيا لہ وشكرا لہ
وجملہ لہ فوجهان اى يجوز فيہ وجهان عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة وقيل
عمل المصدر للمصدر بتردد عملہ للبدلية ففى قولہ فوجهان وجهان وانما فصل بين قسمى
المصدر اعنى ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه بالجملة المعترضة لبيان بعض احكام
عمل المصدر لان عمل المصدر فى القسم الاول اكثر واظهر فلو اخرت على القسمين توهم
تعلقہ بالقسمين على سواء. **اسم الفاعل** ما اشتق اى اسم اشتق من فعل اى حدث
موضوع اذلك الاسم لمن قام اى الفعل بہ اى لذات ما قام بها الفعل ولو قال لما قام بہ
الفعل لكان اولى لان ما يحمل ... يذكر بلفظة ما ولعلہ قصدا للتغليب بمعنى الحدوث
يعنى الحدوث بتجدد وجوده لہ وقيامہ بہ مقيدا باحد الازمنة الثلثة قال المصنف فى
شرحه قولہ ما اشتق من فعل يدخل فيہ المحدود وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة
وغير ذلك وقولہ لمن قام بہ يخرج منہ ما عدا المشبهة لان الجميع ليس لمن قام بہ وقولہ
بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان يدل على معنى ثابت والظاهر
ان اسم التفضيل داخل فى الجميع الذى حكم عليہ بانہ ليس لمن قام بہ ولعل ذلك لان
المتبادر من قولہ ما اشتق لمن قام بہ ان يكون موضوعا لمن قام بہ ويكون من قام بہ
تمام المعنى الموضوع لہ من غير زيادة ولا نقصان فلو ضم الى اصل الفعل معنى اخر كا
لزيادة فيہ ووضع لہ اسم لا يصدق على هذا الاسم انہ موضوع لمن قام بہ الفعل بل لمن
قام بہ الفعل مع زيادة وبقولہ لمن قام بہ يخرج اسم التفضيل فانہ موضوع لمن قام بہ الفعل
مع زيادة على اصل الفعل وخالفہ اكثر الشارحين للمتن واسندوا اخراج اسم التفضيل الى

قولہ بمعنى الحدوث كما اسندوا اخراج الصفة المشبهة اليہ ظنا منهم ان الاشتقاق لمن
قام بہ شامل لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق متضمن معنى الوضع كما علمت
اسم التفضيل موضوعا لمن قام بہ الفعل مع الزيادة ويخدشہ ان صيغة المبالغة على هذا
التقدير يخرج من التعريف ولا يبعد ان يلتزم ذلك ويدل عليہ حصره صيغ اسم
الفاعل فيما حصر وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل وفى الترجمة
الشريفية ما معناه ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثى المجرد على فاعل كضارب وقاتل
وقاش واكل وكل ما اشتق من مصادر الثلاثى لمن قام بہ لا على هذه الصيغة فهو
ليس باسم الفاعل بل هو صفة مشبهة او افعل التفضيل او صيغة المبالغة كحسن واحسن و
مضراب وصيغتہ اى صيغة اسم الفاعل من الثلاثى المجرد على وزن فاعل ومن غيره
ثلاثيا مزيدا فيہ او رباعيا مجردا او مزيدا فيہ على صيغة المضارع المعلوم بميم اى مع ميم
مضمومة موضوعة فى موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارع مضموما او لا
ومع كسر ما قبل الاخر وان لم يكن فيما قبل اخر المضارع كسر كما فى يتفعل ويتفاعل ويتفعلل نحو
متدخل فيما وضع الميم موضع حرف المضارعة المضمومة ومستغفر فيما وضعت موضع
حرف المضارعة المفتوحة ولو اقتصر متفاعل مقام مستغفر كان مثالا للكسر الغير الواقع
فى اخر المضارع ايضا مذكورا فكما يكون لكل من ضمى الميم مثال يكون لكل من قسمى الكسر
ايضا مثال ويعمل اى اسم الفاعل عمل فعلہ فان كان فعلہ لازما يكون هو ايضا لازما
ويعمل عمل فعلہ اللازم وان كان متعديا الى اثنين كان هو ايضا كذلك وكما ان الفعل
يتعدى الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول لہ والمفعول معہ وسائر الفضلات
كذلك يتعدى هو اليها بشرط معنى الحال او الاستقبال اى يعمل اسم الفاعل حال كونہ
متلبسا بشرط اى بشئ يشترط عملہ بہ من معنى هو زمان الحال او الاستقبال فالاضا
فتان بيانيتان وانما اشترط احدهما لان عملہ لشبہ المضارع فيلزم ان لا يخالفہ

في الزمان نحو زيد ضارب غلامه عمرا الآن او غدا والمراد بالحال او الاستقبال اعم من ان يكون تحقيقا او حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط ههنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي كانه موجود في ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود الآن و بشرط الاعتماد اى اعتماد اسم الفاعل على صاحبه اى على المتصف به وهو المبتدأ او الموصول او الموصوف او ذو الحال ليقوى فيه جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء الضارب ابوه وجاء رجل ضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسا او الاعتماد على الهمزة الاستفهامية ونحوها من الفاظ الاستفهام او ما النافية ونحوها من حروف النفي كلا وان لان الاستفهام والنفي بالفعل اولى فاذا دخلا بما شبه بالفعل نحو اقائم زيد واقائم الزيدان وما قائم زيد وما قائم الزيدان فان كان اسم الفاعل المتعدي للماضي اى للزمان الماضي بالاستقلال او في ضمن الاستمرار واريد ذكر مفعوله وجبت الاضافة اى اضافة اسم الفاعل الى مفعوله معنى اى اضافة معنوية لفوات شرط الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس خلافا للكسائي فانه ذهب الى عدم وجوب اضافته لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية وعلى تقدير اضافته ليست اضافة معنوية لانها عنده من قبيل اضافة الصفة الى معمولها وتمسك الكسائي بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وقد مر الجواب عنه فان كان له اى لاسم الفاعل معمول آخر غير ما اضيف اسم الفاعل اليه فبفعل مقدر اى فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل نحو زيد معطي عمرو درهما امس فدرهما منصوب باعطى المقدر فانه لما قيل معطي عمرو قيل ما اعطاه فقيل اعطاه درهما فان دخلت اللام الموصولة على اسم الفاعل استوى الجميع اى جميع الازمنة فتقول مررت بالضارب ابوه زيدا امس كما تقول مررت بالضارب ابوه

زيدا

بالنفسهما قد يقويان باللام ويسمى باللام التقوية في غير علم وعرف ودرى وجهل وفي اسم الفاعل من هذه الافعال يكون التقوية بالباء لجواز زيادتها مع افعالها ايضا يقال علمت بان زيدا قائم ولا يقوى الفعل باللام الا اذا قدم مفعوله فيقال لزيد ضربت كذا في الرضي عصام الدين

زيدا

الآن او غدا لانه فعل بالحقيقة حوِّل عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه وما وضع منه اى من اسم الفاعل بتغيير صيغته الى اخرى بحيث يخرج عن حد اسم الفاعل للمبالغة في الفعل المشتق منه كضراب وضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر مثله اى مثل اسم الفاعل في العمل واشتراطها يشعر بانه عمله هذا على تقدير ان يكون صيغ المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل واما اذا كانت داخلة فيه فمعنى هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة مثله اى مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه عمرا الآن او غدا او مررت بزيد ضراب عمرا الآن او غدا او امس وما فيه من معنى المبالغة ناب مناب ما فات من المشابهة اللفظية والمثنى من اسم فاعل او مما وضع منه للمبالغة وكذلك المجموع منهما مصححا كان او مكسرا مثله اى مثل اسم الفاعل اذا كان مفردا في العمل وشروطه لعدم تطرق خلل الى صيغة المفردة من حيث ذاتها بالحاق علامتي التثنية والجمع نحو تقول الزيدان ضاربان و الزيدون ضاربون عمرا الآن او غدا والزيدان الضاربان والزيدون الضاربون عمرا الآن او غدا او امس ويجوز حذف النون اى نون المثنى والمجموع مع العمل في معموله بنصبه على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فان حذفها واجب ومع التعريف تخفيفا مفعول له للحذف اى يجوز حذفها لوجود هذين الشرطين لقصد التخفيف لطول الصلة بما كقراءة من قرأ والمقيمي الصلوة بنصب الصلوة على المفعولية واما على تقدير التنكير مثل قوله انكم لذائقوا العذاب بالنصب فحذفها ضعيف لان اسم الفاعل لم يقع صلة اللام والقرائن فما لا اعتماد عليه

اسم المفعول

هو ما اشتق من فعل اى حدث موضوعا لمن وقع عليه اى لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه كمضروب موضوع لذات ما وقع عليه الضرب واعتذارا قامه من مقام سا على ما مر في اسم الفاعل فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع عليه يخرج

ماعدا المحدود ككاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء صيغ لتفضيل
الفاعل او لتفضيل المفعول فانه مشتق من فعل الموصوف بزيادة على الغير في ذلك
الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط وصيغته من الثلاثي المجرد على
وزن مفعول كمضروب ومن غيره اي من غير الثلاثي المجرد على صيغة اسم الفاعل
بفتح ما قبل الاخر فقط اي بفتح الميم وكثرة المفعول كمستخرج بفتح الراء وامره اي شانه وحاله في
العمل اي عمل النصب في الاشتراط اي اشتراط عمله باحد الزمانين والاعتماد على صاحبه
او الهمزة او ما كامر اسم الفاعل اي مثل شانه وحاله واذا كان معرفا باللام يعمل بمعنى الماضي
ايضا فهو يرفع ما يقوم مقام الفاعل ولو كان هناك مفعول اخر بقي على نصبه نحو زيد
معطى غلامه درهما الان او غدا او المعطى غلامه درهما الان او غدا او امس الصفة
المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث ما اشتق من فعل
لازم احتراز عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين لمن اي لما قام به على معنى الثبوت
لا بمعنى الحدوث احتراز عن نحو قائم وذاهب مما اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى
الحدوث فانه اسم فاعل لا صفة مشبهة واللازم اعم من ان يكون لازما ابتداء او عند
الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين بعد نقله الى رحم بضمها فلا يقال رحيم
الا من رحم بضم الحاء اي صار الرحم طبيعة له كالكريم بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد بكونه
بمعنى الثبوت انه يكون كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج عنه نحو ضامر وطالق لانهما بحسب
اصل الوضع للحدوث ثم عرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها اي صيغة الصفة
المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة لصيغة اسم الفاعل او لصيغة الفاعل الذي هو ميزان
اسم الفاعل من الثلاثي المجرد فلا تجيء صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعا على حسب
السماع اي كائنة على قدره بحيث لا يتجاوزه فالظرف منصوب على انه حال من المستكن
في مخالفة او صفة لمصدر محذوف اي مخالفة كائنة على قدر ما يسمع وخص مخالفتها

لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاص لها باسم الفاعل
لكونها مشبهة به ولكون عملها لمشابهتها اياه فيما ذكر كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل
فعلها مطلقا اي من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه فيها واما
اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصول لا يتاتى فيها لان اللام الداخلة
عليها ليست بموصولة بالاتفاق وتقسيم مسائلها اي جعلها اقساما قسما وبيان حكم كل
قسم وليسمى كل قسم مسئلة لانه يسئل عن حكمه ويبحث عنه ان يكون الصفة متلبسة
باللام او مجردة عنها وعلى كل من التقديرين معمولها اما مضاف او متلبس باللام
او مجرد عنهما اي عن اللام والاضافة فهذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين
في الثلثة والمعمول اي معمول الصفة المشبهة في كل واحد منها اي من هذه الاقسام
الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور اخرى فعلى هذا صارت اقسام مسائلها
ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب الاقسام الثلثة التي للمعمول من حيث الاعراب
في الاقسام الستة الحاصلة من قبل فالرفع في المعمول على الفاعلية اي فاعلية للصفة
والنصب على التشبيه اي تشبيه معمول الصفة بالمفعول في المعمول المعرفة وعلى التميز
اي جعل معمول الصفة تميزا في المعمول النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو
على التميز في الجميع لانهم يجوزون تعريف المميز وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول في
الجميع وقال الشارح الرضي الاولى التفصيل والجر في المعمول على الاضافة اي اضافة
الصفة اليه وتفصيلها اي تفصيل هذه الاقسام في ضمن امثلة جزئية قولنا حسن وجهه
بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول ويحذف التنوين
وجر وجهه بالاضافة فهذا التركيب ثلثة اي ثلثة امثلة من الامثلة المقصودة ذكرها
لتوضيح الاقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك اي مثل
هذا التركيب في كونه امثلة ثلثة حسن الوجه بالوجوه المذكورة وحسن وجه عطف

قوله على التشبيه بالمفعول بيانه ان اسم الفاعل لا يضاف الى مرفوعه بل يضاف الى منصوبه فيقتضي هذا ان لا يجوز اضافة الحسن الى الوجه المرفوع كاسم
الفاعل وانما جاز وصف الرجل بالحسن لان الوجه متعلقه فهو موصوف بحسن الوجه فاذا قلت حسن الوجه انتقل الضمير من وجهه الى الصفة ففي الحسن ضمير
يرجع الى الموصوف وهو الرجل ولذلك تقول مررت بامراة حسنة الوجه
فلولا ان في الصفة ضمير الموصوف لم تؤنث الصفة واذا كان في الحسن
ضمير الموصوف فيمتنع رفع الوجه بالحسن اذ لا يرتفع بعده
فاعلان من غير كلمة عاطفة فلو اقتصر على الحسن ولم يذكر الوجه
لم يعلم ان الحسن في ٢١١ الاصل للرجل او هو منقول

على حسن الوجه اي هو ايضا بالوجوه المذكورة امثلة ثلثة الحسن وجهه بادخال اللام
على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه بالمعول او جره بالاضافة وانما غير
الأسلوب بترك العاطف اشارة الى انه شروع في قسم اخر من الصفة المشبهة لان الا
مثلة السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام وهذه الصفة ذات اللام الحسن الوجه با
لوجوه الثلثة الحسن وجه ايضا بهذه الوجوه وانما قدم الصفة الكائنة باللام في اول
تقسيم المسائل على الصفة المجردة لان مفهوم الاول وجودي والثاني عدمي وعكس
الترتيب في تفصيلها لان اقسام الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا منها مختلف فيه
وساير الاقسام صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين منها ممتنع كما قال اثنان منها
اي من تلك الاقسام ممتنعان احدهما ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف
الى ضمير الموصوف بواسطة او غير واسطة مثل الحسن وجهه والحسن وجه غلامه
لعدم افادة الاضافة فيه خفة لان الخفة في الصفة المشبهة اما بحذف التنوين او النون
كحسن وجهه بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة او مما اضيف اليه
الفاعل واستتاره في الصفة مثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام او بحذفهما معا
ولا خفة فيه بواحد منهما وثانيهما ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد عن
اللام مثل الحسن وجه او وجه غلام لان اضافة الحسن الى وجه وان افادت التخفيف
بحذف الضمير واستتاره في الصفة لكنهم لم يجوزوها لان اضافة المعرفة الى النكرة
وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنها في الصورة تشبه عكس المعهود عن
الاضافة واختلف في صورة كانت الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة الى معمولها
المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهه فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها
على قبح في ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة وجه الاستقباح
انهم انما ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف فيقتضي الحال ان يبلغ اقصى ما يمكن منه

ويقبح ان يقتصر على اهون التخفيفين اعني حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمهما مع امكانه
وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة والذي اجازها بلا قبح النظر
الى حصول شيء من التخفيف في الجملة وهو حذف التنوين والبواقي من اقسام الثمانية
عشر التي خرجت منها الاقسام الثلثة المذكورة وهي خمسة عشر قسما ما كان فيه ضمير
واحد منها اي من تلك البواقي اما في الصفة وهو سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول
والحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه بجره والحسن وجها وحسن وجها
وحسن وجه بجره واما في المعمول مثل الحسن وجهه وحسن وجهه برفعه فيهما وهو
قسمان والمجموع تسعة احسن لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان
وما كان فيه ضميران منها احدهما في الصفة والاخر في المعمول مثل حسن وجهه والحسن
وجهه بنصبه فيهما فهو قسمان حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه غير احسن
لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منها وهو اربعة اقسام الحسن
الوجه وحسن الوجه وحسن وجه والحسن وجه برفعه فيها قبيح لعدم الرابطة بالموصوف
لفظا ولما كان وجود الضمير غير ظاهر في الصفة مثل ظهوره في المعمول احتيج الى قاعدة
يظهر بها وجوده وعدمه فقال ومتى رفعت معمول الصفة بها فلا ضمير فيها اي في
الصفة لان معمولها ح فاعل لها فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل لان اري
تلك الصفة ح كالفعل فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية فاعله الظاهر وجمعه
كذلك تلك الصفة لا تثنى ولا تجمع بتثنية معمولها وجمعه والا اي وان لم ترفع
معمول الصفة بها بل تنصبه او تجره ففيها ضمير الموصوف ليكون فاعلا لها فتؤنث
انت الصفة بتانيث الموصوف فتقول هند حسنة وجها او حسنة وجها وتثني
اي الصفة اذا كان الموصوف مثنى مثل الزيدان حسنا وجه وحسنان وجها وتجمع
ايضا الصفة اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنو الوجه وحسنون وجها

واسماء الفاعل والمفعول غير المتعديين اى اسم الفاعل الغير المتعدى الى مفعول واسم المفعول الغير المتعدى ايضا الى مفعول ثان لاشتقاقه من الفعل المتعدى الى مفعول واحد فاذا بنى اسم المفعول منه اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فبقى غير متعد الى مفعول مثل الصفة المشبهة فى ذلك اى فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر فيرفعان الفاعل والمفعول ما لم يسم فاعله وينصبا بهما ويضافان اليهما تقول زيد قائم الاب ومضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره فاذا كانا متعديين لا يجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فاذا قلنا مثلا زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه لم يعلم ان اباه فى المثال الاول مفعول الضارب وفاعله نصب تشبيها بالمفعول وفى المثال الثانى انه مفعول ثان لمعطى او مفعول اول يتم مقام الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول والمفعول الثانى محذوف وكذلك مثل الصفة المشبهة المنسوب تقول زيد تميمى الاب مرفوعا ومنصوبا ومجرورا **اسم التفضيل ما اشتق** اى اسم اشتق **من فعل** اى حدث **لموصوف** قام به الفعل او وقع عليه والتعميم لقصد شمول تسمى اسم التفضيل اعنى ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول **بزيادة على غيره** فى اصل ذلك الفعل والبا فى قوله بزيادة اما ظرف لغو للموصوف اى لذات متصفة بتلك الزيادة او ظرف مستقر لذاى لموصوف ملتبس بتلك الزيادة فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة لان المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام فى تلك الاسماء وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة **وهو** اى اسم التفضيل من حيث صيغته **افعل** للمذكر وفعلى للمؤنث وان كان بحسب الاصل فيدخل فيه خير وشر لكونهما فى الاصل اخير واشر خففتا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل **وشرطه ان يبنى** اى اسم التفضيل **من** حدث **ثلاثى** لا رباعى **مجرد** لا مزيد فيه ليمكن بناء افعل وفعلى منه اذ البناء

من الرباعى والثلاثى المزيد فيه مع المحافظة على تمام حروفه متعذر ولان هذه الصيغة لا تسع الزيادة على ثلثة احرف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعى او الثلاثى المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف الثلثة يحتمل ان يكون تمام حروف ثلاثى مجرد او بعض حروف رباعى مجرد كلها اصول او يكون من حروف المزيد فيه اما من اصوله او من زوائده او ممتزجا منهما فلا يتبين ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى **ليس بلون** اى من ثلاثى مجرد ليس بلون **ولا عيب** ظاهرى لان منهما اشتق افعل لغيره اى لغير اسم التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق اسم التفضيل ايضا منهما لالتبس ان المراد ذو حمرة وعور او زائد الحمرة او العور وهذا التعليل انما يتم اذا بين ان افعل الصفة مقدم بنائه على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الاخر فى الصفة والاولى موافقة الوضع الطبع **مثل زيد افضل الناس** فان الافضل اشتق من ثلاثى مجرد ليس بلون ولا عيب هو الفضل **فان قصد غيره** اى غير الثلاثى المجرد بان يراد ان يدل على ان لاحد زيادة فيه على غيره **توصل اليه** اى الى غير الثلاثى المجرد **باشد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا** مثال للثلاثى المزيد فيه **و**هو اشد منه **بياضا** مثال للون **و**اشد منه **عمى** مثال للعيب حيث قيدنا العيب بالظاهرى لا يرد نحو اجهل وابلد ولكن يرد انه صح على هذا التقييد اشتقاق احمق على معنى التفضيل فانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق ولكنهم حكموا بشذوذه فى نحو احمق من ابن هبنقة والجواب بان المراد بالحمق ما يبدو من اثر البلادة فى الظاهر كما حكى عن ابن هبنقة من تعليق خرزات واعظام وخيوط على عنقه وهو ذو لحية طويلة فسئل عن ذلك فقال لا اعرف بها نفسى ولا اضل وتقلد ذات ليلة اخوه بقلادته فلما اصبح قال يا اخى انت انا فمن انا فيفهم شايبته من حمق ابن هبنقة فانه يقتضى جواز اشتقاق احمق من حمق لا يكون بهذا الظهور قياسا وان يكون اشتقاق اجهل وابلد لمن يكون آثار

جمله وبلادته ظاهرة على سبيل الشذوذ فلا يقال بذلك عاقل والشارح الرضى عدّ احمق من قبيل ابلد حيث قال وينبغى ان يقال من الالوان والعيوب الظاهرة فان البتة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واحمق وقياسا اى القياس الواقع فى اسم التفضيل اشتقاقه للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق لكل منهما قياسا مطردا لكثر الالتباس فاقتصروا على الاشرف وقد جاء للمفعول على خلاف القياس فى مواضع قليلة نحو اعذر لمن هو اشد معذورية والوم لمن هو اشد ملومية وعلى هذا القياس اشغل واشهر واعرف ويستعمل اى اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه فهى استعماله بالاضافة او من او اللام على سبيل الانفصال الحقيقى فلا بد من واحد منها لان وضعه لتفضيل الشيء على غيره فلا بد فيه من الغير الذى هو المفضل عليه وذكره مع من والاضافة ظاهر واما مع اللام فهو فى حكم المذكور ظاهر لانه يشار باللام الى معين بتعيين المفضل عليه مذكور قبله لفظا او حكما كما اذا طلب شخص افضل من زيد قلت عمرو الافضل اى الشخص الذى قلنا انه افضل من زيد عمرو فعلى هذا لا يكون اللام فى افعل التفضيل الا للعهد فيجب ان يستعمل اما مضافا نحو زيد افضل الناس او بمن نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل فلا يجوز الجمع بين اثنين منها نحو زيد الافضل من عمرو والا يكون ذكر اللام او من لغوا واما قوله ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر فمن فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اى لست من بينهم بالاكثر حصى ولا يجوز خلوه عن الكل ايضا لفوات الغرض نحو زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يقال فى مثله ان المحذوف هو المضاف اليه اى اكبر كل شيء او انه مع مجروره اى اكبر من كل شيء فاذا اضيف اى اسم التفضيل فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة اى احدهما زيادة موصوفه المقصودة به على من اضيف اليه اى على ما اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه فى ضمن بعضهم والا لزم تفضيل الشيء على نفسه وانما

كان هذا الاستعمال الاكثر لان وضع افعل التفضيل لتفضيل الشيء على غيره فالاولى ذكر المفضل عليه فيشترط فى استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه بعضا منهم داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة لان المقصود من استعماله هذا المعنى تفضيل موصوفه على مشاركيه فى هذا المفهوم العام مثل زيد افضل الناس اى افضل من مشاركيه فى هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم اى عن الاخوة باضافتهم اليه والثانى ان يقصد الزيادة المطلقة اى ثانى معنييه زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه وحده ويضاف اسم التفضيل الى ما اضيف اليه للتوضيح اى لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه كما يضاف سائر الصفات نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا صلى الله عليه واله افضل قريش اى افضل الناس من بين قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل فى جملة اخوة يوسف وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اى اعلم مما سواه وهو مختص ببغداد لانها منشاه او مسكنه ويجوز فى النوع الاول من نوعى اسم التفضيل المضاف وهو الذى يقصد به الزيادة على من اضيف اليه الافراد اى افراد اسم التفضيل وان كان موصوفه مثنى او مجموعا وكذا التذكير وان كان موصوفه مؤنثا نحو زيد والزيدان او الزيدون او هند او الهندان او الهندات افضل الناس وهذا لانه يشابه افعل من الذى ليس فيه الا الافراد والتذكير فى كون المفضل عليه مذكورا معه والمطابقة اى مطابقة اسم التفضيل افرادا او تثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لمن هو اى اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان افضلا الناس والزيدون افضلوهم وهند فضلى النساء والهندان فضلياهن والهندات فضلياتهن لمشابهته ما فيه الالف واللام فى كونه معرفة واما النوع الثانى من نوع

اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به زيادة مطلقة والقسم المعرف باللام سند

فلا بد فيهما من المطابقة اي مطابقة اسم التفضيل الموصوف افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا

وتانيثا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع هو امتزاجه بمن التفضيلية

لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما واسم التفضيل الذي استعمل بمن مفرد مذكر

لا غير اي غير المفرد المذكر لكراهتهم لحوق ادات التثنية والجمع والتانيث المختصة بالآخر

بما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية لكونهما الفاد تربينه وبين ا ب

احمر فكانهما من تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل في اسم مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة

الاستثناء وانما خص المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط لان العمل في المضمر ضعيف لا يظهر اثره

في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما اختص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء

كان مظهرا او مضمرا بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فبفعل دال على فعل ناصب له قال الله تعالى

هو اعلم من يضل عن سبيله اي اعلم من كل واحد يعلم من يضل واما الظرف والحال والتمييز

فيعمل فيها ايضا بلا شرط لان الظرف والحال يكفيهما رائحة من الفعل نحو زيد احسن منك

اليوم راكبا والتمييز ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل ايضا نحو رطل زيتا وانما لم يعمل الرفع

بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة انما هو للفعل وهو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس له فعل

بمعناه في الزيادة ليعمل عمله ولانه لما كان فيما هو الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى

ولا يجمع ولا يؤنث بعدت مشابهته عن اسم الفاعل فلا يعمل المشابهة ايضا الا اذا كان اسم

التفضيل صفة اي وصفا اسبيا هو في اللفظ لشيء معتمدا عليه بان يقع نعتا او خبرا

عنه او حالا وهو في المعنى صفة لمسبب مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره مفضل

ذلك المسبب باعتبار الاول اي باعتبار تقييده بغيره بذلك الشيء الذي اعتبر

اولا على نفسه اي على نفس ذلك المسبب باعتبار غيره اي باعتبار تقييده بغيره

اي غير ذلك الاول فيكون باعتبار الاول مفضلا وباعتبار الثاني مفضلا عليه

منفيا خبر بعد الخبر لكان او حال عن اسمه او صفة لمحذوف اي تفضيلا منفيا مثل

ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فرجلا هو الشيء الذي ثبت له اسم

التفضيل في اللفظ والكحل مسبب مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد مفضل

باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار عين زيد وانما اشترط ان يكون في اللفظ ثابتا

لشيء وفي المعنى لمسبب ليحصل له صاحب يعتمد عليه ويحصل له مظهر يتعلق بذلك العمل

حتى يتيسر فيه عمله كالصفة المشبهة لانحطاط رتبتها عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل في

مظهر بعده سواء كان من متعلقات الموصوف او لم يكن مثل زيد ضارب عمروا وانما

اشترط ان يكون ذلك المسبب مشتركا مفضلا من وجه ومفضلا عليه من وجه آخر

بعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رايت رجلا احسن كحل عينه من كحل عين

زيد فانهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا المقيد تارة بهذا وتارة

بذلك فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار ولئلا يبقى على ما هو الاصل في اسم التفضيل

وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه لئلا يلزم اخراجه عن المعنى

التفضيلي بالنفي كما سيتضح فائدته وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا اذ عند

كونه منفيا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما قلنا انه عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل

لانه اي احسن في هذا المثال بمعنى حسن وكذا كل افعل في المواد الاخر بمعنى فعل وهذه

العبارة تحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا بعد النفي بمعنى حسن لانه اذا

استولى النفي على اسم التفضيل توجه النفي الى قيده الذي هو الزيادة فيفيد انه ليس

حسن كحل عين رجل زايدا على كحل عين زيد فيبقى اصل حسن كحل عين رجل مقيسا الى

زيد اما بان يساويه او بان يكون دونه والمساواة ياباها مقام المدح فرجح المعنى الى

انه حسن عين كل احد الكحل دون حسنه في عين زيد فيكون احسن مع النفي بمعنى

حسن وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسلط النفي عليه مجردا عن الزيادة عرفا لان

اخراجه عن معنى التفضيل فيصير بمعنى الفعل فيعمل

نفي الزيادة لا يلايم المدح بنفي اصل الحسن وتوجه النفي الى الحسن رجل مقيسًا الى الحسن زيد
امّا بالمساواة او بكونه دونه والقياس بكونه دونه لا يناسب المقام فرجع المعنى الى ما رايت
رجلا الحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد فانتفى المساواة والزيادة بطريق الاولى كما
اقتضاه المقام ولا يبعد ان يقصد بنفي المساواة نفي الزيادة ايضا لان في الزايد على شيء ما
يساويه مع زيادة فيصح ان يقصد به عرفا نفي المساواة مطلقا ولو في ضمن الزايد فانتفى
الزايد ايضا فيحصل من جميع ذلك ان حسن كحل كل عين رجل دون حسن كحل عين زيد
وذلك كمال التمدح فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفي يقتضي جواز
عمل اسم التفضيل في المظهر ينبغي ان يكون عمله في مثل ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد
جايزا كما جاز في المثال المذكور قلنا فرق بين المثالين فان المفضل والمفضل عليه في
المثال المذكور متحدان بالذات والاصل في اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه
فيه مختلفين بالذات والاصل في اسم التفضيل ففي صورة الاتحاد ضعف معنى التفضيلي
فاذا زال بالنفي زال بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود حكمه بعد الزوال بخلاف ما رايت
رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا ضعف
في معناه التفضيلي فله قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله في المظهر مع
انهم لو رفعوا احسن بالخبرية والكحل بالابتداء لفصلوا بين احسن وبين معموله اي
ما عمل فيه احسن من حيث انه اسم تفضيل فيه معنى الفعلية وذلك المعمول قوله منه في عين
زيد باجنبي وهو الكحل اذ كل ما ليس معمولا له من هذه الحيثية فهو اجنبي له من هذه
الحيثية لا يجوز تخلله بينه وبين معموله من هذه الحيثية ولا يخرج عن هذه الاجنبية
ما عرض له من معنى الابتداء العامل في المبتدا والخبر اذ العامل بالحقيقة معنى
الابتداء لا اسم التفضيل بخلاف ما اذا عمل في الكحل بالفاعلية فانه لم يبق اجنبيا فانه من
معمولاته من حيث انه اسم تفضيل ولو تقدم قوله منه في عين زيد على الكحل لم يلزم الفصل

بين احسن ومعموله من حيث انه اسم تفضيل ولكن في معناه تعقيد ركيك وكذا لو قيل بهذه
العبارة ما رايت رجلا احسن من الكحل في عينه هو اي الكحل في عين زيد لا يخلو عن ركاكة
وتعقيد ايضا مع انهما ليسا من قبيل العبارة المشهورة الواردة في ذا مثل هذا المقصود
والكلام فيها ولما قرر مسئلة الكحل وبين شرائطها وما عبر به عنها على وجه يطابق
المقصود بلا زيادة ولا نقصان اراد ان ينبه على ان التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان
يعبر عنها بعبارة اخصر منه وعلى ترتيب غير ترتيبه وينقل بهذا التقريب اليه ما انشده
سيبويه واستشهد به في اثبات هذه المسئلة ويطبق بعض هذه الصور عليه فقال و
لك ان تقول ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد باقامة من عين زيد مقام
منه في عين زيد وهو اخصر منه بفقدان ضمير منه وكلمة في ولو دفع لفظ العين من البين
واكتفى بمن زيد كان اخصر مع ظهور المعنى المقصود على كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه
قبل هذا التغير لان اصله من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف فانه لو كان كذلك
لا يكون من قبيل تفضيل الشيء على نفسه اذ يتعدد الكحل ح فان قدمت على اسم التفضيل
ذكر العين التي كان الكحل فيها مفضلا عليه قلت ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل
كان اصله ما رايت عينا احسن فيها الكحل منه في عين زيد فلما ذكر عين زيد فقدم ما يدل
عليه استغنى عن ذكره ثانيا وتقديره ما رايت عينا مماثلة لعين زيد في اصل الكحل احسن
فيها الكحل من عين زيد او نقول معناه ما رايت عينا كعين زيد في كونها احسن فيها الكحل
منه في غيرها ويلزم من هذا على ابلغ وجه ان الكحل في عين زيد حسنا ليس في عين غيره
وانما جازت هذه الصورة وان لم يكن فيها فصل ظاهر او رفعت فعلا بالابتداء لانها
فرع الاولى ولان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة ايضا كما ذكرنا مثل ولا ارى منصوب
على انه صفة مصدر محذوف اي قلت ما رايت كعين زيد الخ قولا مماثلا لقول الشاعر و
انما ترك صدر البيت ليكون مبتدءا به ومبدل المماثلة وتركه وصوف احسن في المثا

ولذ كانت المماثلة الكاملة فى ذكره اذ هو فى مقابلة قوله واديا وهو مذكور لانه كان فى
مقام بيان الاختصار فى المثال المذكور اولا وتمام البيت مع ما يليه مررت على وادى
السباع ولا ارى كوادى السباع حين يظلم واديا اقل به ركب توه تاية واخوف الا
ما وقى الله ساريا كان اصله لا ارى واديا اقل به ركب منهم فى وادى السباع فقدم
وادى السباع واستغنى عن ذكره ثانيا الركب اسم جماعة الركبان وهو مخصوص براكبى
الابل والتاية من اتى اوى اى كالتحية من حيى وحى وهو المكث والتانى وساريا من السرى
وهو السير فى الليل فقوله ارى اما من رؤية البصر او من رؤية القلب فعلى الاول واديا
مفعوله وكوادى السباع حال منه قدمت عليه وعلى الثانى واديا مفعوله الاول وكوادى السباع
مفعوله الثانى وعلى التقديرين حين يظلم ظرف للتشبيه المستفاد من الكاف والواو فى
ولا ارى اما اعتراضية او حالية واقل صفة واديا والجار فى به متعلق باقل والمجرور عايد
الى واديا وركبا فاعل اقل وجملة اتوه صفة له وتاية تميز عن نسبة اقل الى ركب او منصوب
على المصدرية اى اتيانا تاية واخوف عطف على اقل وهو بمعنى المفعول اسند الى ضمير واديا
والمعنى لا ارى واديا اقل به ركب منهم بوادى السباع واخوف منه وما فى ما وقى مصدرية
وساريا اى ركبا ساريا مفعول وقى والمستثنى مفرغ اى لا ارى واديا اقل واخوف فى
كل وقت الا فى وقت وقاية الله ساريا يقول مررت على وادى منسوب الى السباع لكثرتها
فيها والحال انى لا ارى مثل وادى السباع حين احاط به الظلام واديا يكون توقف الركب
به اقل من توقفهم بوادى السباع ويكون ذلك الوادى اخوف من وادى السباع فى كل وقت
الا وقت وقاية الله سبحانه ركبا ساريا اى سائرا بالليل فيه عن الافات والمخافات ولو
عبرت بالعبارة الاولى لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه منه بوادى السباع و
لو عبرت بالعبارة الثانية لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه من وادى السباع
ولما قسم المص الكلمة الى اقسامها الثلثة على وجه علم من دليل الانحصار حد كل واحد

هذا مبحث الفعل

منها ولم يكتف بذلك التقرير بل صدر مباحث الاسم بتعريفه فلما وصلت النوبة الى مباحث الفعل
سلك تلك الطريقة وصدرها بتعريفه فقال **الفعل** ما دل اى كلمة دلت على معنى كائن فى
نفسه اى فى نفس ما دل يعنى الكلمة والمراد بكون المعنى فى نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة
الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية ويمكن ارجاع ضمير نفسه الى المعنى ح يكون
المراد بكون المعنى فى نفسه استقلاله بالمفهومية فمرجع كون المعنى فى نفسه وكونه فى نفس الكلمة
الى واحد وهو استقلاله بالمفهومية لكن المطابق لما ذكر فى وجه الحصر ارجاع الضمير الى
ما دل كما لا يخفى اعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة معان احدها الحدث الذى هو معنى المصدر
وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى فاعل ما فلا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفى هو آلة
لملاحظة طرفيها فلا يستقل بالمفهومية فالمراد بمعنى فى نفسه ليس تلك النسبة ولما وصف
ذلك المعنى بالاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقى
بل التضمنى لكن لا يتحقق الا فى ضمن التضمنى فخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا بالمفهومية
مقترن وضعا باحد الازمنة الثلثة فى الفهم عن لفظه الدال عليه فهو صفة بعد صفة
للمعنى يخرج به الاسم من حد الفعل او نقول او وضعا يخرج الاسماء اللازمة الان جميعها
منقولة عن المصادر او غيرها كما سبق ودخل فيه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى
وكاد لان اقتران معناها به بحسب الوضع ويصدق على المضارع انه مقترن باحد الازمنة
الثلثة لوجود الاحد فى الاثنين ولانه مقترن بحسب كل وضع بواحد وان عرض له
الاشتراك من تعدد الوضع ومن خواصه اى خواص الفعل دخول قد لانها انما يستعمل
لتقريب الماضى الى الحال او لتقليل الفعل او تحقيقه وشئ من ذلك لا يتحقق الا فى
الفعل ودخول السين وسوف لدلالة الاول على الاستقبال القريب والثانى على الا
ستقبال البعيد ودخول الجوازم لانها وضعت لنفى الفعل كلم ولما او طلبه كلام
الامر ولا النهى عند كلا النهى او لتعليق الشئ بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه

المعاني لاستهور الاولى الفعل ولحوق تاء التانيث عطف على دخول قد وانما اختص بلحوق
تاء التانيث لانها تدل على تانيث الفاعل ولا تلحق الاسماء من فاعل والصفات استغنت
عنها بما لحقها من التاء المتحركة الدالة على تانيثهما وتانيث فاعلها فلا جرم اختص بالفعل
ساكنة حال عن تاء التانيث احترازا عن المتحركة لاختصاصها بالاسم ولحوق نحو تا فعلت
اراد بنحو تا فعلت الضماير المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة فيدخل فيه نون فعلن ايضا
وذلك لان ضمير الفاعل لا يلحق الاسماء من فاعل والفاعل انما يكون للفعل وفرعه وحظ
فرعه عنه بمنع احد نوعي الضمير تحرزا عن لزوم تساوي الفرع والاصل وخص البارز
بالمنع لان المستكن اخف واخصر فنوبا بالتعميم اليق واجدر الماضي ما دل اي فعل دل
بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة على زمان قبل زمانك الحاضر الذي انت
فيه قبلية ذاتية تكون بين اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض انما يكون
بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فقوله ما دل على
زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بالموصول الفعل
فلا ينتقض مع الحد بمثل امس وبالدلالة ما هو بحسب الوضع فلا ينتقض منعه بلم يضرب
وجمعه بان ضربت ضربت مبني على الفتح خبر المبتدا المحذوف اي هو يعني الماضي
مبني على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى اما البناء على الحركة دون السكون الذي
هو الاصل في المبني فلمشابهته المضارع في وقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب في موضع
زيد ضارب وشرطا وجزاء تقول ان ضربتني ضربتك في موضع ان تضربني اضربك
واما الفتح فلكونه اخف الحركات مع غير الضمير المرفوع المتحرك فانه مبني على السكون معه
نحو ضربن الى ضربنا كراهة اجتماع اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال
الفاعل بفعله وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه ايضا مبني
مع الفتح ومع غير الواو فانه يضم معها لمجانستها لفظا كضربوا او تقديرا كرموا

المضارع

المضارع ما اشبه اي فعل اشبه الاسم باحد حروف نايت اي حال كونه متلبسا
باحد حروف نايت او انيت يعني الحروف التي جمعها كلمة نايت وهذه المشابهة انما تكون
لوقوعه اي وقوع ذلك الفعل مشتركا بين زماني الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع
الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة كالعين وتخصيصه بالجر عطف على قوله وقوعه اي
وتلك المشابهة انما تكون لوقوع الفعل مشتركا ولتخصيصه بواحد من زماني الحال و
الاستقبال يعني الاستقبال بالسين فانه للاستقبال القريب وسوف فانه للاستقبال
البعيد كما ان الاسم يختص باحد معانيه بواسطة القراين ولما اعرف المضارع بمشابهته
الاسم التزم بتسم مضارعا لانه بهذا المعنى اذ معنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع
كان كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا فالهمزة من تلك الحروف
الاربعة للمتكلم مفردا مذكرا كان او مونثا مثل اضرب والنون له اي للمتكلم المفرد اذا كان
مع غيره واحدا كان او مثنى او مجموعا مذكرا او مونثا وللمونث الواحد والمونثين غيبة
اي حال كون تلك المونث والمونثين غايبات وحذف غيبة والياء للغايب غيرهما اي غير
القسمين المذكورين وهما واحد المونث ومثناه فقوله غيرهما اي غير القسمين المذكورين
بالجر على البدلية من الغايب لان المبدل لم يصر بالاضافة معرفة لكنه خرجت بها عن النكارة
الصرفة فهو في قوة النكرة الموصوفة او بالنصب حال وهو الاولى للموافقة السابقة وحرف
المضارعة مضموم في الرباعي اي فيما ماضيه على اربعة احرف مثل يدحرج او لا يخرج
ومفتوح فيما سواه اي سوى ما ماضيه على اربعة احرف مثل يتدحرج ويستخرج ونحوهما
ولا يعرب من الفعل غيره اي غير المضارع لعدم علة الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام
في قوة قولنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق به قوله اذا لم يتصل به نون تاكيد
ثقيلة كانت او خفيفة ولا نون جمع المونث لانه اذا اتصل باحدهما يكون مبنيا
لان نون التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب قبلها يلزم

دخوله في وسط الكلمة ولو دخل عليها الوزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة ولان نون جمع
المؤنث في المضارع تقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا مثلها بيتها نون جمع المؤنث
في الماضي فلا يقبل الاعراب واعرابه رفع ونصب يشارك الاسم فيهما وجزم يختص به كالجر
بالاسم فالصحيح منه وهو عند النحاة ما لم يكن في آخره الاخير حرف علة المجرد عن ضمير بارز
مرفوع متصل به للتثنية مذكرا كان او مؤنثا مثل يضربان وتضربان والجمع المذكر مثل
يضربون وتضربون والمؤنث مثل يضربن وتضربن والمخاطب المؤنث مثل تضربين
فهذه اربع صيغ يضرب في الواحد الغائب المذكر وتضرب في موضعين في الواحد الغائب
المؤنث والواحد المخاطب المذكر واضرب في المتكلم الواحد ونضرب في المتكلم مع
الغير بالضمة في حال الرفع والفتحة في حال النصب لفظا اي حال كون الضمة والفتحة
لفظيتين والسكون في حال الجزم مثل يضرب ولن يضرب ولم يضرب والمضارع
المتصل به ذلك اي الضمير البارز المرفوع فذلك في خمسة مواضع بالنون حالة
الرفع وحذفها اي حذف النون في حالتي الجزم والنصب فان النصب فيه تابع للجزم
كما في الاسماء تابع للجر مثل يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين
ولم يضربا ولن يضربا الى آخرهما والمضارع المعتل الآخر بالواو والياء بالضمة تقديرا
في حال الرفع لان الضمة على الواو والياء ثقيلة تقول يدعو ويرمي والفتحة لفظا في
حال النصب لخفة الفتحة نحو لن يدعو ولن يرمي والحذف اي بحذف الواو والياء في
حال الجزم لان الجازم لما لم يجد الحركة اسقط الحرف المناسب لها نحو لم يغز ولم يرم
والمضارع المعتل الآخر بالالف بالضمة والفتحة تقديرا لان الالف لا يقبل الحركة تقول
يرضى ولن يرضى والحذف اي بحذف الالف في حال الجزم تقول لم يرض ويرتفع
المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد سواء كان العامل فيه هذا
التجرد كما هو المتبادر من عبارته وذلك مذهب الكوفيين وسواء كان العامل

فيه وقوعه موقع الاسم كما في زيد يضرب اي ضارب ومررت برجل يضرب ورأيت
رجلا يضرب واما ارتفع بوقوعه موقع الاسم لانه اذا يكون كالاسم فاعطي اسبق اعراب
الاسم واقواه وهو الرفع وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع في مواضع
لا يقع فيها الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم وسوف يقوم وفي
خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان واجيب عن نحو الذي يضرب يقوم
الزيدان بانه واقع موقعه لانك تقول الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدا
مقدم عليه وكذا قائم الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع
تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم ان سيقوم مع السين
واقع موقع الاسم لا يقوم وحده والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وسوف في حكم
السين وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل فيه الاسم وانما عدل عن الاصل لما يجيء في باب
افعال المقاربة ان شاء الله تعالى وينتصب اي المضارع بان ملفوظة ولن قال الفراء
اصله لا ابدل الالف نونا وقال الخليل اصله لا ان فقصر كأين في اي شيء وقال سيبويه انه
حرف برأسه واذن قيل اصله اذا ان فخففت وقيل اصله اذا الظرفية فنون عوضا
عن المضاف اليه وكي وبان مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها وبعد لام كي
نحو سرت لادخلها وبعد لام الجحود وهي لام الجارة الزائدة في خبر كان المنفي
نحو ما كان الله ليعذبهم لان هذه الثلاثة جوار فيمتنع دخولها على الفعل الا بجعله مصدرا
بتقدير ان المصدرية وبعد الفاء نحو زرني فاكرمك وبعد الواو نحو لا تأكل السمك
وتشرب اللبن وبعد أو نحو لالزمنك او تعطيني حقي بان الفاء والواو عاطفان
واقعتان بعد الانشاء وقد يمتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل مفردا ليكون من
عطف المفرد على المفرد المفهوم من ذلك الانشاء فيكون المعنى في زرني فاكرمك
ليكن زيارة منك فاكرام مني اياك وفي لا تأكل السمك وتشرب اللبن لا يكن منك

اكل السمك وشرب اللبن معه فان التي ينتصب بها المضارع مثل اريد ان تحسن الي مثال
النصب بحذف النون وكلمة ان التي تقع بعد العلم اذا لم يكن بمعنى الظن هي ان المخففة من
ان المثقلة لان المخففة للتحقيق فيناسب العلم بخلاف الناصبة فانها للرجاء والطمع فلا
تناسبه وليست اي ان الواقعة بعد العلم هذه اي ان الناصبة نحو علمت ان سيقوم وان
لا يقوم وان التي لا تقع بعد الظن ففيها الوجهان لان الظن باعتبار دلالته على غلبة
الوقوع يلايم ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم التيقن يلايم ان المصدرية فيصح
وقوع كليهما فيجري في ان التي بعده الوجهان ولن مثل لن ابرح الارض ومعناها اي معنى
لن نفي المستقبل نفيا مؤكدا لا مؤبدا والا يلزم في قوله تعالى فلن ابرح الارض حتى
ياذن لي تناقض لان لن يقتضي التابيد وحتى يؤذن الانتهاء واذن التي ينتصب بها
المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اي لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها فانه
اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينصب لانه لضعفها لا تقدر ان تعمل فيما اعتمد
على ما قبلها فصارت كانه سقطت حكما وكان عطف على لم يعتمد اي ينتصب بها الفعل
اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها واذا كان الفعل المذكور بعدها مستقبلا لكونها
جوابا وجزاء وهما لا يكونان الا في الاستقبال فان فقد احد الشرطين نحو انا اذا احسن
اليك وكقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا اذ كلاهم كقولك لمن يحدثك انا اذن
اظنك كاذبا وجب الرفع مثل قولك لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة مثال لهما لاحتمال
الا الاستقبال فقوله اذن مبتدا وقوله اذا لم يعتمد ظرف له لانتصاب الملحوظ معهما
كما اشرنا اليه وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتدا فتمثيل اذن بهذا المثال على
طريقة تمثيلات اخواتها الا انه لما كان انتصاب المضارع بها مشروطا بشرطين
اشار اليهما فيما بين المبتدا والخبر واذا وقعت اي اذن بعد الفاء والواو فالو
جهان جائزان النصب بناء على ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف

لانه جملة والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعف وكي التي ينتصب بها المضارع
مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام
لدخول الجنة في المثال المذكور وحتى التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان
اي المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبلها وان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا
او مستقبلا بمعنى كي اي حال كون حتى بمعنى كي للسببية او الى لانتهاء الغاية مثل اسلمت
حتى ادخل الجنة مثال لحتى بمعنى كي ولاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبلها وبالنظر الى
زمان التكلم ايضا وكنت سرت حتى ادخل البلد مثال لحتى بمعنى كي او الى ولاستقبال
المضارع بالنظر الى ما قبلها واما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا
او مستقبلا واسير حتى تغيب الشمس مثال لحتى بمعنى الى ولاستقبال ما بعدها تحقيقا
فان اردت بالفعل الذي دخل حتى الحال يعني زمان الحال تحقيقا اي بطريق التحقيق بان
تكون هي زمان التكلم بعينه ويسمى مثال الرد وحكاية اي بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت
امس حتى ادخل البلد فادخل في هذا الموضع حكاية الحال الماضية كانك كنت في زمان
الدخول حينئذ بهذه العبارة وتحكيها في زمان التكلم على ما كنت حينئذ وكان مما بعده
حتى في هذه العبارة مرفوعا فابقيته على ما كان عليه وحكيته ففي زمان الحكاية
ايضا يكون مرفوعا اذ لا يمكن ح تقدير ان لانها علم الاستقبال كانت اي حتى عند هذه
الارادة حرف ابتداء لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء ان يبتدأ بها
كلام مستانف لا ان يقدر بعدها مبتدا يكون الفعل خبره ليكون حتى داخلة على
اسم كما توهم بعضهم فترتفع اي ما بعد حتى لعدم الناصب والجازم ويجب السببية
اي كون ما قبلها سببا لما بعدها ليحصل الاتصال المعنوي وان فات الاتصال
اللفظي مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الان مثال لما اريد به الحال تحقيقا فانه قصد به
نفي الرجاء في زمان التكلم ومن ثم اي ومن اجل هذين الامرين اي كون حتى عند

ارادة الحال حرف ابتداء ووجوب سببيته ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا الى الامر الاول
الرفع اى رفع ما بعد حتى فى قولك كان سيرى حتى ادخلها فى وقت حصول كان
الناقصة فى هذا القول بان يجعل كان فيه ناقصة لا تامة لانها لما كانت حرف ابتداء
انقطع ما بعدها عما قبلها فبقى الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى وامتنع الرفع نظرا الى الامر
الثانى فى قولك اسرت حتى تدخلها الا نرى يكون ما بعدها خبرا مستانفا مقطوعا
بوقوعه وما قبلها سببا لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم
الحكم بوقوع المسبب مع الشك فى وقوع السبب وهو محال وجاز فى وقت حصول
كان التامة كان سيرى حتى ادخلها فانه معناه ثبت سيرى فانا ادخل الآن ولا
فساد فيه وجاز ايضا سار حتى يدخلها بالرفع لان السير فى هذا المقام محقق والشك
انما هو فى تعيين الفاعل فيجوز ان يكون المسبب محقق الحصول فقوله ايهم عطف
بتقدير جاز على جاز فى التامة لا على كان سيرى حتى ادخلها لعدم صلاحيته تقييده
بقوله فى التامة كالمعطوف عليه وفى بعض النسخ هكذا وجاز فى كان سيرى حتى
ادخلها فى التامة اى جاز الرفع فى هذا التركيب فى وقت حصول كان التامة فعلى هذا
قوله ايهم سار عطف على كان سيرى ولا فساد فيه ولام كى التى ينتصب المضارع بعدها
بتقدير ان مثل اسلمت لادخل الجنة وانما يقدر ان بعدها لانها جارة ولام الجحود
التى ينتصب بها المضارع هى لام التاكيد للنفى بعد النفى لكان لفظا مثل وما كان الله
ليعذبهم او معنى نحو لم يكن ليفعل وهى ايضا جارة ولهذا ايضا يقدر بعدها ان فان
قيل اذا صار الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل قيل على حذف المضاف
من الاسم اى ما كان صفة الله تعذيبهم او من الخبر اى ما كان الله ذا تعذيبهم او على
تاويل المصدر باسم الفاعل اى ما كان الله معذبهم والفاء التى ينتصب المضارع
بعدها بتقدير ان نتقدير ان بعدها لا انتصاب المضارع مشروط بشرطين احدهما

السببية

السببية اى سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول عن الرفع الى النصب للتنصيص على
السببية حيث يدل تغيير اللفظ على تغيير المعنى فاذا لم يقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة
عليها والثانى ان يكون قبلها اى قبل الفاء احد الاشياء الستة ليعدل الكلام بتقديم
الانشاء او ما فى معناه من النفى المسند عنه جوابا عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة
على الجملة السابقة امر نحو زرنى فاكرمك اى ليكن منك زيارة فاكرام منى او نهى نحو لا
تشتمنى فاضربك اى لا يكن منك شتم فضرب منى ويندرج فيهما الدعاء اللهم اغفر
لى فافوز ولا تواخذنى فاهلك او استفهام نحو هل عندكم ماء فاشربه اى هل
يكون منكم ماء فشرب منى او نفى نحو ما تاتينا فتحدثنا اى ليس منك اتيان فتحديث
منا ويندرج فيه التحضيض نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا لاستلزامه
نفى فعل فيندرج فى النفى او تمن نحو ليت لى مالا فانفقه اى ليت لى ثبوت مال فانفاق
منى ويدخل فيه ما وقع على صيغة الترجى نحو لعلى ابلغ الاسباب اسباب السموات
فاطلع بالنصب على قراءة حفص او عرض نحو الا تنزل بنا فتصيب خيرا اى لا يكون
منك نزول فاصابة خير منى ففى جملة هذه المواضع معنى السببية مقصود والفاء
تدل عليها وما بعد الفاء فى تاويل المصدر معطوف على مصدر مفهوم مما قبل الفاء وقولها
نحو سانى فيعرفون ليس لى قبرة فاستريحا بدون تقديم احد الاشياء الستة
محمول على ضرورة الشعر والواو التى ينتصب بعدها المضارع بتقدير ان بعدها
مشروط بشرطين احدهما الجمعية اى مصاحبة ما قبلها بما بعدها او الفاء والواو الجمعية
دائما وثانيهما ان يكون قبلها اى قبل الواو مثل ذلك اى ما يماثل الواقع قبل الفاء فى
كونه احد الاشياء الستة المذكورة وامثلتها امثلة الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو
كما تقول مثلا زرنى واكرمك اى ليجتمع الزيارة والاكرام ولا تاكل السمك وتشرب
اللبن اى لا يجتمع منك اكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا القياس واو الجمعية

ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان بشرط معنى الى ان او الّا ان اى بشرط ان يكون
بمعنى الى والّا الداخلتين على ان المقدرة بعدها الّا ان ايضا داخل فى مفهومها
والّا يلزم من تقدير ان بعدها تكرار نحو لالزمنك او تعطينى حقى اى الى ان تعطينى
حقى او الّا ان تعطينى حقى فسيبويه يقدرها بالّا بتقدير مضاف اى لالزمنك
الّا وقت ان تعطينى حقى وغيره يقدرها بالى بتاويل مصدر مجرور بها والتى بمعنى الى
اى لالزمنك الى اعطائك حقى والعاطفة اى الحروف العاطفة مطلقا سواء كانت
من الحروف العاطفة المذكورة اولا كثم واذا كانت منها من غير اشتراط ما ذكر من
الشروط المصححة لتقدير ان بعدها ينتصب المضارع بها بتقدير ان اذا كان للمعطوف
عليه اسما صريحا نحو اعجبنى ضربك زيدا وتشتم او فتشتم او ثم تشتم فثم ليس من
الحروف المذكورة وتقدير ان بعد الواو والفاء ليس مشروطا بالشروط المذكورة
فيهما فقوله والعاطفة اذا كان مرفوعا فهو معطوف على اول المعدودات الناصبة
بتقدير ان اعنى قوله حتى اذا كان مستقبلا او على اخيرها وهو او بشرط معنى الى ان وقيل
هو مجرور معطوف على حتى فى قوله وبان مقدرة بعد حتى وظاهر ان هذا وان كان
ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على التقدير الاول ان جعل العاطفة اعم
مما ذكر كما ذكرنا يلزم ان يذكر فى التفصيل ما لم يكن فى الاجمال وان خصت به يلزم
تخصيص الحكم به وليس فى الواقع مخصوصا به كما سبق من جريانه فى ثم ايضا ويرد عليه
انه كان المناسب ح ذكرهما مرتين مرة فى الاجمال ومرة فى التفصيل كسائر ما ذكر ويجوز
اظهار ان مع لام كى نحو جئتك لان تكرمنى ومعها الحق بها من اللام الزائدة نحو اردت
لان تقوم ومع الحروف العاطفة نحو اعجبنى قيامك وان تذهب لان هذه الثلاث
تدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام او اعجبنى ضرب زيد وغضبه واردت
لضربك فجاز ان يظهر معها ما يقلب الفعل الى الاسم الصريح وهو ان المصدرية و

اما لام الجحود فلانه لم يدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب فيها
ان يستعمل بمعنى كى وهى بهذا المعنى لا يدخل على اسم صريح وحمل عليها التى بمعنى الى لان المعنى الاول
اغلب والتى يليها المضارع واما الواو والفاء واو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص
على معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب ويجب
اى اظهار ان مع لا الداخلة على المضارع المنصوب بها فى صورة دخول اللام بمعنى كى عليها
اى على ان لاستكراه اللامين المتواليين لام كى ولام لا نحو قوله تعالى لئلا يعلم واعلم ان
ان الناصبة تضمر فى غير المواضع المذكورة كثيرا من غير عمل لضعفها نحو قولهم تسمع بالمعيدى
خير من ان تراه او مع عمل مع الشذوذ كقوله الا ايهذا اللائمى احضر الوغى فى رواية
النصب ولكن ليس بقياس كما فى تلك المواضع ولذلك لم يذكرها ويجزم اى المضارع
بلم ولما ولام الامر ولا المستعملة فى معنى النهى احترازا عما استعمل فى معنى النفى وهذه
الكلمات تجزم فعلا واحدا وكلم المجازات اى ويجزم المضارع بكلم المجازات اى كلمات
الشرط والجزاء التى بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا اختار لفظ الكلم والجزم
بها فعلان وهى اى كلم المجازات ان ومهما واذما وحيثما فاذ وحيث يجزمان المضارع
مع ما واما بدونها فلا واين ومتى وهما يجزمان المضارع مطلقا سواء كان مع ما اولا
وما ومن واى وانى واما انجزام المضارع مع كيفما واذا فشاذ لم يجئ فى كلامهم على وجه
الاطراد اما مع كيفما فلان معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرا اقرا كان معناه على
اى حال وكيفية تقرا انت انا ايضا اقرا عليها ومن المتعذر استواء قراءة قارئين فى جميع
الاحوال والكيفيات واما مع اذا فلان كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها معنى ان التى
هى موضوعة للابهام واذا موضوعة للامر المقطوع به وبان مقدرة عطف على قوله
بلم اى ويجزم المضارع بان مقدرة وسيجيئ بيانه ان شاء الله تعالى فلم لقلب المضارع
ماضيا ونفيه اى نفى المضارع ولا يبعد لو جعل الضمير الى ما هو اقرب اعنى ماضيا و

لما مثلها اى مثل لم فى هذا القلب للنفى ويختص اى لما بالاستغراق اى استغراق زمن الماضى من وقت الانتفاء الى وقت التكلم لما تقول ندم زيد ولم ينفعه الندم اى عقيب ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء نفع الندم الى وقت التكلم بها واذا قلت ندم فلان ولما ينفعه الندم افاد استمرار ذلك الى وقت التكلم بها وجواز حذفه اى الفعل اى ويختص ايضا لما بجواز حذف الفعل المنفى بها ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما اى ولما ادخلها ويختص ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما تضرب ومن لما تضرب كما تقول ان لم تضرب ومن لم تضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل والمعمول ويختص ايضا باستعمالها غالبا فى المتوقع اى ينفى بها فعل مترقب متوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب وقد يستعمل فى غير المتوقع ايضا نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم ولام الامر هى اللام المطلوب بها الفعل وتدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهى مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن بعد الواو والفاء وثم نحو قوله تعالى ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا او ثم ليقضوا تفثهم ولاء النهى هى لام المطلوب بها الترك اى ترك الفعل وفى بعض النسخ ولاء النهى ضدها اى النهى التى هى ضد لام الامر وهى التى يطلب بها ترك الفعل وهو يدخل على جميع انواع المضارع المبنى للفاعل والمفعول مخاطبا او غائبا او متكلما وكلم المجازات المذكورة من قبل تدخل على الفعلين لسببية الفعل الاول ومسببية الفعل الثانى اى بجعل الفعل الاول سببا والثانى مسببا وفى شرح المصنف وكلم المجازات ما تدخل على شيئين لجعل الاول سببا للثانى ولا شك ان كلم المجازات لا يجعل الشئ سببا لشئ فالمراد بجعلها الشئ سببا ان المتكلم اعتبر سببية شئ لشئ بل ملزومية شئ لشئ وجعل كلم المجازات دالة عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثانى لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغى ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح بها ان يوردهما فى صورة السبب والمسبب بل الملزوم واللازم كقولك

ان تشتمنى اكرمك فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام والاكرام مسببا حقيقيا له لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما اظهارا للمكارم الاخلاق يعنى انه منها بمكان يصير الشتم الذى هو للاهانة عند الناس سببا للاكرام بعده عنده وتسميان اى هذان الفعلان اولهما شرطا لانه شرط لتحقق الثانى وثانيهما جزاء من حيث انه يبتنى على الاول ابتناء الجزاء على الفعل فان كانا اى الشرط والجزاء مضارعين نحو ان تزرنى ازرك او الاول فقط مضارعا نحو ان تزرنى فقد زرتك فالجزم واجب فى المضارع لدخول الجازم وهو ان او ما يتضمنها مع صلاحية المحل وان كان الثانى مضارعا فالوجهان اى فيه الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط والرفع لضعف التعلق لحيلولة الماضى والفصل بغير المعمول نحو ان اتانى زيد اته او اتيه واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا تقصيل للماضى نحو ان خرجت خرجت ومعنى نحو ان خرجت لم اخرج ويحتمل ان يكون تفصيلا للقد اى لم يقترن بقد سواء كان قد ملفوظا كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او مقدرا كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت اى فقد صدقت لم يجز الفاء فى الجزاء لتحقق تاثير حرف الشرط فيه لقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا فيه عن الرابطة كقولك ان اكرمتنى اكرمتك وان اكرمتنى لم اكرمك وانما قال بغير قد ليخرج عنه الماضى المحقق الذى لا يستقيم ان يكون للشرط تاثير فيه كقولك ان اكرمتنى اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب دخول الفاء فيه وان كان الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا بلا احترز عما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تاثير اداة الشرط فيه معنى فالوجهان الاتيان بالفاء وتركها لان اداة الشرط لم تؤثر فى تغيير معناه كما تؤثر فى الماضى فيؤتى بالفاء واثرت فى تغيير المعنى حيث خلصت لمعنى الاستقبال فيترك الفاء لوجود التاثير من وجه وان لم يكن قويا نحو قوله تعالى ان يكن منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله منه والا اى وان لم يكن الجزاء الماضى او المضارع المذكورين فالفاء لازمة فيه

لان الجزاء اما ماض يقيد لفظا كما تقول ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا كما
تقول ان اكرمتني اليوم فاكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك وعلى كل تقدير لا تاثير لحرف
الشرط في الماضي فاحتاج الى رابطة وهي الفاء ولما جملة اسمية او امرا ونهيا او دعاء او
استفهام او مضارع منفي بما او لم او لن الى غير ذلك كالتمني والعرض وفي جميع هذه المواضع
لا تاثير لحرف الشرط في الجزاء فاحتاج الى الفاء ويجيء اذا التي للمفاجاة مع الجملة الاسمية
التي وقعت جزاء موضع الفاء لان معناه قريب من معنى الفاء لانهما تنبئ عن حدوث
امر بعد امر فيهما معنى الفاء التعقيبية ولكن الفاء اكثر وانما اشترط اسمية الجملة الجزائية لاختصا
صها لان اذا الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت هذه بالجملة الاسمية فرقا بينهما كقوله تعالى
وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اي فهم يقنطون والتي يجزم بها
المضارع حال كونها مقدرة انما كانت مقدرة بعد الامر نحو زرني اكرمك اي ان تزرني
اكرمك والنهي نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك اي ان لم تفعله يكن خيرا لك والاستفهام
نحو هل عندكم ماء اشربه لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه والتمني نحو ليت لي مالا انفقه
لان المعنى ان يكن لي مال انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا
اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون مسببا لما تقدم وقصد
السببية اي سببية ما تقدم له فح تقدر ان مع مضارع يؤخذ مما تقدم ويجعل المضارع
الواقع بعد هذه الاشياء مجزوما به وانما اختص تقدير ان بما بعد هذه الاشياء لانها تدل على
الطلب والطلب غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليه فائدة يكون ذلك المطلوب سببا لها
وهي مسببة له فاذا كان المضارع الواقع بعدها لتلك الفائدة وقصد سببية الفعل المطلوب
بتلك الاشياء لها قدر ان مع ذلك الفعل ويجعل المضارع الواقع بعدها جزاء فينجزم بها
نحو اسلم تدخل الجنة فان المطلوب باسلم هو الاسلام وهو مطلوب فائدته دخول
الجنة فهو سبب لها وقصد اداء تلك السببية فقدر ان مع الفعل الماخوذ من اسلم و

نتفل

تدخل الجنة جزاء له اي ان تسلم تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة اي ان لا تكفر تدخل الجنة لان
النهي قرينة الفعل المنفي لا المثبت ولهذا امتنع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائي
فانه لا يمتنع ذلك عنده فامتناعه عند الجمهور لان التقدير على ما عرفت ان لا تكفر تدخل النار
وهو كلام فاسد واما عدم امتناعه عند الكسائي فلانه يقول معناه بحسب العرف ان تكفر تدخل
النار فالعرف في هذه المواضع قرينة الشرط المثبت والعرف قرينة قوية هذا اذا قصد السببية
ولما اذا لم يقصد لم يجز الجزم قطعا بل يجب ان يرفع اما بالصفة ان كان صالحا للصفة كقوله
تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني فيمن قرء برفع يرثني اي وليا وارثا او بالحال كذلك كقوله تعالى
ذرهم في طغيانهم يعمهون اي عمهين او بالاستيناف كقول الشاعر وقال رائدهم ارسوا
نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار الامر هكذا في بعض النسخ وفي بعضها مثال الامر وكان المراد
به صيغة الامر فانهم يطلقون امثلة الماضي وامثلة المضارع ويريدون صيغتهما وفي بعض الشروح
انما قال مثال الامر لان الامر كما اشتهر في هذا النوع من الافعال اشتهر في المعنى المصدري ايضا
فاراد النص على المقصود وهو في اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة كذا
ذكره المصنف في شرحه صيغة يطلب بها الفعل شامل لكل امر غائبا كان او مخاطبا او متكلما معلوما
او مجهولا من الفاعل احترازا عن المجهول مطلقا فانه يطلب به الفعل عن المفعول لا عن الفاعل
المخاطب احترازا عن الغائب والمتكلم بحذف حرف المضارعة احترازا عن مثل قوله تعالى فبذلك
فلتفرحوا فيمن قرء على صيغة المخاطب وعن مثل تضرب وتزيد وحكم اخره اي اخر الامر الحقيقة
عند البصريين الوقف والبناء على السكون لانتفاء ما يقتضي اعرابه وهو حرف المضارعة
لان مشابهته للاسم المقتضية للاعراب انما هي بسببه وفي الصورة حكم المجزوم اي مثل حكم
المضارع المجزوم في اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب وحروف العلة لانه لما شابه ما فيه
اللام من المجزوم معنى اعطي له حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا واخش واغز وارم
كما تقول لم يضرب لم يضربا لم يضربوا ولم يخش ولم يغز ولم يرم وذهب الكوفيون

الى ... معرب مجزوم بلام مقدرة فان كان بعده اى بعد حرف المضارعة او بعد حذفه متحرك
اسكن اخره وحمل ما بقي امرا تقول في تعد عد وفي تضارب ضارب لم يذكر المضموم العين هنا لتقسيم
لظهوره وان كان بعده حرف ساكن وليس بمضارع رباعي والمراد بالرباعي ههنا ما يكون
ماضيه على اربعة احرف من غير زيد فيه وانما هو باب الافعال لا غير زدت همزة وصل على ما
بقي بعد حذف حرف المضارعة ليتوصل بها الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة مضمومة
ان كان بعده اى بعد الساكن ضمة دفعا للالتباس بالمضارع المعلوم المتكلم على تقدير الفتح
فانه اذا قيل في اقتل بفتح الهمزة التبس بالواحد المتكلم المجهول وبالماضي المجهول من الرباعي
اذا قيل اقتل بكسر الهمزة ومكسورة فيما سواه اى فيما سوى ما يكون بعده ضمة سواء كان بعده
كسرة او فتحة فانه لو ضم في مثل اضرب لالتبس بالماضي المجهول من الاضراب ولو فتح لالتبس با
لامر منه ولو ضم في اعلم لالتبس بالمضارع المجهول ولو فتح لالتبس بالماضي المعلوم الرباعي
نحو اقتل مثال لما يكون بعده حرف المضارعة ضمة اضرب مثال لما يكون بعده كسرة اعلم مثال
لما يكون بعده فتحة وان كان رباعيا فمفتوحة اى فالهمزة مفتوحة لان همزة اصلية ردت
لارتفاع موجب حذفها وهو اجتماع همزتين في المتكلم الواحد لا همزة وصل معتبرة لذلك
[illegible] **فعل ما لم يسم فاعله** اى فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله واضافته
الفاعل اليه لادنى ملابسة او على حذف المضاف اى فاعل فعله الواقع عليه ولا يبعد ان
يراد بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله ويكون اضافة الفعل اليه بيانية وهو ما حذف
فاعله واقيم المفعول مقامه ولم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق فان كان
الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه ماضيا غيرت صيغته دفعا للالتباس
بان ضم اوله وكسر ما قبل اخره مثل ضُرِب ودُحرِج واُعلِم واختير هذا النوع من التغيير
لان معناه غريب فاختير له وزن غريب لم يوجد في الاوزان لخروج الضمة الى الكسرة
ويرد ذلك بان الخروج من الكسرة الى الضمة وان كان غير ما يدل على غرابة المعنى ايضا لكن

الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل فلا ضرورة في اختياره بعد حصول المقصود باخف منه
ويضم الثالث مع همزة الوصل نحو انطلق واقتدر واستخرج لئلا يلتبس في التدرج بالامر
من ذلك الباب ويضم الثاني مع التاء مثل تُعلِّم وتُجوهِل وتُدحرِج لئلا يلتبس ببعض
مضارع عملت وجاهلت ودحرجت خوف اللبس هذا علة لقوله ويضم الثالث والثاني
ومعتل العين اى ما يكون عينه فقط معتلا لئلا يرد عليه مثل طوى ودوى من اللفيف
فانه لا يعل عينه لئلا يفضي الى اجتماع اعلالين في يروى ويطوى قيل الاصوب ان يقال معتل
العين المنقلبة عينه الفا لئلا يرد عليه مثل عَوِر وصَيِد وانما خص معتل العين بالذكر من
ماضيه لزيادة غموض واختلاف في المبني للمفعول منه كما ذكر وبتبعيته ذكر معتل العين في
المبني للمفعول من مضارعه وان لم يكن فيه ما ذكرنا الافصح فيه قيل وبيع اصلهما قُوِل وبُيِع
نقل الكسرة من العين الى ما قبلها بعد حذف حركته فصار قِيل وبِيع وقول فابدل الواو في قول ياء
لسكونها وانكسار ما قبلها فصار قيل وجاء الاشمام وهو فصيح في نحو قيل وبيع وفي شرح
الرضي حقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو
الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء بالاشمام في هذه المواضع
وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف اعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء
خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تأتي بضمة خالصة بعدها
ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم والغرض من الاشمام الايذان بان الاصل
الضم في اوائل هذه الحروف وجاء الواو ايضا على ضعف فيقال قُول وبُوع بالاسكان
بلا نقل وجعل الواو ياء لسكونها وانضمام ما قبلها وهكذا اى مثل باب الماضي المجهول من
المعتل العين من الثلاثي المجرد باب الماضي المجهول من المعتل العين من باب الانفعال
والافتعال نحو اختير وانقيد في جميع اللغات الثلاث فيقال اختير وقيد فيهما مثل قيل و
بيع بلا تفاوت دون استخير واقيم اذ ليس ذلك مثل قيل وبيع لسكون ما قبل حرف

العلة فيهما في الاصل اذا صلهما استحيز واقوم بالياء والواو المكسورتين والقياس فيهما اذا سكن
ما قبلهما ان ينقل حركتها اليه وتقلب العين ياء اذا كانت حلوا فيقال استحير واقيم لعنة واحدة
وان كان اي الفعل الثلاثي يحذف فاعله واقامة المفعول مقامه مضارعا ضم اوله
وهو حرف المضارعة نحو يضرب ويكرم ويلتزم ويستخرج ويتدحرج وفتح ما قبل اخره
لخفة الفتحة ونقل المضارع بالزيادة ومعتل العين المبني للمفعول ينقلب العين فيه الفا
ياء كانت او واوا نحو يقال ويباع ويختار ويقاد ويستجاد ويقام لتحركها حقيقة او حكما
وانفتاح ما قبلهما

المتعدي وغير المتعدي

فالمتعدي من الفعل ما يتوقف فهمه على متعلق اي على امر غير الفاعل يتعلق الفعل به ويتوقف فهمه عليه
فان كل فعل لابد له من فاعل وفهمه موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل الى المفعول بطريق
الصدور والقيام والاسناد فيقال هذا الفعل صادر عن الفاعل وقائم به ومسند
اليه ولا يقال في الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل فا
لحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدي كضرب فان
فهمه موقوف على تعقل المضروب بحيث لا يمكن تعقله الا بعد تعقله بخلاف
الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل او المفعول فان فهم الفعل وتعقله بدون
هذه الامور ممكن وغير المتعدي بخلافه اي بخلاف المتعدي يعني لا يتوقف
فهمه على فهم امر غير الفاعل كقعد فانه وان كان له تعلق بكل واحد من الزمان والمكا
والغاية وهيئة الفاعل لكن فهمه مع الغفلة عن هذه التعلقات جائز وغير المتعدي
يصير متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا او بتضعيف العين نحو فرحت زيدا
او بالف المفاعلة نحو ماشيته او بسين الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر نحو
ذهبت بزيد والمتعدي يكون متعديا الى مفعول واحد كضرب وهذا الكثير
والى اثنين ثانيهما غير الاول كاعطى والى اثنين ثانيهما عين الاول في المعنى ما

يصير متعديا باحد ثلثة اشياء احدها الهمزة
نحو اذهبت زيدا وتضعيف العين نحو فرحت زيدا وحر
الجر نحو ذهبت بزيد
تقسيم اخر للافعال باعتبار اقتضاء المفعول به وعدمه اي
من الافعال المتعدي وغيره او هذا بيان المتعدي وغيره

واما الهمزة والتضعيف المتعديان فلابد فيهما من معنى
التغيير واذا دخل الهمزة او التضعيف على الفعل فان
كان لازما صار متعديا الى مفعول واحد وان
كان متعديا يتعدى الى اثنين نحو جزت
النهر وعلمت النحو ولا يتعدى من
الثلاثة المتعدي الى اثنين
بالهمزة الى ثلثة
الا علم و
اري

صدق عليه نحو علم والى مفاعيل ثلثة كاعلم واري بمعنى اعلم وهما اصلان في هذا القسم فانهما
كانا قبل ادخال الهمزة متعديين الى مفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة زاد مفعول اخر فقالوا
له المفعول الاول واما الافعال الاخر وهي انبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث فليست اصلا
في التعدية الى ثلثة بل تعديتها اليها انما هي بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام وهذه
الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعول باب اعطيت في جواز الا
قتصار عليه كقولك اعلمت زيدا والاستغناء عنه كقولك اعلمت عمروا منطلقا و
الثاني والثالث من مفعولها كمفعولي باب علمت في وجوب ذكر احدهما عند الاخر وجواز
تركهما معا

افعال القلوب

وتسمى افعال الشك واليقين ايضا وكانهم
ارادوا بالشك الظن والا فلا شيء من هذه الافعال بمعنى الشك المقتضي لتساوي الطرفين
وهي ظننت وحسبت وخلت وهذه الثلثة للظن وزعمت وهي تكون تارة للظن و
تارة للعلم وعلمت ورايت ووجدت وهذه الثلثة للعلم تدخل اي هذه الافعال
على الجملة الاسمية لبيان ما هي اي تلك الجملة من حيث الاخبار بانا شية عنه من
الظن والعلم كما اذا قلت علمت زيدا قائما فقولك علمت لبيان ان ما نشات هذه
الجملة عنه حين تكلمت بها او اخبرت بها عن تيقن زيد قائما هو العلم واذا قلت ظننت
زيدا قائما فقولك ظننت لبيان ان منشاء الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك
بواقي الافعال فتنصب اي هذه الافعال الجزئين اي جزئي الجملة الاسمية المسند و
المسند اليه على انهما مفعولان لها ومن خصايصها هي جمع خصيصة وهي ما يختص
بالشيء ولا يوجد في غيره اي ومن خصايص افعال القلوب انه اذا ذكر احدهما ذكر
الاخر فلا يقتصر على احد مفعوليها وسبب ذلك مع كونهما في الاصل مبتدا وخبرا
وحذف المبتدا والخبر غير قليل ان المفعولين معا بمنزلة الاسم الواحد لان
مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة فلو حذف احدهما لكان كحذف بعض اجزاء

يكون هذه الافعال
اي عبارة عنه والمقصود من ذلك التنبيه على انها
ليست من نواسخ الجملة الاسمية بل مذكورة لبيان معانيها
ومن مناط الفايدة الى الجملة المدخولة وليس كساير
دواخل الجمل فافهم عصام الدين قوله
فتنصب على الرفع الاصلي لا لنسبة هذه الافعال
الى الجزئين كنسبة
الا فعال
الى الجزئين في اقتضاء
كل واحد منهما اياها فلما عملت
هذه الافعال في الجزئين بالاتفاق وجب ان
يعمل كان وان في الجزئين واذا تعين انهما تدخل على
المبتدا والخبر لزم منه ان كل ما صلح ان يكون مبتدا صلح
ان يكون المفعول الاول وكل ما صلح ان يكون خبر
المبتدا صلح ان يكون مفعولا ثانيا لها

الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة على قلة اما حذفنا المفعول الاول
فكما فى قوله تعالى ولا تحسبن الذين يبخلون بما آتيهم الله من فضله هو خيرا لهم على
قراءة ولا يحسبن بالياء المنقوطة من تحت بنقطتين اى لا يحسبن هؤلاء بخلهم هو
خيرا لهم فحذف بخلهم الذى هو المفعول الاول واما حذف الثانى فكما فى قول الشاعر
لا تخلنا على غرائك انا طالما قد وشى بنا الاعداء اى لا تخلنا جازعين فحذف جازعين
الذى هو المفعول الثانى بخلاف باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار على
احدهما مطلقا يقال فلان يعطى الدنانير من غير ذكر المعطى له ويعطى الفقراء من غير
ذكر المعطى وقد يحذفان معا كقولك فلان يعطى ويكسو اذ يستفاد من مثله فائدة
بدون المفعولين بخلاف مفعولى باب علمت فانك لا تحذفهما نسيا منسيا فلا تقول
علمت وظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم وظن واما
مع قيام القرينة فلا باس بحذفهما نحو من يسمع يخل اى يخل مسموعه صادقا ومنها اى و
من خصايص افعال القلوب جواز الالغاء اى ابطال عملها اذا توسطت بين
مفعوليها نحو زيد ظننت قائم او تأخرت عنهما نحو زيد قائم ظننت وانما يجوز الالغاء
على التقديرين لاستقلال الجزئين الصالحين لان يكونا مبتداء وخبرا او مفعولين
لها كلا الفاما على تقدير الالغاء وجعلهما مبتداء وخبرا مع ضعف عملها بالتوسط و
التأخير وقد نقل الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت زيد قائم لكن الجمهور على انه لا يجوز
وهذا الالغاء على تقدير الغائها فى معنى الظرف فمعنى زيد قائم ظننت قائم فى ظنى وفى قوله
جواز الالغاء اشارة الى جواز اعمالها ايضا على تقدير التوسط والتأخير وفى بعض الشروح
ان الاعمال اولى على تقدير التوسط وفى بعضها انهما متساويان والالغاء اولى على تقدير
التأخير وقد يقع الالغاء فيهما اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد
وبين اسم الفاعل ومعموله نحو لست بكرم احسب زيدا وبين معمولى ان نحو ان زيدا احسب

قائم

قائم وبين سوف ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف
عليه نحو جائنى زيد احسب وعمرو ولا شك ان الغائها فى هذه الصور واجب لمدا
فيد جوازه المنبئ عن جواز الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت يعنى بين معموليها او تأخرت
يعنى عنهما وانما خص هذا الالغاء الخاص بالذكر مع ان مطلقا ايضا من خصايصها لشيوعه
وكثرة وقوعه ومنها اى ومن خصايص افعال القلوب انها تعلق وتعليقها وجوب
ابطال عملها لفظا دون معنى بسبب وقوعها قبل معنى الاستفهام بلا واسطة كما يجئ
مثاله او بواسطة كما اذا كان قبل المضاف اليه ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت غلام من
انت وقبل النفى الداخل على معمولها وقبل اللام اى لام الابتداء الداخلة على معمولها مثل
علمت ازيد عندك ام عمرو مثال للتعليق بالاستفهام ونزل مثال الخبر بالقياسة
مثال النفى علمت ما زيد فى الدار ومثال اللام علمت لزيد منطلق وانما تعلق قبل هذه
الثلثة لان هذه الثلثة تقع فى صدر الجملة وضعا فاقتضت بقاء صورة الجملة وهذه
الافعال توجب تغييرها بنصب جزئيها فوجب التوفيق باعتبار احدهما لفظا وبـ
الاخر معنى فمن حيث اللفظ روعى الاستفهام والنفى ولام الابتداء ومن حيث المعنى
روعيت هذه الافعال والتعليق ماخوذ من قولهم امرأة معلقة اى مفقودة الزوج بكونها
كالشى المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزويج
فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد قائم علمت
قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين ومن ثمه جاز عطف الجملة المنصوب جزءاها
على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا والفرق بين الالغاء والتعليق من
وجهين احدهما ان الالغاء جائز لا واجب والتعليق واجب والثانى ان الالغاء ابطال
العمل فى اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل فى اللفظ لا فى المعنى ومنها اى ومن خصايص
افعال القلوب انه يجوز ان يكون فاعلها اى فاعل افعال القلوب ومفعولها ضميرين

منصلين لشيء واحد وانما قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما
بفعل دون اخر نحو اياك ظلمت مثل علمتني منطلقا وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك
في ساير الافعال فلا يقال ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت نفسي وشتمت نفسي و
ذلك لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متأثرا واصل المؤثر ان يغاير المتأثر
فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان
فمن ثمة قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فان الفاعل والمفعول فيه ليسا بمتغايرين
بقدر الامكان لاتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا بخلاف ضربت
نفسي فان النفس باضافتها الى ضمير المتكلم صار كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف
للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان واما الافعال القلوب
فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا
لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به ومما اجرى مجرى افعال القلوب فقدتني و
عدمتني لانهما نقيضا وجدتني فاجري عليه حملا للنقيض على النقيض وكذلك اجري رأى
البصرية والحلمية على رأى القلبية فجوز فيهما ما جوز فيه من كون فاعلهما ومفعولهما
ضميرين لشيء واحد كقول الشاعر ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني تارة وامامي
وكقوله تعالى اني اراني اعصر خمرا ولبعضها اى لبعض افعال القلوب ما عدا حسبت
وخلت وزعمت معنى اخر قريب من معانيها الاول وهي اما العلم او الظن بحيث يمكن
ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضا متعد الى مفعولين وانما قيدنا بذلك لئلا يبقى للاوجه
للتخصيص بالبعض لان لكل واحد معنى اخر فان خلت جاء بمعنى صرت ذا خال وحسبت
بمعنى صرت ذا حسب وزعمت بمعنى كفلت يتعدى برأى بذلك المعنى الاخر الى
مفعول واحد لا اثنين فظننت بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة فظننت زيدا
بمعنى اتهمته اى اخذته مكان الوهم والوهم نوع من العلم ومنه قوله تعالى وما هو

على الغيب بظنين اى بمتهم وعلمت بمعنى عرفت تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه
وهو العلم بنفس شيء من غير حكم عليه ورأيت بمعنى ابصرت ومعنى ابصرت قريب
من معنى علمت بالحاسة ومنه قوله تعالى فانظر ماذا ترى ووجدت بمعنى اصبت
تقول وجدت الضالة اى اصبتها وعلمتها بالحاسة ولما كان مراده ان لها معان اخر
قريبة من معنى العلم والظن لم يتعرض لعلم بمعنى صار مشقوق الشفة العليا ولوجدت
جدة ووجدت موجدة ووجدت وجدا اى استغنيت وغضبت وحزنت لانها
ليس بمعنى العلم والظن **الافعال الناقصة** انما سميت ناقصة لانها لا
تتم بمرفوعها كالافعال الغير الناقصة ما وضع اى افعال وضعت لتقرير الفاعل على
صفة اى للعمدة فيما وضعت له هذه الافعال هو تقرير الفاعل على صفة ولا شك ان هذه
الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذي هو العمدة في الموضوع له لان ذلك التقرير نسبة
بين الفاعل والصفة فكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن الحد الافعال التامة لانها موضوعة
لصفة وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير عمدة فيما وضعت له لا التقرير وحده
وانما جعلنا التقرير المذكور عمدة في الموضوع له في الافعال الناقصة لا تمامه لاشتمالها
على معان زائدة على ذلك التقرير كالزمان في الكل والانتقال والدوام والاستمرار في
بعضها ولو جعل الموضوع له جزئيات ذلك التقرير فيقال صار مثلا موضوع لتقرير
الفاعل على صفة على وجه الانتقال اليه في الزمان الماضي وكذا كل فعل منها فلا شك ان كل
جزئي تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة خارجة عنه فخرج الافعال
التامة منها ولا يبعد ان يحمل اللام في قوله لتقرير الفاعل للغرض لا صلة الوضع ولا شك
ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفات بخلاف الافعال
التامة فان الغرض من وضعها مجموعهما لا التقرير فحسب كما عرفت فخرجت عن حدها
فظهر بما ذكرنا ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زايد لاخراج الافعال التامة اصلا وهي

اي الافعال الناقصة كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح ومازال
وما انفك وما فتئ بالهمزة وقيل بالياء وما برح ومادام وليس ولم يذكر سيبويه منها سوى كان
وصار ومادام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر والظاهر انها
غير محصورة وقد تضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما تقول تمم تسعة بهذا عشرة
اي صير تسعة عشرة تامة بهذا تركه زيد عالما اي صار زيد عالما وقد جاء في قولهم ما
جاءت حاجتك ناقصة ضميرها ما اسمها وحاجتك خبرها اما بان يكون ما خبرية و
جاءت بمعنى كانت وفيها ضمير لما تقدم من العرابة ونحوها اي لم تكن هذه على قدر ما
تحتاج اليه او استفهامية والضمير فيما جاءت يعود اليها وانما انث باعتبار خبرها كانه
من كانت امك ومضاه انه حاجة صارت حاجتك وجاء ايضا قعد ناقصة في قولهم ارهف
شفرته حتى قعدت اي صارت الشفرة كانها حربة اي رمح قصير قال الاندلسي لا يتجاوز
جاء وقعد الموضع الذي استعملهما العرب فيه خلافا للفراء تدخل هذه الافعال وما كان
نحوهن على الجملة الاسمية المركبة من المبتدا والخبر لاعطاء الخبر اي لاجل اعطائها الخبر
حكم معناها اي معنى هذه الافعال يعني اثره المترتب عليه مثل صار زيد غنيا فمعنى صار
الانتقال وحكم معناه اي اثره المترتب عليه كون الخبر منتقلا اليه فلما دخل على الجملة الا
سمية اعني زيد غني وافاد معناه الذي هو الانتقال على الخبر الذي هو غني اثر ذلك
الانتقال وهو كون الغني منتقلا اليه فترفع هذه الافعال الجزء الاول لكونه فاعلا و
تنصب الجزء الثاني لشبهه بالمفعول به في توقف الفعل عليه مثل كان زيد قائما فكان
يكون ناقصة كاينة لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا ماضيا اي كاينا في الزمان الماضي
دائما من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلا او منقطعا
نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار عطف على قوله لثبوت خبرها اي كان يكون
ناقصة كاينة بمعنى صار ونحو من قبيل عطف احد القسمين على الاخر لا على ما هو قسيم منه

كقوله

كقول الشاعر بتيهاء قفر والمطي كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها اي صارت فراخا
بيوضها فان بيوضها لم يكن فراخا بل صارت فراخا ويكون فيها ضمير الشان هذا ايضا
عطف على قوله لثبوت اي كان يكون ناقصة يكون فيها ضمير الشان اسما لها والجملة الواقعة
بعدها خبر لها مفسرا للضمير كقوله اذا مت كان الناس صنفان شامت واخر مثن بالذي
كنت اصنع ويكون تامة عطف على قوله يكون ناقصة اي كان يكون تامة يتم بالمرفوع
من غير احتياج الى المنصوب بمعنى ثبت ووقع كقولهم كانت الكاينة والمقدر كائن و
كقوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا اي كيف نكلم من هو في المهد حال كونه صبيا
فكان زائدة لتحسين اللفظ اذ ليس المعنى على المضي وانما ذكر هذين القسمين مع كونهما
غير ناقصة استيفاء لجميع استعمالها وصار للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار
زيد عالما واما من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا ويكون تامة بمعنى الانتقال
من مكان الى مكان او من ذات الى ذات ويتعدى بالى نحو صار زيد الى بلد كذا او من بكر الى
عمرو ويلحق بها مثل آل ورجع واستحال وتحول وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا وقال الشاعر
ان العداوة تستحيل مودة وقال فبات الذي من عمي تحول ابو نشا واصبح وامسى واضحى لاقتران
مضمون الجملة بها وقاتها التي تدل عليها بموادها الاصبوح مثل اصبح زيد قائما وامسى زيد
مسرورا واضحى زيد حزينا فالمثال الاول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت
الصباح وعلى هذا القياس المثالان الاخيران ويكون بمعنى صار نحو اصبح وامسى واضحى زيد غنيا
اي صار وليس المراد انه صار في الصباح او المسا والضحى على هذه الصفة ويكون تامة بمعنى الدخول
في هذه الاوقات تقول اصبح زيد اذا دخل في الصباح وظل وبات لاقتران مضمون الجملة
بوقتيهما فاذا قلت ظل زيد سايرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع نهاره واذا قلت بات
زيد سايرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع ليله وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو
فقيرا اي صار وقد يجي هذان الفعلان تامتين ايضا نحو ظللت بمكان كذا وبت

مبيتا لجيا لكن لما كان محمهما تامتين ايضا خوطلعت في غاية القلة جعلة في حكم العدم و

لذلك لم يذكرهما تامتين وفصلهما عن الافعال الثلثة السابقة واض وغدا وعاد وراح

بمعنى هذه الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار وتلمتر في مثل قولك اض او عاد زيد

من سفره اى رجع وغدا اذا مشى في وقت الغداة وراح اذا مشى في وقت الرواح وهو ما بعد

الزوال الى الليل واسقط المصنف ذكر هذه الافعال الاربعة من البين في مقام التفصيل مع

ذكرها في مقام الاجمال وكان الوجه في ذلك انها من الملحقات ولذا لم يذكره اصاحب

المفصل وقال صاحب اللباب والحق بها اض وعاد وغدا وراح فاسقطها عن البين اشارة

الى عدم الاعتداد بها لانها من الملحقات وما زال كمن زال يزال لا من زال يزول فانه تامة

فما برح بمعناه من برح اى زال ومنه البارحة لليلة الماضية وما فتئ ايضا بمعناه وما

انفك اى ما انفصل لاستمرار خبرها اى خبر تلك الافعال لفاعلها قيل سمي اسمها فاعلا

تنبيها على ان اسمها ليس بقسم على حدة من المرفوعات كما ان خبرها قسم على حدة من المنصوبات

مذ قبله اى قبل فاعلها خبرها اى من وقت يمكن ان يقبله عادة فمعنى ما زال زيد اميرا

استمرار امارته من زمان قابليته وصلاحيته للامارة افاد لانها على الاستمرار فلان

النفي ماخوذ في معاني هذه الافعال فاذا دخلت ادوات النفي عليها كانت معانيها نفي

النفي ونفي النفي استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلا ويلزمها

اى هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت النفي بدخول ادواته عليها لفظا

وهو ظاهر او تقديرا كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اى لا تفتؤ فانه لو لم يدخل

ادوات النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم للاستمرار المقصود منها وما دام

لتوقيت امر اى تعيينه بمدة ثبوت خبرها لفاعلها بان جعلت تلك المدة

ظرف زمان له وذلك لان لفظة ما مصدرية فهي مع ما بعدها في تاويل

المصدر وتقدير الزمان قبل المصادر كثير واذا قدر الزمان قبله فلابد هناك

من حصول كلام يفيد فائدة تامة والى هذا اشار بقوله ومن ثمة اى ومن اجل انه لتوقيت

امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة لانه مع

مع اسمه وخبره ظرف والظرف فضلة غير مستقل بالافادة مثل اجلس ما دام زيد

جالسا اى اجلس مدة دوام جلوس زيد فما دام لم ينفع ما دام باجلس ولم يحصل من

المجموع كلام لا يفيد فائدة تامة بخلاف الافعال المصدرة بحرف النفي فانها مع اسمائها

واخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام ورائها وليس لنفي مضمون

الجملة حالا اى في زمان الحال مثل ليس زيد قائما اى الآن وهذا هو مذهب الجمهور وقيل

هي لنفي مضمون الجملة مطلقا ولذلك تقيد تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الآن

وتارة بزمان الماضي نحو ليس خلق الله مثله وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى الا

يوم ياتيهم ليس مصروفا وهذا هو مذهب سيبويه ويجوز تقديم اخبارها اى اخبار الا

فعال الناقصة كلها على اسمائها اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل

فان اريد بجواز التقديم نفي الضرورة من جانبي وجوده وعدمه فينبغي ان يقيد بمثل قولنا

ما لم يعرض ما يقتضي تقديمها عليها نحو كم كان مالك او تاخيرها عنها نحو صار عدوي

صديقي وان اريد به نفي الضرورة عن جانب العدم فقط فينبغي ان يقيد بمثل قولنا اذا لم

يمنع مانع من التقديم فح يجوز ان يكون واجبا كالمثال المذكور وهي اى الافعال الناقصة في

تقديمها اى تقديم اخبارها عليها اى على تلك الافعال انفسها على ثلثة اقسام قسم يجوز

تقديم اخبارها عليها وهو من كان الى راح وهو احد عشر فعلا لكونها افعالا وجواز تقديم

المنصوب على المرفوع في الافعال القوية وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها وهو اى هذا

القسم ما في اوله كلمة ما نافية كانت او مصدرية اما اذا كانت نافية فلامتناع تقديم ما في

حيز النفي لانه يقتضي التصدر واما اذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر

على نفس المصدر ويخالف هذا الحكم خلافا ثابتا لابن كيسان بان يكون هذا الخلاف واقعا

ظاهر من جانبه الا من جانب الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة لتقدمهم فكانه لا مخالفة منهم

وذلك الخلاف منه في غير مادام لان اداة النفي لما دخلت على الفعل الذي معناه النفي

افادت الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما في حيز النفي بحسب المعنى وقسم

مخالف فيه ظهر فيه الخلاف من الجمهور من بعضهم مع بعض فان الافعال ههنا بمعنى

التفاعل المقتضي لتشاركهما من في اصل الفعل من جانبين وهو اي القسم المختلف فيه كلمة ليس

فالمبرد والكوفيون وابن السراج والجرجاني على انه لا يجوز مراعاة للنفي اذ يمتنع تقديم معمول

النفي عليه والبصريون وسيبويه والسيرافي والفارسي على انه يجوز بناء على انه ذهب الى جواز

تقديم معمول الفعل عليه وبين الطائفتين في حكم هذا القسم معارضة ومجادلة ومبدأ

ابن نعم ما قيل كان من الواجب على المصنف ان يجعل ما في اوائلها النافية من القسم المختلف فيه

لوقوع الخلاف فيها من ابن كيسان

افعال المقاربة

ما وضع اي فعل وضع لدنو

الخبر اي للدلالة على قرب حصوله للفاعل رجاء منصوب على المصدرية بتقدير مضاف

اي دنو رجاء بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم وطمع حصول الخبر له لا بجزمه فعسى

في قولك عسى زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك ترجو ذلك و

تطمع لا انك جازم به او وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل حصولا اي دنو حصول بان

يكون باخبار المتكلم بذلك الدنو لاشراف الخبر على حصوله للفاعل فكاد في قولك كاد زيد

ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد لجزمك بقرب حصوله او وضع لدنو الخبر و

قرب حصوله للفاعل اخذا فيه اي دنو اخذ وشروع في الخبر بان يكون ذلك الدنو بسبب

جزم المتكلم بشروع الفاعل في الخبر بالتصدي لما يفضي اليه فطفق في قولك طفق زيد يخرج

يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه فيما يفضي اليه فالاول

اي ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب

والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وهو غير متصرف

حيث لا يجيء منه مضارع ومجهول وامر ونهي الى غير ذلك من الامثلة وانما لم يتصرف

في عسى لتضمنه انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاءات في الاغلب من معاني الحروف و

الحروف لا يتصرف فيها تقول على احد استعماليه عسى زيد ان يخرج وهو ان يكون بعده

اسم ثم فعل مضارع مصدر بان الاستقبالية تقوية لمعنى الترجي الذي هو توقع وجود الفعل

في الاستقبال فزيد اسم عسى وان يخرج في محل النصب بالخبرية اي عسى زيد الخروج بتقدير

مضاف اما في جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج واما في جانب الخبر اي عسى زيد ذا

الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة وقيل المضارع مع ان مشبه

بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف تكلف وذلك لان المعنى

الاصلي قارب زيد ان يخرج اي الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع فالمضارع مع ان وان لم يبق

على المفعولية في صورة الانشاء فهو مشبه بالمفعول الذي كان في صورة الخبر فانتصب لشبهه

المفعول وعسى على هذا تامة وقال الكوفيون ان يفعل في الرفع بدل اشتمال قبله بدل الاشتمال لان

فيه اجمالا ثم تفصيلا وفي ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس وقال الشارح

الرضي والذي ارى ان هذا وجه قريب وتقول على الاستعمال الاخير عسى ان يخرج زيد

بان يذكر مرفوعه فقط وهو ما كان منصوبا في الاستعمال الاول فاستغنى عن الخبر لاشتمال

الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما استغنى في علمت ان زيدا قائم عن المفعول الاخر واقيم

مقامهما فهي في هذا الاستعمال ناقصة وان اقتصر على المرفوع من غير قصد اقامته مقام

المرفوع والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد فهي تامة فيهما ههنا احتمال اخر وهو ان يكون زيد

مرفوعا بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير يعود الى زيد وان يخرج في محل النصب بانه خبر عسى

واخر وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع بين عسى ويخرج في زيد فان اعمل الاول كان زيد

اسم عسى وان يخرج خبره مقدما عليه وان اعمل الثاني كان اسم عسى ما استكن فيه من

ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد فهي على هذين الاحتمالين ناقصة وقد يحذف ان عن الفعل

الزيدان ولو كان الاستعمال عسى ان يخرج الزيدان فلا سيما على مذهب البصريين من اختيار اعمال الثاني عسى

المضارع فی الاستعمال الاول تشبيها لها بكاد فكما ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك
عسى زيد يخرج لا يذكر فيه ان كقوله عسى الهم الذى امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب
كان الاصل ان يكون وراءه فحذف ان وفى الاستعمال الثانى لعدم مشابهته قولك عسى
ان يخرج زيد بقولك كاد زيد يخرج والثانى اى ما وضع لدنو الخبر دنو حصوله كاد
تقول كاد زيد يجىء تخبر عن دنو الخبر لعلك باشرافه على الحصول للفاعل فى الحال فما
اسمه كما هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر من الحال باعتبار
احد معنييه من غير ان لدلالته على الاستقبال المنافى للحال وقد يدخل ان على خبر كاد
تشبيها له بعسى كما انه يحذف ان عن خبره تشبيها له بكاد كقولهم قد كاد من طول البلى ان يمصحا
فلما كان كل واحد منهما مشابها للاخر اعطى كل منهما حكم الاخر من وجه واذا دخل النفى على
كاد فهو اى كاد كالافعال اى كسائر الافعال فى افادة ادوات النفى نفى مضمونها على القول
الاصح ماضيا كان او مستقبلا وقيل نفيه اى نفى كاد يكون للاثبات مطلقا ماضيا كان او
مستقبلا اما فى الماضى فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات الفعل لا نفيه بدليل
فذبحوها واما فى المضارع فلتخطية الشعراء قول ذى الرمة لم يكد رسيس الهوى من حب
مية يبرح بانه يدل على زوال رسيس الهوى ولتسليمه تخطئتهم وتغييره قوله لم يكد بقوله لم
اجد فلو لا كان نفى كاد للاثبات لما خطاؤه ولما غيره لتخطئتهم واجيب عن الاول ان
قوله تعالى وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه فى وقت ما وقوله
فذبحوها قرينة تدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه ولا تناقض بين
انتفاء الشىء فى وقت وثبوته فى وقت اخر وعن الثانى فلتخطئة بعض الفصحاء مخطىء ذى
الرمة وذو الرمة فى تسليمه تخطئته روى عن عنبسة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة
واعترض عليه ابن شبرمة فغيره فلما عنبسة حدثت ابى بذلك فقال اخطأ ابن شبرمة
فى انكاره عليه واخطأ ذو الرمة حين غيره انما هو كقوله تعالى لم يكد يريها وانما هو

لم يرها وقيل يكون اى النفى الداخل على كاد وما يشتق منه فى الماضى للاثبات وفى المستقبل كا
لافعال اى كسائر الافعال فى افادة النفى نفى مضمونه تمسكا فى الدعوى الاولى بقوله تعالى وما
كادوا يفعلون وقد عرفت وجه التمسك به والجواب عنه وفى الدعوى الثانية بقول ذى
الرمة اذا غير النأى المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح حين اراد بالنفى الداخل
على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى من البراح اى الزوال فالنفى الداخل على يكاد كالنفى
الداخل على سائر الافعال وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه
الاولى وقد عرفت وجه القدح فيه وفى تمسكه عليها والثالث وهو ما وضع لدنو الخبر
وقرب ثبوته للفاعل ودنو اخذه وشروعه فى الخبر طفق بمعنى اخذ فى الفعل يقال طفق يطفق كعلم
يعلم طفقا وطفوقا وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب وكرب بفتح الراء بمعنى قرب
يقال كربت الشمس اذا دنت للغروب وجعل بمعنى طفق واخذ بمعنى شرع وهى اى هذه الافعال
اللازمة فى الاستعمال مثل كاد فى كون خبرها المضارع بغير ان تقول طفق زيد واخذ
زيد وكرب يفعل وجعل يقول وقال الله تعالى وطفقا يخصفان واوشك بمعنى اسرع
عطف على طفق وهى اى اوشك مثل عسى وكاد فى الاستعمال فتارة يستعمل استعمال
عسى على وجهيه نحو اوشك زيد ان يجىء واوشك ان يجىء زيد وتارة يستعمل استعمال
كاد بدون ان نحو اوشك زيد يجىء

فعل التعجب

ما وضع لانشاء التعجب
وفى بعض النسخ افعال التعجب وفى اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية فافراد الفعل بالنظر
الى ان التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته بالنظر الى نوعى صيغته و
على كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم فى ضمن التثنية والجمع ايضا فهو ما وضع اى فعل
وضع الانشاء الكلام فى قسم الافعال فلا ينتقض الحد بمثل لله دره ودواهيه لكن ينتقض الحد
بمثل قاتله الله من شاعر واشعر اشعر فانه فعل وضع للانشاء التعجب وليس بمحض الدعاء
الان يقال هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع

او المراد ما وضع لانشاء التعجب فحسب بحيث لا يستعمل في غيره وما ذكر من مواد النقض
تكثيرا ما يستعمل في الدعاء وله اي لفعل التعجب ابدا او وضع لانشاء التعجب صيغتان احديهما صيغة
الفعل الذي تضمنه تركيب ما افعله والاخرى منهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب افعل به بشرط
ان يكونا في هذين التركيبين وهما اي فعلا التعجب غير متصرفين فلا يتغيران الى المضارع
ومجهول وقد ابنث في بعض النسخ وهي اي افعال التعجب غير متصرفة مثل ما احسن زيدا
واحسن بزيد ولا يبنيان اي فعلا التعجب الا مما يبنى منه افعل التفضيل لمشابهتهما له
من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد وكذا لا يبنيان الا للفاعل كافعل التفضيل وقد
شذ ما اشهى الطعام وما امقت للكذب ويتوصل في الفعل الممتنع بناء صيغتي التعجب
منه من رباعي او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي مجرد مما فيه لون او عيب بمثل ما اشد استخراجه واشدد
باستخراجه اي يتوصل ببنائهما من فعل لا يمتنع بنائهما منه وجعل المصدر الممتنع مفعولا او مجرورا
بالباء ولا يتصرف فيهما اي في صيغتي التعجب بتقديم اي تقديم جاير فيما عدا صيغتي
التعجب كتقديم المفعول او الجار والمجرور على الفعل وتاخير اي تاخير جاير فيما عداهما كتاخير
الفعل منهما وانما قيدنا التقديم والتاخير بما قيدنا ليكون عدم التصرف بهما من خواص
صيغتي التعجب فان المقام يقتضي بيان الاحكام الخاصة بهما فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد
احسن لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا يتغيران كما لا يتغير الامثال قيل عدم
التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتاخير وبالعكس لان تقديم الشيء يستلزم
تاخير غيره وكذا تاخيره يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى باحدهما لكفى واجيب بان ذكر التاخير
انما هو للتاكيد لا للتاسيس على ان واحدا منهما وان لم ينفصل عن الاخر بالوجود لكنه ينفصل
عنه بالقصد فكانه اعتبر القصد ولا يتصرف فيهما بايقاع فصل بين العامل والمعمول نحو
ما احسن في الدار زيدا واكرم اليوم بزيد لاجرائهما مجرى كلام الامثال كما سبق واجاز المازني
الفصل بالظرف لما سمع من العرب ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز الاكثرون الفصل

بكلمة كان مثل ما كان احسن زيدا ومعناه انه كان له في الماضي حسن دائم الا انه لم يتصل بزمان
التكلم بل كان دائما قبله وما ابتداء اي مبتدا على ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول او وقد ابتدا
بتقدير المضاف وفي بعض النسخ وما ابتدائية ومعناه ظاهر نكرة بمعنى شيء لان النكارة تناسب
التعجب لانه يكون فيما خفي سببه عند سيبويه وما بعدها اي ما بعد ما الخبر من باب شر
اهر ذا ناب موصولة اي ما موصولة عند الاخفش والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا
اي جعله ذا حسن شيء عظيم وقال الفراء ما استفهامية ما بعدها خبرها قال الشارح الرضي
وهو قوي من حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام
معنى التعجب نحو وما ادريك ما يوم الدين واما احسن بزيد فافعل صورة امر ومعناه الماضي
من فعل بمعنى صار ذا فعل كالحم اي صار ذا لحم وبه اي مجروره فاعل لهذا الفعل عند سيبويه
والباء زائدة لازمة اذا كان التعجب منه ان مع صلتهما نحو احسن ان يقول اي بان يقول على ما
هو القياس فلا ضمير عند سيبويه في افعل لان الفاعل واحد ليس الا وبه اي مجروره مفعول
عند الاخفش والحسن بمعنى صير ذا حسن على ان يكون همزة الفعل للصيرورة والباء للتعدية
اي يجعل اللازم متعديا فالمعنى صيره ذا حسن او الباء زائدة على ان يكون احسن متعديا
بنفسه ويكون همزة احسن للتعدية كاخرج ففيه اي في افعل ضمير هو فاعله اي احسن انت
بزيدا او زيدا اي اجعله حسنا بمعنى صفه به وقال الفراء وتبعه الزمخشري ان احسن امر لكل احد
بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف
شئت فان فيه من جهات الحسن كلما يمكن ان يكون في شخص

افعال المدح والذم

يعني الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللقب ما وضع اي فعل وضع
لانشاء مدح او ذم فلم يكن مثل مدحته وذممته منها لانهما لم يوضعا للانشاء فمنها
نعم وبئس وهما في الاصل فعلان على وزن فعل بكسر العين وقد اطرد في لغة بني تميم في
فعل اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات احديها فعل بفتح الفاء وكسر العين

وهي الاصل والثانية فعْل باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين مع كسر الفاء و
الرابعة كسر الفاء اتباعا للعين والاكثر في هذين الفعلين عند بني تميم اذا قصد بهما المدح
او الذم كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه وكان عامة العرب اتفقوا على لغة بني تميم و
شرطهما اي شرط نعم وبئس ان يكون الفاعل معرفا باللام للعهد الذهني وهي لواحد غير
معين ابتداء ويصير معينا بذكر المخصوص بعده ويكون في الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون
اوقع في النفس نحو نعم الرجل زيد او يكون مضافا الى المعرف بها اي باللام اما بغير واسطة
نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل او نعم وجه فرس غلام الرجل او
هلم جرا او يكون مضمرا مميزا بنكرة منصوبة مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة
لفظية نحو نعم رجلا او ضارب رجل او زيدا وحسن الوجه انت او مميزا بما بمعنى شيء منصوب
المحل على التمييز مثل فنعما هي اي نعم شيئا هي وقال الفراء وابو علي هي موصولة بمعنى الذي
فاعل النعم ويكون الصلة باجمعها في فنعما هي محذوفة لان هي مخصوصة اي نعم الذي فعله
هي اي الصدقات وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء فيعني فنعما هي نعم الشيء
هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة وبعد ذلك الفاعل المخصوص
بالمدح او الذم وبعدية انما هي بحسب الغالب لانه قد يقدم المخصوص فيقال زيد نعم
الرجل صرح به في المفتاح وهو اي المخصوص مبتدأ وما قبله اي الجملة الواقعة قبله غالبا
خبره ولم يحتج هذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتدأ لقيام لام تعريف العهد مقامه او
خبر مبتدأ محذوف وهو هو مثل نعم الرجل زيد فزيد في هذا المثال اما مبتدأ ونعم الرجل
مقدما عليه خبره واما خبر مبتدأ محذوف على تقدير سؤال فانه لما قيل نعم الرجل فكانه
سئل من هو فقيل زيد اي هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه
الثاني جملتان وشرطه اي شرط المخصوص يعني شرط صحته وقوعه مخصوصا مطابقته
الفاعل اي مطابقته الفاعل او مطابقة الفاعل اياه في الجنس حقيقة او تأويلا وفي الافراد

والتثنية

والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم
الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون وبئست المرأة هند وبئست المرأتان الهندان و
بئست النساء الهندات ويجوز ان يقال نعم المرأة هند وبئس المرأة هند لانهما لما كانا غير
متصرفين اشبها الحرف فلم يجب الحاق العلامة بهما وقوله تعالى بئس مثل القوم الذين
كذبوا جواب سؤال مقدر حيث وقع المخصوص اعني الذين كذبوا جمعا مع افراد الفاعل
وهو مثل القوم وشبهه مما لا يطابق الفاعل المخصوص متأول بتقدير مثل الذين كذبوا
او بجعل الذين كذبوا صفة للقوم وحذف المخصوص اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم
وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة مثل قوله تعالى نعم العبد اي ايوب عليه السلام
بقرينة ان ذلك في قصته وقوله تعالى فنعم الماهدون اي نحن وساء مثل بئس في افادة الذم
والشرائط والاحكام ومنها اي من افعال المدح والذم حبذا وهو اي حبذا مركب
من حب الشيء اي حب اي صار محبوبا ومن ذا فاعله اي فاعل هذا الفعل ذا ولا يتغير اي
حبذا او فاعله او ذا عما هو عليه فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص مثنى او
جمعا او مؤنثا لجريه مجرى الامثال التي لا تتغير فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون
وحبذا هند وبعده اي بعد حبذا المخصوص واعرابه اي اعراب مخصوص حبذا كاعراب
مخصوص نعم على الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص اي مخصوص حبذا
او بعده اي بعد مخصوصه تمييز او حال على وفق مخصوصه في الافراد والتثنية والجمع
والتأنيث نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا زيد راكبا
وحبذا رجلين او راكبين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين او راكبين وحبذا امرأة هند
وحبذا هند امرأة والعامل في التمييز او الحال ما في حبذا من الفعلية وذو الحال هو ذا
لا زيد لان زيدا المخصوص والمخصوص لا يجيء الا بعد تمام المدح والركوب من تمام
فالراكب حال من الفاعل لا عن المخصوص **الحرف** ما دل على معنى في غيره اي

كلمة دلت على معنى حاصل فى غيرها متعقلا بالنسبة اليه اى لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث يصلح لان يحكم عليه او به بل لا بد له فى ذلك من انضمام امر اخر اليه ومن ثم اى لاجل انه على معنى فى غيره احتاج فى جزئيته للكلام ركنا كان او غيره الى اسم يتعقل معناه بالنسبة اليه نحو سرت من البصرة او فعل كذلك نحو تر ضرب بحروف الجر ما وضع للافضاء بفعل اى ايصاله فان معنى الافضاء الوصول ولذا عدى بالباء صار معنا الايصال او معناه اى معنى الفعل وهو كل شئ استنبط منه معنى الفعل كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار مع المجرور وغير ذلك الى ما يليه سواء كان اسما صريحا مثل مررت بزيد وانا مار بزيد او كان فى تاويل الاسم كقوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اى برحبها وسميت هذه الحروف حروف الاضافة ايضا لانها تضيف الفعل او معناه الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معانى الافعال الى ما يليه او لان اثرها فيما يليه الجر وهى اى حروف الجر من والى وحتى وفى ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لانه ليس لها اسما خاصة يعبر عنها بها والباء واللام ذكرهما باسميهما لوجودهما وكذلك ذكر الواو والتاء والكاف باسمائها حيث وجدت بخلاف ما بقى منها ورب وواوها اى الواو التى يقدر بعدها رب وفى عدها من حروف الجر تسامح وواو القسم وبائه وتائه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا فالعشرة الاول لا يكون الا حرفا والخمسة التى يليها يكون حرفا واسما والثلثة البواقى يكون حرفا وفعلا فمن للابتداء اى لابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء النهاية وقيل كثيرا ما يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود فالمراد بها الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده وهذا الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة او من الزمان نحو صمت من يوم الجمعة وعلامة من الابتدائية صحة ايراد الى او ما يفيد فائدتها فى مقابلتها نحو سرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ

بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ بالله التجئ اليه والتبيين بالجر عطف على الابتداء اى ويجئ من للتبيين ايضا اى لاظهار المقصود من امر مبهم وعلامته صحة وضع الموصول فى موضعه مثل فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس الذى هو الاوثان استقام المعنى والتبعيض اى وقد يجئ من للتبعيض وعلامته صحة وضع بعض مكانه نحو اخذت من الدراهم اى بعض الدراهم وزائدة عطف على قوله للابتداء فانه مرفوع بالخبرية وزيادتها لا يكون الا فى غير الكلام الموجب نحو ما جاءنى من احد وهل جاءك من احد خلافا للكوفيين والاخفش فانهم يجوزون زيادتها فى الموجب ايضا مستدلين بقولهم قد كان من مطر فاجاب عن استدلالهم بقوله وقد كان من مطر وشبهه مما يتوهم منه زيادة من فى الكلام الموجب متاول بكونها للتبعيض او للتبيين اى قد كان بعض مطر او شئ من مطر او هو وارد على الحكاية كان قائلا قال هل كان من مطر فاجاب بانه قد كان من مطر والى للانتهاء اى لانتهاء الغاية فهى بهذا المعنى مقابلة لمن سواء كان فى المكان نحو خرجت الى السوق او فى الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل او غيرهما نحو قلبى اليك فان قلب المخاطب منتهى اليه باعتبار الميل وبمعنى مع قليلا كقوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم وحتى كذلك اى مثل الى فى كونها لانتهاء الغاية وبمعنى مع كثيرا ولم يكتف فى كونها بمعنى مع بتشبيهها بالى كالتعبى فى كونها لانتهاء الغاية به للتفاوت الواقع بينهما بالقلة والكثرة ويختص اى حتى بالظاهر اى بالاسم الظاهر فلا يقال حتاه كما يقال اليه لانها لو دخلت على المضمر لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب لجواز وقوعهما بعدها اى بعد حتى خلافا للمبرد فانه جوز دخوله على المضمر مستدلا بما وقع فى بعض اشعار العرب على سبيل الندرة والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوز وقوعه قياسا وفى للظرفية اى لظرفية مدخوله لشئ حقيقة نحو الماء فى الكوز او مجازا نحو النجاة فى الصدق وبمعنى على قليلا كقوله تعالى ولاصلبنكم فى جذوع النخل اى على جذوع

النحو والباء للالصاق اى لافادة لصوقا امر الى مجرور الباء هذا كما ترى فى مررت بزيد فان
الباء فيه يفيد لصوق مرورك بزيد اى بمكان يقرب منه زيد والاستعانة اى استعانة
الفاعل فى صدور الفعل عنه بمجروره نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت الفرس
بسرجه اى مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج واشتراكه مع الفرس فى الاشتراء ولا يلزم ان
السرج حال اشترا الفرس ملتصقا به فان اللصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس والمقابلة
اى لافادة وقوع مجروره فى مقابلة شئ اخر نحو بعت هذا بذاك والتعدية اى جعل الفعل
اللازم متعديا بتضمينه معنى التصيير بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهب زيد
صدور الذهاب عنه ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة
بالباء واما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها
فيها سواء لا اختصاص لها بحرف دون حرف والظرفية نحو جلست بالمسجد اى فى المسجد
وزائدة فى الخبر فى الاستفهام بهل لا مطلقا نحو هل زيد بقائم فلا يقال ازيد بقائم
والنفى بليس نحو ليس زيد براكب بما نحو ما زيد براكب فهى تزاد فى الخبر فى هذه الصورة قياسا
وفى غيره اى غير الخبر الواقع فى الاستفهام والنفى سماعا سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك
زيد وكفى بالله شهيدا والقى بيده اى حسبك زيد وكفى الله شهيدا والقى يده او كان
خبرا لكن لا فى الاستفهام والنفى نحو حسبك بزيد واللام للاختصاص بملكية نحو المال
لزيد وبلا ملكية نحو الجل للفرس والتعليل اى لبيان علة الشئ نحو ضربت للتاديب
او خارجا نحو خرجت لمخافتك وبمعنى عن مع القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اى
قلت عنه وزائدة نحو ردف لكم اى ردفكم وبمعنى الواو فى القسم للتعجب نحو لله لا
يؤخر الاجل وانما يستعمل فى الامور العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب ورب للتقليل
اى لانشاء التقليل ولهذا وجب لها صدر الكلام كما ان كم وجب لها صدر الكلام لكونها
لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة موصوفة ليتحقق التقليل الذى

هو مدلول رب لانه اذا وصف الشئ صار اخص واقل مما لم يوصف واشتراط كونها موصوفة
انما هو على المذهب الاصح وهذا مذهب ابى على ومن وافقه وقيل لا يجب ذلك والمختار
عند المصنف الوجوب وهذا الذى ذكر من التقليل اصلها ثم تستعمل فى معنى التكثير كالحقيقة
وفى التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وفعلها اى فعل رب يعنى الذى يتعلق به رب فعل
ماض لانها للتقليل المحقق ولا يتصور ذلك الا فى الماضى نحو رب رجل كريم لقيته او رب
رجل كريم لم افارقه محذوف اى ذلك الفعل الماضى غالبا اى فى غالب الاستعمال اوجود
القرائن نحو رب رجل كريم اى لقيته وقد تدخل اى رب على مضمر مبهم لا مرجع له مميز
بنكرة منصوبة على التمييز والضمير مفرد وان كان المميز مثنى او مجموعا مذكرا وان كان
المميز مونثا نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا او امراة او امراتين او نساء خلافا للكوفيين
فى مطابقة التمييز فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فانهم يقولون ربهما
رجلين وربهم رجالا وربها امراة وربهما امراتين وربهن نساء وتلحقها اى رب ما الكافة
اى المانعة عن العمل فتدخل بعد لحوق ما على الجمل نحو ربما يود الذين كفروا وقد يكون ما زائدة
فتدخل الاسم وتجره نحو ربما ضربة بسيف صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء وواوها
اى واو رب فى حكمها فتدخل على نكرة موصوفة مثل وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير و
الا العيس وهذه الواو للعطف عند سيبويه وليست بجارة فان لم يكن فى اول الكلام
لكونها للعطف ظاهر وان كانت فى اوله فيقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين انها
حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها اصيرورتها بمعنى رب فلا
يقدرون له معطوفا عليه لان ذلك تعسف وواو القسم انما يكون عند حذف الفعل
اى فعل القسم فلا يقال اقسمت والله وذلك لكثرة استعمالها فى القسم فهى اكثر
استعمالا من اصلها اعنى الباء لغير السؤال يعنى لا يستعمل الواو فى السؤال فلا يقال والله
اخبرنى كما يقال بالله اخبرنى حطا للواو عن درجة الباء مختصة بالظاهر يعنى الواو مختصة

بالاسم الظاهر سواء كان المقسم به اسم الله او غيره فلا يقال وك لافعلن مثلا بل يقال
والله او ورب الكعبة وفيه الاختصاص ايضا لانحطاط رتبته عن رتبة الاصل وهي تخصيصه
باحد القسمين وخص الظاهر لاصالته والتاء مثلها اى مثل الواو في اشتراطها بحذف
الفعل وكونها لغير السوال مختصة باسم الله من الاسماء الظاهرة لانحطاط رتبتها عن رتبة
اصلها الذي هو الواو وتخصيصها ببعض المظهر وخص منه ما هو اصله في باب القسم وهو
اسم الله تعالى والباء اعم منهما اى من الواو والتاء في الجميع اى في جميع ما ذكر من حذف
الفعل وكونها لغير السوال والدخول على المظهر مطلقا وعلى اسم الله تعالى خاصة فهي
كما يكون عند حذف الفعل يكون عند ذكره نحو بالله واقسم بالله وكما يكون لغير السوال
يكون للسوال ايضا نحو بالله لافعلن وبالله اجلس وكما تدخل على المظهر تدخل على المضمر نحو
بالله لافعلن وبك لافعلن وفي الدخول على المظهر لا تختص باسم الله خاصة نحو بالرحمن
لافعلن بخلافهما فانهما مختصان ببعض هذه الامور كما عرفت فالمراد بالجميع جميع ما ذكر
من الامور المختصة لا الاختصاص فلا يرد انه لا يصح ان يقال الباء يوجد مع الاختصاص و
بدونه لمكان التنافي ويتلقى اى يجاب القسم الذي لغير السوال باللام وان وحرف النفي
ما ولا فاللام في الموجبة اسمية نحو والله لزيد قائم او فعلية نحو والله لافعلن كذا وان
فيهما اى في الاسمية نحو والله ان زيدا لقائم وما ولا في المنفية اسمية كانت او فعلية نحو
والله ما زيد بقائم فلا يقوم زيد وقد يحذف حرف النفي لوجود القرينة كقوله تعالى تالله
تفتؤ تذكر يوسف اى لا تفتؤ واما قسم السوال فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب بالله
اخبرني وبالله هل قام زيد ويحذف جوابه اى جواب القسم اذا اعترض اى توسط
القسم بين اجزاء الجملة التي تدل على جواب القسم او تقدمه اى القسم ما يدل عليه اى على
جوابه نحو زيد والله قائم وزيد قائم والله لاستغنائه عن الجواب في هاتين الصورتين
لوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة وان كانت جوابا للقسم بحسب المعنى لكنه بحسب

اللفظ

اللفظ لا يسمى الا الدال على الجواب لا الجواب لهذا لا يجب فيهما علامة جواب القسم وعن
للمجاوزة اى لمجاوزة شيء وتعديه عن شيء اخر وذلك اما بزواله عن الشيء الثاني ووصوله
الى الثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول وحده نحو اخذت عنه
العلم او بالزوال وحده نحو اديت عنه الدين وعلى للاستعلاء اى استعلاء شيء على شيء
نحو زيد على السطح وعليه دين وقد يكونان اى عن وعلى اسمين يعلم ذلك بدخول
من عليهما نحو من عن يميني اى من جانب يميني ومن عليه اى من فوقه والكاف للتشبيه
نحو زيد كالاسد وزائدة نحو ليس كمثله شيء اذ التقدير ليس مثله شيء على بعض الوجوه و
قد يكون اى الكاف اسما بمعنى مثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اى عن اسنان مثل البرد
الذائب للطافته ويختص اى الكاف بالظاهر اى بالاسم الظاهر عند الجمهور فلا يقال كه
استغناء عنه بمثل ونحوه وقد يدخل في الشعر على المرفوع نحو ما انا كانت خلافا للمبرد
فانه اجاز ذلك مطلقا نظرا الى ما جاء في بعض اشعارهم ومذ ومنذ للزمان الماضي
او الحاضر فهما للابتداء في الزمان الماضي يعني اذا اريد بهما الزمان الماضي فالمراد بمد
زمان الفعل المثبت والمنفي هو ذلك الزمان الماضي الذي اريد بهما لا جميعه كما اذا قلت سافرت
من البلد مذ سنة كذا وما رايت فلانا مذ سنة كذا بشرط ان يكون هذه السنة ماضية لا
تكون فيها فان معناه ان ابتداء زمان مسافرتي او عدم رؤيتي كان هذه السنة وامتد الى
الان والظرفية عطف على الابتداء اى وهما للظرفية المحضة من غير اعتبار معنى الابتداء
في الزمان الحاضر اى الذي اعتبر حاضرا وان مضى بعضه يعني اذا اريد بهما الزمان
الماضي اعتبر حاضرا فالمراد جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما رايته
مذ شهرنا او منذ يومنا اى جميع زمان انتفاء رؤيتنا هو هذا الشهر او اليوم الحاضر
عندنا لانهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ما وراءهما فكيف يصح اعتبارهما
مبدا لزمان الفعل فالمثالان المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول مثالا للا

كما يتوهم بحسب الظاهر لكن بتقدير المضاف اى ما رايته مذ دخول شهرنا وحاشا وعدا وخلا للاستثناء اى لاستثناء ما بعدها عما قبلها فاذا جررت بها ما بعدها يكون حروفا جارة وبهذا الاعتبار ذكرت ههنا نحو جائنى القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد واذا يكون افعالا

الحروف المشبهة بالفعل

ووجه شبهها به اما لفظا فلانقسامها كانقسامه الى الثلاثى والرباعى والخماسى وبنائها على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها معانى الافعال مثل اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت كان المناسب ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا تغيير الاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتى جمع القلة والكثرة فى الاخرى على انها اذا لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف نونها ولغات لعل تبلغ مبلغ جمع الكثرة وهى ان وان وكان ولكن ولعل وليت اخرهما لكونهما من الانشاء بخلاف الاربعة السابقة لها اى لهذه الحروف صدر الكلام وجوبا ليعلم من اول الامر انه اى قسم من اقسام الكلام الكل منها يدل على قسم منه كالكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك والتمنى والترجى سوى ان المفتوحة فهى بعكسها اى بعكس اخواتها على حذف المضاف بان يقتضى عدم الصدارة لانها مع اسمها وخبرها فى تاويل المفرد فلا بد لها من التعلق بشئ اخر حتى يتم كلاما ولو وقعت فى الصدر اشتبهت بان المكسورة فى صورة الكتابة وانما حملنا العكس على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة لان مجرد الاستثناء يكفى فى ذلك وتلحقها اى هذه الحروف ما الكافة فتلغى اى تعزل هذه الحروف عن العمل لمكان ما الكافة على الافصح اى على افصح اللغات مثل انما زيد قائم وقد تعمل على غير الافصح كما وقع فى بعض اشعارهم وتدخل هذه الحروف حينئذ اى حين اذ يلحقها ما الكافة على الافعال لان ما الكافة اخرجتها عن العمل فلا يلزم ان يكون مدخولها صالحا للعمل فان المكسورة لا تغير معنى الجملة ولا يخرجها عن كونها

جملة فاذا قلت ان زيدا قائم افدت ما افدته بقولك زيد قائم مع زيادة التاكيد وان المفتوحة مع جملتها اى مع اسمها وخبرها واسمها جملة باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها عليها فى حكم المفرد ومن ثم اى من اجل الفرق المذكور وجب الكسر فى موضع الجمل اى فى موضع يقتضى الجملة ووجب الفتح فى موضع المفرد اى فى موضع يقتضى المفرد فكسرت ان ابتداء اى فى ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا قائم وكسرت ايضا بعد القول وما يشتق منه لان مقول القول لا يكون الا جملة نحو قال زيد ان عمرا قائم وكسرت ايضا بعد الاسم الموصول لان صلة الموصول لا يكون الا جملة نحو جاء الذى ان اباه قائم وفتحت ان حال كونها مع جملتها فاعلة نحو بلغنى ان زيدا عالم لوجوب كون الفاعل مفردا او حال كونها مع جملتها مفعولة نحو كرهت ان زيدا شاعر لوجوب كون المفعول مفردا او حال كونها مع جملتها مبتدا انه نحو عندى انك فاضل لوجوب كون المبتدا مفردا او حال كونها مع جملتها مضافا اليه نحو اعجبنى اشتهار انك عالم لوجوب كون المضاف اليه مفردا وقالوا لولا انك بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية لانه اى ما بعد لولا الامتناعية مبتدا وكون المبتدا مفردا واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت وكذلك بعد لولا التحضيضية لانها مع اسمها وخبرها بعدها معمول الفعل الواجب فى حول لولا التحضيضية عليه نحو لولا ان منا ذلك زعمت اى لولا زعمت ان معناك ذلك ولولا انك ضربتنى ضربتك وكذلك قالوا لو انك بفتح الهمزة لانه اى ما بعد لو فاعل الفعل المحذوف والفاعل يجب ان يكون مفردا نحو لو انك قائم اى لو وقع قيامك فان جاز فى موضع التقدير ان تقدير المفرد وتقدير الجملة جاز الامران الفتح والكسر فى ان الفتح على تقدير جعلها مع اسمها وخبرها مفردا والكسر على تقدير جعلها معهما جملة مثل من يكرمنى فانى اكرمه مما وقع بعد الفاء الجزائية فانه ان كان المراد من يكرمنى فانا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت فى موضع الجملة وان كان المراد من يكرمنى فجزاؤه انى اكرمه او اكرامى ثابت له وجب الفتح لانها وقعت فى موضع المفرد

لغنا اما مبتدا او خبر المبتدا ومثل قول الشاعر اذا انه عبد القفا واللهازم مما وقعت بعد اذا المفاجات فيجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا المفاجاة و الفتح على انها معمولها مبتدا ومحذوف الخبر اى اذا عبوديته للقفا واللهازم ثابتة و تمام البيت وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم قوله ارى على صيغة المجهول بمعنى اظن وزيدا مفعوله الثانى وسيدا مفعوله الثالث وكما قيل معترضة ومعنى كونه عبد القفا واللهازم انه لئيم يخدم قفاه ولهازمه اى همته ان ياكل ليعظم قفاه ولهازمه واللهزمتان عظمان ناتئان فى اللحيين تحت الاذنين جمعهما بارادة ما فوق الواحد او بارادتهما مع حواليهما تغليبا وتشبيها بالجر عطف على اذا انه عبد القفا اى مثل عبد القفا ومثل تشبيهه وما وجد ذلك فى كثير من النسخ من جملة اشباهه قوله اول ما اقول انى احمد الله فان جعلت ما موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى اول قول اتى قوله تعين الكسر لان اول المقولات انى احمد الله لا المعنى المصدرى فان المعنى المصدرى اعنى الحمد قول خاص وليس من جنس المقولات فان جعلت ما مصدرية كان حاصل المعنى اول اقوالى تعين الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدرى الذى هو مضمون المفتوحة مع جملتها الا ما هو من جنس المقول وكذلك اى لاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب فى محل الرفع لانها فى حكم المعدوم اذ فايدتها التاكيد فقط جاز العطف على اسم ان المكسورة من جملة انه فى محل الرفع سواء كانت المكسورة مكسورة لفظا او حكما بالرفع بان يكون المفتوحة فى حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم مثل ان زيدا قائم وعمرو وعلمت ان زيدا قائم وعمرو فان فى هذا المثال وان كانت مفتوحة لفظا فهى مكسورة حكما حيث تكون مع ما علمت فيه بتاويل الجملة فيصح ان يرفع المعطوف على اسمها حملا على محله دون ان المفتوحة فانه لم يجز العطف على محل اسمها بالرفع فانها لما غيرت معنى الجملة لا يصح فرض عدمها ويشترط فى العطف على اسم ان المكسورة

بالرفع

ما لرفع مضى الخبر اى ذكر خبرها قبل المعطوف لفظا مثل ان زيدا قائم وعمرو او تقديرا مثل ان زيدا وعمرو قائم اى ان زيدا قائم وعمرو قائم فانه لو لم يمض قبله لا لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع العاملين على اعراب واحد مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان فانه لا شك ان ذاهبان خبر عن كل من المعطوف والمعطوف عليه فمن حيث انه خبر عن اسم ان يكون العامل فى رفعه ان و من حيث انه خبر المعطوف على اسمه يكون العامل فى رفعه الابتداء فيلزم اجتماع عاملين اعنى ان والابتداء على رفعه وهو باطل خلافا للكوفيين فانهم لا يشترطون فى صحة هذا العطف مضى الخبر فان ان عندهم لا تعمل الا فى الاسم والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع العاملين على اعراب واحد ولا اثر لكونه اى لكون اسم ان مبنيا فى جواز العطف على محل اسم ان قبل مضى الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان فان المحذور المذكور مشترك بينهما خلافا للمبرد والكسائى فانهما يجوزان فى مثل انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم ان بلا مضى الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان فى اسمه بواسطة بنائه فكانها لم تعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور ولكن فى جواز العطف على محل اسمه كذلك اى مثل ان لانه لا يغير معنى الجملة كما كانت عليه قبل دخوله فان معناه الاستدراك وهو لا ينافى المعنى الاصلى كما انه لا ينافيه التاكيد فيجوز اعتبار محل اسمه وعطف شئ عليه بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمرا خارج وبكر ولا يجوز فى ساير الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها لعدم بقاء المعنى الاصلى فيها فلا يعتبر محل اسمها وايضا لذلك اى لاجل ان المكسورة لا يغير معنى الجملة و المفتوحة يغيره دخلت اللام التى هى لتاكيد معنى الجملة مع المكسورة التى هى ايضا لذلك التاكيد دونها اى دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا يجتمع معها ما هو لتاكيد معنى الجملة على الخبر متعلق بدخلت اى دخلت اللام مع المكسورة على الخبر اى على خبرها نحو ان زيدا لقائم او دخلت اللام مع المكسورة على الاسم اى على اسمها اذا فصل بينه اى بين

الاسم وبينها اى بين ان نحو ان فى الدار لزيدا او دخلت على ما وقع بينهما اى بين اسمها و
خبرها نحو ان زيدا لطعامك اكل وانما اختص دخول اللام بهذه الصور لان فيما عداها
يلزم توالى حرفى التاكيد والابتداء اعنى ان المكسورة واللام وهم كرهوا ذلك واختاروا
تقديم ان دون اللام ترجيحا للعامل على ما ليس بعامل ودخول اللام فى لكن على اسمها او
خبرها او على ما بينهما ضعيف لانها وان لم يتغير معنى الجملة لكن لا توافق اللام مثل ان فى
معناها الذى هو التاكيد وقد جاء مع ضعفه فى قول الشاعر ولكننى من حبها لعميد ويخفف
ان المكسورة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزمها بعد التخفيف اللام ويجوز
الغاؤها اى ابطال عملها وهو الغالب لفوات بعض وجوه مشابهتها مع الفعل كفتح الاخر و
كونها على ثلثة احرف كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل ولذا لم يذكره صريحا واللام على
كلا التقديرين لازم لها اما فى الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية فى مثل ان زيد قائم
وان زيد لقائم واما فى الاعمال فلطرد الباب ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظى
لكون اعرابه تقديريا او لكونه مبنيا وهذا خلاف مذهب سيبويه وساير النحاة فانهم قالوا
عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل ويجوز دخولها اى دخول المخففة على فعل
من افعال المبتدا اى من الافعال التى هى من دواخل المبتدا والخبر لا غير مثل كان وظن
واخواتهما لان الاصل دخولها عليهما فاذا فات ذلك اشترط ان لا يفوت دخولها على
ما يقتضى المبتدا والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله تعالى وان كانت لكبيرة وان
نظنك لمن الكاذبين خلافا للكوفيين فى التعميم اى فى تعميم الدخول وعدم تخصيصه بدواخل
المبتدا والخبر لان اصل الدخول على الفعل فانه متفق عليه فالكوفيون خالفوا البصريين
فى تجويز دخولها على غيره واخلها متمسكين بقول الشاعر بالله ربك ان قتلت لمسلما
وجبت عليك عقوبة المتعمد وهو شاذ عند البصريين وتخفف المفتوحة كالمكسورة
فتعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب فى ضمير الشان مقدرا والسبب فى تقديره

ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة به كما سبق واعمال المكسورة بعد
تخفيفها فى سعة الكلام واقع فى كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم واعمال المفتوحة بعد
تخفيفها لم يقع فى سعة الكلام ويلزم منه بحسب الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك
غير جايز فقدروا ضمير الشان حتى يكون اسما للمفتوحة بعد تخفيفها والجملة المفسرة
لضمير الشان خبرا لها فيكون عاملا فى المبتدا والخبر كما كانت فى الاصل فهى لا تزال عاملة
بخلاف المكسورة فانها قد يكون عاملة وقد لا يكون والعمل فى الظاهر وان كان اقوى من
العمل فى المقدر لكن دوام العمل فى المقدر يقاوم العمل فى الظاهر فى وقت دون وقت فلا
يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى فتدخل اى المفتوحة على الجمل الصالحة لان تكون
مفسرة لضمير الشان مطلقا سواء كانت اسمية او فعلية وداخلا فعلها على المبتدا
والخبر او غير داخل وشذ اعمالها اى اعمال المفتوحة فى غيره اى غير ضمير الشان
ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها فى المضمر فى السعة نحو قولهم اظن انك قائم واحسب
انه ذاهب وهذه رواية شاذة غير معروفة واما فى الضرورة فجاء فى المضمر فقط قال
الشاعر فلو انك فى يوم الرخاء سألتنى فراقك لم ابخل وانت صديق ويلزم مع
المفتوحة المخففة حال كونها مقرونة مع الفعل اى الفعل المتصرف بخلاف غير المتصرف
مثل ان ليس للانسان الا ما سعى فان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم الساين نحو علم ان
سيكون منكم مرضى او سوف كقول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتى كل
ما قدرا او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم ولزوم هذه الامور الثلثة للفرق
بين المخففة وبين ان المصدرية وليكون كالعوض من النون المحذوفة او حرف
النفى نحو افلا يرون ان لا يرجع اليهم وليس لزوم حرف النفى الا ليكون كالعوض
من النون المحذوفة فانه لا يحصل بمجرده الفرق بين المخففة والمصدرية فانه
يجتمع مع كل منهما فالفارق بينهما اما من حيث المعنى لانه ان عنى به الاستقبال فهى

المخففة والاولى المصدرية واما من حيث اللفظ لانه ان كان الفعل المنفي منصوبا فهي المصدرية والا فهي المخففة وكأنّ للتشبيه اي لانشائه وهي حرف برأسه على الصحيح حملا على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب ومذهب الخليل انها مركبة من الكاف وانّ المكسورة واصل كأنّ زيدا الاسد انّ زيدا كالاسد قدمت الكاف ليعلم انشاء التشبيه من اول الامر وفتحت الهمزة لان الكاف في الاصل جارة وان خرجت عن حكم الجارة والجارة انما يدخل على المفرد فراعوا الصورة وفتحوا الهمزة وان كان المعنى على الكسر وتخفف اي كان فتلغى عن العمل على الاستعمال الافصح لخروجها عن المشابهة لفوات فتحها الاخر كقول الشاعر ونحر مشرق اللون كأن ثدياه حقان وان اعملتها فانها تدبيه لكنه على الاستعمال الغير الافصح لما عرفت واذا لم تعملها لفظا ففيها ضمير الشان مقدر عندهم كما في ان المخففة ويجوز ان يقال غير مقدر بعدها الضمير لعدم الباعث الداعي اليه كما كان في ان المخففة ولكنّ وهي عند البصريين مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة واصله لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف فحذفت الهمزة فكلمة لا تفيد ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وكلمة ان لتحقيق مضمون ما بعدها للاستدراك ومعنى الاستدراك دفع توهم يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني زيد فكانه توهم ان عمروا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمروا لم يجئ يتوسطها اي لكن بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا معنى اي تغايرا معنويا والضروري هو المعنوي ولهذا اقتصر عليه فالتغاير في اللفظ قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمروا لم يجئ وقد لا يكون نحو زيد حاضر لكن عمروا غائب وتخفف اي لكن فتلغى عن العمل لخروجها عن المشابهة واشبهت العاطفة لفظا ومعنى فاجريت مجراها بخلاف ان وان المخففتين فانه ليس لهما ما اجريتا عليه وفي بعض النسخ على الاكثر وكانه اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش

انه يجوز

انه يجوز اعمالها قياسا على اخواتها المخففة وقال الشارح الرضي ولا اعرف له شاهدا ويجوز معها مشددة ومخففة الواو وهي اما العاطفة للجملة على الجملة واما اعتراضية وجعل الشارح الرضي الاخير اظهر وليت للتمني اي لانشائه فتدخل على الممكن نحو ليت زيدا قائم وعلى المستحيل نحو الا ليت الشباب لنا يعود فاخبره بما فعل المشيب واجاز الفراء ليت زيدا قائما بنصب المعمولين بناء على ان ليت للتمني فكانه قيل اتمنى زيدا قائما اي تمناه كائنا على صفة القيام فالجزآن منصوبان على المفعولية بمعنى ليت واجاز الكسائي نصب الجزء الثاني بتقدير كان ومتمسكهما قول الشاعر يا ليت ايام الصبى رواجعا فالفراء يقول معناه اتمنى ايام الصبى رواجعا والكسائي يقول معناه ليت ايام الصبى كانت رواجعا والمحققون على ان رواجعا منصوب على انه حال من الضمير المستكن في خبرها المحذوف اي ليت ايام الصبى لنا كائنة حال كونها راجعة ولعلّ للترجي اي لانشائه ولا يدخل على المستحيل ومعناه توقع امر مرجو او مخوف كقوله تعالى لعلكم تفلحون ولعل الساعة قريب والغالب هو الاول وشذ الجر بها اي بكلمة لعل كما جاء في اللغة العقيلية وانشد السيرافي في ذلك وداع دعا يا من يجيب الى الندى فلم يستجبه عند ذاك مجيب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابي المغوار منك قريب واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال المصنف في شرحه يعني انه وقع مجرورا في موضع آخر فالشاعر حكاه على ما كان عليه او كان اشتهر ذلك الرجل بابي المغوار بالياء فيجب ان يحكى في الاحوال الثلث بالياء ولعل مراد المصنف بما ذكر من التاويل ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة والا فلا حاجة الى التاويل بعدما جزم بوجود الجر بها وحكم بشذوذه

وحروف العاطفة

العطف في اللغة الامالة ولما كانت هذه الحروف تميل المعطوف الى المعطوف عليه سميت عاطفة وهي الواو والفاء وثم وحتى واو واما بكسر الهمزة وام ولا وبل ولكن وعدّ بعضهم اي المفسرة

منها وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما ذهب بعض اخر الى ان بل التى

بعدها مفرد نحو جانى زيد بل عمرو وما جانى زيد بل عمرو ليست منها لان ما بعدها

بدل غلط لما قبلها او بدل الغلط بدء فهذا غير صحيح واما معها فضعيف مطرد فى كلامهم

لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط فالاربعة الاول للجمع اعم من ان يكون مطلقا او

مع ترتيب ومراد النحاة بالجمع هيهنا ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء كما كان لـ

واما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه فى الفعل فى زمان او مكان فقولك

جانى زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو اى حصل الفعل من كليهما لا من احدهما دون الاخر

فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها فقوله لا ترتيب فيها بيان لاطلاقها اى لا ترتيب فيها

بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم هذا الترتيب منها بوجود او عدم والفاء

للترتيب اى الجمع مع الترتيب بغير مهلة وثم مثلها اى مثل الفاء فى مطلق الترتيب

بمهلة وحتى مثلها اى مثل ثم فى الترتيب بمهلة غير ان المهلة فى حتى اقل منها فى ثم فهى متوسطة

بين الفاء التى لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة ومعطوفها اى المعطوف بحتى يجب بما

اقتضاه وضعها جزء قوى او ضعيف من حيث انه قوى او ضعيف من متبوعه اى متبوع

معطوفها ليفيد اى العطف بها قوة فى المعطوف او ضعفا فيه اى ليدل عليهما حتى يتميز

الجزء بالقوة او الضعف عن الكل فصار كانه غيره فصلح لان يجعل غاية وانتهاء للفعل

المتعلق بالكل ودالا لانتهاء الفعل اليه على شموله جميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء

وقدم الحاج حتى المشاة والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما فى الترتيب مع المهلة من

وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى جزء من متبوعه ولا يشترط ذلك فى ثم

وثانيهما ان المهلة المعتبرة فى ثم انما هى بحسب الخارج نحو جانى زيد ثم عمرو وفى حتى

بحسب الذهن فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء و

يتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان موت الانبياء بحسب الخارج فى اثناء موت

الناس

الناس وهكذا المناسب فى الذهن تقدم قدوم ركبان الحاج على مشاتهم وان كان فى بعض

الاوقات على عكس ذلك ومع هذا يصلح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة واعلم ان الانتهاء

بالجزء الاقوى والاضعف كما يفيد عموم الفعل جميع اجزاء الشئ كذلك الانتهاء بالملاقى

للجزء الاخير يفيد ذلك العموم كقولك نمت البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم جميع

اجزاء الليل ولذلك استعملت حتى الجارة فى المعنيين جميعا الا انه لم يات فى العاطفة ما يلاقى

جزء الاخير فان الاصل حتى ان يكون جارة لكثرة استعمالها فيكون العاطفة محمولة عندهم

على الجارة واذا كانت محمولة عليها لم يستعملوها فى معنيها جميعا ليبقى للاصل على الفرع

مزية وانما استعملوها فى اظهر معنيها وهو كون مدخولها جزء لان اتحاد الاجزاء فى تعلق

الحكم اعرف فى العقل واكثر فى الوجود من اتحاد المتجاورين هكذا فى بعض الشروح ومن هذا

ظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه جزء من متبوعه وعدم الحاجة الى ان يقال الجزء اعم من ان

يكون حقيقة او حكما ليشمل المجاور ايضا كما وقع فى بعض الحواشى واو واما وام كل من هذه

الحروف الثلثة لاحد الامرين اى للدلالة على احد الامرين او الامور حال كون ذلك الاحد

مبهما اى غير معين عند المتكلم ولا يتوهم ان او فى مثل قوله تعالى ولا تطع منهم اثما او

كفورا للكل من الامرين لانها مستعملة لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها والعموم مستفاد

من وقوع الاحد المبهم فى سياق النفى الا من كلمة او وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام

اى غير مستعملة بدونها ثم انهما اى يذكر بعدها بلا فاصلة احد المستويين والمستوى

الاخر يلى الهمزة اى همزة الاستفهام بعد ثبوت احدهما اى احد المستويين عند المتكلم

لطلب التعيين من المخاطب ومن ثمة اى ومن اجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين

والاخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين لم يجز تركيب رايت زيدا ام عمروا فان

المستويين فيه زيد وعمرو واحدهما وان ولى ام لكن الاخر لم يل الهمزة هذا ما اختاره المصنف

والمنقول عن سيبويه ان هذا جائز حسن فصيح وازيدا رايت ام عمروا احسن وافصح

يكون تركيب رايت زيدا ام عمرا حسنا فصيحا وان لم يكن احسن وافصح وفي الترجمة الشريفة الشريفية انه وجد في بعض نسخ الكافية المقرون على المصنف وعليه خطه هكذا يليها احد المستويين والاخر الهمزة على الافصح ومن ثم ضعف رايت زيدا ام عمرا ولا يخفى ان الحكم بضعفه لتنزله عن مرتبة الافصحية الى الفصيحية غير مناسب لان ما كان حسنا فصيحا لا يعد ضعيفا وبالجملة فكلام المصنف ههنا لا يخلو عن اضطراب والحق ما نقل عن سيبويه وايضا من ثمة اي من اجل ما ذكر بعينه كان جوابا اي جواب ام المتصلة بالتعيين اي بتعيين احد الامرين لان السوال عنه دون نعم او لا لانهما لا يفيدان التعيين بخلاف او واما مع الهمزة كما اذا قلت اجائك زيد او عمرو واجائك اما زيد واما عمرو فانه يصح جوابهما بلا او نعم لان المقصود بالسوال ان احدهما لا على التعيين جائك او لا وقد يجاب بنفي كليهما لاحتمال الخطا في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما فالمشار اليه بثم في الموضعين امر واحد لكنه لما كان مشتملا على الشرطين لصحة وقوع ام المتصلة فرع عليه باعتبار كل واحد منهما حكما اخر وجعلها اشارة في كل موضع الى شرط اخر لا يخلو عن سماجة ولو اقتصر على قوله ومن ثم لم يجز في اول الكلام وعطف قوله كان جوابها بالتعيين على قوله لم يجز وتعلق كل حكم بشرطه على طريق اللف والنشر لكان اخصر واحسن كما لا يخفى وام المنقطعة كبل في الاضراب عن الاول ومثل الهمزة للشك في الثاني والواقع قبلها اما خبر مثل قولك انها لابل ام شاة اي ان القطعة التي اراها لابل وهي جملة خبرية فلما علمت انها ليست بابل اعرضت عن هذا الاخبار ثم شككت في انها شاة او شيء اخر فاستفهمت عنها بقولك ام شاة اي بل اهي شاة واما استفهام كما تقول ازيد عندك ام عمرو اي بل اعمرو وح تقصد الاضراب عن الاستفهام الاول بالاستفهام الثاني واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما اي غير مستعملة الا معها يعني اذا عطف شيء على اخر باما يلزم ان يصدر المعطوف عليه اولا باما ثم عطف عليه المعطوف باما نحو جائني اما زيد واما عمرو ليعلم من اول الامر ان الكلام

محي علي

مبني على الشك جايزة مع او يعني اذا عطف شيء على اخر باو يجوز ان يصدر المعطوف عليه باما نحو جائني اما زيد او عمرو ولكن لا يجب نحو جائني زيد او عمرو وذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من الحروف العاطفة والا لم تقع قبل المعطوف عليه وايضا يدخل عليها الواو العاطفة فلو كانت هي ايضا للعطف يلزم ايراد عاطفتين معا ويكون احديهما لغوا والجواب عن الاول ان اما السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشك في اول الكلام كما عرفت وعن الثاني ان الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها على اما الاولى واما الثانية لعطف ما بعدها على ما بعد اما الاولى فلكل منهما فائدة اخرى فلا لغو فلا يرد لكن هذه الحروف الثلثة لاحدهما معينا اي لنسبة الحكم الى احد الامرين المعطوف والمعطوف عليه على التعيين فكلمة لا لنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جائني زيد لا عمرو فحكم المجي فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جائني زيد بل عمرو اي بل جائني عمرو فحكم المجي فيه للمعطوف دون المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه فكانه لم يحكم عليه بشيء لا بالمجي ولا بعدمه والاخبار الذي وقع منه لم يكن بطريق القصد ولهذا صرف عنه بكلمة بل واما كلمة بل بعد النفي نحو ما جائني زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم الى ان كلمة بل لصرف حكم النفي من المعطوف عليه الى المعطوف اي بل ما جائني عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وبعضهم الى انها تثبت لحكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه اذ الحكم منفي عنه فمعنى ما جائني زيد بل عمرو بل جائني عمرو واما زيد في حكم المسكوت عنه او المجي منفي عنه ولكن لازمة للنفي اي غير مستعملة بدونه فان كانت لعطف المفرد على المفرد فهي نقيضة لا فيكون لايجاب ما انتفى عن الاول فيكون لازمة لنفي الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اي قام عمرو وان كانت في عطف الجملة على الجملة فهي نظيره بل في مجيئها بعد النفي والاثبات

فبعد النفي لاثبات ما بعدها وبعد الاثبات لنفي ما بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء فعلى كل تقدير غير مستعملة بدون النفي

حروف التنبيه

الا واما وها يصدر بها الجمل كلها حتى لا يغفل المخاطب عن شيء مما يلقي المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه نحو الا زيد قائم واما زيد قائم وها زيد قائم وتدخل ها خاصة من المفردات على اسماء الاشارة حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التي لا يتعين معناها الا بها نحو هذا وهاذا وهذان وهاتان وهؤلاء

حروف النداء

يا اعمها استعمالا لانها يستعمل لنداء القريب والبعيد وايا وهيا للبعيد واي بفتح الهمزة وسكون الياء والهمزة للقريب وكان المراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط ايضا فان القريب ينقسم الى قريب متصف باصل القرب من غير زيادة وله كلمة اي والى اقرب متصف بزيادة القرب وله الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان فالقريب بالمعنى المقابل للاقرب هو المتوسط بين كمال البعيد وكمال القرب

حروف الايجاب

نعم وبلى واي بكسر الهمزة وسكون الياء واجل وجير وان بكسر الهمزة وفتح النون المشددة ومن بيان معاني تلك الحروف يتبين وجه تسميتها بحروف الايجاب فنعم مقررة لما سبقها اي محققة لمضمونه استفهاما كان او خبرا فهي في جواب اقام زيد بمعنى قام زيد وفي جواب لم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى في جواب الم يقم زيد بمعنى قام زيد فمعنى بلى في جواب الست بربكم انت ربنا ولو قيل في موضع بلى ههنا نعم لكان كفرا لان معناه حينئذ لست ربنا وقيل يجوز استعمال نعم ههنا بجعلها تصديقا للاثبات المستفاد من انكار النفي وقد اشتهر هذا في العرف فلو قال احد يا زيد اليس لي عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون اقرارا ويقوم مقام بلى لتقرير الاثبات بعد النفي وبلى مختصة بايجاب النفي يعني بنقض النفي المتقدم ويجعله ايجابا سواء كان ذلك النفي مجردا عن الاستفهام نحو بلى في جواب من قال لما قام زيد اي

قد قام او مقرونا به فهي اذن لنقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اي بلى انت ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ لتصديق الايجاب كما تقول في جواب اقام زيد بلى قام زيد واي لاثبات بعد الاستفهام للشك في غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجيء لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اي بمعنى نعم وهذا مخالف لما ذكره المصنف ويلزمها القسم اي لا يستعمل الا مع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال اي اقسمت وربي ولا يكون المقسم به الا الرب والله ولعمري تقول اي والله واي وربي واي لعمري واجل وجير بالكسر والفتح وان تصديق للمخبر وفي بعض النسخ تصديق للخبر كقولك اجل وجير او ان لمخبر قد اتاك زيد او لم ياتك اي قد اتاك او لم يات وجاء ان لتصديق الدعاء ايضا نحو قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها اي نعم لعن الله تلك الناقة وراكبها وجاء بعد الاستفهام ايضا في قول الشاعر ليت شعري هل للمحب شفاء من جوى حبهن ان اللقاء اي نعم اللقاء شفاء للمحب فجيئها في هذين الموضعين خلاف ما ذكره المصنف من كونها تصديقا للمخبر

حروف الزيادة

وانما سميت هذه الحروف بها تقليلا لانها قد تقع زائدة لا لانها لا تقع الا زائدة ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل لا انها لا فائدة لها اصلا فان لها في كلام العرب فوائد معنوية ولفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما في من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس واما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها مهيأ لاستقامة وزن الشعر او لحسن السجع او غير ذلك ولا يجوز خلوها من الفائدتين والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء لا سيما في كلام الباري سبحانه ان وان خفيفتين وما ولا ومن والكاف واللام والباء فان بكسر الهمزة وسكون النون تزاد مع ما النافية كثيرا لتاكيد النفي نحو ما ان رايت زيدا اي ما رايته وقلت اي زيادتها مع ما المصدرية نحو انتظر ما ان جلس القاضي اي مدة جلوسه وقلت ايضا زيادتها مع لما نحو لما ان قام زيد قمت

وان بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع لما كثيرا نحو فلما ان جاء البشير وتزاد بين لو و
القسم المتقدم عليه نحو والله ان لو قام زيد قمت وقلت زيادتها مع الكاف نحو كان
ظبية تعطو الى ناضر السلم على تقدير رواية ظبية بالجر وما تزاد مع اذا نحو اذا ما تخرج
اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج ومع متى نحو متى ما تذهب اذهب ومع اى نحو ايا ما تدعو فله
الاسماء الحسنى ومع اين نحو اينما تجلس اجلس ومع ان نحو اما ترين من البشر احدا حال
كون تلك المذكورات مع ما شرطا اى ادوات شرط ومع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة
من الله لنت لهم ومما خطيئاتهم اغرقوا وعما قليل وزيد صديقي كما ان عمرا اخي وقلت زيادة
ما مع المضاف نحو غضبت من غير ما جرم وايما الاجلين قضيت وقيل ما فيهما كلمتها
نكرة والمجرور بعدها بدل منها ولا اى كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة بعد النفي لفظا نحو
ما جاءني زيد ولا عمرو او معنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين وتزاد بعد ان المصدرية
نحو قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك اى ان تسجد وقلت زيادة لا قبل اقسم نحو
لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم بهذا البلد والسر في زيادتها التنبيه على جلاء القضية بحيث
يستغنى عن القسم فتبرز لذلك في صورة نفي القسم وشذت زيادتها مع المضاف
كقوله في بئر لا حور سرى وما شعر اى في بئر حور والحور الهلكة جمع حائر اى هالك
من حار اى هلك ومن والباء واللام تقدم ذكرها مشتملا على ذكر مواضع زيادتها
فلا حاجة الى تكرارها حرفا التفسير اى ما لتفسير كل مبهم من المفرد نحو جاءني زيد
اى ابو عبد الله والجملة كما تقول قطع رزقه اى مات وان وهي اى ان مختصة بما في معنى
القول اى بفعل متضمن معنى القول تقريرا للمظروف في الظرف غير منفك عنه فلا يقع
بعد صريح القول ولا بعد ما ليس في معنى القول فهي لا تفسر في الاكثر الا مفعولا مقدرا
للفظ غير صريح القول مؤد معناه نحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم فقوله ان يا
ابراهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر اى ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك

قولك كتبت اليه ان ايت اى كتبت اليه شيئا هو ايت فان حرف دال على ان ايت تفسير
للمفعول به المقدر لكتبت وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فقوله
ان اعبدوا الله تفسير للضمير في به في امرتني معنى القول وليس تفسيرا لما في قوله تعالى ما
امرتني لانه مفعول للصريح القول وقد يفسر بها المفعول به الظاهر كقوله تعالى واوحينا الى امك
ما يوحى ان اقذفيه فقوله ان اقذفيه تفسير لما يوحى الذي هو المفعول الظاهر لاوحينا

حروف المصدر ما وان المفتوحة المخففة وان المفتوحة المشددة فا
لاوليان اى ما وان المفتوحة المخففة للفعلية اى الجملة الفعلية اى تدخلان على الجملة الفعلية
فتجعلانها في تاويل المصدر نحو قوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اى برحبها بضم الراء
وهو السعة ونحو قولك اعجبني ان خرجت اى خروجك واختصاص ما المصدرية بالفعلية
انما هو عند سيبويه وجوز غيره بعدها الاسمية قال الشارح الرضي وهو الحق وان كان قليلا
كما وقع في نهج البلاغة بقوله في الدنيا ما الدنيا باقية وان المفتوحة المشددة للاسمية اى
للجملة الاسمية خاصة الا اذا كفت بما فيجوز بعدها الاسمية قال الشارح الرضي وهو الحق وان
كان قليلا كما وقع والفعلية ومعنى كونها للاسمية انها تعمل في جزئيها وتجعلها في تاويل المفرد
الذي هو مصدر خبرها نحو اعجبني انك قائم اى قيامك وما في معناه نحو اعجبني ان زيدا اخوك
اى اخوة زيد فان تعذر قدرت الكون نحو اعجبني ان هذا زيد اى كونه زيدا **حروف
التحضيض** هلا والا مشددتين ولولا ولوما لها صدر الكلام لدلالتها على احد
انواع الكلام فتصدر لتدل من اول الامر على ان الكلام من ذلك النوع ويلزمها الفعل في
بعض النسخ وتلزم الفعل لفظا نحو هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا او تقديرا
نحو هلا زيدا ضربته وهلا زيدا تضربه ومعناه اذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم
على ترك الفعل ومعناه في المضارع الحض على الفعل والطلب له فهي في المضارع بمعنى الامر
لا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك

فالماضي يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات **حروف التوقع والتقريب** قد سميت بها لمجيئها لهما فان هذه الحروف اذا دخلت على الماضي وعلى المضارع فلابد فيها من معنى التحقيق ثم انه يضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع اي يكون مصدره متوقعا للمخاطب وقوعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي حصل عن قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ففيها اذن ثلاثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون مع التحقيق التقريب من غير توقع كما تقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه وهي في المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس للتقليل اي يضاف الى التحقيق في الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد يستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك في السماء ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت وقد لعمري بت ساهرا **حرفا** الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام لا يتقدمهما ما في حيزهما لدلالتهما على احد انواع الكلام كما مر وتدخلان على الاسمية والفعلية تقول في الاسمية ازيد قائم وفي الفعلية اقام زيد وكذلك هل تقول فيهما هل زيد قائم وهل قام زيد الا ان الهمزة يدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على الشذوذ وذلك لان اصلها ان يكون بمعنى قد كما جاءت على الاصل في قوله تعالى هل اتى على الانسان اي قد اتى فلما كان اصلها قد وهي من لوازم الافعال فان رأت فعلا في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المألوف وعانقته وان لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة والهمزة اعم تصرفا اي التصرف فيها باعتبار استعمالها في مواضع استعمالها اكثر من التصرف في هل تقول ازيدا ضربت بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل زيدا ضربت لما عرفت وتقول اتضرب زيدا وهو اخوك باستعمال الهمزة للاثبات ما دخلت عليه على وجه الانكار دون هل اتضرب زيدا لان المستفهم عنه في مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة

لان اصله اترضى بضربك زيدا وهو غير مستحسن منك وهل لا تقع في الاستفهام فلا يحذف معلمها بخلاف الهمزة فانها قوية فيه وتقول ازيد عندك ام عمرو فتجعل الهمزة معادلا لام المتصلة فانه لما قصد الاستفهام عن احد الامرين بعد المستفهم عنه فاستعمال الهمزة التي هي الاصل في باب الاستفهام والاقوى فيه انسب وأليق وتقع هل مع ام المنقطعة لان المستفهم عنه في صورة ام المنقطعة لم يتعدد لانها للاضراب عن السؤال الاول واستيناف سؤال اخر بام المقدرة بالهمزة فان قولك هل زيد عندك ام عمرو في تقدير بل اعندك عمرو وتقول اثم اذا ما وقع واتمن كان وافمن كان بادخال الهمزة على ثم والفاء والواو من الحروف العاطفة بخلاف هل لكونها فرع الهمزة فلا تتصرف تصرفها **حروف الشرط** ان ولو واما لها صدر الكلام لما مر فان للاستقبال وان دخل على الماضي ولو عكسه يعني للماضي وان دخل في المستقبل وفي بعض النسخ فان للاستقبال ولو للماضي ومعناه ان ان للاستقبال سواء دخلت على المضارع او الماضي نحو ان تكرمني اكرمك وان اكرمتني اكرمتك فمعنى المثال الثاني بعينه معنى المثال الاول يعني ان وقع منك اكرامي في الاستقبال وقع مني ايضا اكرامك فيه وكذلك لو للمضي على ايهما دخلت نحو لو ضربت ضربت لو تضرب اضرب بمعنى واحد اي لو وقع منك ضربي في الماضي فقد وقع مني ضربك ايضا فيه وقد يستعمل كان نحو قوله تعالى ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم واعلم ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول بمعنى الاول ملزوم لانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر اخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا في الماضي كان منفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام في الماضي بحصول مجيء مقدر فيه فيلزم انتفاؤهما معا ويكون انتفاء الاكرام مسببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم واستعمال لو بهذا المعنى هو الاكثر المتعارف وقد يستعمل على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى

لوكان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو هيهنا تدل على لزوم الفساد للتعدد الالهة وعلى ان

الفساد منتف فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال توهم المصنف ان لو لانتفاء

الاول لانتفاء الثاني وخطا عكس المشهور ولم يدر ان ما ذكره معنى يقصد اليه في مقام

الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء اللازم المجهول وان المعنى المشهور بيان سببية

احد انتفائين معلومين للاخر بحسب الواقع فلا يتصور هناك استدلال فانك اذا قلت

لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان تعلم المخاطب انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام كيف وكلا الا

نتفائين معلوم له بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجيء وله استعمال

ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شيء بربط ذلك الشيء بابعد النقيضين عنه كقولك

لو اهانني لاكرمته لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزم الاهانة الاكرام فكيف لا

يستلزم الاكرام الاكرام وتلزم ان اي ان ولو الفعل لفظا كاهو من لامه للزاوية تقديرا نحو

قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك ولو انتم تملكون اي ان استجارك احد ولو تملكون

انتم فاحد وانتم مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر اما احد

فظاهر واما انتم فلانه كان ضميرا متصلا مستترا فلما حذف الفعل صار منفصلا بارزا

وليس تاكيدا للفاعل الفعل المحذوف لان حذف الفعل والفاعل ابعد من حذف الفعل وحده

ومن ثمة اي ومن اجل لزوم الفعل بعدهما قيل بعد لو المحذوف فعلها انك بالفتح لا با

لكسر لانه اي ان مع معموليه فاعل للفعل المقدر بعد لو والصالح للفاعلية هو ان المفتوحة

لا المكسورة وقيل انطلقت بالفعل اي بصيغة الفعل موضع منطلق اي في موضع يليق ان

يقع فيه منطلق لان الاصل في خبر ان هو الافراد ليكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل

كالعوض من الفعل المحذوف فيقال لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق وانما قال

كالعوض لان الفعل المقدر لا بد له من مفسر وان لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت

تدل على معنى ثبت المقدر وههنا فهو عوض عنه من حيث المعنى والفعل الواقع خبرا عوض

ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود او معلولا كعكسه وغيرهما مثل ان دخلت الدار فانت طالق وكلام النزاع هو الشرط النحوي والظاهر انه لا يلزم ان يكون لا مو توفا وقد يجاب بانه ان اكد السبب فالحاكم للنفي بانتفائه والا فان ظهر سبب الاخر فلا نزاع في عدم المفهوم وان لم يظهره فالاصل عدمه ونفي الظن المفهوم ولا نزاع في

عنه من حيث اللفظ فليس لشيء منهما عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض وهذا اذا كان

الخبر مشتقا يمكن اشتقاق الفعل من مصدره وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل منه

جاز وقوع ذلك الاسم الجامد خبرا لتعذره اي تعذر وقوع الفعل في موضع الخبر كقوله

تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام فان الاقلام ليس مشتقا ليوضع فعل في موضعه و

اذا تقدم القسم اول الكلام اي في اول زمان التكلم بالكلام فيصح تركه في لكونه ظرف ما

واحترز به عن توسط القسم بتقديم غير الشرط على الشرط متعلق بتقدم لزمه الماضي

اي لزم القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا او معنا ليكون على وجه لا يعمل

فيه ادوات الشرط فيطابق اي الشرط الجواب حيث يبطل عمل ادوات الشرط فيه اي في

الجواب وكان الجواب للقسم فقط لفظا لا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون

مجزوما وغير مجزوم وهو محال واما معنى فهو جواب للقسم لكون اليمين عليه وللشرط ايضا

لكونه مشروطا بالشرط مثل والله ان اتيتني مثال للماضي لفظا او ان لم تاتني مثال للماضي

معنى لاكرمتك وان توسط اي القسم بين اجزاء الكلام بتقديم الشرط عليه او غيره اي

تقديم غير الشرط جاز ان يعتبر القسم ويلغى الشرط وان يلغى القسم ويعتبر الشرط و

يحتمل ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك

انا والله ان تاتني اتك فعلى المعنى الاول هذا مثال التقديم غير الشرط وجواز الغاء القسم

فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما نشرا على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني هذا

مثال لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب

اللف وباعتبار جواز اعتبار الشرط على ترتيبه وان اتيتني والله لاتينك وانما اورد

في هذا المثال الشرط بصيغة الماضي على خلاف المثال الاول اشارة الى اشتراط الماضي

في الشرط في صورة اعتبار القسم على تقدير توسطه كاشتراطه على تقدير التقدم فعلى

المعنى الاول هذا مثال التقديم الشرط وجواز اعتبار القسم فهو باعتبارهما جميعا نشر على

على ترتيب اللف وباعتبار الثانى على غير ترتيبه ففى كل من المثالين يمتنع من حيث المعنى
الثانى اختلاف بين اعتباريه بخلاف المعنى الاول فالحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه ولو
كان رعاية كون النشر على ترتيب اللف يقتضى تقديم المثال الثانى على الاول لكن اراد اتصال
المثال بالمثل له بقدر الامكان على تقدير تقدم اللفين على نشرهما من حيث مثالاهما وتقدير
القسم كاللفظ اى كالملفوظ به او مقدره كملفوظه فى صدر الكلام فلزم فى الشرط الذى بعده
المضى وكان الجواب للقسم نحو قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون اى والله لئن اخرجوا فالشرط ماض
ولا يخرجون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط لكان الجزم بحذف النون اولى به اى لا يخرجوا
وكذا قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون اى والله ان اطعتموهم انكم لمشركون فالشرط
ماض وانكم لمشركون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء فان الجملة الاسمية
الواقعة جزاء يجب فيها الفاء واما للتفصيل اى تفصيل ما اجمله المتكلم فى الذكر نحو قولك جاءنى
اخوتك اما زيد فاكرمتك واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت عنه او اجمله فى الذهن ويكون
معلوما للمخاطب بواسطة القرائن وقد جاءت للاستئناف من غير ان يتقدمها اجمال نحو
اما الواقعة فى اوائل الكتب ومتى كانت لتفصيل المجمل وجب تكرارها وقد يكتفى بذكر قسم واحد
حيث يكون المذكور ضدا لغير المذكور لدلالة احد الضدين على الاخر كقوله تعالى فاما الذين
فى قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه فان ما يقابل اما المذكورة ههنا غير مذكور لكنه مقدر
يعنى واما الذين ليس فى قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون اليه المتشابهات والحاكم
بان كلمة اما للشرط لزوم الفاء فى جوابها وسببية الاول للثانى والتزم حذف فعلها الذى
هو الشرط وعوض بينها اى بين اما وبين فائها الواقع فى جزائها جزء مما فى حيزها اى
حيز فائها او حيز اما لان حيز الفاء ايضا حيزها سواء كان الجزء مبتدأ نحو اما زيد
فمنطلق او معمولا لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق مطلقا اى تعويضا
مطلقا غير مقيد بحال تجويز تقديم ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه

فجعل سيبويه لاما خاصية جواز التقديم لما يمتنع تقديمه مطلقا وقيل والقائل المبرد وهو اى ما
وقع بينها وبين فائها معمول الشرط المحذوف عملا مطلقا اى معموليته مطلقة غير مقيدة بحال
تجويز التقديم وعدمه مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على المذهب الاول مهما
يكن من شئ فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذى هو يكن من شئ واقيم اما مقام
مهما ووسط يوم الجمعة بين اما وفائها لئلا يلزم توالى حرف الشرط والجزاء فصار اما يوم
الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما على المذهب الثانى فتقديره مهما يكن من شئ يوم الجمعة فزيد
منطلق فهذا القائل لم يجعل لاما خاصية جواز التقديم اصلا وقيل والقائل المازنى ان كان
ما يتوسط بين اما وفائها جائز التقديم على الفاء مع قطع النظر من الفاء كالمثال المذكور
فمن قبيل القسم الاول وهو ان يكون المتوسط جزء الجزاء قدم على الفاء والا اى وان لم يكن
جائز التقديم مع قطع النظر عن الفاء بل انضم اليها مانع اخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا
منطلق فان ما فى حيز ان لا يعمل فيما قبلها فمن قبيل القسم الثانى وهو ان يكون المتوسط
معمول الشرط المحذوف فهذا القائل ميز بين ان لا يكون وراء الفاء مانع اخر وبين ان
يكون فجعل لاما قوة رفع عن حكم الامتناع عن الاول دون الثانى هذا تقدير الكلام اذا كان
ما بعد اما منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره على المذهب الاول
مهما يكن من شئ فزيد منطلق ايتم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسط زيد بين اما و
الفاء لما ذكر فصار اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء كما كان اولا وعلى المذهب الثانى
مهما يكن زيد فمنطلق اى فهو منطلق ايتم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط فصار اما زيد
فمنطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف واما تقديره على تقدير الرفع مهما يذكر زيد فهو منطلق
بصيغة الفعل الغايب المجهول على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف وتقديره
على تقدير النصب مهما تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على ان يكون يوم
الجمعة منصوبا بانه مفعول به للفعل المحذوف فوجهه غير ظاهر مع انه يوهم جواز اما

زيد انطلق بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المعلوم المخاطب في جواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغايب مع عدم جوازهما بلا خلاف وانما مثل المص بما يكون الواسطة بين اما والفاء منصوبة لظهور امثلة كونها مرفوعة لكثرتها

حرف الردع كلا

الردع هو الزجر والمنع تقول للشخص فلان يبغضك فيقول كلا ردعا له اى ليس الامر كما تقول وقد يجى بعد الطلب لنفى اجابة الطالب كقولك لمن قال لك افعل كذا كلا اى لا يجاب الى ذلك وقد جا اى كلا بمعنى حقا والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم يبنى لكون لفظه كلفظ كلا الذى هو حرف لمناسبة معناه لمعناه لانك تردع المخاطب عما يقوله تحقيقا لضده لكن النحاة حكموا بحرفيته اذا كان بمعنى حقا ايضا لما فهموا من ان المقصود به تحقيق مضمون الجملة كالمقصود بان فلم يخرج بذلك عن الحرفية تا التانيث الساكنة لا المتحركة لانها مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضى لتكون من اول الامر علامة لتانيث المسند اليه فاعلا كان او مفعولا ما لم يسم فاعله وانما جعلت هذه التا ساكنة بخلاف تا الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البنا نبه من اول الامر بسكون هذه على بنا ما لحقته وبحركة تلك على اعراب ما ولتتنزلهما كالحرف الاخير لما تلحقانه فان كان اى المسند اليه اسما ظاهرا غير مونث حقيقى تخيرت اى انت مخير بين الحاق تا التانيث وبين عدمه او فنوا اى الحاق تا التانيث مخير فيه على الحذف والايصال وهذه المسئلة قد تقدمت لانها ذكرت فيما تقدم من حيث انها من احكام المونث وههنا من حيث انها من احكام تا التانيث واما الحاق علامة التثنية والجمعين اى جمعى المذكر والمونث مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النسا فضعيف لعدم احتياجها الى هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه الى علامة التانيث لان تانيثه قد يكون معنويا او سماعيا وعلامة التثنية والجمع غالبا ظاهرة غاية الظهور واذا الحقت على ضعفها فليست بضماير لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير فايدة بل هى حروف اتى بها للدلالة من اول الامر

على حوال الفاعل كتا التانيث وفى شرح الرضى هذا ما قاله النحاة ولا منع من جعل هذه الحروف ضماير وابدال الظاهر منها والفائدة فى مثل هذا الابدال ما مر فى بدل الكل عن الكل او يكون الجملة خبرا للمبتدا المؤخر والغرض كون الخبر مهتما

التنوين

فى الاصل مصدر نونته اى ادخلته نونا فسمى ما به ينون الشى اعنى النون تنوينا اشعارا بحدوثه وتجدده وعروضه لما فى المصدر من معنى الحدوث ولهذا سمى سيبويه المصدر حدثا وهى فى الاصطلاح نون ساكنة اى بذاتها فلا تنقضها الحركة العارضة مثل عادا الاولى وهى شاملة نون من ولدن ونحو لم يكن وامثالها فاخرجها بقوله تتبع حركة الاخر اى اخر الكلمة فان هذه اواخر تلك الكلمات لا توابع حركة اواخرها وانما قال تتبع حركة الاخر ولم يقل تتبع الاخر لان المتبادر من متابعتها الاخر لحوقها به من غير تخلل شى وههنا الحركة متخللة بين اخر الكلمة والتنوين فان قلت فاخر الكلمة هى الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر من الاخر الحرف الاخير ولم يقل اخر الاسم ليشمل تنوين الترنم فى الفعل لا لتاكيد الفعل فخرج نون التاكيد الخفيفة ولا ينتقض التعريف بالنون فى نحو يا رجل انطلق فان المراد بتبعيتها لحركة الاخر تطفلها لها فى الوجود تطفل العارض للمعروض وليس نون انطلق تابعا لحركة لام الرجل بهذا المعنى وهو اى التنوين للتمكن وهو ما يدل على امكنية الكلمة اى كون الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين فى منع الصرف ولا يتصور معناه فى غير المنصرف والتنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة فهو الدال على ان مدخوله غير معين نحو صه اى اسكت سكوتا ما فى وقت ما واما صه بغير التنوين فمعناه اسكت السكوت الان واما التنوين فى نحو احمد وابراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن قال الشارح الرضى وانا لا ارى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فاقول التنوين فى رجل يفيد التنكير ايضا فاذا جعلته علما تمحض للتمكن والعوض وهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه لتعاقبهما على الاخر كيومئذ اى يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ واذ كانت مضافة الى الجملة التى كانت بعدها فلما حذفت الجملة للتخفيف لحق

بها التنوين عوضا عن الجملة لئلا يبقى الكلمة ناقصة وكذلك حينئذٍ وساعتئذٍ وعامئذٍ وجعلنا
بعضهم فوق بعض اي فوق بعضهم ومررت بكل قائما اي بكل واحد وامثال ذلك والمقابلة
وهو ما يقابل نون الجمع المذكر السالم كمسلمات فان الالف فيه علامة الجمع كما ان الواو علامة
في جمع المذكر السالم ولم يوجد فيها ما يقابل النون في ذلك فزيد التنوين في آخرها ليقابله وتوهم
بعضهم انه للتمكن وهو خطأ لانه اذا سميت بمسلمات مثلا امرأة ثبت فيها التنوين ولو كان
للتمكن لزالت للعلتين العلمية والتانيث وظاهر انه ليس تنوين التنكير لوجوده فيما كان علما
كعرفات ولا تنوين العوض لعدم مساعدة المعنى ولا تنوين الترنم لوجوده في غير اواخر الابيات
والمصاريع فتعين ان يكون للمقابلة لانها معنى مناسب لحاق التنوين عليه والترنم وهو ما
يلحق اواخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد لانه حرف يسهل به ترديد الصوت في الخيشوم
وذلك الترديد من اسباب حسن الغناء وانما اعتبر ولم يلحق اواخر الابيات والمصاريع وان
كان للحروف في الكلمات لو اعتبر في اثنائها جائزا بل واقعا كما انشده من اصحاب الغناء الا ان محل
التغني به انما هو الاخر لئلا يختل سلك النظم بتخلله بين كلمات الابيات والمصاريع والاغلب
بينهم المختار وهو اما ان يلحق القافية المطلقة وهي ما كان رويها متحركا مستتبعا باشباع حركته
واحدا من الالف والواو والياء وسميت هذه الحروف حروف الاطلاق لاطلاق الصوت بامتدادها
ولحوق التنوين بهذه القافية انما يكون بابدال حروف الاطلاق به كما في قول الشاعر اقلي اللوم عاذل
والعتابن وقولي ان اصبت لقد اصابن فروي هذا البيت الباء لحصولها باشباع فتحها الالف
وعوض عن الالف عند التغني نون التنوين واما ان يلحق القافية المقيدة وهي ما كان رويها
حرفا ساكنا صحيحا كان او غير صحيح سميت مقيدة لتقييد الصوت بها كقول الشاعر وقاتم
الاعماق خاوي المخترقن مشتبه الاعلام لماع الخفقن فان روي القافية في هذا البيت القاف
الساكنة ولا يمكن مد الصوت بها فحركت عند التغني بالفتح او الكسر والحق بها التنوين فقيل المخترقن
والخفقن ويسمى هذا القسم من التنوين الغالي لان الغلو هو التجاوز عن الحد وقد تجاوز الحد

لحوق هذا التنوين عن حد الوزن ولهذا يسقط عند التقطيع وليس لقسم الاول اسم يختص به
واعلم ان تنوين الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من المعاني بل هو موضوع لغرض الترنم لا لان
معناه الترنم كما ان حروف التهجي موضوع لغرض التركيب لا بازاء معنى من المعاني فعد تنوين
الترنم من اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلمة المعتبر فيها الوضع تساهل او تسامح واما
التنوينات الاخر ففي اعتبار الوضع في بعضها ايضا تامل ويحذف اي التنوين وجوبا من
العلم حال كونه موصوفا بابن حال كون الابن مضافا الى علم آخر نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك
لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما موصوف به الاخر مضاف اليه فطلب التخفيف لفظا بحذف
التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك قولهم هذا فلان بن فلان لانه كناية عن
العلم ويعلم منه اذا كان صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجل ابن زيد وزيد
ابن عالم لم يحذف التنوين من اللفظ والف ابن من الخط لقلة الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا
انه لا يحذف ذلك اذا لم يكن الابن صفة نحو زيد ابن عمرو على ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم
الابنة حكم الابن في جميع ما ذكرنا الا في حذف همزتها فانها لا تحذف حيثما كانت لئلا يلتبس
ببنت في مثل هذه هند ابنة عاصم **نون التاكيد** فيهما خفيفة ساكنة لانها مبنية
والاصل في البناء السكون ومشددة مفتوحة لثقلها او خفة الفتحة مع غير الالف اي غير الف
التثنية نحو اضربان والف الجمع اي الالف الفاصل بين نون جمع المؤنث والنون المشددة
نحو اضربنان فانها يكسر معها لشبهها فيها بنون التثنية يختص اي نون التاكيد بالفعل
المستقبل الكائن في ضمن الامر نحو اضربن بالتخفيف واضربن بالتشديد والنهي لا تضربن
والاستفهام نحو هل تضربن والتمني نحو ليتك تضربن والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا
والقسم نحو والله لافعلن بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الامثلة وانما اختص هذه
النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب دون الماضي والحال لانه لا يؤكد الا ما يكون مطلوبا
وقلت اي نون التاكيد في النفي فلا يقال زيد ما يقومن الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب وانما

بخا قليلا تشبيها له بالنهي فلزمت اي نون التاكيد في مثبت القسم اي في جواب المثبت لان القسم محل التاكيد فكرهوا ان يوكدوا الفعل بامر منفصل عنه وهو القسم من غير ان يوكدوه بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له وفي قوله لزمت اشارة الى ان زيادة نون التاكيد فيما عدا مثبت القسم غير لازم بل جائز وكثرت اي نون التاكيد في مثل اما تفعلن اي الشرط المؤكد حرفه بما فانه لما اكد الحرف قصدوا تاكيد الفعل ايضا لئلا ينتقض المقصود من غيره وما قبلها اي ما قبل نون التاكيد خفيفة كانت وثقيلة مع ضمير المذكرين وهو الواو مضموم ليدل على الواو المحذوف لالتقاء الساكنين ان اشترط في التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان في كلمة واحدة فان النون المشددة كلمة اخرى او لثقل الواو بعد الضمة وقبل النون المشددة ان لم يشترط في التقاء الساكنين ما ذكر ومع ضمير المخاطبة وهو الياء مكسورة ليدل على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين او لثقل الياء بعد الكسرة وقبل النون المشددة وما قبلها فيما عدا ذلك المذكور من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر غايبا كان او مخاطبا والمونث الغايبة مفتوح طلبا للخفة وظاهر ان ما عدا ذلك المذكور يشمل التثنية وجمع المونث وحكمهما غير ما ذكر فقوله وتقول في التثنية وجمع المونث اضربان واضربنان بمنزلة الاستثناء عنه فقوله في المثنى اضربان باثبات الالف لئلا يشتبه بالواحد اضربن وفي جمع المونث بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد لئلا يجتمع ثلث نونات ولا يدخلهما اي التثنية وجمع المونث النون الخفيفة للزوم التقاء الساكنين على غير حده خلافا ليونس فانه يجيز التقاء الساكنين على غير حده ويجعله مغتفرا كما في الوقف وليس بمرضي عند الاكثرين وهما اي النون الثقيلة والخفيفة في غيرهما اي غير التثنية وجمع المونث مع الضمير البارز اي واو جمع المذكر وياء المخاطبة كالمنفصل اي كالكلمة المنفصلة يعني يجب ان يعامل آخر الفعل مع النونين معاملته مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء او تحريكهما ضما او كسرا وغرضه من هذا الكلام بيان ان الافعال المعتلة الآخر عند الحاق النون بها ومعنى كلامه ان النونين حكمهما مع المثنى وجمع المونث ما ذكر ومع غيرهما على ضربين اما مع الضمير البارز وهو شيئان جمع المذكر نحو اغزوا واخشوا

وادموا والواحد المونث نحو اغزي وارمي واخشي واما مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فالنون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة فتقول اغزن وارمن يا قوم بحذف الواو كما حذفت في نحو اغزوا الكفار وارموا الغرض وكذا اغزن وارمن يا امراة بحذف الياء كما حذفت في اغزي الجيش وارمي الغرض وبضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشون كما ضمتها مع المنفصل نحو اخشوا الرجل وبكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصل فتقول اخشين كاخشي الرجل وان لم يكن اي الضمير البارز وهو الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فكالمتصل اي فالنون كالكلمة المتصلة ويعني بها الف التثنية فتقول اغزون وارمين واخشين برد اللامات وفتحها كما فتحت اغزوا وارميا واخشيا ومن ثمه اي لاجل انه مع غير الضمير البارز كالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل قيل هل ترين في هل ترى كما يقال ترميان هذا مثال الغير البارز الذي تحركت لامه بالفتح كما يفتح مع المتصل وهل ترون في مثل هل ترون باسقاط نون الجمع والحاق نون التاكيد وضم الواو كضمها في لم تروا القوم هذا مثال ما فيه بارز بضم لاجل النون وهل ترين في مثل هل ترين باثبات الياء وكسرها كما يقال لم ترى الناس هذا مثال ما فيه بارز بكسر لاجل النون واغزون عطف على هل ترين لا على ترين اي ومن ثمة قيل اغزون برد الواو المحذوفة كما يرد مع ضمير التثنية في اغزوا واغزن في اغزوا بحذف الواو المضموم ما قبلها كما قيل اغزوا القوم واغزن في اغزي بحذف الياء المكسور ما قبلها كاغزي القوم وهذه الامثلة وقعت على ترتيب تصريفهما الواقع في كتب التعريف بعضها لما هو مع الضمير البارز كالمنفصل وبعضها لما هو مع غير الضمير البارز كالمتصل كما اشرنا اليه والنون المخففة تحذف للساكن اي لالتقاء الساكن المذكور بعده او في بعض النسخ للساكنين اي لالتقاء الساكنين كقول الشاعر لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه اي لا تهينن حذف النون الخفيفة لالتقائها اللام الساكنة التي بعدها وابقيت فتحة ما قبلها لتدل عليها والا كان الواجب ان يقال لا تهين الفقير بالكسر ولم يحركوها كما حركوا التنوين فرقا بينهما وانما لم يعكس حطا لمرتبة ما يدخل الفعل عن مرتبة ما يدخل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل

کتابخانه مرکزی آستان قدس رضوی

فرعاد يحذف ايضا المخففة في حال الوقف على ما الحقت به تخفيفا اذا ضم او كسر ما قبلها
كما يحذف التنوين فيرد ما حذف لاجل المخففة كما اذا الحقت المخففة باغزوا واغزي وقلت اغزن
واغزن بحذف الواو والياء فاذا وقفت عليهما وجب ان ترد المحذوف وقلت اغزوا واغزي
بخلاف التنوين فانه لا يرد ما حذف لاجله لان التنوين لازم في الوصل والمخففة ليست بلازمة
بحيث اللازم مرتبة بابقاء اثره على ما ليس بلازم والمخففة المفتوح ما قبلها تقلب الفا كقولك
في لنضربن اضربا تشبيها لها بالتنوين فان التنوين اذا انفتح ما قبلها انقلب الفا واذا انضم
او انكسر تحذف نحو اصبت خيرا واصابني خير وختمت بخير اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا ولا
تلحق بنا من بتعة شرور ناضرا واجعل نونات نقايصنا خفيفة كانت او ثقيلة في مواقف لنداء
منقلبة بالف ذات عبوديتك على نهج الاستقامة وصل على من كلمة شفاعته في محو ادقام
الضلالات كافية وعن مضرة اسقام الجهالات شافية وعلى آله واصحابه وعلى من تبعهم
من ذمرة اجابته قد استراح من كد الانهماض لنقل هذا الشرح من السواد الى البياض العبد
الفقير عبد الرحمن الجامي عليه ما عليه في وظايف عبوديته للاعراض عن مطالبه الاعواض
والاعراض ضحوة السبت الحادي عشر من شهر رمضان المنتظم في سلك شهور سبع وتسعين وثمانمائة
والحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على محمد وآله اجمعين قد تم النصف
الاول من هذا الكتاب على يد افقر العباد **محمد كاظم** ابن المرحوم المغفور
ملا عبد المعلي التبريزي والنصف الاخر على يد العبد الحقير الفقير محمد
رحيم بن محمد تقي التبريزي غفر الله لهما ولوالديهما في يوم الخميس سادس
عشر من شهر شعبان المعظم المنتظم في سلك شهور السنة الثمانين
والثنا ما تين بعد الالف ودار الطباعة اشرف الحاج
حاجي ابو الحسن الاهتمام من اتمامه
الماهر ولا فلجاتم ولطبعت
ونلتمس من القارين ولنا
لمرتبة الدعاء انحا
تعيين ١٢٨
م م